

الجلد ۱۰۱
ترسیہ الجلاوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما بعد أزمة الخليج
الملف العسكري
(١٠)

المجلد (١٠)
ترسيم الحدود

إعداد مركز المحرسة للمعلومات
٣٧٤٢٠٣٣ تب المعادى ٩

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * الكويت تقيم حازا امنيا على حدودها مع العراق
١٢/٢٧/٩١ # ١
الا هرام
- * فريق كويتي يشارك في لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق
١٦/٠٢/٩٢ # ٢
الا هرام
- * من دروس الا زمة
١٨/٠٢/٩٢ # ٣
صلاح العثمان صوت الكويت
- * وزير الداخلية : نريد ترسيم الحدود باسرع وقت
٢٠/٠٢/٩٢ # ٥
انور الياسين صوت الكويت
- * في عيد الكويت الوطني الواحد والثلاثين والذكرى الا ولي لتحريرها
٢١/٠٢/٩٢ # ٧
الحوادث
- * عيون واذا ن
٢٦/٠٢/٩٢ # ١٠
جهاد الخازن الحياة
- * الكويت تقيم سورا من اجل الحرية
٢٧/٠٢/٩٢ # ١٢
صلاح العثمان صوت الكويت
- * ترسيم الحدود
٠٦/٠٣/٩٢ # ١٤
فيمل الزامل صوت الكويت
- * مشكلة بذات باسجار النخيل وانتهت بالغزو والا حتلال
٢٣/٠٣/٩٢ # ١٥
ايان وليامس الوسط
- * تقرير اولى الى الامم العام للامم المتحدة
٠٢/٠٤/٩٢ # ١٧
امير طاهري الشرق الا وسط
- * هل يكون مقدمة لحرب جديدة؟
٠٥/٠٤/٩٢ # ١٩
ريتشارد سكوفيلد الحياة
- * غالى يمدد التفويض لخبراء الحدود بين العراق والكويت ٦ اشهر اخرى
٠٨/٠٤/٩٢ # ٢٧
امير طاهري الشرق الا وسط
- * غالى يدين الوجود العراقي في المنطقة المحايدة
٠٨/٠٤/٩٢ # ٢٨
صوت الكويت
- * غالى يوصى بمد عمل بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت
٠٨/٠٤/٩٢ # ٣٠
الوفد
- * مد عمل المراقبين الدوليين على الحدود الكويتية العراقية ٦ اشهر
٠٨/٠٤/٩٢ # ٣١
الا هرام
- * سور الكويت الحقيقي (٢-١)
١١/٠٤/٩٢ # ٣٢
عايدة المناع صوت الكويت
- * سور الكويت الحقيقي (٢-٢)
١٢/٠٤/٩٢ # ٣٤
عايدة المناع صوت الكويت
- * الحق الذي عاد
١٨/٠٤/٩٢ # ٣٦
محمد الرميحي صوت الكويت

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *لجنة دولية تقرر ضم جزء من ميناء ام قصر العراقي للكويت
٢٨ #٩٢/٠٤/١٨
الاهرام
- *عيون واذان
جهاز الفارس
٢٩ #٩٢/٠٤/١٩
العيادة
- *الدخل القومي... الثالث
نواد هاشم
٤١ #٩٢/٠٤/٢٠
صوت الكويت
- *الكويت ترحب بقرار ترسيم الحدود مع العراق
الاهرام
٤٢ #٩٢/٠٤/٢١
- *الحياة وحدود الكويت
٤٣ #٩٢/٠٤/٢٣
الحياة
- *ترسيم الحدود يمنع الحرب
محمد الرميحي
٤٥ #٩٢/٠٤/٢٣
صوت الكويت
- *الكويت تتخذ الحملة الاعلامية على ترسيم الحدود
حمد الجاسر
٤٧ #٩٢/٠٤/٢٤
الحياة
- *ترحيب وزير العدل الكويتي بقرار الامم المتحدة الخاص بترسيم الحدود
٤٨ #٩٢/٠٤/٢٤
الوفد
- *اللجنة الدولية لترسيم الحدود كشفت اعتداءات بغداد على الراعي الكويتية
٤٩ #٩٢/٠٤/٢٥
الاهرام المسائي
- *رسم الحدود بين العراق والكويت ومخاطر تلغيم الموقف بين الدولتين
مصطفى عبد الرازق
٥٠ #٩٢/٠٤/٢٥
الوفد
- *ترسيم الحدود حدث تاريخي
٥١ #٩٢/٠٤/٢٥
المجالس
- *ميناء ام قصر... لنا
فيصل الزامل
٥٣ #٩٢/٠٤/٢٦
صوت الكويت
- *الرئيس: نرفض مبدأ حق لا نعطي وحققا نريده
٥٤ #٩٢/٠٤/٢٦
صوت الكويت
- *المعارضة العراقية تطالب مجلس الامن بعدم اقرار الحدود الجديدة
عبد النبي عبدالستار
٥٥ #٩٢/٠٤/٢٧
الوفد
- *طارق عزيز يحض العرب على كسر الحظر ويعلن رفض العراق خط الحدود مع الكويت
٥٦ #٩٢/٠٤/٢٨
الحياة
- *الترسيم ودروس المستشار كول
محمد الرميحي
٥٩ #٩٢/٠٤/٢٩
صوت الكويت
- *الحدود الكويتية الشرعية والحملة الاعلامية الهادفة
صلاح العثمان
٦١ #٩٢/٠٤/٣٠
صوت الكويت
- *انهم في سلة واحدة
٦٣ #٩٢/٠٤/٣٠
صوت الكويت

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *مجلس الا من يجرى مشاورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود
امير طاهري الشرق الا وسط ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٥
- *لا خلاف على الكويت
حسن عبدالله الصايغ صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٦
- *سالم الصباح: موقفنا عادل وسنرد على الحملات المفروضة
عدنان اللوغاني صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٨
- *ترسيم الحدود بين الكويت والعراق انتصار جديد للشرعية الدولية
الحوادث ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٩
- *لماذا هذا الحقد ؟
المجالس ٩٢/٠٥/٠٢ # ٧١
- *لغم جديد في ازمة الخليج
احسان بكر الا هرام ٩٢/٠٥/٠٣ # ٧٢
- *بغداد تتخلف مسألة الحدود للقضاء على الكويت ارضا وتاريخا وكيانا
صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٤ # ٧٤
- *بيان المعارضة العراقية والقصور في الفهم
بدر سلطان العيسى صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٤ # ٨٠
- *ترسيم الحدود ... ودعوات التحلل والتروى
يوسف الزنكوي صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٥ # ٨٢
- *الحقوق التلقاة
احمد بهجت الا هرام ٩٢/٠٥/٠٦ # ٨٤
- *ماك: على العراق قبول ترسيم الحدود مع الكويت
صالح بشير صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٦ # ٨٥
- *الكويت تنفي الخنازل عن اراض لا لاحاقها بالعراق
حمد الجاسر الحياة ٩٢/٠٥/٠٧ # ٨٦
- *لمريق دولي يثبت على الا رض معالم الحدود مع العراق
صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٧ # ٨٧
- *الوضع العربى الراهن يبحثة موسى وسفير الكويت
الا هرام ٩٢/٠٥/٠٨ # ٨٨
- *بدء وضع اشارات الحدود البرية بين الكويت والعراق
عبد المنعم العيسى الوفد ٩٢/٠٥/٠٨ # ٨٩
- *الكويت تعرض للجامعة ملف الحدود وتتهم العراق ببنيات توسعية
محمد علام الحياة ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩٠
- *الكندري: الكويت حريمة على استعادة جميع اراضيها
عبد الرازق الكندري صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩١
- *الكويت تؤكد ثبات موقفها من قضية ترسيم الحدود
البلاغ ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩٢

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * ككشول الا هرام المساشي
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/٠٩ # ٩٣
- * النظام العراقي وسلسلة طويلة من المماطلات في رسم الحدود مع الكويت
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/٠٩ # ٩٥
- * ترسيم الحدود العراقية الكويتية بين الرغف والمصادقية
عبد القادر محمد السباعي الا هرام الاقتصادي ٩٢/٠٥/١١ # ٩٧
- * مهما اختلفنا فالعدو واحد وبامكاننا ان نتجاوز المحنة
داود البصري صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٢ # ١٠٠
- * قرارات ترسيم الحدود بين العراق والكويت في اطار الشرعية والقانون الدولي
الوفد ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٢
- * حدود جديدة بين العراق والكويت قنبلة موقوتة وتحذير المعارضة العراقية
عبد المجيد الجمال اغرساعة ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٣
- * الحدود الكويتية العراقية تعلن في سبتمبر
صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٨
- * اغلقوا ملف الجدل في مالا جدل فيه
زكريا نيل صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٤ # ١٠٩
- * الكويت ملزمة بترسيم الحدود ايماننا منها بالشرعية الدولية
الحوادث ٩٢/٠٥/١٥ # ١١١
- * العراق يحدد رفضه للحدود الجديدة مع الكويت
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/١٧ # ١١٣
- * رؤية الا سبوع: اللغصم ...
محمد امين السياسي ٩٢/٠٥/١٧ # ١١٤
- * الكويت ترفض المزاعم العراقية حول الترسيم
صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٨ # ١١٥
- * الكويت - العراق ترسيم الحدود .. باب جديد للتوتر
الا هالي ٩٢/٠٥/٢٠ # ١١٦
- * العراق: المعارضة ترفض تعديل الحدود مع الكويت
الا هالي ٩٢/٠٥/٢٠ # ١١٧
- * الكويت: قرار اللجنة الدولية بخطط الحدود انحصار تاريخي وسياسي
محمد غبريس الصياد ٩٢/٠٥/٢٢ # ١١٨
- * غوربوو: نزاعات الحدود لا تحل بغير الحوار
بارعة علم الدين صوت الكويت ٩٢/٠٥/٢٢ # ١٢١
- * تغيير اسم العراق يحدد مخاوف الكويت
هدى الصيني الشرق الا وسط ٩٢/٠٥/٢٣ # ١٢٣
- * ماذا لو قاد "سبعاو" الا انقلاب على صدام ؟
ابراهيم الخالدي صوت الكويت ٩٢/٠٥/٢٣ # ١٢٤

المجلد : ١٥ - ترسيم الحدود

- * كلمة المجالس: زوبعة في فنجان المجالس ١٢٦ #٩٢/٠٥/٢٣
- * وزير يمتنى الى بغداد للبحث في العلاقات الثنائية عبد الرحمن الحيدري ١٢٧ #٩٢/٠٥/٢٦ الحياة
- * معركة الحدود الكويتية - العراقية مرة اخرى نجم عبدالكريم ١٢٨ #٩٢/٠٥/٢٦ المجلة
- * بيان كويتي: لجنة ترسيم الحدود العراق من موانئ على الخليج ١٤٣ #٩٢/٠٥/٢١ الا هرام
- * اغلاق ملف الحدود الكويتية العراقية نهائيا ١٤٤ #٩٢/٠٦/٠١ المعارضة
- * اكتمال المرحلة الا ولى من ترسيم الحدود الكويت العراقية ١٤٥ #٩٢/٠٦/٠١ الرياض نيل مكفار كهار
- * مؤول في لجنة ترسيم الحدود العراق سيخر ٧٧٠ مترا في حدوده الجديدة مع الكويت ايان وليامس ١٤٦ #٩٢/٠٦/٠١ الوسط
- * درع لصدام عليا صورته بالذهب الخالص ١٤٩ #٩٢/٠٦/٠٢ الا هرام
- * العراق يهاجم بشدة قرارات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت ١٥٠ #٩٢/٠٦/٠٢ الا هرام المسائي
- * العراق يحذر مجلس الا من من المصادقة على ترسيم الحدود مع الكويت ١٥١ #٩٢/٠٦/٠٢ الحياة
- * مشاورات غير رسمية لمجلس الا من حول الحدود العراقية - الكويتية ١٥٢ #٩٢/٠٦/٠٣ الشرق الا وسط
- * الكويت تدين مغالطات العراق حول ترسيم الحدود ١٥٣ #٩٢/٠٦/٠٤ الشرق الا وسط
- * رفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية ١٥٤ #٩٢/٠٦/٠٤ الشرق الا وسط عبد العزيز الخميس
- * العراق لم يمثل للقرارات الدولية ورفضه ترسيم الحدود عدواني ١٥٦ #٩٢/٠٦/٠٤ الحياة
- * الكويت تتهم بغداد بـ "اغتراءات" في قضية ترسيم الحدود ١٥٧ #٩٢/٠٦/٠٤ الحياة
- * صدام يثير مشكلة الحدود بين العراق والكويت من جديد ١٥٨ #٩٢/٠٦/٠٧ النبا
- * الكويت: كلام السامرائي عن ترسيم الحدود يتخفن مغالطات تاريخية ١٥٩ #٩٢/٠٦/٠٧ الحياة
- * "الواشنطن بوست" تحذر من حرب جديدة بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية ١٦٠ #٩٢/٠٦/٠٨ الا هرام المسائي

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *وزراء خارجية مجلس التعاون: رفض العراق لترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية
المعارضة
١٦١ #٩٢/٠٦/٠٨
- *ضاري العثماني: مذكرة العراق للامم المتحدة مغالطات تاريخية مكشوفة
اخرساعة
١٦٢ #٩٢/٠٦/١٠
- *بريطانيا تقترح على مجلس الا من الرد على رفض العراق ترسيم الحدود
الحياة
١٦٤ #٩٢/٠٦/١١
- *مذكرة كويتية للامم المتحدة مدعمة بالوثائق التاريخية تفند مزاعم صدام
صوت الكويت
١٦٥ #٩٢/٠٦/١٢
- *مجلس الا من يبحث مذكرة العراق حول اعادة رسم الحدود مع الكويت
الا هرام
١٦٥ #٩٢/٠٦/١٣
- *مصرع عراقى واصابة ٤ اثناء عملية تسلل عبر الحدود الكويتية
الا هرام
١٦٦ #٩٢/٠٦/١٣
- *الكويت للامم المتحدة: رد العراق بشأن قرار ترسيم الحدود تحدى للشرعية الدولية
الا هرام
١٦٧ #٩٢/٠٦/١٤
- *انسحاب العراق من لجنة ترسيم الحدود مع الكويت
الوفد
١٦٨ #٩٢/٠٦/٠٥
- *بيان من مجلس الا من يحذر العراق من عواقب رفض قرارات لجنة ترسيم الحدود
الا هرام
١٦٩ #٩٢/٠٦/١٧
- *مجلس الا من يحذر العراق من معارضة ترسيم الحدود
العالم اليوم
١٨٠ #٩٢/٠٦/١٧
- *خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في المنطقة الكويتية المنزوعة السلاح
هذي الصينى
١٨١ #٩٢/٠٦/١٩
- *ماذا بعد ترسيم الحدود العراقية الكويتية ؟
الحياة
١٨٥ #٩٢/٠٦/٢٠
- *ريتشارد مورفى: حدود الكويت كانت موجودة قبل استقلالها
صوت الكويت
١٨٦ #٩٢/٠٦/٢٩
- *العراق يرفض اتفاقية ترسيم الحدود رغم اسنادها الى الوثائق التاريخية
الوفد
١٨٨ #٩٢/٠٧/٠٧
- *د. فاضل الا نصارى: الوقت غير مناسب لترسيم الحدود
العالم اليوم
١٨٩ #٩٢/٠٧/١٠
- *المواجهة الا خيرة بين العراق ولا مم المتحدة
الوفد
١٩٠ #٩٢/٠٧/١٧
- *مستشار الملك الحسن: قضية الحدود العراقية - الكويتية لا تعالج بالا احتلال
رضا الا عرج
١٩١ #٩٢/٠٧/٢٠
- *نيزاليسمايا غازيتا: بغداد لا يعجبها الحدود وهذا امر خطير جدا
صوت الكويت
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢٢

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *مطالبة عراقية جديدة بالكويت ورفض ترسيم الحدود البرية
الحياة ١٩٧ #٩٢/٠٧/٢٧
- *الكويت تقيم حاشطا بشريا لمواجهة الجيش العراقي وعصابات المهربين
الوفد ١٩٨ #٩٢/٠٧/٣١
- *نص تقرير اللجنة الدولية: الترسيم لا يضع حدودا جديدة .. ولا انحياز لا حد
صوت الكويت ١٩٩ #٩٢/٠٧/٣١
- *ولى عهد الكويت: خطة طوارئ لمواجهة التعتن العراقي
الا هرام المساشي ٢٠٠ #٩٢/٠٨/٠٢
- *عامان بعد "اغسطي" .. اعادة فحص الا وراق
صوت الكويت ٢٠١ #٩٢/٠٨/٠٦
- *وكيل الخارجية الكويتي: لن نتنازل عن شبر واحد من اراضيها
داوود الفرخان الحوادث ٢٠٤ #٩٢/٠٨/٠٧
- *الرقبة يبحث في موسكو مشكلة الحدود بين العراق ولا كويت
عبد الملك خليل الا هرام ٢٠٧ #٩٢/٠٨/٠٨
- *من المحيط الى الخليج
الا هرام ٢٠٨ #٩٢/٠٨/١٥
- *النظام العراقي امام خيارين الا نسياع او الا نهيار النهائي
المجاس ٢٠٩ #٩٢/٠٨/٢٢
- *مجلس الا من يقر نتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية
الا هرام ٢١٠ #٩٢/٠٨/٢٨
- *مجلس الا من يوافق على ترسيم الحدود العراقية الكويتية
الوفد ٢١١ #٩٢/٠٨/٢٨
- *جدار الكويت الا منى على الحدود مع العراق
عمر ادريس الوسط ٢١٢ #٩٢/٠٨/٣١
- *بوش: ترسيم الحدود يفسنة مجلس الا من
مجمود شمام صوت الكويت ٢١٦ #٩٢/٠٩/١٨
- *مجلس الا من يضع يده على اموال العراق وترسيم حدوده وتجريدة من السلاح
الا هالي ٢٢٠ #٩٢/١٠/٠٧
- *لجنة الحدود بين الكويت والعراق تجتمع الا شنين القادم
الا هرام ٢٢١ #٩٢/١٠/٠٦
- *وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام ٢٢٢ #٩٢/١٠/١١
- *"ام قصر" هل تنذر بعاصفة صحراء اخرى بين العراق والكويت
ايمان مجاهد الثور ٢٢٣ #٩٢/١٠/١٤
- *الا مم المتحدة: بداننا وضع علامات الحدود الكويتية - العراقية
الحياة ٢٢٥ #٩٢/١٠/٢٣

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام
٢٢٦ #٩٢/١٠/٢٥
- * استقالة رئيس اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية - الكويتية
راغدة درغام
٢٢٧ #٩٢/١٠/١٣
- * الامم المتحدة تعين رئيسا جديدا للجنة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية
الحياة
٢٢٩ #٩٢/١١/١٥
- * رئيس جديد للجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام
٢٣٠ #٩٢/١١/١٥
- * الكويت تتسلم معدات اعادها العراق
حمد الجاسر
٢٣١ #٩٢/١١/٢٠

نهاية الفهرس



المصدر :

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تقيم حاجزا أمنيا على حدودها مع العراق

الكويت - و - أعلن الشيخ أحمد الجابر الصباح وزير الداخلية الكويت أمس ان بلاده تعتزم بناء حاجز أمني بطول الحدود الكويتية العراقية ابتداء من شهر مارس القادم . وأوضح ان الحاجز سيكون مزدها بشبكة انذار مبكر متطورة ولن يكون مشيدا بصورة

تقليدية
كويتية ان اعمال بناء
جود انتهاء اللجنة الثابتة
ان ترسيم الحدود بين
١٣



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٢ جمادى ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق كويتي يشارك في لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق

وأوضح الدبلوماسي الكويتي الذي يرأس وفد بلاده في هذه اللجنة في تصريحات صحفية أن ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ يختلف عنه في عام ١٩٣٢. وقال إن المسألة الآن تحتاج إلى ترسيم دقيق وفق المقاييس الحديثة والقوانين الدولية المتبعة في هذا المجال. ورفض الدكتور زوفاي الكلب عن النقاط الحدودية التي سيتم اتخاذ القرارات النهائية بشأنها وكيفية ترسيمها

باريس - وكالات الأنباء - أعلن الدكتور طارق زوفاي السفير الكويتي لدى فرنسا أن فريقا كويتيا يقوم حاليا بالتعاون مع لجنة تهيئة للأمم المتحدة في وضع النقاط النهائية لترسيم الحدود بين بلاده والعراق. وستتخذ اللجنة قراراتها النهائية لتحديد الحدود خلال اجتماعها في الأسبوع الأول من شهر إبريل القادم. وستكون هذه القرارات السند الرسمي لحقوق الكويت في حدودها مع العراق.



المصدر : **صوت الكويت**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ - ٢٠١٢

من دروس الاحوال

بقلم: صلاح العثمان *

صنعت نحت لصدام حسين وكتم مقالة كتمت تمجيدها بعدد لم يحصى. ليس لاطفال العراق القيتاني والامهات اللكالي والزوجات الارامل والاشهاد والمعتدون العراقيين الحق من صدام حسين بهذا التجديد والدعم والتأييد وماذا كانت نتيجة هذا الدعم والتأييد الاعمي لنظام معروف على المستوى الدولي بالارهاب والقمع والاعتف والتعذيب والاذعابات التعسفية. كانت النتيجة مبرورة لتجميع وهي ان من يقبل هذه الاعمال بشعبه لا يتواني ان يقل اكثر منها باي شعب اخر ولكن الله قد اعاننا من هذه الحقيفة ولعل الله جل شاناه اراد ان يوقظنا من هذا السبات العميق مضرة موجعة كانت ان تقضي علينا الى ابد لاول لطف لله (للهم لا تسكنوا ابد للقضاء ولكندا تسلكا اللطف به).

والآن بعد مرور عام على التحرير هل تعلمنا من الاحقالات هل تعلمنا من احطائنا السافله هل عرفنا كيف سمي الصميات باسمائنا؟ والا نطعي اي انسان اكتر مما يستحق من الاعمال والا نعمل الامور اكثر مما نعتقها؟ مما نقره ونستغف ونراه هذه الازام سواء على المستوى الحكومي او الشعبي. لقول لاسف كالا لم نستوعب الدرس الى الآن ولم نستفد من احطائنا في الماضي فلقد خرج من الكويت اكثر من نصف سكانها من الاجانب وخاصة الفئات التي تعاونت مع العدو العراقي من الحرب والاجانب ولولا حدوث هذه الكارثة لما استطاعت الكويت ان تخرجهم حيث تمكنوا من كل شيء في القطاعين الحكومي والخاص وكان بإمكان الحكومة الكويتية ان تنظم الامور وتضع الضوابط التي تحكم دخول الاجانب الى البلاد منذ بداية التحرير ولكن لاسف شيء من ذلك لم يحدث. لقد تفطنت اوضاع العاملين الاجانب بشكل كبير ومن حين حتى التفريق بمؤاملاتهم وحاجه ابلد لهم وبالنسب

المهرجانات الشعبية والاحتفالات والفنواف التي تمجد رئيس النظام العراقي وكان على رأس المدعوين والملمين للخدمة كبار الشخصيات الكويتية الحكومية والشعبية. ولكن للحقيقة اقول انه كان من بي هذه العالبيه الداعة والمؤذية للعراق فئة قليلة نذكرنا باننا ومن دون اي كمال بمؤلف العراق السلفية تجاه الكويت منذ عهد الملك غازي في الثلاثينات ومرورا بتدري السعيد في الخمسينات وعبد الكريم قاسم ١٩٦١ ومؤلف الحكومة العراقية من استقلال الكويت بعد القضاء على حكم قاسم ١٩٦٢ وحادثة الصاماتة ١٩٧٢ والتحرشات والاستفزازات العراقية ضد الكويت في الدخول والشارج طوال هذه المدة وبين فترة وفترة. ويذكرونا كذلك بأن العراق قد قام بترسيم حدوده مع جميع جيرانه ما عدا الكويت وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبكرونا ايضا بانتهاكات الاساسية في العراق ابيان الشعب السداسي. ومازالنا نساء الشعب العراقي في الشمال والجنوب لم تحف واثار الأسلحة الكيميائية في حلبجة ويجبرها من المدن العراقية مائة للصعب. هذا وان كنت لا اجد اي مبرر لهذا الاتعياز والدعم الاعمي للنظام العراقي الا انني قد اجد بعض المعتر لموقف الحكومة الكويتية لأن ولي الامر يرى من الامور ما لا يراه الانسان العادي كما انني قد اجد بعض الحقن للناس العاديين من الشعب الكويتي الذين انحلت عليهم اكانيب صدام حسين واجهزت الاعاليمة ولكن لا اجد اي عز لهؤلاء الكويتيين المتعلمين والمثقفين والذين لم يتركوا مهرباناً او احتلالاً او تجمعاً في بغداد او غيرها من المدن العراقية والعربية للتصعيد مصداق حسين الا وكانوا ابل للمسلمين وكثير المشاركين تحمسا. وكتم صيغة قولت بصدام حسين وكتم لوحة رسمت وكتم

بعد مرور عام على تحرير الكويت بدأت الامور تعود تدريجيا الى حالتها الطبيعية. واد استرجع شريط الاحداث خلال السنة الماضية اتساعا عما اذا كنا في الكويت حكومة وشعبا قد استفدنا من دروس الاحوال. واد اعود بذاكرتي الى بداية الثمانينات عندما بدأت حرب الثمان سنوات بين العراق وايران وكيف هبت الكويت حكومة وشعبا لتأييد ودعم العراق ماديا ومعنويا واعلانا من دين حدود وفيد. والذكر كيف كان الناس في الدولتين وهم يشاهدون باعجاب عبر شاشات التلفزيون انتصارات الجيوش العراقية ويشاهدون لقطات مطولة ومملة من الزيارات التي يقوم بها رئيس النظام العراقي الى المناطق الريفية ويقطع على احوال الفلاحين ويكلم ويشرب معهم ويمسحهم عن الخدوش التي تقصمها الدولة لهم (طبعاً لا يجوز احد على قول الحقيقة ولا كان في خير كائن والذكر كيف شاهد الناس وهم معجبين وخويزون بالثقل العربي الاخيوي عندما تبادل سمو الأمير ورئيس النظام العراقي اعلى الاسماء والفلاند من الدرجة الممتازة اذكر هذه الامور جيداً وادكر اسرورا اخرى كثيرة منها انه عندما كان رؤساء تحرير الصحف الكويتية يسألون صدام حسين عن موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت كان صدام يقول ان هذا الامر ليس ذا اهمية بالغة وانه اتفق مع الاخوة الكويتيين على ارجاء الدت في هذا الموضوع التي وقت لاحق في العراق ان يترسم مرفق الكويت معه حكومة وشعبا وانه على استعداد ان يقوم ترسيم الحدود متى شأت الكويت الكويتية بعدم اثاره هذا الموضوع لان هناك اوروات يجب الانتباه منها اولاً وعلى رأسها الحرب العراقية الإيرانية والثارها. والغريب ان غالبية الناس كانوا يصدقون هذا الكلام اذكر كذلك



الآن. ان مسجد في حكومات وشعوب هذه الدول وموقفها المشرف في أزمة الخليج قد تدعى كل الاصول المفروضة الى الجاملة المفروضة وانهاالت المساعدات والاستمارات من كل حذب وصوب تماما كما حدث مع العراق. وتسابقت الدول على الحصول على نصيب الأسد من عمليات اعادة البناء والتعمير وإذا ما فشلت إحدى الدول بالحصول على حصة ما سارعت الحكومة الكويتية للاعتذار وما اندراك ما يتبع الاعتذار من تفرقات على حساب المصلحة العامة.

انني اقاسد بل وارجو الحكومة الكويتية ان تضع في اعتبارها اولا واخيرا للمصلحة العامة واستتباب الأمن في البلاد وان تعمل على عدم المبالغة في محاملة الدول التي وقعت مع الكويت في مجنتها مع عدم تكرار الجميل. وان تضع الأولويات من حيث الاممية في علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة. وان تضع يدعا بيد اشقاتها في دول مجلس التعاون الذين فتحوا دولهم وبيوتهم وخزائنتهم أمام الشعب الكويتي عندما كانت الكويت بشدة الحاجة لهم. وكان ذلك من منطلقات أخوية ومبدئية معيدة عن المصالح. ولا كانت دولة الكويت قد وقعت اتفاقية أمنية و دفاعية مع الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وفي طريقها لتوقيع اتفاقية مماثلة مع فرنسا وبالرغم من الاممية البالغة نزل هذه الاتفاقيات الا انني ارى انه من الضروري يمكن توقيع اتفاقيات دفاعية أخرى مع دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية التي فتحت اراضيها ومطاراتها ومعسكراتها وامكانياتها المادية والبشرية في جميع الجالات من اجل تحرير الكويت. قال سبحانه وتعالى «فذكر ان المذكور تخضع للمؤمنين» صدق الله العظيم

• كاتب كويتي

فقد قرأت في «صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥» محاضر المجلس الوطني الذي وافق لثوره على بعض الضوابط التي تحكم دخول الوافدين وقبولها بلشهر قرأنا وسعما عن قصة تهاجر الاقامات وقرأنا ايضا تصريحاً لسؤيل هي إحدى الدول الاحسية يقول فيه ان الجالية المالنية كان عددها قبل الاحتلال كذا وكذا واليوم هي اقل من نصف هذا العدد ويطلب من الحكومة الكويتية السماح لهم بدخول الكويت وقرأنا ايضا المحلات الاعلامية التي شنتها بعض الدول بسبب التضييق على الحالية التي تبجها على حد تعبيرهم وقرأنا ايضا تصريحاً لوزير التخطيط بان الحكومة تخطط بان تكون نسبة الكويتيين ٦٠ في المائة مقابل ٤٠ في المائة للاجانب. انني اعقد ان نسبة ٤٠ في المائة مآرات كبيرة والعبرة ليست بالكم ولكن بالنوعية وما هو حاصل الآن ان اللغات الاجنبية التي تم التخلص منها بسبب الاحتلال حلت محلها لغات اجنبية أخرى. وقد فتحت لهم الحكومة الكويتية كل الابواب من دون اي ضوابط مما شجع ضغاب النفوس للاثجار بالاقامات على حساب المصلحة العامة والامن العام بحجة ان هذه الدول قد وقعت الى جانب الكويت ايام أزمة الخليج. ومع عدم تكرار مواقف هذه الدول التي لا يستكان ان ننسأها الى الابد الا ان العلاقات بين الدول لا تحكمها هذه الاعتبارات فقط انما المصالح المشتركة هي المعيار الاساسي. لما القائدة من محاملة هذه الدول بفتح ابواب الكويت لها للعمل مادام ذلك سيخرض أمن الكويت ووجوها للخطر كما حدث بالنسبة لعلاقتنا مع العراق. ومن هذا المنطلق يجب ألا نلج في الخطأ نفسه وان نضع امام أعيننا دائما الأمن العام والنظام العام والمصالح المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة من دون اي مبالغة في محاملة اي طرف على حساب المصلحة العامة كما هو حاصل



لجنة الأمم المتحدة تعيد ٧ آبار نفط ومعظم قاعدة «أم قصر» البحرية الى الكويت وزير الداخلية: نريد ترسيم الحدود بأسرع وقت

فيها العدو بالساحل يجب ان تقع داخل القاعدة البحرية الرئيسية التي اقامها العراق في ام قصر وظل ميناء ام قصر هو الميناء العراقي الوحيد تقريباً ذو القدرة التشغيلية منذ اغلاق شط العرب في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٠ حين شن رئيس النظام العراقي صدام حسين حربه على ايران سعيًا وراء سيطرته الكاملة على شط العرب من بين اهداف اخرى

وقالت هالينشتال تايمز في تقريرها الذي نشرته امس ان عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود استند في دراسة الاجريت لخرائط ووثائق موجودة اساساً في مكتب الوثائق التابع لوزارة الخارجية البريطانية، وهذه الوثائق يعود تاريخها الى اوائل القرن الحالي حينما تم تحديد دولتي الكويت والعراق بعد انهاء الامبراطورية العثمانية

وقالت الصحيفة البريطانية انه يهود اعلان قرار الترسيم الجديد فان الخط السعودي الذي يبعد طوله ٢٠٠ كيلومتر سيحل محل الحزام الحدودية المميزة كما سيغطي بالاعتماد الرسمي من قبل الأمم المتحدة واضافت انه على الرغم من ان الحدود المشتركة هي في نهاية الامر قضية ثنائية بين الدولتين المتجاورتين فإن المسؤولين الدوليين عبروا لمرات عديدة وفي تصريحات علنية عن تصميمهم على احترام تلك الحدود الجديدة التي ستتوصل اليها اللجنة كحدود جوية للعراق عبر ثمانية للتدليل اما الحدود الحالية فهي تتعرض لاضراب معثة الرافدين التابعة للأمم المتحدة وهي تتولى مراقبة منطقة مزعومة السلاسل تمتد لاضربة اميال شمالي الحدود المقبول بها والخمسة اميال جنوبها على اساس ان اي اختراق عراقي لهذه الحدود يعتبر انتهاكاً لشروط اتفاق وقف اطلاق النار. وكانت الحدود التقريبية بين البلدين تقع الى (المنطقة في الصفحة ٦)

كامل تزايدها وحدودها المعترف بها حسب المصوم الدولية

وكانت مصادر دبلوماسية غربية قد كشفت امس ان الكويت ستحصل على عدة ابار معط عراقية ومن قاعدة «ام قصر» البحرية نتيجة لخطه الأمم المتحدة لاعادة رسم الحدود بين الكويت والعراق وستجتمع اللجنة الخاصة في ابريل (نيسان) المقبل لاتخاذ الخطة وكانت اللجنة اشترت في إطار وقف إطلاق النار في حرب الخليج

وقالت اسبر سميتة «ساينسشال تايمز» البريطانية نقلاً عن هذه المصادر الدبلوماسية العربية ان رأي اللجنة الخاصة استقر بالفعل على خط الحدود يمر على مسافة عدة مئات وهي بعض الحالات عدة آلاف من الامتار شمالي الخط الحالي، وهذا سيغطي الكويت ما بين خمس وسبع ابار تغطي في حقل «الرقعة» واصالت ان خبراء الأمم المتحدة قرروا ايضاً ان النقطة التي تلتقي

الكويت - انور الياسين
لندن - ناصر المجالي
باريس - صالح الاشرف

نفي وزير الداخلية الشيخ احمد العمود الصباح التقارير الصحافية التي ذكرت ان لجنة ترسيم الحدود مع العراق قد انتهت اجتماعاتها، وقال في تصريح له مصود الكويت ان اللجنة ستعقد اجتماعها الخامس في اوكلند بنيوزيلندا في شهر ابريل (نيسان) المقبل وقال وزير الداخلية ان موضوع ترسيم الحدود مع العراق لم يمتد وهو لا يزال موضع بحث في اللجنة الدولية التي تم تشكيلها بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي واضاف ان موقف الكويت هو انها موضوع الترسيم بأسرع وقت بما يحفظ حق الكويت في



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٦ - ١٩٩٢

الجوب من مدينة صفوان العراقية مباشرة وتمتد للبلخ الساحل في ملتقى خور الزبير وخور عبد الله شمال جزيرتي وربة ورويان الكويتيين

وعلى هذا الصعيد قال تقرير «فايننشال تايمز» ان الرسائل الرسمية والخرائط التي حررها ورسمها مسؤولون بريطانيون في معمل الاحوال في الثلث الاول من هذا القرن لتعريف الحدود معيارا ومضطلحات مثل «المنصب سياتين» النخيل لجهة الجنوب من صفوان، وبعلامة حدودية عرورها الوكيل السياسي البريطاني عام ١٩٢٢ وطلت لسموات العلامة الحدودية المبردة على الحدود كالمها

وقالت الصحيفة، نقلاً عن دبلوماسيين غربيين: قد تكون هذه المعالم كافية في الارض الحراب الواقعة الى جنوب صفوان لولا ان العراقيين قاموا - غلسة - في اوائل العشرينات بزعم سياتين جديدة من النخيل متوعلين جنوباً ثم سرقوا العلامة الحدودية المميزة اما الان مان اللجنة التي اكملت عملها الميداني - قررت ان تجري الحدود الى الضمال من للخطوط التي كان مقبولا بها.. وهذا أدى بالمشوب الكويتي باللجنة الى الاعلان عن ان الحدود الجديدة هي تكريس للحقوق التاريخية للكويت.

الا انه فيما يخص، بمستقبل السلام في المنطقة فان تلك الحدود الجديدة تعتبر رفصاً دولياً رسمياً للدعوى العراقية.

اشاف تقرير الصحيفة ان المؤرخين مجمعون - عموماً - على ان المزايم العراقية ضعيفة تماماً.

وعلى حد قول دبلوماسي غربي، فان الحكومة الكويتية تدارك الامر جيداً وذلك فهي طرحت مناقصات دولية لبناء حاجز امني يمتد على طول المائتي كيلومتر من الحدود المشتركة مع العراق، وسيبدأ ببناء الحاجز بمجرد اعلان لجنة الأمم المتحدة عن قرارها بحدود رسمية

على هذا الصعيد، أكد الدكتور طارق رزائي سفير الكويت في فرنسا وعضو لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية

ان اللجنة ستعقد اجتماعات دورتها الخامسة في الاسبوع الاول من ابريل (نيسان) المقبل لاتخاذ القرارات النهائية الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين. الا ان الدكتور رزائي امتنع عن التعليق على ما اورته صحيفة «فايننشال تايمز» وذلك حفاظاً على عمل اللجنة وسرية مناقشاتها واتجاه عملها واتمامه في الوقت المناسب.

على هذا الصعيد ايضاً أكد وزير الدفاع الشيخ علي صباح السالم الصباح «ان السور» الدعوى الرابع الذي يتحدث عنه الجميع الان يعتمد بالدرجة الاولى على الرجال، وقال الوزير أثناء زيارته قام بها أمس الى لواء الشهود المدرع الخامس والثلاثين «ان قيامنا وعلى رأسها صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الامين» تقدر الدور الكبير الذي تلعبه قواتنا المسلحة بالاسلة في حماية وصون امننا الوطني..»



المصدر : الكوادر

التاريخ : ٢١ ذى الحجة ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في عيد الكويت الوطني الواحد والثلاثين والذكرى الاولى لتحريرها

الاهم من التحرير الحافطة على مكاسبه

الاتفاقات العسكرية ضمان للدفاع عن السيادة والشرعية ورد اي عدوان محتمل

خطة الرئيس الاميركي جورج بوش للاستيلاء على العراق، أو سعي المعارضة العراقية لتغيير النظام الحاكم، أو أن تسمح لوفدات بعض الفلكيين بغياب صدام حسين عن المسرح السياسي خلال العام الحالي. ويشير دبلوماسيون عراقيون سابقون لانتقلوا الى صفوف المعارضة بعد استقلالهم من مناصبهم احتجاجاً على تربي الأوضاع الداخلية في بلادهم، إلى تشكيل حركة معارضة سرية داخل الحزب الحاكم في العراق، بدأت بإجراء اتصالات واسعة مع الخارج بهدف تسريع إسقاط صدام حسين والعمل بعده على تشكيل قيادة جماعية بديلة معققة بالإشراف على إجراء انتخابات حرة، فهي مأساة الشعب العراقي وتعيد ربط العراق بخونه وجبراته، مما يمهد لعملية إعادة التضامن العربي على قواعد وأسس جديدة تأخذ العبر من كارثة الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

على رغم مرور عام كامل على تحرير الكويت، فإن بعض آثار كارثة الغزو العراقي لا تزال مستمرة ويؤهلها قاذمة، وفي طلبتها استمرار احتجاز أسرى كويتيين وغير كويتيين في السجون العراقية، وعدم ترسيم الحدود الكويتية - العراقية، وعدم إعادة كامل الممتلكات، ورفض العراق التعاون مع الأمم المتحدة بشأن التخلص من أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان من المتوقع أن يتم ترسيم الحدود خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فإن مسألة الأسرى تزداد تعقيداً. خصوصاً بعد حديث الرئيس العراقي صدام حسين إلى صحيفة تركية، الأسبوع الماضي، وأوله بأنه ليس هناك سجين كويتي واحد في العراق، وذلك إثر وصول ٢١ كويتيًّا من العراق أكتت السلطات الكويتية منهم من غير الأسرى. ولعل حل هذه المسألة ومسائل أخرى تواصل بغداد المعاملة بشأنها، يحتاج إلى فترة انتظار متأخرة





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ فبراير ١٩٩٢

المصدر:

المواد:

وخلا زيارة قام بها الأسبوع الماضي الى الكويت مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الانسان ريتشارد شيلتر، أكد أن الحكومة الأمريكية لن توفّر جهداً لوقف معاناة الأسرى وذويهم واستخدام كل الطرق الكفيلة بزيادة الضغط على النظام العراقي للإفراج عنهم. واستمع شيلتر في مقر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى الى كويتيين كانوا أسرى في سجون العراق، روى ألوان التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له مع رفاق في المعتقل، ومنها الصدمات الكهربائية والضرب بالعصي الخشبية أو علب السجائر أو التعليق بالهواء، كما روى أنهم شاهدوا جنوداً عراقيين يقومون بإحراق بعض الأسرى بواسطة الغاز السائل، بالإضافة الى معاناة البرد وقلة الغذاء والماء حتى أن بعض الأسرى باعوا ملابسهم حتى ياكلوا ولا يزال عدد كبير من الذين أخرج عنهم وعُلقوا الى الكويت يقضون للعلاج من جراء التعذيب الذي تعرضوا له.

أما آثار الغزو داخل الكويت، فمنها ما هو قُرُصَح للزوال بعد انتهاء وبشعة إعادة البناء والتعمير التي تستغرق بضعة سنوات، ومنها ما لا يمكن إزالته أبداً مدى الحياة، بل أنه يتواصل جيلاً بعد جيل في المجتمع الكويتي، وهو ما تعبر عنه الأثار النفسية القاسية التي هي ألوى من الفسائل، والتي توافق ذكرى الشهداء وصوادث الاختصاص والتهب والبطش والتفكيك والممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها القوات العراقية طوال سبعة أشهر من الاحتلال، مما لم يشهد له التاريخ مثيلاً في التعامل بين الأخوة وجيران يربط بينهم رابطاً عربوية وإسلامية، وتتميز المعنوية عليه بسعدية ومساندة للمعذري في حرب امتدت لعشري سنوات ولم تجز على المنطقة والسلمين غير حمامات الدم والمناقب الاقتصادية والنشل الإنمائي، وعانت منها دول الخليج كلها خصوصاً الكويت.

وبين السادس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٩١ ذلك اليوم التاريخي الذي تحرّرت فيه الكويت، ومع

الاحتلال هذا الأسبوع بالكويتي الأول للحرير، حققت الكويت لفترة واسعة نحو استعادة الحياة الطبيعية والنخيل على الكرامة، خصوصاً لجهة إطفاء أثار القنبلة في زمن قبلي، وإعادة تشغيل مطار الكويت الدولي والخطوط الجوية الكويتية والدوائر الحكومية والمدارس والمستشفيات والمناطق والمرافق العامة من كبرياء وعافى وسواها خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد التحرير، وهو جهد جبار قامت به القيادة الكويتية باستئجار كل الأجهزة المختصة لإزالة آثار الغزو التي لا يمكن محوها من الذاكرة إذا أمكن محوها من الشوارع والطرق والجاني والمنازل والبيئة الكويتية.

ومع مرور عام على التحرير، لم يتغير موقف القيادة الكويتية من الذين ابتوا الد:وان العراقي، وقد لخص هذا الموقف الشيخ سعد العبدالله ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حين أكّن أن شعار عفا الله عما سلف غير موجود في القاموس الكويتي، وأن الذين يطالبوننا باعتماد هذا الشعار يشيرون ما تعرضت له مؤسساتنا من حرق وسرقة وتدمير، وما تعرضت له مؤسساتنا النفطية وما خلفته الدرائق من آثار بيئية، ومع ذلك يريمننا البعض أن نغفر ولا يمكن ذلك ولا حديث عن المصالحة معهم.

وانطلاقاً من اعتبار الكويت أن استمرار النظام العراقي لا يزال يشكل خطراً على أمنها، تواصلت عقد اتصالات دفاعية لأشغال عدم تكرار التجربة المرة. في هذا الإطار جاء توقيع الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع ونظيره البريطاني، يوم كنغ على مذكرة التفاهم الأممي بين البلدين، في لندن الأسبوع الماضي، بعد التوقيع على اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة، والتحصير لأعداد اتفاقية مماثلة مع فرنسا، وربما دول أخرى. وإذا كانت هذه الاتفاقيات تحثّر من مثاقع العلاقات بين الكويت وكل الدول الكبرى وتعكس تقدير الكويت لدور واشنطن ولندن وبريس في المشاركة بالتحصير، فإن الكويت تولق على هذه الاتفاقيات أيضاً منها بعدم وجود بديل حتى الآن للقوة العسكرية كضمان للدفاع عن الأرض والسيدة والشرعية، والمؤمن لا يكدغ من البحر مرتج، خصوصاً أن الانتهاكات العراقية للحدود الكويتية مستمرة، بهدف معرفة قدرة الكويت على مواجهتها، ولكن تصدق قوات الأمن الكويتية بصاحبة لهذه الانتهاكات.

ويؤكد ممثلو الأمم المتحدة الذين يتعاقبون منذ سبعة أشهر على زيارة العراق لتفكيك ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، أن صدام حسين لا يزال على رغم الجبهود التي يبذلونها يشكّل تهديداً لجيرانه، واحترف أحد هؤلاء المختصين بأنه بات يشعر مع زملائه بأن مهمتهم تحولت الى فك أحجية سر مبهمة.

والانتفاقات الدفاعية من شأنها إشاعة أجواء الأمن والاستقرار والامتنان في الكويت ومنطقة الخليج، لأنها تكفل الردّ العملي على أي عدوان محتمل، كما أنها تهدف الى إعادة تأهيل وبناء الجيش الكويتي وتعزيز قدراته القتالية وتزويده بأحدث الأسلحة والطائرات والمعدات، والسعي لكي تكون قدرة المقاتل الكويتي معادلة لقدرة عشرة من أفراد العدو، كما قال الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع بعد توقيعها مذكرة التفاهم الأممي مع بريطانيا.

ورجحت الصحافة البريطانية بتوقيع هذه المذكرة مع الكويت، وتحديث عن إحصائيات وأسلحة ضخمة من شأنها أن تنقضي تطوراً مهماً في القدرة الدفاعية الكويتية، واعتبرت أن المذكرة تلجج المجال أمام الصناعة البريطانية للاستفادة من عقود دفاعية مرمية.

ومن المقود التي تامل بريطانيا إبراهيم مع الكويت ضمن مذكرة التفاهم الدفاعي، تزويد الجيش الكويتي بمئتي دبابة من نوع بنتليجر، تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه سترايوني - ومن المختار أن تتسلم الكويت ١٦ طائرة تدريب من نوع فوكانكو، كانت قد تعالقت على شرائها قبل الغزو العراقي، وتلجج الكويت



الكوارث

المصدر :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢١ شهر ١٩٩٢

الفرص على الصائدين بقاءه البحر أو على الطيور
الخاص، أو على الذين يشئون حروب الإصابات،
للكويت اليوم وهي تحتفل بعيدها الوطني الواحد
والثلاثين وتدخل عامها الثاني بعد التحرير، بحاجة إلى
جهد وإخلاص وبغيرة واندفاع كل مواطن في الموقع الذي
هو فيه، فلكويت أعطت الكويتيين الكثير وعليهم أن
يبدلوها العطاء الآن، في وقت تحتاج فيه الأم إلى جميع
أبنائها ليساعدوها في إزالة عثراتها لتستعيد عافيتها
الكاملة وتقف على قدميها بقوة وثقة، وعليهم أن يتبدوا
خلالهم للصفيرة ويقربوا ما يبعد بينهم ويتناسوا
على خدمة كويتهم وتأمين مصطلحيها وصيانة مكتسباتها،
ليكون غدا مشرقا، بل أكثر إشراقا من مرحلة ما قبل
الاحتلال. وهذا ليس صعبا على الكويت التي استطاعت
أن تتجاوز العقبات وتتخطى الأزمات بفضل وعي شعبها
وحكمة قيادتها ولطف العناية الإلهية بها.

لندن - والحوادث

إلى شراء زوارق حربية من الحوض الذي يربط المملكة
العربية السعودية بصادرات الغام.
وشدد وزير الدفاع الكويتي في حديث مع هيئة الإذاعة
البريطانية، على ثبات ما تردد عن وجود عسكري أمريكي أو
بريطاني في الأراضي الكويتية، مؤكدا أن الكويت لم تلجأ
من أية دولة مرابطة قواتها، في أراضيها، لكنه أشار إلى أن
الاستراتيجية الدفاعية للكويت وبالتحديد لمنطقة الخليج،
تتمثل في الخطرة للحمية المدى، وذلك بإشراك المجتمع
الدولي في حفظ السلام في المنطقة، على غرار إشرافه في
عملية تحرير الكويت وبحر القوت العراقية، وبما يذكر
أن السلاح الجوي الكويتي بلغ مرحلة من الكفاءة
والطور أصبح منها قفراً على حماية أجواء الكويت،
وتشجيع وزارة الدفاع الشريك الكويتي على الالتحاق
بالقوة الجوية في مختلف فروعه وتخصصاتها.
ولا شك أن تحقيق أمن الكويت وبالتحديد أمن الخليج
من شأنه التأثير الإيجابي على الحركة الاقتصادية
الخليجية والعربية بشكل عام، لأن الأزمة التي عاشتها
الكويت امتدت تأثراً سلبياً على التعامل العربي مع
العالم كله، فتراجعت التجارة الدولية مع الدول العربية
وانخفضت الاستثمارات وهبطت معدلات التنمية وحركة
التيارات التجارية، مما سبب خسائر باهظة لقطاع
المصارف والدول العربية المانحة والمقرضة. وهذا ما
أشار إليه وزير المالية الكويتي ناصر الروضان الذي
ترأس أعمال الدورة الخمسين للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي الذي عُقد أخيراً في مقر الجامعة
العربية بالقاهرة.

وتركز الكويت حالياً، أميراً وحكومة وشعباً، على
معالجة مرحلة تضيق الجراح التي تجتازها وعلى حل
المشاكل التي تعانيها، ومنها مشكلة مائة ألف شخص لا
يحملون جنسية محددة والذين اصطاح على تسميتهم فئة
مبدون، وقد ناقشها مجلس الوزراء برئاسة الشيخ سعد
الصبيح الذي اعتبر هذه القضية في سلم أولويات
المسائل التي تحتاج إلى حل جدي، لا سيما وإنها مؤزمة
تعاني منها الكويت قبل الاحتلال. وإذا كان الاستقلال
والحرير يؤخذان ولا يُعطيان، فإن المحافظة عليهما
وصيانتهما أصعب أحياناً كثيرة من الحصول عليهما.
ومن هنا فإن المحافظة على مكتسب التحرير قبل اليوم
العنوان الرئيسي للمرحلة الحالية الدقيقة، ولترسيخ هذه
المكتسب وتعزيزها وتنميتها لا بد من العودة إلى اعتماد
الروح الأسرية الواحدة التي تميّزت بها الكويت عبر
تاريخها، والتي ناضل من أجلها الرعيل الأول من الأبناء
والأجداد، وهي روح التعاون المتأمن بين جميع أبناء
الكويت والتضامن والتضامن لتجنب البلاد أي هزّة
جديدة، وتعميق الوحدة الوطنية لأنها وحدها خضبة
الخلاص من المتاعب الداخلية القديمة والمستجدة،
والاعتناء من المحنة الربحية التي عانى منها كل كويتي
سواء عاش في ظل الاحتلال أم كان خارج وطنه، وفقير



المصدر : الحجة (اللاذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ فبراير ١٩٩٢

عمون والفران

كلنا يقول ان تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، كما عرضته الأمم المتحدة، مؤامرة على الكويت والعراق. فالخط الجديد سيمنع بقاء المشكلة بين البلدين الجارين حتى بعد ان يتغير النظام في العراق. وعندما مثل من المنطقة نفسها فعندما خطط الاستعمار الحدود بين العراق وايران، اعطى الاول الضفة الشرقية لشط العرب، مع ان القانون الدولي صريح جداً فهو يحدد الحدود التنهرية بين الدول بخط يمر في وسط النهر الحدودي.

وكانت النتيجة ان قامت مشكلة، بين العراق وايران لم تحل حتى الآن، فعندما قويت ايران في ظل حكم الشاه اوعزت العراق على توقيع معاهدة الجزائر التي فرضت الامر الواقع والقانوني في مسألة الحدود. وعندما ضعفت ايران عسكرياً بعد فوضى ثورة الضميين شن صدام حسين حرباً على ايران بعد ان كان وقع اتفاق ١٩٧٥ بنفسه. وهاجم صدام حسين الكويت ووقع في المصيدة التي نصبها، لتتنازل عن آخر مكاسب غزو ايران.

واليوم هناك نظامان في بغداد وبطهران هيستامان، احدهما الآخر، وهما يقولان لشيء كثير غير اننا نعرف انه في لحظة يتصور احدهما انه سيروج حرباً ضد الآخر فيسبغونها، وسنظل الحدود على شط العرب شوكية في جنب الطرفين.

ولو كان شط العرب وضعاً نادراً لما اعتبرناه مثلاً على ما يمكن ان يحدث في المستقبل بين الكويت والعراق، غير ان الامثلة تتفق الصبر من فلسطين وتسيرس الى الملايو ومونغ كونغ وبليرز (مندراس البريطانية) وكويك وجزر الفولكلاند (ملايناس) وشبه القارة الهندية.

واتوقف عند شبه القارة الهندية فعندما انسحب البريطانيون قامت دولة الهند بطوائفها المتعددة، وقامت معها دولة باكستان المسلمة

بشرقيها وغربيها والف ميل لتصل بينهما. ولكن رغم ان ما يعرف الآن

بـدولة بنغلاديش ضم الى باكستان الهندية على اساس وحدة الدين، فإن

معظم اقليم كشمير بغالبية المسلمة بقي جزءاً من الهند الحديثة

النامية عن زحف شعبي من كشمير الباكستانية الى كشمير الهندية،

وقرائنا عن سقوط قتلى وجرحى، وسنظل نقرا عن مشكلة سميت

ان قامت حريان بين الهند وباكستان على الاقليم المسلم. وانفصل شرق

باكستان عن غربها، ولم تحل المشكلة حتى اليوم. وترانا الاسيوج

النامي عن زحف شعبي من كشمير الباكستانية الى كشمير الهندية،

وقرائنا عن سقوط قتلى وجرحى، وسنظل نقرا عن مشكلة سميت

العلاقات بين الهند وباكستان نصف قرن، وهي مرشحة ان تستعمر

نصف قرن آخر. (من يذكر الآن الاستفتاء الذي اقترحه اللورد مونتباتن

سنة ١٩٤٧ لتقرير مستقبل كشمير؟)

ونعود الى الحدود بين الكويت والعراق فقد كانت بين اعداء (ولا

نقول بين اسباب) الطمع، ولا نعتقد ان كويتياً نسي ما قاله صدام

حسين عن حقل شمال الرميلة، كما لم ننس ما قاله رئيس وزراء

بريطانيا السابق اوزار ديث عن الحدود التي شارك في رسمها عندما

كان حامل لختام الملكة في مطلع الستينات.



المصدر : الجزيرة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٢

الصحافي مثلنا ليس خبيراً في القانون الدولي أو تخطيط الحدود،
غير أنه خبير في المشاكل بحكم عمله، والحدود التي تقترحها الأمم
المتحدة، كما قرأنا وراينا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها، مع وجود
جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.
وتوقع أن يأتي يوم يتحدر فيه الشعب العراقي من نظامه الحالي،
غير أننا لا ننسى أن الأنظمة العراقية السابقة من أيام نوري السعيد
حتى عبدالكريم قاسم كانت لها مطالبات بالكويت، والحدود المقترحة
ستضمن ألا يتغير الوضع حتى إذا تغير النظام
وربما كان من حسن الرأي اليوم - ويحد - أن تلمذ الحكومة
الكويتية زمام المبادرة، وتتجنب مشكلة مع عراق ما بعد صدام حسين،
فتطلب من الجامعة العربية أن ترسل خبراء عرباً معارضين يخططون
الحدود حيث تمر في حقول النفط وعلى البحر كذلك فلا تسد مفاзд
بحرية استخدمها نظام صدام حسين عنراً كذلك، ويكون الشرط الوحيد
للتخطيط أن تحفظ الحقوق التاريخية للكويتيين في أرضهم، وأن لا تقطع
حقوق العراقيين في أرضهم، فالإيلان سيبيان بعد صدام، وهما صمدا
مع وجوده.

جهاد الخازن

الكويت تقيم سوراً من أجل الحرية

بقلم: صلاح العثمان *

لقد بنت ما يسمى بالمانيا الشرقية سابقا، سور برلين للفصل بين دولة واحدة وشعب واحد بسبب اختلاف النظريات والأنظمة السياسية لنوع مواطنيها من الاتصال مع مواطني المانيا الغربية، سابقا ايضا، وذلك تهيئة للعزلة التي فرضها النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية بزعامة ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، وقد كان ذلك في النظام الدولي القديم أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وقد جاء النظام الدولي الجديد لمعصف بالشيوعية ويهدم سور برلين لتنتشر شمس الحرية على المانيا الموحدة.

أما في الكويت فقد كان لنا تاريخ في بناء الأسوار، حيث كانت مدينة الكويت مسورة في العهد الثامن من القرن الثامن عشر كما تدل سجلات شركة الهند الشرقية، وقد كان تفوذ حماية المدينة من بني خالد قويا في تلك الأونة وكان كافيا لدفع أية محاولة للهجوم على المدينة الناشئة، ومع بدء ضعف تفوذ بني خالد إثر التنافس بين شيوخ تلك القبيلة على الحكم، برزت أهمية هذا السور والذي بني من الخاين مما جعله عرضة للاستيلاء من أثر نزول الأتراك الفريزية، وسور كهذا لم يكن بمقتوره دره أي خطر على المدينة، غير أنه كان كيانا لوقايتها من هجمات البدو.

وفي عام ١٩٢٠ تم بناء سور الكويت للثاني لحماية من هجمات الأتراك، هذا وأبد بقي هذا السور قائما حتى عام ١٩٥٧ حيث تم هدمه لتتسع المدينة خارج السور، ولم يبق منه إلا بواباته التي هدمها صدام حسين عند غزو الكويت في ٨/٧/١٩٩٠، ليطلق بذلك نور الحرية ويفتح أبواب السجون ويطلق المشائق متجاهلا لحياديه وقواعد القانون الانساني الدولي، ومتجاهلا ما يخطط له قادة العالم في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. ومن غرائب الصدف أنه في الوقت الذي ينهار فيه سور برلين، يلكر الكويتيون ببناء سور آخر بين العراق والكويت والهدف من ذلك ولحد على الرغم من اختلاف الوسيلة، فانهيار سور برلين هو انهيار للنظام والتحكم في ظل النظام الشيوعي، أما إقامة سور الكويت فهي دره للنظام والتحكم وصعد مختلف الأخطار التي قد تهدد الكويت من قبل العراقيين، ويعني آخر أن انهيار سور برلين كان من أجل الحرية ^{ترافقية} سور الكويت من أجل الحرية أيضا. ففي شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٢ سوف تنتهي كما هو مقرر، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين الكويت والعراق من أعمالها، والحديث يتروك الآن في الأوساط الكويتية عن إنشاء حاجز متين وقوي وممانع على الحدود بين البلدين داخل الأراضي الكويتية. وقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع، فمنهم من يقترح سوراً اسمئياً عالياً على طول خط الحدود البالغ حوالي ٢٣٠ كيلومتراً، والبعض الآخر يرى إنشاء حاجز إلكتروني حديث متطور، وآخرون يرون تلغيم الأرض بين البلدين، وبعضهم يقترح أسلاكاً شائكة مكهربة وغير مكهربة، ومجموعة ترى أن يكون هناك خندق أو سائر ترابي، وغيرها من الاقتراحات. وفي الواقع فأننا قد نختلف حول نوعية الحاجز المقترح، ولكننا متفقون حول ضرورة إقامته ويسرع وقت ممكن ومباشرة بعد ترسيم الحدود.



المصدر : صرحت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ فبراير ١٩٩٢

فكل الأساليب المذكورة استعملت لحماية الدول من بعضها الآخر، وجميعها ناجحة مع الأخذ بالاعتبار الظواهر الطبيعية لكل بلد. وإذا ما حددنا أسباب انشاء مثل هذا السور من الممكن ان نعرف أي من هذه الاقتراحات صالحة لنا. وفي رأي الشخصي انه قد حان الوقت المناسب لبناء سور الكويت الثالث على الحدود العراقية. الكويتية ويسرع وقت ممكن. ولا تكفي الاستعاضة بموانع أخرى غير السور كشبكة الكترونية حديثة كما تردد على لسان بعض المسؤولين او غيرها من الموانع. ولكن من الممكن انشاء سور كضروية لا بد منها بالإضافة الى آخر ما توصلت اليه التقنية من أجهزة للمراقبة الحدودية. ولن أكون مبالغاً او متطرفاً عندما أقول انني اقترح ان يكون هذا السور بدون بوابات، وانه اذا ما عادت المياه الى مجاريها بين البلدين بعد تغيير القيادة العراقية الحالية، فان على المسافرين من البلدين عن طريق البر استعمال أراضي دول أخرى للوصول الى أي منهما الى ان يتكفل الزمن بفتح اثار العدوان العراقي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٧ يتطلب منا ان نكون حذرين لأقصى درجة ممكنة.

ان الاتفاقيات التي وقعت مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفي المستقبل مع فرنسا، الهدف منها كما هو معروف، حماية الكويت من أي هجوم عراقي محتمل. ولما كان تواجد القوات الأجنبية في الكويت محدوداً جداً ومقصوراً على بعض المستشارين والعينين العسكريين كما صرح بذلك بعض المسؤولين، لذلك فإن استدعاء قوات اميركية او بريطانية او فرنسية او غيرها يتطلب وقتاً ربما لا يكون طويلاً ولكنه سوف يكون حاسماً كما حدث في ١٩٩٠/٨/٧. لذلك سوف تكون مهمة الدفاع عن هذه الحدود ملغاة على القوات المسلحة الكويتية الى حين اكتمال تواجد وحدات الجيوش الصديقة. من هنا تكمن أهمية السور الأسمنتي المسلح العالي الذي سوف يعوق زحف القوات العراقية ويؤخر تقدمها، وما لا شك فيه ان وجود هذا السور ايضا سوف يحد من الزحف البشري العراقي غير المشروع على الكويت، وتزويده بأحدث أجهزة المراقبة الإلكترونية سوف يسد النقص في العنصر البشري الكويتي لحماية الحدود.

كما انه سوف يثبت الحدود بين البلدين على أرض الواقع وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٧ يدعونا بالحاج الى ضرورة عدم ادخار كل وسيلة ممكنة لرد أي عدوان او أي خطر على بلادنا حتى ولو استلزم الامر استعمال كل الموانع المقترحة التي أثبتت جدواها مادام العدو الذي امامنا ينوي الشر لنا بكل ما تحمله هذه الكلمة من وحشية وعنف واستهتار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والقوانين الدولية.

• كاتب كويتي



ترسيم الحدود

كلام

نراشد

أثار استغرابي تساؤل احدهم حول درجة التقدم في موضوع ترسيم الحدود مع العراق وامكانية ذلك الترسيم؟ .. استغربت من هذا التساؤل لأنه يوحي باهتمام بتوقيع نظام أيل للسقوط، وتوقيع دولة لم تحترم اتفاقية من أي نوع مع أي دولة، وهي التي تمزق اتفاقيات قانونية، على شاشة التلفزيون.

إن الترسيم الحقيقي للحدود قد تمها سادة.. وبصورة لم تتحقق لدولة من الدول في التاريخ من خلال التزام دولي - عملي - بسيادة الكويت والشرعية الكويتية على كل ذرة من تراب الوطني ومياهه، لم تتحقق لدولة من دول هذا الكوكب هذه الكمية الصارمة من قرارات مجلس الأمن، والتفويض الحاسم والذي لايزال يتابع انفاص النظام المهزوم.

ومن المعلوم أن أول خطوة ستخطوها أية حكومة نجي بعد فتر نظام صدام، ستتمثل في التبرؤ من كل جرائمه والتخصل من كل الفعالة بهدف تنفيذ العقوبات لدولية ورفع الحصار الاقتصادي والانهماك في ترميم ما دمروه الحرب.

نحن لسنا مشغولين بما تفعله أو لا تفعله تلك الدولة المغرورة.. فإد كان الكويتيون قبل ٨/٢ يحسبون لها ألف حساب.. والآن.. سقطت تلك الحسابات، وعلى أرض الكويت، فقط، داس الإهراء بأقدامهم نظام القمع الذي سيطر على شعبه وشرده لربع قرن من السنين، ولم تواجه انتفاضة شعبية كالذي حدثت في الكويت.

إن الكويتيين بعد ٨/٢ شيء آخر.. وهو أمر عرفه النظام العراقي تماما... ولايزال يريد في أعلامه الحسرات على ضحايا الذين قتلهم الكويتيون (قبل بدء الحرب الجوية).

أحد كبار السن من الكويتيين النقي بزميل له عراقي مسن وبعض في الكويت منذ ٢٠ عاما. فلما سألته الكويتي (وينك؟) أجاب العراقي (مادا) فريد مني.. لقد سود هذا البعيد وجوهها.. ماذا تريد أن ترى وانتوا ما قمصرتوا قتلوا منهم كثيرين... ولكن يستأخرون، البياض انظلم.

فيصل الزامل



الرسالة

المصدر :

٢٠٣ - ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب

مشكلة بدأت بأشجار النخيل وانتهت بالغزو والاحتلال

الحدود الجديدة بين العراق والكويت تعلنها الأمم المتحدة الشهر المقبل

نيويورك - إيان وليامس

والواقع ان مشكلة الحدود هذه بدأت بأشجار النخيل ووصلت الى دروتها باقدام العراق على احتلال الكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠، على اساس مزاعم بغداد ان الكويت «جزء من الأراضي العراقية وأنه بالتالي «لا حدود بينهما» الجزء الأساسي من النزاع الحدودي بين العراق والكويت هو الخط بين صفوان وأم قصر، حيث يصفه مسؤولان بريطانيان هما الجور جون مور العتمد السياسي في الكويت وبريسر كوكس الوكيل السياسي في بغداد (في العشرينات) بعبارة مبهمّة وغامضة.

واستناداً الى مطالبات الشيخ أحمد جاكم الكويت، وإلى اتفاق على الدرجة نفسها من الإبهام والغموض مع الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٢، وضع جون مور العلامة الفاصلة الوحيدة للحدود عام ١٩١٢، وهي إشارة كجيرة كتب عليها: «حدود العراق - الكويت» الى الجنوب مباشرة من صفوان. وفي الثلاثينات من هذا القرن أزالها العراقيون فأعاد البريطانيون وضعها في مكان غير صحيح وكان مور وضعها في مكانها بلباس ١٠٠-٥٠

أكد مسؤولون في الأمم المتحدة لـ «الوسط» ان فريق تخطيط الحدود العراقية - الكويتية سيعرف تقريره الى لجنة تخطيط الحدود بعد الثامن من نيسان (أبريل) المقبل، وأوضحوا ان الفريقين المستقلين، هما من سويسرا ونيوزيلندة، يعنيان الآن نتائج عمليات المسح التي قاما بها على الخرائط قبل الانتهاء من اعداد تقريرهما. وذكر المسؤولون ان الانتهاء التي اشارت الى ان فريق تخطيط الحدود سينقل خط الحدود بين البلدين شمالاً ليضم ميناء أم قصر الى الكويت أو جزءاً منه، «غير صحيحة» كما ان من السابق لأوانه القول ان التخطيط الجديد للحدود سيغطي الكويت ٥ أو ٦ أبار نفط في الأراضي العراقية. وأوضح المسؤولون ان الخريطة الجديدة للحدود بين البلدين ستصبح وثيقة رسمية تتبناها الأمم المتحدة. ويعترض ان تنهي الخريطة الجديدة للحدود مشكلة مرزسة تعود الى مطلع هذا القرن. وتضم لجنة تخطيط الحدود ممثلاً عن العراق وآخر عن الكويت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ - ١٩٩٢

المصدر :

سرعة زوال الاشارات والعلامات في الصحراء، ثم كانت هناك مشكلة التقاء الحدود مع البحر إذ ان حد تعصيرات اتفاق عام ١٩٢٢ يجعل الحدود جنوب ام القصر مباشرة الا ان تفسير البريطانيين لحدود العام ١٩٢٠ وضع الحدود الى الجنوب من البهاء الذي بناه البريطانيون، وهو ما يبدو محط خلاف الآن، إذ كان الاتفاق هو ان الحدود تؤدي من الاشارة عند صفوان الى ملقى الجزء الصحراوي للقنات بين خور زهير وخور شيطانة وخور الصبية، بدلاً من «الى الجنوب، مباشرة من ام قصر» مثلما تصدّد أصلاً. ومن المثير للاهتمام ان الشيخ احمد قبل الحدود بينما اعترضت السلطات البريطانية في الهند، نظراً الى ان ميكسون الذي رسم خريطة الحدود كان تابعاً لها، علماً بان وزارة المستعمرات في لندن هي التي اقترحت الخط. بمعنى ان الخلاف الاخير على الحدود كان بين دائرتين مختلفتين من الجهاز الاستعماري البريطاني.

وفي عام ١٩٥١ قبل الشيخ عبدالله الحدود من دون أي مشكلة، بما في ذلك امتدادها الى مسافة خمسة اميال الى الجنوب من ام القصر. ولكن نظراً الى زوال اشجار النخيل فقد تم الاتفاق على ان تكون الحدود عند صفوان على بعد ألف متر الى الجنوب من مركز الجمارك العراقي القديم. وفي عام ١٩٦٢ قبل الرئيس عارف حدود عام ١٩٢٢. ومقابل ذلك حصل على قرض من دون فائدة من الكويت بمدة ملايين دولارات تسدد على مدى ٢٥ عاماً.

وقد اودع الكويتيون نسخة من هذا الاتفاق لدى الامم المتحدة. الا ان العراق يقول ان البرلمان لم يصادق عليها. لكن الهم في الامر هو ان هذه هي الحدود التي ينطلق منها الفريق المشترك للكشف من الامم المتحدة بتخطيط الحدود.

وما زاد من تعقيد مشكلة اشجار النخيل ان نهاية الخط باتجاه البحر تواجه المشكلات التي نجمت عن عمليات إزالة الوحل والتمهيء العراقية للوصول الى ام قصر والقرى الطبيعية. ولا يستطيع احد لذلك التأكيد اين كانت القنات في عام ١٩٢٢. وفي انتظار خريطة الحدود الجديدة بين البلدين، فان المجال مفتوح «لإشاعات» كثيرة، و«تحملات عدة» ■

باردة مشياً من القصب اشجار النخيل الجنوبية في صفوان باتجاه الجنوب. وفي اواسط الاربعينات كان العراقيون زرعو المزيد من اشجار النخيل الى الجنوب من اشجار الاولى.

وفي عام ١٩٢٢ ازال المقتضى الاداري البريطاني في البصرة علامة الحدود بعد ان عفا عليها الزمن وقضاهم لرحمة ملازمه. ولم يستطع المتمد السياسي في الكويت العثور عليها فأمر الشيخ احمد باعادة اشارة جديدة. الا ان العراقيين اعادوها الى حيث اعتقدوا انه كان مكانها الأصلي.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٢٢ كان ينبغي تقديم حدود الانتداب الى عصبة الامم. وهكذا اتفق المستشاران البريطانيان، واحد عن الحكومة العراقية والثاني عن الكويت، على تقديم الحدود المتفق عليها قبل ان ينضم العراق الى العصبة كدولة مستقلة. يضاف الى ذلك انه كان هناك ضغط من اجل تخطيط الحدود بوضوح لان الشوريين كان انذاك صناعة كويتية كبرى كما ان الجمارك العراقية التي كانت انذاك تحت اشراف ضباط بريطانيين، كانت تطارد المهربين حتى الحدود.

وكان ميكسون، المتمد البريطاني السياسي في الكويت لديه انطباع بان وضع خط مستقيم سيحلل الحدود الى الجنوب مباشرة من ام القصر الى جدران المدينة. تبعاً لوكيل سياسي بريطاني آخر. وثمناً لتسخته التي اصبحت الآن اساس اتفاق عام ١٩٢٢ بين الرئيس للعراقي عبدالسلام عارف والكويت فان سير الحدود كان كما يلي، من نقطة تقاطع وادي الموجه مع الباطن ثم شمالاً بمصادة الباطن الى نقطة الى الجنوب مباشرة من خط عرض صفوان، ومن هناك باتجاه الشرق مروراً الى الجنوب من جبل صمد وام قصر. وكان للفروض ان تستمر الحدود الى ملكي الخوريين.

وفي عام ١٩٢٩ كان الافتراض ان العراقيين هم الذين ازالوا اشارة صفوان الشهيرة. ولم يستطع البريطانيون تحديد المكان الذي كانت فيه ابداً. ووافقوا على مسافة ميل الى الجنوب من أقصى اشجار النخيل الجنوبية، مع ان الاشارة كانت على مسافة اقل من ميل. الا ان البريطانيين كان لديهم ولع بالحدود الطبيعية التي لم تأخذ في حسابها



المصدر : الشرق الاوسط (النوعية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٢

تقرير أولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحان من الهيئة الدولية لترسيم الحدود الكويتية العراقية

لندن: من امير طاهري

اشارة تتراح مساحتها ما بين ٦٠٠ و ١٨٠٠ كيلومتر مربع.
ويلاضافة الى هذا سيتكسب الكويت تسع ابار نفط في الجزء الجنوبي من حقل الزميعة. وسيتم الخط الجديد الى الشمال من قاعدة العراق البحرية (العسكرية والتجارية) في ميناء ام قصر. وبهذا يدخل العراق عن خور عبد الله ويتخلص وجوده في الخليج بأكبر مما هو عليه.
واذا لخصت الأمم المتحدة بمنهج «الحد الاقصي» هذا، فسيصبح العراق بلداً لا مثق له على البحر، تقريبا، وليست لديه فرصة بناء ميناء عميق، كما يقول الخبراء.
ويوصي منهج «الحد الأدنى» بإحداث تغييرات معدودة يمكن معالجتها لصالح الكويت، ويعجبه يتعين على العراق أن يسلم جيوبا من الأراضي في تسع نقاط مختلفة كان العراق قد احتلها في ٢١ مارس (أذار) عام ١٩٧٣ عندما احتلت قوات بغداد الكويت في منطقة «السميط».

وعلى العراق أيضاً أن يتخلى عن عدد من بساتين النخيل التي تم زرعها بين اواخر الاربعينات واولئ الستينات

ذكرت مصادر مقربة من الهيئة التي هبت اليها الأمم المتحدة بتوسيع الحدود بين العراق والكويت أن الهيئة قد اتخذت عملياً وشاركت الى انه تم فعلاً إعداد تقرير أولي سيورع الى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي. ومن المتوقع ان يقدم التقرير النهائي خلال الشهر الحالي. وقد يتضمن مجموعتين من التوصيات تمكسان خلافات في وجهات نظر الخبراء.

وكشف الباحثون العاملون في الهيئة انها نظرت في مسكتين مختلفتين لحل المسألة. اولهما ما يعرف بمسك «التغيير الاقصي»، وهو يدعو الى إعادة ترسيم كبيرة للحدود.

والثاني هو المنهج المشار اليه بمنهج «التغيير الأدنى»، وهو يدعو الى صغر التغييرات في قضايا معدودة معزولة.

وطبقاً للمنهج الأول، يتم تصعيد حدود يبلغ طولها اقرب الى ٢٦٠ كيلومترات الى الشمال بمساحات تتراوح ما بين مئتين مئة الامتار الى اكثر من اربعة كيلومترات في بعض النقاط. وهذا سيعطي الكويت أراضي



الدولي بهامسة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى قرنين غربيين هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهما الدولتان اللتان أبرعت الكويت ميمتا اتفاقيات دفاعية ونور الآن محادثات مع فرنسا للتوصل الى اتفاقية مشتركة.

وبهذا فان تطبيق التوسيعات النهائية للهيئة، بعد امراء ملوذا وجزءا من الانباء بالشروط التي وضعتها الأمم المتحدة لرفع الحظر المفروض على العراق.

ان إعادة ترسيم الحدود بين البلدين ستفرج الكويت من تحت سيف ديوماليس: أي كعاري العراق الإقليمية وكان العراق قد طالب في أكثر من مناسبة بالسيطرة على جويوتي وريه وروبيان الكويتيين، بالإضافة الى كامل قناة خير عبد الله البعرة

ان تسوية مسألة الحدود ستسمح لكل من العراق والكويت بالتوصل الى اتفاقية حول الجرف القاري مع بعضهما البعض وثانيتين منفصلتين مع إيران، وفي أمور تفتح الطريق أمام استثمار الاحتياطات النفطية الكبرى في

رأس الخليج. وهناك العديد من الشركات العالمية تقف في انتظار تقرير هيئة ترسيم الحدود قبل ان تستمكن من تسليم طائرات المقاتلة كبيرة تخصم لتسييد تحصينات دفاعية ستطليها الكويت وهناك أربعة خيارات تتداولها السلطات الكويتية التي تعتقد ان العراق سيظل، في المقابل، مصدر خطر على بلاده في المستقبل البعيد بغض النظر عن هوية الحاكم في بغداد

وقد خصصت الكويت مبلغ ٦٠ مليون دولار لنصب أجهزة الإنذار المبكر على طول حدودها. وبعد ذلك ستقام سلسلة من التوسيعات ومن ضمنها شكايات من الخنادق العميقة والحواجز الأكوينية التي ستقام على طول الحدود أيضا.

وتقول المصادر الدبلوماسية ان هناك جهودا قائمة لعل للتوصل الى مصادقة مجلس الأمن على المصادقة على التقرير النهائي لهيئة ترسيم الحدود، لكي تحظى توصيات التقرير بدعم القانون الدولي

الاطلاع على كامل الوثائق البريطانية والعراقية والكويتية وفي رسالة تعين الهيئة وتكليفها بمهامها، أوفرح دي كويلر انه يريد للحدود أن ترسم على طول الخط المقترح عام ١٩٦٢، وفي ذلك العام تم التوقيع على اتفاقية الحدود وحملت الاتفاقية توقيع الشيخ صباح السالم الصباح، أمير الكويت، واللواء أحمد حسن البكر، رئيس وزراء العراق في حينه.

واعتتمدت تلك الاتفاقية، بنورها، على خط الحدود الذي رسمته بريطانيا، بموافقة العراق، عام ١٩٦٢. وخط عام ١٩٦٢، سيجني هو الآخر على أساس الترسيم الذي وضعه الميجر جون مور عام ١٩٦٢. وكان مور وكيل سياسيا بريطانيا للبصرة، وعكس ذلك الخط سلسلة من أبار المياه التي استخدما البئر الذين عبروا عن واثمهم لتفويض الكويت.

وتزاد الوثائق التاريخية تعقيدا إذا ما ذكرنا حقيقة أن البريطانيين قاموا انفسهم بنزع علامات الحدود التي وضعوها عام ١٩٦٢، وفي نفس العام وتزيد محاولات العراق للكترة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ لتغيير الحدود لصالحه، في محاولة لتقرير الحقائق كلها.

فما حاجة لتسوية مسألة الحدود العراقية - الكويتية لكي تتمكن قوات الرصد التابعة للأمم المتحدة في جنوب العراق، ديونوكوم، من القيام بواجبها ضمن فهم واضح للحدود. وما أن يتم ترسيم الحدود تماما، يصبح بالإمكان سحب القوة المذكورة البالغ تعدادها ١٢٩٠ شخصا.

لقد دأب العراق على الادعاء بان له حقوقا في أراضي الكويت، واستخدم القوة في ثلاث مناسبات ليحقق أهدافه: ١٩٦٦ و ١٩٦٢ و ١٩٩٠. وقد أدت الحادثة الأخيرة الى اشتعال حرب الخليج وهزيمة للعراق عسكريا.

وقد أعلن العراقيون رسميا أنهم تخلوا عن مطالباتهم في الأراضي الكويتية، ولكن ما دامت الحدود بين البلدين غير مرصمة، فان الشكوك ستظل تصوم حول نوايا العراقيين. وتبقى الكويت الى تسوية مسألة الحدود قبل ان يصبح أعضاء التحالف من خارج المنطقة، ما تبقى من قواتهم فيها. وارتد الكويت أيضا أن يضمن الحدود المرسومة كل من مجلس الأمن

اقتراحان

كجزء من تدبير يرمي الى دفع الحدود جنوبا وكانت الهيئة التابعة للأمم المتحدة، والتي يرأسها دبلوماسي اندونيسي، قد عيئت من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلر، في شهر مايو (أيار) الماضي، وهي الهيئة عضو هنائي وآخر كويتي بالإضافة الى أعضاء من السويد ونيوزيلندا. وتلك الهيئة ممثلة من فريق من الخبراء معظمهم بريطانيون، وأتيح لها



المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتي العراقي

هل يكون مقدمة لحرب جديدة؟

جرى رفع المطالب العراقية بأراضي كويتية منذ العام ١٩٣٨ على مستويين متناقضين. وكان الأشد صخباً، ولو لفترات متقطعة، مطالبة العراق بكل الكويت. وفي مطالبة ربحت بدرجات متفاوتة من الترخيم ولاعراض مختلفة أيضاً من جانب فصاة متباينين بدءاً بملك غازي وتوفيق السويدي (١٩٣٨) وسرواً بنوري الصميد (١٩٦٨) وعبد الكريم قاسم (١٩٦١) وكثيراً صدام حسين (١٩٩٠). وأساس الدعوى تاريخي يقوم على أن الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة في أيام الحكم العثماني في بداية القرن الحالي، ولذلك ليس من الصعب نقض الادعاء لأسباب تاريخية وقانونية. إلا أنه بسبب مميزاته العامة للكامنة فقد كان من غير الممكن تقريباً للتكوير متى نتحت هذه الدعوى من جديد.

وبصورة أكثر دلتاً، وإن تولى دراسة دقيقة بالطبع، كان العراق يلجأ إلى تغيير حدوده الحالية وفق ما عرفتها المراسلات الدبلوماسية عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣ وأكدها «الضابط الخلف» عليها، عام ١٩٣٣ واتفى تحسين مظل العراق الحدود على مياه الخليج وبصورة نموذجية كتب العراق الخلفي له أو تاجيره جزيرتي وربة وويبيان الكويتيين المهضمين استرلجياً، اللذين تحدان بموقعهما في شمال غربي الخليج من مقدرة العراق على الوصول إلى خور الزبير الذي يقوم عليه ميناء الشمن الجبال العراقي الثاني أم قصر. كلاً سعى العراقي إلى امتلاك مساحة صغيرة من الأراضي جنوب أم قصر

■ في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٩٢ يهود فريق من خمسة أشخاص يشكون «بعضة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت» إلى الاجتماع في نيويورك في واحدة من الجلسات الخاصة وربما الأخيرة. وبعد ذلك بوقت قصير لصند الامم المتحدة تقريراً وخبرات لشخص لتفسير الفريق الدولي لرسم حدود كانت تاريخياً مهمة وحديثة المتحاب والخط المرسوم على الأرض. والظاهر أنه تقرّر رسم الخط في أربعة مواقع من نهائياً لنزاع سبق بأكثر من نصف قرن محاولة العراق الكارثية ضم الكويت في اب (اكتسب) ١٩٩٠ أن الجرافيا والتاريخ يملكان عينا اعتقاداً باننا لن نسمع كلمة نهائية في هذا النزاع.

قبل أن تنقل إلى التطورات الأخيرة يضمن أن منظر إلى الطبيعة الأساسية للنزاع على الحدود بين الكويت والعراق المستمر منذ عهد بعيد. ولا بد من الاعتراف بأن تسوية أزمة الكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) التي اضطلعت بها الامم المتحدة فشلت في معالجة الحقيقة الجغرافية الأساسية التي عززت مطالبات انظمة بغداد المتتالية منذ أواخر الثلاثينات ونصني بذلك ساحل العراق الضليل على الخليج وشعوره المتنازل في القدم بالخلاف جراء دفعها بعيداً عن الجسم المائي. وعلى النقيض المتخوس والطويل فانه ما لم يجر تمكين هذا التمسور السليم والصفاح العراقي مع موقعه غير المؤاتي على طرف الخليج فإن ثمة خطراً واضحاً من تكرار المطالبات العراقية بأراضي كويتية. والذبات المثلث الذي اظهره العراق في مطالبة بأراضي كويتية على مدى عقود ماضية من الستين وخلال عهد الملكية والحكم الثوري على السواء يشير إلى أن احباط العراق من حدوده على طرف الخليج قد يستمر حتى بعد زهاب حكم صدام حسين المقبل.



المصدر : (اللائحة التنفيذية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

بمقام ريتشارد سكوفيلد *

التي قامت أمة ثلاثين سنة تقريباً حتى اب ١٩٩٠م مقربة من جنوبها وأنه لجبراً نقداً واسعاً من قبل الصحافة لم يكن دائماً يستند إلى معرفة صحيحة. للتحقق في كل من هاتين القضيةين على حدة. كان قرار الأمم المتحدة تسمية المحاضر للخلق عليها، عام ١٩٩٣ كقاعدة للتسوية النهائية للحدود العراقية الكويتية أمراً مثوقاً إلا أنه لم يخل من مشاكل. ففي توقيع العراق على المحاضر للخلق عليها، اعترف العراق رسمياً للمرة الأولى، منذ اكتشافه عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢، باستقلال الكويت. وبوجود حدود دولية معها. وهنا تكمن أهمية هذه المحاضر إلا أن نص الاتفاق لم يكن مفصلاً تماماً عند الحديث عن الحدود. فقد اعترف العراق بحدوده مع الكويت كما حدثتها الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢. ولم تكن لمة توصيفات مفصلة ولا خرائط. وكان واضحاً غياب النصوص الخاصة بالتحديد النهائي وتوسيم هذا الحد. ويمكن الافتراض أن الحدود لم تدرس بتفصيل يليق في الفترة السابقة على المحاضر المتفق عليها، أو أن العراق الذي كان مستخدماً آن بعيد تأكيد التحديد الخطأ لأراضيهِ عام ١٩٣٢ لم يكن مستعداً لترسيم هذه الحدود حتى يحصل على التنازلات في شأن الجزيرتين. وغالباً ما يقال أنه ليس هناك حدود جيدة أو سيئة. إلا أن تحديد الحدود العراقية الكويتية الذي نصت عليه الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ يقوي الاعتقاد بأن الحدود المذكورة تقع في خانة الحدود السيئة. فقد كانت حدوداً غامضة أشد الغموض وتشمل، من دون تعديلات، الجزء الشمالي من الخط الأخضر، ليرتوكول ١٩١٣ التنقيزي العثماني الذي لم يصنع ولم يعمل به، ولم تشر الحدود بالتحديد إلى الحد مائل من فواليا، على طول الباطن، وعند جنوب صفوان. وبأسنوت طويلة لم يعرف أحد بالضبط أين تجري الحدود على الأرض، وهو الحال الذي يتحمل المسؤولية عن اندلاع عدد من حوادث الحدود.

ولصوالي عقدين من السنين تقريباً كان كل ما يشير إلى الحدود لوح خضبي أقامته السلطات البريطانية عند مسافة معينة جنوب أقصى شجرة بلع جنوبية في صفوان. ولا يزال السبب الذي حدا بالحكومة العراقية في الكويت جون مور لاختيار هذه البقعة عام ١٩٣٣، وعلى أي المايكس استند، قضية مهمة جداً بلغت حتى آذار (مارس) ١٩٩٢. فآخر الإعلان عن نتائج تحقيقات فريق الحدود التابع للأمم المتحدة. وعندما أزيل اللوح الذي وضعه مور

يمكن أن تستخدم لتوسيع المياد الجديدة. وعلى رغم توقيع اتفاق عام ١٩٩٣ والذي يعترف بالحدود مع الكويت كما هي ظل العراق ثابتاً في مطالبته بانضمامه في قضية الجزيرتين قبل الموافقة على ترسيم الحدود. تلبية لطلب الكويت الدائم. ونتيجة لوقف الكويت تقليدياً بحث موضوع التخلي عن ورمة أو تاجيرها قبل أن يجري ترسيم الحدود البرية فقد عثر التوصل إلى حل لشكلة الحدود أوقت طويل حتى كان الفزو العراقي عام ١٩٩٠ وللحد من هذا المارق المألوف.

وبموجب العراق شروط الأمم المتحدة لتسوية أزمة الكويت (القرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ نيسان (أبريل) ١٩٩١) التزم مرعاً احترام عدم قابلية خرق الحدود المشار إليها في المحاضر المتفق عليها بشأن إعادة العلاقات الودية والاعتراف والقضايا المعلقة، والتي وقعتها العراق والكويت في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣. ولتفق العراق والكويت على قبول المصالح والمساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة في ترسيم الحدود بينهما وفقاً لـ المحاضر المتفق عليها، عام ١٩٩٣. وعليه ففي ٢ أيار (مايو) ١٩٩١ وتشلياً مع التوجيهات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي إلى الأمين العام السابق خافيير بيريز دي كويرال للعودة إلى المجلس بمقترحات في شأن الترسيم النهائي للحدود العراقية - الكويتية، أعلن دي كويرال تشكيل لجنة ترسيم الحدود التي جئنت معها لترسيم الحدود الدولية التي قبلتها المحاضر المتفق عليها، في تشرين الأول ١٩٩٣.

وقسم بعثة الأمم المتحدة لترسيم الحدود، متدوياً عن كل من الفريقين المتنازعين ورسمياً خرائط مصابدين (أصدهما سويدي مولود في روزكسبير في النكلشرا والثاني من شوييلندا) ومهامياً دولياً (وزير خارجية انونيسي سابق) في منصب الرئيس. وأعطيت البعثة صلاحية اتخاذ قرارات بالثانية. وتبعاً لذلك أصبح بإمكان بعثة الأمم المتحدة التوصل أخيراً إلى خط ترسيم يقض النظر عن أي اعتراض قد يكون لدى الجنوب العراقي. وكان هذا، إضافة إلى مواد أخرى تتعلق بالأراضي، نص عليها قرار وقف النار الذي أصدرته الأمم المتحدة، ما حدا بحكومة بغداد إلى التوصل خلال نيسان ١٩٩١ إلى سافطة سجلت، تتلخص من سيادة الدول. إلا أن ما جعلت فريق الترسيم يتخذ عدداً كبيراً من القرارات خلال الأشهر العشرة أو نحوها في الطبيعة الخاصة غموضاً شديداً للحدود العراقية الكويتية كما عرفها سابقاً القانون الدولي. وإذا كانت الحاجة إلى الجراح هذا الحد القديم من الترسيمات لتحديد غامض وغير مرض للحدود جعل مهمة بعثة الأمم المتحدة بالغة التعقيد فإن تبني الأمم المتحدة للحدود الترابعية (de jure) لتسوية الأزمة الكويتية بدلاً من الحدود الوالقية (de facto)



المصدر : (الذخيرة)

١٩٩٢ أبريل

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مما دار بين العراق والكويت بينهما تفسير ١٩٥١ حدد خطاً مسبقاً من جنوب صفوان إلى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخور شنان، إلا أنه انصرف في صورة امتد للعراق المنفذ للمائي السابق كله. أما فريق الأمم المتحدة فسيعلن تحديداً للحدود على طول الخط المستقيم من دون انحراف فيجعل بذلك جزءاً من المحرى الأصل لخور الزبير داخل أراضي الكويت.

في أواخر شباط وأوائل آذار من هذا العام حملت الصفحات الأولى من الصحف البريطانية عناوين تنسب إلى أن حدود الكويت مع العراق ستنتقل شمالاً كنتيجة للتطبيقات التي أجرتها لجنة ترسيم الحدود الثابتة للأمم المتحدة. وبسبب هذه التقارير أصلاً على تعليقات السفير طائر بوزلي (ممثل الكويت في فريق ترسيم الحدود الدولي) الذي قال: إن ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ سيكون مختلفاً تماماً عنه قبل سنتين عاماً. (انظر تصريحاته إلى صحيفة كويت تايمز، تاريخ ١٤ شباط ١٩٩٢) غير أن السفير كتب إلى «الصحافة» موضحاً موقف بلاده ومؤيداً أصراًها على احترام الحدود التاريخية بين البلدين. إن من المؤكد تماماً تقريباً أن فريق الأمم المتحدة لا يمكنه ترسيم حدود جديدة. وكما سبق القول فإن من المحتمل أن يكون تخطيط الحدود الذي سيعلن هذا الربيع سيكون مشابهاً جداً لتخطيط الحدود لعام ١٩٥١، كما ذكرت بريطانيا أنها ترى أن يكون منذ البداية وفقاً لتعريف الغامض لعام ١٩٣٢.

أما العوضي الأخيرة فقد جمعت عن واقع هذه الثلاثين سنة الأخيرة وعقب تسوية أزمة الكويت عام ١٩٦١ مع العراق تفوهه إلى خط جامعة الدول العربية وهو خط يسمي بموازاة الحدود الدولية الوممية وفقاً للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١، إلا أنه يقع إلى جنوبيه. والمسألة بين الشطرين في الرب نقطة تصل إلى ٣٥٠ ميلاً. واستمرراً وفي أبعد نقطة نحو الشمال كيلومترين، وخط جامعة الدول العربية هو أصلاً الخط الذي رسمته القوات البريطانية للدفاع عن الكويت خلال أزمة ١٩٦١. وقد استخدمته في ما بعد قوة جامعة الدول العربية التي تولت مسؤولية الدفاع عن الكويت عقب رحيل البريطانيين في وقت لاحق من ذلك العام وبقيت هناك حتى حدث تغيير في نظام بغداد في أوائل عام ١٩٦٣. ساعد على ذلك، وعقب رحيل قوة الجامعة مع العراق سيطرته الفعلية إلى جنوب خط الجامعة. وخلال الستينيات والسبعينيات كانت أبار النفط تحفر من جانب العراق فوق هذا الخط الحدودي الدولي (في ما سُمي «عند الطرف الجنوبي لحقل الرميلة»)، في حين توسع ميدان ما قصر الحديث عبر الحدود الوهمية إلى خط جامعة الدول العربية نفسها. واستمر التحدّي العراقي يتسع جنوباً في أواخر السبعينيات عندما اجتهد صدام حسين في تغيير جغرافية منطقة

عند بداية الحرب العالمية الثانية وعدم العراقيين من زراعة اشجار بلع جديدة جنوب صفوان بات من غير الممكن التعرف من جديد إلى الموضوع الأصلي لإشارة الحدود، وهو موقف لا يزال قائماً حتى هذا اليوم. واستغرق الأمر بريطانيا حتى نهاية العام ١٩٥١ للتوصل إلى استنتاج نهائي بشأن ما أراد التحديد الوارد في الرسائل الدبلوماسية عام ١٩٣٢ إرجاعه. وفي هذا المجال قروا بصورة اعتماده موعاً ما ناطة الحدود الواقعة جنوب صفوان تقع على بعد ألف متر جنوب مركز الجمارك العراقي. وبذلك جرى التحلي عن محاولات لتثبيت بقعة بالاستدلال بالمعالم الطبيعية.

قدم للتفسير البريطاني عام ١٩٥١ الذي وافق عليه حاكم الكويت إلى العراق ليكون أساساً لترسيم الحدود. إلا أنه قبول بالرفض على رغم أنه كانت هناك اشارات واضحة خلال منتصف الخمسينيات من العراق قد يوافق على ترسيم الحدود على هذا الأساس إذا وافقت الكويت على تأجيله جزيرة وربة. ومع ذلك فإن الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١ هو الخط الذي يظهر على معظم الخرائط المعروفة الآن والمصورات الجغرافية (كتب الأطلس) التي تكم برسم الحدود. والمنطقة المزعومة السلاح القاذبة حالياً على الحدود العراقية - الكويتية وتشرف عليها معمة العراقية العراقية الكويتية الشاذبة للأمم المتحدة (يونيكوم) تحثت أصلاً في نيسان ١٩٩١ بالاستعداد إلى التفسير البريطاني لعام ١٩٩١، وإن لم يكن ذلك في صورة خريفية. ووصفت الحكومة العراقية ذلك ومثله استخدام الأمم المتحدة لخرائط امتدتها بها الحكومة البريطانية في ربيع عام ١٩٩١ بأنه «خدمة جائرة وإحادي الجانب ضد ارادة العراق». قررت سلفاً تخطيط الحدود. فقرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ لم يذكر التفسير البريطاني لعام ١٩٥١ بل اكتفى بالإشارة إلى عدم قابلية الحدود المذكورة في المحاضر المتفق عليها، عام ١٩٦٣ للتحقق. وهو التحديد للصالح بشعائير شامخة والوارد في الرسائل الدبلوماسية المتحالفة عام ١٩٣٢. إلا أنه سيكون مفاجئاً جداً أن يعلن فريق الترسيم الدولي تخطيطاً مفضلاً للحدود ويختلف في صورة جوهريه عن الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١. ولكن يمكن التكيف الآن عن أن الحدود ستسبب مساراً مختلفاً بعض الاختلاف عندما تلتقي خور الزبير جنوب صيداً أم قصر العراقي. وهذه القضية بالذات كانت موضوع جدال حاد خلال الحرب العالمية الثانية بار أكثره بين الوراثة المتنافسة داخل الحكومة البريطانية انظر



المصدر : الجريدة (الأممية)

التاريخ : ١٩٩٤ ميلادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحدود، وعلى العموم تجاهلات الكويت هذه التطورات. أما الآن فيبدو من المؤكد تقريباً أنه مع إعلان خط الحدود من قبل الأمم المتحدة سيكون على العراق أن يخلي هذه البنية التحتية الواقعة جنوب خط الحدود الواقع (وفقاً للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١).

وتضمن قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ على أن ينهي فريق الترسيم الحدود للجمعية العامة كما حددت أصلاً عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٢، وأن يتجاهل أي خطوط حدود وطنية وأمنية وبهذا المنحى ليس لغة من دأب الآن لا تقوم وبسبب الأعلام بعثة ترسيم الحدود على قياسها بمهملتها. فإذا كان هناك خطأ فهو في قرارات الأمم المتحدة التي صدرت على عجل قبل عام، ومع ذلك فلم تصدر أي شكوى من المصنف العربية في ذلك الوقت، وصدرت في الآونة الأخيرة دعوات تذكير وأوضاع من قبل مراقبين محترمين ونزي خيرة في المنطقة إلى فريق ترسيم الحدود الدولي ليظهر مرونة أكثر في تنفيذ مهماته، فيحدد خط حدود يمكن الدفاع عنه سياسياً بدلاً من أن يكون مقيلاً فنياً أو تاريخياً، ويعني ذلك الاعتماد جنوباً بالحدود الشرعية إلى الحدود الواقعية عند لم قصر الرسالة حتى لا يخلق العراق إلى إلقاء التطورات في البنية التحتية ولكن هذه التعديلات وكذلك الاقتراحات بأن يعطى العراق مهلاً أفضل على الخليج على طول للشروط المالية التي تحيط بجزيرتي وربة وبوبيان هي تنازلات يمكن للكويت، لا الأمم المتحدة، أن تقدمها، إلا أنها تنازلات يبقى تقديمها خارج الاحتمالات نظراً إلى تجرية الحكم للكويتي الأخيرة على أيدي العراقيين.

كم من المرات عجز قرار يتناول نزاعاً دولياً رئيسياً أو أزمة دولية رئيسية عن مخاطبة التوترات الأساسية التي أسهمت في وقوع النزاع أو الأزمة في المقام الأول، وحتى أو أعطيت للتسويق الدولي لترسيم الحدود صلاحيات تثبيت الحدود الواقعية بين الكويت والعراق على طول خط جامعة الدول العربية، فإن العراق سيقضي على حد تعبير وزير كويتي بارز أطلقها في أوائل السبعينيات بشبه «مرأى ضحماً له باب صغير جداً» ويمنح العراق هذه المساحة الضيقة من الأراضي أن يتضمن مثل العراق على الخليج بأي طريقة ملحوظة. إن الحدود العراقية مع الكويت كانت على كل حال محاذراً للمشاكل تاريخياً بسبب قرب الحدود إلى الشمال مع إيران، لأن العراق لم يمنح في أن يمارس سيطرته الكاملة على أي من شريطيه الرئيسيين إلى الخليج المحيطين بشبه جزيرة الفار ومطقي خور الزبير وخور عبدالله إلى الغرب وشط العرب الذي يقع على مسافة تقل عن عشرين ميلاً إلى الشمال، ومن الحيوي مستقبل الاستقرار في المنطقة والسلام العام في شمال الخليج إلا يرى العراق نفسه مقصراً عن مياه الخليج، أما كيف يمكن مخاطبة هذا الشعور العميق بالفضل ما يمكن من دون الإضرار بالمصالح المشروعة للكويت وإيران فمؤال يبقى بلا جواب.

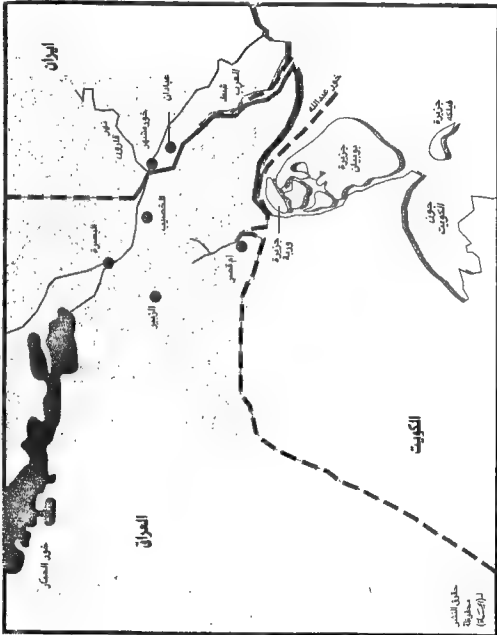
هناك معبر مركز لبحاث الجغرافية السياسية والحدود الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن صدر له عام ١٩٩١ في لندن كتاب بعنوان Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes



المصدر : (الكتاب)

للنشر والخطات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أبريل ١٩٩٢



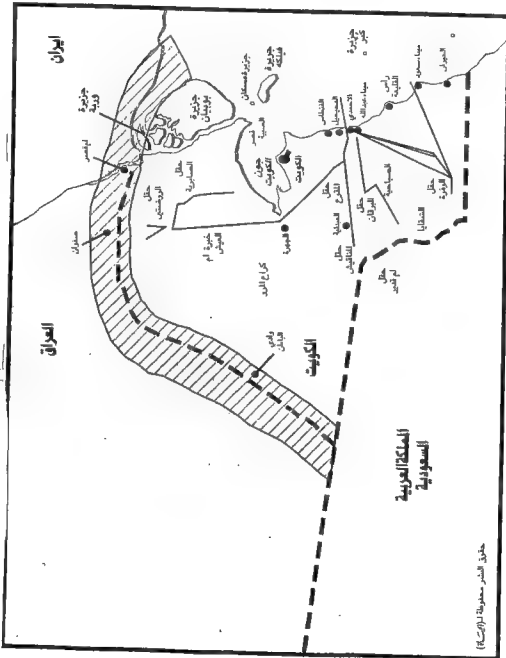


المصدر: الخريطة (التدنيية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢





التاريخ :

• "بیت" ۱۹۹۳



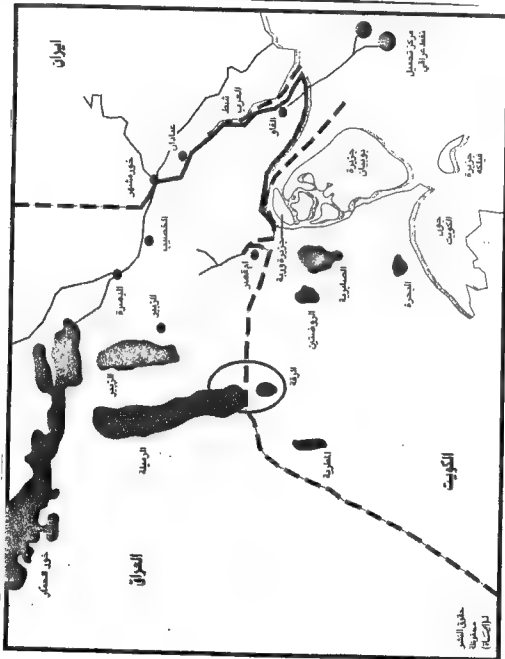


المصدر: الجبهة (السعودية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢





بعد تقديم «بياني حالة» مختلفين

غالي يهدد التفويض لخبراء الحدود بين العراق والكويت ٦ أشهر أخرى

لندن : من امير طاهري

ذكرت مصادر دبلوماسية ان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي عهد اليه بمهمة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، لم يطلع في التفويض الى وضع تقرير نهائي لجميع الأطراف المعنية. وكان من المفرد ان يصدر الفريق تقريره النهائي يوم امس، لكنه عوضاً من ذلك اكتفى بتقديم «بياني حالة» مختلفين او غير متطابقين الى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي.

وقد الأمين العام ان يحدد التفويض المعطى للفريق الحدود لسنة لشهر اخرى بعد ان اجري مشاورات مع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويشعر تفويض مهمة فريق الحدود ان مرافقي الأمم المتحدة البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ شخص سيطلقون في الشريط المحايد الذي انشئ بين العراق والكويت عقب انتهاء حرب الخليج في العام الماضي، والشريط المذكور من ضمن الأراضي العراقية ويبلغ طوله ٢٤٠ كيلومتراً وعرضه ٥ كيلومترات.

وقد العراق على مطالبة الأمم المتحدة بالسماح له باعادة اشارات الحدود ومراكز الشرطة الى تلك المنطقة المحايدة، لكن مطالباته لم تقض الى شيء، نظراً لاعتراضات الولايات المتحدة للشمعية على ذلك.

وتتالف فريق خبراء الأمم المتحدة من عراقي وكويتي و٢ مندوبين من نيوزيلندا والسود واندونيسيا ويرأس العضو الاندونيسي فريق الخبراء الذي تقول التقارير انه اصدر «بياني حالة» بوصيان بتنازلات عراقية للشمية.

ووصفت المصادر الدبلوماسية لحد البيانيين بأنه مطالب بالحد الاقصى، اي انه

يحدد الى الكويت اراضي ضمتها العراق ما بين الريميدات والاشمانيات. وبموجب هذا التصور مستمر الحدود الى الشمال من ميناء ام القصر العراقي. وتحصل الكويت بموجب هذا على عدد من ابار النفط ويسان، النخيل والسهول.

في حين تطالب الوثيقة لثانية «بالحد الأدنى» ونزعي بتعديلات طفيفة على خط الحدود للقاءم ضمنية غزو الكويت في ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ وهذا سمح على الكويت سيطرة على ٧ مراكز حدودية كانت تعود للعراق، لكنه ان يغير الشكل الاساسي للحدود. ولم يتوصل مجلس الأمن الدولي الى موقف محدد واضح من هذا الموضوع، حتى الآن، لكن المصادر تقول ان الصيغة العامة والاساسية يجب ان تكون خط الحدود بين العراق والكويت في عام ١٩٦٣.

وترى المصادر الدبلوماسية ان قرار بطرس غالي بتجاهل الموضوع لسنة لشهر اخرى سيساعد على منح ظهور تعديلات دبلوماسية.

ولا يخفي المحللون على منح ظهور تعديلات دبلوماسية ان يتغير النظام في بغداد قبل نهاية العام، الأمر الذي يجعل مسألة تسوية الحدود اسهل كثيراً.

وقرر لحد المحللين في واشنطن ان جذور الخلاف الحالي تكمن في ان الكويتين لا يحسنون بالامن والسلمة ما دام صدام في السلطة واضاف بون ياي-ميهو واكن ان تمكن العراق من تطوير نظام حكم جديد ومعقول فان مسألة الحدود ستفسر بسرعة.

وقول المحللون، ايضاً، ان فرض تنازلات اقليمية كبيرة، على العراق قد يؤدي الى تعزيز موقع صدام حسين في بغداد في حين يحاول حاضروه ان يرتبوا لحد مؤتمر وطني كبير على لمل التوصل لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة.



المصدر: مهريت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢ أبريل

غالي يدين الوجود العراقي في المنطقة المحايدة

الحدود، واثنين آخرين في الجانب
العراقي، ولكن على بعد ١٠٠ متر
فقط، أي أقل من المسافة المسموح
بها.

ويدعي العراق ضرورة
احتفاظه بتلك المواقع إلى حين
الانتهاء من مسألة ترسيم
الحدود التي تقوم بها لجنة الحدود
التي لم تكمل مهمتها بهذا الصدد
حتى الآن.

(التمتة في الصفحة ٦)

نيويورك (الأمم المتحدة) - رويتر،
١٥، كوبا، أدان الأمين العام للأمم
المتحدة الدكتور بطرس غالي،
استمرار تواجد مواقع الشرطة
العراقية على الجانب الكويتي في
المنطقة المحايدة بين البلدين، وقال
أنه أمر بنشر التعليق.
وأورد تقرير مكتوب قدمه غالي إلى
مجلس الأمن الدولي تفاصيل من
تواجد خمسة مواقع للشرطة
العراقية داخل الجانب الكويتي من



المصدر : مبريت الكويت

٨ ابريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غالي يدين

وأشار غالي في تقريره، إلى أن الوضع على امتداد الحدود بين الكويت والعراق كان هادئاً في الشهور السبعة الماضية، موضحاً أن الانتهاكات انخفضت كثيراً وأنها كانت بسيطة، وأوصى الأمين العام بتعميد مهمة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة جوياً، بين الكويت والعراق لفترة ستة أشهر أخرى.

وقال غالي في هذا الصدد، لا شك عندي من أن وجود قوات «اليونيكوم» ومواصلة نشاطاتها في المنطقة بعد مسألة أساسية لضمان احترام السلطة المحايدة والمحافظة على الهدوء، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الكويت والعراق بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ الصادر في الثالث من إبريل (نيسان) من عام ١٩٩١م، وتتألف من ٢٠٠ مراقب عسكري وحوالي ٢٠٠ إداري و ٢٠٠ عامل مدني.

وأظهر جدول أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة رصدت أربعة انتهاكات في المنطقة المنزوعة السلاح من الجانب العراقي.



المصدر : الوفاة

٨ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية : "ات"

غالي يوصي ببدء عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت

الاسم المتحددة الى بغداد ،
للاشراف على تدمير منشآت نووية
عراقية . وجمع مزيد من
المعلومات الخاصة بمحاولات
العراق صنع اول قنبلة نووية .
قال ديميتري بريكوس رئيس
الفريق : ان المهمة تعد اختبارا
حول مدى استعداد العراق
للاذعان لقرارات وقف اطلاق النار
في حرب الخليج . ذكر بريكوس ان
السلطات العراقية لم تعلن بشأن
ما اذا كانت مستعدون مع فريق
المفتشين ام لا . ذكر بريكوس ان
مهمة الفريق مستغرق ٨ ايام .
تشمل ١٦ عملية تفقيش مفصلة
واجراء مفاوضات مع السلطات
العراقية . بشأن برنامج الاسلحة
النووية . وفي هذا الصدد نفت
العراق قدرة مجمع الانر الذي
يريد الفريق تدميره على انتاج
اسلحة نووية .



بوترس غالي

الكويت ، وهي تتكون من ٩٠٠
شخص . من ناحية اخرى تطالب
العراق ببدء عمل قوات الطوارئ
في هذه المنطقة حتى يعاد رسم
الحدود بين الكويت والعراق .
من ناحية اخرى توجه مفتشو

نيويورك - رويترز : اوصى
بوترس غالي السكرتير العام للأمم
المتحدة امس ببدء بعثة الأمم
المتحدة الخاصة بمراقبة الوضع
بين العراق والكويت لمدة ٦ اشهر
اخرى . أكد غالي هجوم الاحوال
على امتداد الحدود بين العراق
والكويت خلال الشهور الستة
الماضية . قال : ان المناطق
المنزوعة السلاح تفتي احترامها
بصفة عامة . اضاف غالي : ان
عدد الانتهاكات انخفض بدرجة
كبيرة في الشهور الماضية . كشف
غالي انه تم ٤ انتهاكات بين
العراق والكويت في المنطقة
المنزوعة السلاح من الجانب
العراقي و ١٠٠ من جانب الكويت
وخلالها . المعروف ان بعثة
المنظمة الدولية ترافق المنطقة
المنزوعة السلاح ، التي اقيمت
بعد طرد القوات العراقية من



المصدر : الأ.م. ر.م.

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

مد عمل الرافضين الدوليين على الحدود الكويتية العراقية ٦ أشهر

نيويورك - وكالات الأنباء - طلب الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس الأمن مد عمل الرافضين العسكريين الفلسطينيين للخدمة العسكرية وللتنسرين على طول الحدود الكويتية العراقية مدة ٦ أشهر أخرى حيث من المقرر أن تنتهي مدة انقضاء الرافضين هذا التخصيص وأصبح الدكتور غالي في تقريره لمجلس الأمن أن الرافض كان عددا خلال الأشهر الستة الماضية على طول الحدود بين البلدين .

ويتصل هيئة الرابطة العربية للعراق الكويت التي أعلنت في التاسع من أبريل عام ١٩٩١ في جنوب العراق أي جهات بين هائلين وتتفك القوى العربية من ٢٠٠ شخص وتتفك على شريط متفرع السلاح يبلغ طوله ٢٤٠ كم شرقا وجمعة خمسة كم شرقا يمثل في الكويت بينما يمثل في العراق ٢٤٠ كم شرقا في انتظار التوقيع الدقيق للحدود بينهما والذي تمثل لجنة دولية حاليا يشك



سور الكويت الحقيقي (٢٠١)



بقلم : د. عابد المتair

وانما من خلال مطابقة الاصول
للأفعال وباعتقادنا ان التمسك
بمستور نوفمبر (تشرين الثاني)
١٩٦٢ والحرس الشديد على تطبيقه
نصاً وروحاً كفيل لتعزيز الوحدة
الوطنية. وتكفي الاشارة العابرة
لبعض مواد الدستور التي نعتقد ان
تطبيقها والالتزام بها بحق الانسجام
الاجتماعي بين شرائع المجتمع كافة
ووزيل كل انواع الشكوك والشعور
بالظلم. فلقد نصت المادة السابعة
على ان «المعدل والحرية والمساواة
دعامات المجتمع، والنعمان والتراحم
صلة وثقى بين المواطنين، وتضمن
المادة الثامنة على ان تصون الدولة
دعامات المجتمع وتكفل الأمن
والطمأنينة وتكافئ الفرص
للمواطنين».

وتخص المادة ٢٠ على ان «الناس
سواسية في الكرامة الانسانية، وهم
متساوون لدى القانون في الحقوق
والواجبات العامة، لا تميز بينهم في
ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو
اللغة أو الدين».

هذه النصوص وغيرها وضعت
حجر الأساس لحماية وتعزيز الوحدة

صلاة السور وقدرته على الصمود
لفترة طويلة نسبياً أمام القصف
الدفعي والصاروخي ومعتمد من
ناحية ثانية على الاستعدادات
العسكرية ونقاط المراقبة الكويتية
وكيفية متابعتها لتحرركات الطرف
الأخر ونوع التكنولوجيا العسكرية.

سياسياً: الهدف هو اعلان الغضب
الكويتي على الجيران الذين لم
يحترموا حق «الجيرة» ولم يتورعوا
عن انتهاك سيادة دولة عربية
مستقلة. وهو تأكيد على ان الخطر
على أمن وسيادة الكويت يأتي من
وراء السور الكويتي وإن هذا النوع
من الجيران الحاقدين لا يستحق ان
تفتح الحدود معه بشكل طبيعي كما
هو الحال مع الجيران الطبيعيين

نفسياً: الهدف هو اشعار المواطنين
الكويتي بوجود حاجز بينه وبين
الغزاة الذين روغوا أمن الامن فجراً
الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

أمنياً: فإن الهدف من السور هو
منع المتسللين العراقيين أو المتسللين
عبر الحدود العراقية الكويتية ومنع
البضائع المهربة بما فيها البضائع
الحرة كالخمر والاسلحة.

وتحسب ان نفهم هذه الدوافع، فانتا
نعتقد ان بناء السور الجديد إنما هو
تعبير عن خيبة أمل الكويتيين تجاه
جيرانهم الشماليين الغربيين وسيبقى
السور رمزاً لحالة عدم اطمئنان
الكويتيين تجاه ما وراء السور وربما
الى وقت طويل، لكن هل هذا هو
السور الحقيقي لحماية الكويت
وتعزيز هويتها المستقلة؟

لا نشكك بالأهمية النسبية
للسور، لكننا نعتقد ان سور الكويت
الحقيقي إنما يعتمد على ركيزتين
أساسيتين:

الأولى: هي تعزيز الوحدة الوطنية،
والثانية: هي تعزيز القدرة العسكرية
وتعزيزاً نوعياً. وتعزيز الوحدة
الوطنية لا يمكن تحقيقه من خلال
الامتنان والغضب والتصرّيات

تتجه النية في الكويت الى بناء
سور يفصل الكويت عن العراق بإعازل
اصطناعي. وهذا هو السور الرابع في
تاريخ الكويت إذكرة السور اثنى عشر
مجموعة من الشخصيات الكويتية
المعروفة ورحبوا بها سمو ولي العهد
رئيس مجلس الوزراء.

وعلى العكس من الاسوار الثلاثة
السابقة التي انحصرت على مدينة
الكويت دون سواها، فإن السور
الجديد هو أول سور حدودي.
فالسور الجديد سيتم تشييده على
طول الحدود الكويتية العراقية ليكون
فاصلاً مصلحاً بين الكويت والعراق.

وفكرة السور التي هي احدي
الفراشات الغزو العراقي الاثم لدولة
الكويت، هذه الفكرة تبلورت أثناء
الاحتلال العراقي، فالكويتيون الذين
عانوا خلال الاحتلال السبي انواع
العذاب والتعذيب الجسدي والنفسي
كانوا يطمنون أو أنهم قد بنوا سوراً
من لوب لحماية الكويت من شرور
الشقيق الهجومي.

وبالتأكيد فإن تشييد سور حدودي
في أواخر القرن العشرين لن يؤدي
الفرش الذي أدته اسوار ما قبل
١٩٢٠ فيلسفة اليوم ليست بدائياً
وسهولاً ونالاً كما كان الحال قبل
سبعين عاماً والفرار اليوم بالاسكان
انزالهم جراً ويحراً خلف خطوط
الخصم. وتكنولوجيا اليوم تسخر من
كل الاسوار واسلحة الدمار تتطور
بشكل مخيف ولن تعجز عن تدمير
المعوقات الاصطناعية، ونحن على
يقين ان الذين يادروا الى اقتراح فكرة
تشيد سور فاصل بيننا وبين العراق
يدركون ذلك، لكن بالرغم من ذلك،
فإن لبناء السور ما يبرره واقعياً
وسياسياً وتنشياً وأمنياً.

دفاعياً: فالهدف من السور ليس
بالضرورة حماية الكويت حماية تامة
ومطلنة، وإنما الهدف هو عرقلة
تقدم قوات العدو البرية وتصعيب
مهمة تقدمها. وهذا يعتمد على



الوظيفية والمؤهلات العلمية والسجل الوظيفي. ولما كانت الوظيفة تكليفا لا تشريفاً ولما كانت الوظائف العامة كما نصت المادة ٧٦ من الدستور «مهمة وطنية تناط بالقيادتين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، لما كانت الوظيفة كذلك، فلماذا تتصور الوظائف القيادية حول فئة محددة وجبركة الآخرين في زاوية النسيان كما لو كانوا ملفات قديمة ينتظرون بفارغ الصبر وصولهم إلى أول سلم السن التقاعدي ليفروا من سجن التجاهل وتجاهل السجاني البيروقراطي؟

هذان مثالان فقط من أمثلة كثيرة يعتبر استمرارها مضراً ضرراً بالغا عاجلاً أم آجلاً يتعاسك الوحدة الوطنية. ولا شك أن تعزيز الوحدة الوطنية ليس أمراً سهلاً، فمن خلال التطبيق السليم والموضوعي للدستور وتعديل بعض القوانين كقانون الانتخاب واعتبار الكفاءة والأهلية الوظيفية معياراً للتزكي فإن أغلب فئات المجتمع الكويتي ستشعر بالرضا ولن يشذ عن هذا التيار العام غير المختكرين لكل شيء تقريباً بما في ذلك المناصب السياسية والإدارية.

وحتى هؤلاء فانهم على المدى البعيد سيجدون ان مصالحهم ومصالحهم بالانتماء تقتضي ان تسود سيادته، الحرية والمساواة والمعادلة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع كافة. ان من مصلحة الوطن الكويتي خاصة بعد تجربة الاحتلال المبررة التي ثبت من خلالها ان الولاء لقراب الوطن لا يقتصر على فئة دون اخرى، او ذكر دين انشي، ان من مصلحة هذا الوطن ان يشعر مواطنوه ذكورا واناثا بكامل اهليتهم السياسية، وان لا تمايز ادارية بين فئة واخرى الا ضمن معايير محددة قواسمها الكفاءة الشخصية والمهنية والتأهيل العلمي والعلمي.

الوطنية، لكن وكحال اي مجتمع، وخاصة العالم الذي اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، فإن ما تلمس عليه الدساتير والقوانين يختلف بشكل او بآخر عن ما تتم ممارسته فعلياً وواقعياً. وسأكتفي بإعطاء مثالين، أولهما عن المرأة والجنس والثاني عن المناصب الوظيفية، فالمرأة نص الدستور على مساواتها أمام القانون بالرجل، ولكن لفائدة الأولى من قانون الانتخاب نصت صراحة على أحقية الذكر الكويتي البالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة في ممارسة حقّه الانتخابي وحرمت للمرأة وكذلك للجنس من هذا الحق. فليكن للسواواة التي هي إحدى تعلمات المجتمع ألا يمكن تفسير حرمان هاتين الفئتين تمييزاً بسبب الجنس بالنسبة للمرأة والأصل بالنسبة للرجل. السنا نعلم، إذا ما اعتقدنا ان ذلك لا يؤثّر بشكل او بآخر على تلاحم الوحدة الوطنية فكيف يتم تعزيز الوحدة الوطنية وأكثر من نصف المجتمع خارج دائرة ممارسة حقوق اختيار ممثلي الشعب الكويتي؟ لقد نصت المادة السادسة علي أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.. وإذا كان من حق الذين يمارسون حقوقهم الديمقراطية في الترشيح والانتخاب ان يشعروا بالاطمئنان كونهم مصدر السلطات فهل يعقل ان المحرومين من هذا الحق يشعرون بنفوس الشهور؟

أما تولي المناصب القيادية لحدث عنه ولا حرج. ولو استعرضنا فقط أسماء وكلاء الوزارات والوكلاء للمؤسسات والهيئات ومديري الإدارات في الوزارات لوجدنا ان المركز القيادي شديد الارتباط بالاسم العائلي أكثر منه ارتباطاً بالخبرة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩٢

سور الكويت الحقيقي (٢٠٢)

إن الشعور بالرضا هو السور الأول والأساسي، وهو بالتأكيد أهم وأكثر فاعلية من كل الأسوار المصطنعة. لكن هذا لا يعني أهمية وجود سور رديف ومندبق أصلاً من السور الأول، فإعادة بناء وتفعيل القوات المسلحة الكويتية على أسس أفضل بكثير مما كانت عليه صبيحة ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ المشؤوم، يعتبر لا شك واجباً وطنياً. فالحفاظ على سيادة دولة الكويت واستقلالها وحماية حدودها وضمان أمنها الداخلي والخارجي هو فرض على كل كويتي يعتبر التنصل منه كذراً بالوطن ومن يكره بالوطن لا يستحق شرف الانتماء إليه.

لقد علمتنا تجربة الاحتلال البغيض أن اللوت في ميدان المعركة أشرف والفضل من تَجَرع كُؤُوس مرارة الذل والهوان. وانطلاقاً من ذلك، فإننا نعتقد أن الكويت بحاجة إلى بناء قوة عسكرية ذاتية لا تتكرر معها، حتى ولو بصورة أصعب، كارثة الغزو، واعتقادنا أن لدى بلادنا إمكانيات إيجابية يمكن استغلالها وأهم هذه الإيجابيات أن المقاتل الكويتي لا يقل عن غيره حرصاً على الدفاع عن وطنه والاستشهاد في سبيله وقد ثبت ذلك فعلاً أثناء الاجتياح العراقي. والإيجابية الثانية هي الإمكانيات المالية التي من خلالها يمكن ترويض قواتنا المسلحة بأحدث أنواع الأسلحة والأحيائية الثالثة وأن كانت لها سلبياتها هي صغر المساحة الجغرافية لبلادنا. فصغر المساحة سيجعل بالأسكان تأمين الحدود عسكرياً دون تحمل أعباء مالية وبشرية فوق طاقة البلاد.

وقبل الاستمرار في هذه المدخلة، فإنه يهمني أن نذكر باعتزاز كبير البطولات التي أظهرتها قواتنا المسلحة في مواجهة الغزاة. فعلى الرغم من المفاجأة واجتياح القوات العنصرية للحدود الكويتية وتوغلها في العمق الكويتي فإن الممارك التي دارت طوال يوم ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ من الجهراء

شمالاً وحتى جنوب مدينة الكويت وبالذات معارك جسور الجهراء ورأسه الأركان والحرس الوطني وغيرها قد أثبتت شجاعة واستمسال المقاتل الكويتي واستعداده لأقتداء وطنه، هذا بالرغم من معرفته أن الكويت قد أصبحت ساقطة عسكرياً منذ وصول الغزاة إلى محافظة الجهراء. لا شك أن استثمار هذه الروح الوطنية العالية يتطلب أن تفكر القيادة العسكرية تفكيراً جدياً ببناء قوة عسكرية كويتية مسلحة بعتلية عسكرية حديثة وأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية. ولا شك أنه لا خيار أمام بلد صغير وذو إمكانيات بشرية محدودة كالكويت غير الاعتماد على الله والذات الوطنية والعقيدة العسكرية القيادية وأفضل أنواع التكنولوجيا العسكرية



بقلم: د. عايد المناج



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩١

المتقدمة وأعداد جيش يماثل أفضل جيوش العالم تدريباً وتسليحاً وعدداً. والنموذج الاسرائيلي ماثل امام عين الجميع.. وإذا كان كاتب هذه السطور لا يقر بالوجود الاسرائيلي فإن هذا لا ينفي أن الدولة الصهيونية استطاعت من خلال أعداد شعب متعدد الأعراق واللغات والتسلح بأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية، بل وانهماج سياسة التصنيع الحربي أن تفرض وجودها غير الشرعي بالرغم من أنها من الناحيتين البشرية والجغرافية لا تعادل نقطة في جوارها العربي المحيط بها.

اسرائيل خاضت معظم حروبها الخمس ضد جيرانها العرب على أكثر من جبهة وكانت دائماً هي المنتصرة.

وإذا كان عصر المجاعة يقبب الموازين العسكرية في اغلب الأحيان، فإن الدولة الصهيونية وبالرغم من مفاجاتها بصرب ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، وبالرغم من انهيار مواقعها وبقاعها المتقدمة على الجبهتين المصرية والسورية، وخاصة خط بارليف غير أنها استطاعت خلال أيام قلائل أن تستوعب الصدمة وأن تخلق من فجرة الدفروسوار عفة كبيرة أمام تقدم الجيش المصري، من خلال محاصرة القوات الاسرائيلية للجيش الثالث الميداني، وبذلك أحبطت اسرائيل حلمنا العربي باستعادة بعض الأراضي التي فقدناها في حرب ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧.

وتبقى حقيقة لا ينفي أن تثبي عن أذهانتنا وهي أن استعداد اسرائيل الدائم لخوض حروب هجومية أو دفاعية ضد الدول العربية، لم يؤثر سلباً على مساحاة الحريات السياسية والصحافية والحرية للفرد حرصت وعلى العكس من جيرانها وأعدائها العرب على استمرار ولزدهار حرية الرأي والتعبير والتنوع السياسي. وأيضاً وعلى العكس من أعدائها وجيرانها العرب فإن صوت الممارك لم يعمل على صوت الشعب ومثليه وأحزابه ونقاباته.

لقد أثبت النموذج الاسرائيلي نجاحه وفعاليته ولا يعبينا أن نستفيد من التجارب، ونملاذج العدو الناجحة، فالنموذج الناجح يفرض نفسه حتى على الأعداء.. وإذا ما أضيف إلى النموذج الاسرائيلي قدرتنا المالية الذاتية وتجانس وجوده، فإن بإمكان الكويت أن تعتمد على جيش ذي كفاءة قتالية عالية بشكل وجوده في حد ذاته رادعاً للمامعين وممدداً لأحلامهم العدوانية المريضة.

وخلاصة القول، أن تعزيز الوحدة الوطنية وتطهير جسدنا وروحنا من بعض الأدران وبناء قوة عسكرية ذاتية هي أهم أسوار الكويت الداخلية والحدودية. هذه الأسوار هي باعقتان أهم بكثير من الأسوار المصطنعة، وأهم بكثير أيضاً من الاتفاقيات العسكرية الثنائية.

سور الكويت الحقيقي هو شعبها فالفكر بالاستفادة من هذا السور ولكن مصلحة الكويت أرضاً وشعباً فوق ما عداها من اعتبارات عائلية أو شخصية أو اقتصادية، حينئذ سيختصمي هذا السور على كل الأعداء.



المصدر : صوت الكويت

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩١

صباح الخير يا وطني

الحق الذي عاد

وهكذا قررت اللجنة الدولية التي صممت خبراء ورجال قانون ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكها القانوني والنهائي وقدمت تقريرها الواضح ، الذي تنشر صحواه اليوم - الى مجلس الأمن للعصاة عليه . وبهذه الخطوة يعلق فصل ملير ومشتمب من تاريخ العلاقات العربية حاول النظام العراقي خلاله الابتزاز والضغط ، في مقابل التسامح ومنطق تلويت فرص التصعيد الذي كانت الكويت تتحلى به يوماً .

وهذا القرار يذكرنا من جديد بالادعاءات الكاذبة والتي وجهها النظام العراقي عن طريق طارق عزيز وزير الخارجية للنظام وقتها في رسالته الشهيرة الى الأمين العام للجامعة العربية قبيل الكارثة بسانبج والتي اورد فيها ادعاءاته غير المعلانية والكاذبة بأن الكويت قد انتهزت فرصة (انطفائه) بالحرب فتوسعت في حدودها! على الرغم من أن طارق عزيز واجهه النظام العراقي يعرفون على وجه الدقة واليقين أن الذي قدمه الأراضي وتوسع على حساب غيره وسوف وهند وابتز هو النظام العراقي نفسه . كما ظهر بشكل قطعي من قرارات اللجنة الدولية . وهو - النظام العراقي - الذي اصر دوماً على عدم ترسيم الحدود قانونياً مع الكويت، مهما كان شخص الحاكم في بغداد، وكانت وراء ذلك فلسفة ونوايا مبيتة للنظام العراقي ، الفلسفة كانت قائمة على أن تسوية الترسيم يتيح للنظام العراقي الابتزاز والضغط متى ما تمكن له ذلك والنوايا المبيتة كانت هي التوسع على حساب جارة صغيرة تضع للمصالح العربية العليا والاخوة العربية دائماً على رأس قائمة اولوياتها وأن تجاوزت هنا وهناك يمكن التغاضي حولها بالحوار الهادئ دون الجور الى القوة او منطق العنف .

ولم يكن الامر سهلاً ولا هيناً فقد حاولت الكويت بطرق عديدة وبدبلوماسية ماهرة ان تدفع بغداد الى طريق الصواب وهو طريق الاحترام المتبادل ورعاية المصالح العربية العليا، وكانت اخر المحاولات هي محادثات جدة عشية الفزع الاسود . فقد قال سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله لعزت ابراهيم ممثل النظام العراقي ادنا على استعداد للذهاب فوراً الى مناطق الحدود وأي تجاوز كويتي - اذا صح - يزال امامكم فوراً . ولكن نظام بغداد رفض كل بادرة لانه يعرف من الذي تجاوز ورفض الايدي الخيرة الكويتية الممتدة اليه وركب رأسه ولجا الى القوة القسوة . وكان ما كان وانهارت قوته ويهتز الآن نظام الحكم بأكمله من جراء مخامرته الحفما . ذلك .

واليوم عندما تقرر الهيئات الدولية ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكها القانوني بعد ان اعتمدت على مصادر وإتفاقيات ومعاهدات سياسية سابقة تأخذ الكويت حقيها غير المأزج بشهادة وتقرير الخبراء الدوليين مدعمين بالشرعية القانونية الدولية . ليصبح هذا التقرير الدولي حجراً في اقواء ابواق النظام للعراقي الذين انطلقوا يتحدثون عن اوطى عراقية سلبية . والذي تم اليوم بالضبط ويوضح هو عودة الحق الى اهله وترسيم قانوني استرشد بكل المعطيات السياسية والاتفاقيات الثنائية معتمدة على وثائق دولية منها وثائق قدمها العراق نفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلباً للدخول في عصبة الأمم المتحدة في فترة ما بين الحربين .



المصدر : صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٨ أبريل ١٩٩٢

هذه الوثائق الدولية والمعاهدات المعترف بها هي التي كانت سنداً للجنة الدولية ذات الخبرة بهذا الخصوص عندما وضعت تقريرها.
ما توصلت إليه اللجنة الدولية سيمسح جزءاً من قرارات مجلس الأمن الذي يحرص على استتباب السلام في العالم، وهو ليس وثيقة بين طرفين أو أكثر بل هو وثيقة دولية. تعترف بها وتقرها دول العالم وتضمن نظامها وسيانها. وهي أولاً وأخيراً حقائق ثابتة للكونيت بأن يكون لها حدود معلومة وأمنة ومستقرة.

محمد بن جعفر



لجنة دولية تقرر ضم جزء من ميناء « أم قصر » العراقي الكويت
لحمة الأمم المتحدة تحتمل في مله الخطوط الجوية العراقية والكويت

[illegible]

وكان قرار وقف إطلاق النار بين القوات العراقية وقوات التحالف تمسك بشكل كبير لتزويد العدو بين العراق والكويت ليتم الترسيم على لسان اتفاقية عام ١٩٦٢ بين البلدين. وفي الاتفاقية التي توصل اليها تسمى امورا لصالح الكويت كما استندت الفجة في قرارها الى الرسائل القديسة بين سلطان البلدين في عام ١٩٦٢ كانت تحت الانتداب البريطاني. يتضمن لجنة الأمم المتحدة في عايدو للتقدم لتسليم العدو البعرة بين الكويت والكويت التي يبلغ طولها ٤٠٠ كيلومتر.



الحياة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٢

عبيرون وأذلان

كتبت في اواخر شباط وفتراير الماضي تلقاً من الاخبار عن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقلت ان الحدود التي تقترنها الامم للتحقق كما قرأنا وسمعنا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها مع وجود جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.

ورد علي بعد ايام الدكتور طارق زويقي، سفير الكويت لدى فرنسا ومجلس لجنة ترسيم الحدود، فقال في رسالة نشرتها «الحياة» ان «الكويت لا تريد شبراً واحداً من ارض العراق، فافرض العراق للعراقيين كما انها ليست بحاجة الى ابار نفط لفسافية في ارض العراق».

الاسبوع الماضي انتهت اللجنة الدولية من عملها، ولا تزال نقرأ ونحاول الفهم، وكل ما لدينا من مراسيلها ووكالات الانباء الدولية. واخبار الصحف العالمية نقلاً عن مراسيلها في نيويورك يقول ما خلاصته ان الكويت لتعطى ٦٠٠ ياردة الى شمال خط الحدود الذي كان قائماً سنة ١٩٨٨ قبل الحرب وهو يستند الى اتفاق حدو ١٩٢٢ الذي ثبتته الامم للتحقق سنة ١٩٦٢. ونتيجة الترسيم الجديد فستحصل الكويت على خمس الى عشر ابار نفط كان يريدها العراق في جنوب حقل شمال الرميلة، كما سيفيق منفذ العراق على البحر قرب ام قصر.

هذه السطور ليست دفاعاً عن العراق، فهو بلد عربي كبير وقوي، وإذا كان صدام حسين عزله وأضعفه، فهو سيجود قوياً بعده. هذه السطور دفاع عن الكويت فهو بلد عربي صغير الى شماله وشرقه جارتان كبيرتان نظامهما يكادان يكونان متناقضين، الا انهما يجتمعان في الطمع بالجهان خصوصاً الضعفاء.

والطمع في الكويت موجود من دون الطمع للقبائل في ترسيم الحدود على اساس ضعف العراق الحالي. وهو سينداد اذا اعطي الطامعون سبباً جديداً يضاف الى الاسباب السابقة، فالطالبة العراقية بالكويت سبقه صدام حسين، وستمثلي بعده لذلك كان ضرورياً ان تبتعد الكويت عن كل ما من شأنه ان يعطي الحكم العراقي بعد صدام سبباً لزعزعة امن المنطقة من جديد.

والدكتور زويقي يقول: وكل كويتي يقول مثله، ان قدر الكويت ان تجاور العراق، فهي ان تنتقل يوماً الى اوروبا او اميركا الشمالية لتتجر من الطمع.

ونحن نقول اننا صحافيون لا نفهم في الحدود الدولية واصول ترسيمها، الا اننا نفهم كثيراً في المشاكل بين الدول، فهي تقنياً في صلتنا بل هي سببه، ونفهم بالتالي ان التضيق بحريا على العراق، او تجريدته من ابار كان يستغلها قبل اب (اغسطس) ١٩٩٠ صليلا لا يراد منها خبز الكويت. ونكاد نقول مزامرة على الكويت لولا ان كلمة المزامرة استهلكنا لكثرة ما استعملت جزافاً.

هناك اليوم مشاكل حدودية بين عدد من الدول العربية، وبعضها اصبح حامياً بنذر ان يتحول دامياً، وإذا كان القارئ لا يسمع كثيراً عنها في صحافته فذلك لان هذه الصحافة ليست حرة، وهي



المصدر : **البيان (الأسبوعية)**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ أبريل ١٩

لا تنتشر الخبر إلا ضمن أضيق نطاق ويكلمات مبسطة الى درجة ان تفقيد عن القارئ اهمية الموضوع. وإذا نشرت صحف رسمية او شبه رسمية شيئاً فهي تنشر جانباً واحداً، وبطريقة غير موضوعية او مهيبة او متوازنة، وينتهي امام قارئين عربيين، واحد غافل وآخر مغفل او مستغفل.

وفي النهاية يتبع الثنائان، والعرب كلهم، ثمن الخلافات الحدودية. غير اننا يدانا بالخلاف العراقي - الكويتي، وينتهي به، فهذه السطور دفاع عن الكويت وشقيقة بها أن يتعرض جيلها القادم او الذي بعده الى مثل الكارثة التي تعرض لها الجيل الحالي. ويكفي أن نذكر هذه الاجيال بأن المطالب العراقية ستبقى، وأن العراق تجراً يوماً على ايران، من دون أن يكون في الخلاف بينهما نقطة، وأن الجراة على الكويت - اذا اعطي السبب - ستكون اسهل كثيراً بدماء حسن او من دونه. ولا بد أن كل كويتي مغفل لوطه يقدر هذا الوضع.

جهاد الخازن



المصدر : صور الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٢ أبريل ١٩٩٢

علامة تعجب!

الدخل القومي... «الثالث»!



بقلم: فؤاد الهاشم

خط انساب الفلح العراقي فوق اراضيها؟! وهل سنحاول ان نجعل من هذه النافذة «الدخل القومي» الثالث؟ لنا بعدد الفلح والاستثمارات؟
«مناخنا حالة» مع العراق. ولا ادري لماذا لم تجعلنا الطبيعة «جيرانا لامارة» «بين غشتين» او «موناكو» او «لوكسمبورغ» فهؤلاء بالفعل... جيران السعد والهناء، بدلا من هؤلاء الجاحدين في انصارية!!

يمتد... النصف! فان كان لدينا بأسره لم يكفه فجاننا غازيا، فماذا سيفعل الآن؟!
الظلم العراقي الحالي متخصص بالتدمير لا بالتعمير، ولعل الفن انه سيجلبنا الى اسلوب التدمير الشامل لجنا «ام قصر» على قرار ما فعلته اسرائيل بمسحوطنة صهيونية في صحراء شبه جزيرة سيناء. فهل اتسحابها منها بأيام!! هذا ليس مهما، فسوف تعتبر عملية اعادة اعمار نصف الجنا التابع لنا من جملة اعادة اعمار البنية الأساسية للبلد! وسوف ترسل الفاتورة الى الام «سيد الرحمن الحوطي» لتحصيلها من جملة التعويضات للقرعة للعدوان الشامل. هذا ان باع شيئا من نخله حتى نهاية عام ١٩٩٤!!
كيف سنعامل مع نظام ما بعد صدام فيما يتعلق بالموافق؟ هل سنجعلها لهم موافق مفتوحة، كما فعلنا مع هذا النظام البائد خلال سنوات هروبه مع ايران. ام لا؟ وهل ستكون هناك اتفاقيات ثنائية بيننا وبينهم تسمح لهم باستخدام منافذنا البحرية نظير رسوم تصل الى ربع دخلنا من النفط. على الاقل، كما كانت تفعل تركيا معهم نظير مرور

ازادات مساحة بلدنا حوالي ١٢٠ كيلومترا مربعا بعد اضافة الشريط الجديد الذي اغتصبه النظام العراقي، وان كنا نعتقد بان الحدود «الاصليّة» تصل حتى منطقة «جبل سنام» في منتصف الطريق بين مركز صفوان الحدودي ومدينة البصرة، لكن مراعي النصيلة... سالم، حسب القول الكويتي المأثور
من اجل ١٢٠ كيلومترا مربعا فقط، ما طبل العراق كل ذلك السموات، تماقبت حكومات وحكومات، ملكية واستعمارية وعسكرية وهزبية على العراق وسكنت الجبهة الكويتية العراقية عدة مرات، وارتفعت على الاشتغال مرة واحدة، وفي ١٩٩٠/٨/٢، كل هذا من اجل اطعام هزلية تكسرت فوق راسه في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩١!!
هودة نصف ميناء «ام قصر» الى الكويت يعني ان علينا ان نكون اكثر حذرا واشد استباها لهذه «العرب العراقية»... حصلوا على نصف الجنا، سيجعل من فرص اطلالته على البحر تخلف



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت ترحب بشرار ترسيم الحدود مع العراق مخاوف من عدوان عراقي جديد بعد تطبيع القرار

الكويت - وكالات الأنباء - رحب مجلس وزراء الكويت بقرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والذي تضمن إعادة ٥٧٠ كيلو مترا كانت العراق قد استولت عليها من شمال الكويت في العقود الماضية .

وأبلغ ممثل الكويت في اللجنة ، مجلس الوزراء الكويتي أن قرار اللجنة الدولية يمثل سندا قويا لحقوق الكويت المشروعة .

وقد تضمن قرار اللجنة إعادة ٦ أبار بترول في حقل الرميثة للكويت الذي سبق للرئيس العراقي صدام حسين اتهام الكويت بصرقته البترول منه قبل الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ .

كما تضمن القرار إعادة الإجزاء الجنوبية من ميناء أم قصر للكويت . وبعد هذا اللجوء المفظ للبحري الوحيد للعراق منذ غرق ممر شط العرب عام ١٩٨٠ على الرندللاج الحرب بين إيران والعراق .

وقد استندت لجنة الأمم المتحدة في قرارها على معادتي ١٩٣٢ ، ١٩٦٣ لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

ولم يرد مصدر دبلوماسي أن تنفيذ قرار اللجنة الدولية قد يستغرق أعواما على الرغم من أن القرار يلزم العراق بتنفيذ بؤده في يوليو القادم . وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الإي أس إن بي إس أن رمود الفعل داخل الكويت تباينت حول خط الحدود الجديد مع العراق . فله أعرب بعض الكويتيين عن قلقهم إزاء إمكانية أن يؤدي الوضع الجديد إلى عدوان عراقي آخر على الكويت عندما تسمح الظروف بذلك . غير أن غالبية الكويتيين يؤكدون أن أطماع العراق في الكويت مستثناة لأنه يصرف النظر من قرار إعادة رسم الحدود بين البلدين .



المصدر: **الحياة (البيانية)**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٢ أبريل ١٩٩٢

الحياة وحدود الكويت

■ السيد رئيس التحرير

بعد قرأني ما جاء في زاويتكم (عميون ولذان) في صحيفتكم بشأن ما توصلت اليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية من قرارات بشأن الحدود البرية للكويتية - العراقية، أود إيضاح التالي:

أولاً: أن اللجنة لم تصل إلى ما وصلت إليه من نتائج من خلال اجتماع أو اجتماعين أو مؤامرة. بل توصلت إلى هذه القرارات بعد عمل ميداني واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة تقريباً. استعرضت خلالها اللجنة الخلافات والوثائق الحدودية لكل من البلدين وبحضور الجانبين الكويتي والعراقي مستخدمة بذلك طائرتين للمسح الخاصة وصور الأقمار الصناعية وما إلى ذلك من التقنيات الحديثة وفق المقاييس الدولية المتعارف عليها في القوانين الدولية.

أضافة إلى ذلك، كما سبق وأن ذكرنا بأن تشكيل هذه اللجنة هو ليس الأول والمزيد من نوعه لمطابق عليها مسطوح (المأسرة، فهناك لجان دولية معقدة شكلتها المجموعة الدولية مثلاً:

- لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا.

- لجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا.

- لجنة الحدود بين هنغاريا ورومانيا.

وغیرها من اللجان التي لم تختلف تماماً عن صحيفة وهيكل لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية.

ثانياً: يؤكد لك قائمتي ما ذكرته في ردي السابق أن الكويت لا تريد شيئا واحداً من أرض العراق أو بحر إصفياء من أبار العراق. إن الكويت لا تريد سوى طولها المشروعة على أراضيها وما أعلنه اللجنة من قرارات ما هي سوى تحديد للأراضي المشروعة لكل من العراق والكويت وفق القانون الدولي والوثائق التاريخية الدالة على ذلك. وليس كما صورته بعض وسائل الإعلام بأنها كسب للكويت أو غنية حرب.

ثالثاً: التفاهات العراقي قام بغزو دولة الكويت في الثاني من آب (الستسب) العام ١٩٩٠، وراء إعماله بانتهاك الكويت أراضيها واستغلالها إبانها في الرحلة وما إلى ذلك. ولما ألبس بعض يهود على حملتها «الفتراء» هذه وبعد الاحتلال والممارسات التي كان يقوم بها هذا النظام في الكويت المحتلة حينها كان البعض يريد هذه حال الدنيا وانتم الكويتيون لستم أفضل من غيركم. وانتم كتحملون مسؤولية ذلك. وعندما حررتنا بألبنا بالاستعانة بالأكوّة والإسداء ليل لنا استخدمنا بالإمبريالية والقوى الاستعمارية. وبعد أن بدأت الكويت بنشاطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي اسمعنا بصوتهم دعا الله عما سلف. وعندما طلبنا الأكوّة بمساعدتنا لإطلاق سراح أسرائلنا قالوا لنا «لا حول لنا ولا قوة» والآن وبعد أن تحدثت حولها التي كانت معقدة منذ خمسين عاماً نسمع: «لا بد من أن كل كويتي مختصن لوظيفته يعني حقيقته لا بد إعطاء العراق ما يريد» لست أطماعه وعم التصديق عليه. في الوقت الذي ندنا فيه أن نسمع وبصرحة أن هذه القرارات هي وثيقة بارزة على من كان يسرق الآخر ويعادي على أرض الآخر. ولا بد من ردع المعتدي والقائمة نظاماً أساساً الاحترام المتبادل بين الدول ولا سيما العربية.

إن الطماع الذي خرجنا به من مواقف المعص هو صياغة جبيلة جديدة حتى على نظريات وحديثات كل من سقراط وأفلاطون وديكارط وابن رشد وابن خلدون والفكراني وجون بول سارتر وغيرهم. علينا إيجاد الفيلسوف الذي يستطيع صياغة هذه الجبيلة الجديدة التي تعطي القوى الشرعية بالاشماع أطماعه على حساب الضعيف الذي أكثر ما نلتقيه بسلطة الغالب. فإذا كانت الجزر التي في بحر أرضي الكويت إسحت وسبب أطماع النظام العراقي فله الحق بها دون الآخر. وبين الاختيار حتى إذا كانت الكويت نفسها معط أطماع العراق أو سبب غزو مستقبل على بقية الجزيرة العربية فلا مانع من سهمها وحش بالقوة للعراق. وهنا لا يسعنا سوى القول أنه لو كان ثنائيون قد سمع بمثل هذه الجبيلة لأجل فترة فتوحاته ولو سمع بها هنتر أيضاً لأجل غزوه لفرنسا وبنية أوروبا، ولحسن الحظ لم يسمع بها.

رابعاً: سأحاول أن أجرد من كويتي مثلاً لبيدي في لجنة ترسيم الحدود أو سغراً لها. واتحدث معكم كمواطن كويتي. بشأن ما توصلت له اللجنة من قرارات بشأن الحدود.

عندما ذكرت بتضييق الخلق البصري على العراق في أم قصر لم يتم الطريق



الى ميناء البكر العراقي الذي تحصل منه كبرى مقالات النفط وميناء ام قصر الذي وفق تصريح اصغر رسمي عراقي مقرب من الوفد العراقي للمشاركة في اللجنة عبر جريدة الحياة بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢ جاء قوله ان «الجزء الممنوح من ميناء ام قصر جزء صغير في القسم الجنوبي».

كما انه بهذا الترسيم ايضا خسرت الكويت حق الزبير لصالح العراق وهذا لم يتم التنازل له ابدا.

اما حقيقة النفط البحري للعراق (والذي هو فعلا يملكه ويبلغ بحاجته ٤٠ كلم) هو اعطاء عشر اراضي الكويت وهو جزيرتها وريه ويوبيا وان كان يقصد بالنفط البحري للعراق هذه الجزر فهنا نود القول بان معنى كلمة اصطاع لا تتوقف عند التليم او بقعة معينة من الاراضي فهذه الكلمة هي واسعة لدرجة انه لا يمكن تحديد هدف محدد لها ولم تكن الكويت سوى خطوط من خطوات عدة كان النظام العراقي يعزّز القيام بها السيد رئيس التحرير.

اما ان الاوان لتقول للمخططين انك مسقطر؟ اما ان الاوان لتقف لحظة مع انفسنا نراجع خطايانا لتتجاوزها في بناء المستقبل؟ اما ان الاوان لنواجه مثل هذه الاصطاع التوسعية التي تقف وراسها في المكتاتورية ولم تجلب لشعب العراق والشعوب العربية سوى الدمار والهلاك وهدر خيرات العراق وتقول بدلاً منها منح النظام العراقي ما يريد لهدم اعطائه الفرصة لاستغلال ذلك لتحقيق اطماعه التوسعية.

فهل هذا هو الحل؟

بعد ما حدث ماذا تستطيع الكويت ان تمنح للنظام العراقي ولا زال لديها اسرى عرب مسجونين محتجزين؟ ماذا تستطيع الكويت لتطبيقه للنظام العراقي ولا زالت جروحها لم تلتئم من آثار هذا العدوان؟ - ان الكويت والعراق لا يعيشان لوحدهما بل يعيشان وسط مجموعة دولية تتكون من ١٧٩ دولة (الى هذا الوقت) لها قوانينها وانظمتها التي يجب ان نحترم.

سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الفرنسية
ممثل الكويت في لجنة الأمم المتحدة
لترسيم الحدود الكويتية - العراقية
طارق دزوقي

رئيس التحرير - الحياة، ترحب دائماً بالمرتكز بروقي وجهود الشكر في توسيع ما افق من موضوع الحدود العراقية - الكويتية والتي على تطبيقه تطبيق.

١ - يشير السفير الى «البيض» الذي لم ينس اكمال الكويت وممارسات سلطة الاحتلال. ثم انتقد استعانة الكويت بالاحوة والاصدقاء للتحرير. ونحن مدني هؤلاء مع السفير. وربما كانا ندعم قائله معصداً كانت «الحياة» تقف وحيدة ضد تجاوزات النظام العراقي قبل اب (أغسطس) ١٩٩٠ وتتلقى التهديدات. كانت الكويت وغيرها بين حلفائه وبمعنا رسمياً يديها اننا «لا نفهم سياسات» ولى صدام حسين خارج من حرب وتحت ضغط ويجب ان يساعدنا والحياة، ربما كانت وحيدة كل من امتحان السياسة نفسها قبل الاحتلال وبمعه وحسن البش وهي تمت الى تحرير الكويت كاملة ومن دون شرط وعزيمة الشريعة، وتصر على ان هذا هو الموقف الاخلاقي والقانوني والوطني الممكن الوحيد.

٢ - الاسطر الأخيرة في الصفحة الثالثة من رسالة السفير غريبة حتى لا نقول لكثير، فهي تؤيد فتوحات مارابون وتقول ان اسفرت عن دمار هائل وخسارة الرجال، وانها، ادفعنا سجيناً وآخر مشتملاً «وله قصد شيناً لحد».

٣ - تدعي مع السفير كل من طالب باعطاء العراق جزراً او ايضاً ليست له لحد لاصطاع فمثل هذا التصرف لا يتفق الا في زيادة الاصطاع وتشجيع المنظم. وازيد ان السيادة الوطنية لا يمكن تعزيزها.

٤ - ما كتب رئيس التحرير من قبل واخيراً من موضوع الحدود سيديه امر واحد هو حقيقة ان تتعرض الكويت في المستقبل لاذي جديد بسبب هذه الحدود. غير ان رئيس التحرير لم يدع، وان يدع. الكويت الى التنازل عن شبر من حقها، والسفير لا يقول ذلك.



صباح الخير يا وطني

ترسيم الحدود يمنع الحروب

لقضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق هي أولاً وقبل كل شيء قضية مبدأ، ولأن المبادئ لا تخص شعباً بذاته أو دولة بمبدأها. فإن هذه القضية تنس الدول والشعوب جميعها، في منطقة الخليج وحارجها. وقد قلنا في وقت سابق أن البعض سوف ينتهز توصيل اللجنة الدولية المطاط بها ترسيم الحدود بين العراق والكويت، التي قرار واضح، ليصحب الجاه في طاحونة النظام العراقي، وتحت شعارات متباينة، من بينها «الوطنية» ومن بينها «الرؤية الاستراتيجية» كما من بينها «الشفلة» على الكويت (١).

ولن ندخل هنا في سجال مع هذه الأطراف المتباينة التي تختلف في المسار، ولكنها تحقق نفس الهدف. ولكننا سنعود إلى البديهيات ونطرح السؤال الذي يترق الكثيرين. إذا كانت هناك مشكلة حدود بين دولة وأخرى، كيف يمكن أن يتوصل الطرفان إلى حل لها؟

صدام حسين حاول الاجابة على هذا السؤال ثلاث مرات، وفي خلال شهر سنوات، في المرة الأولى اختلج مع الجارة المسلمة إيران على عريستان وشط العرب، وخاص حراً ظالمة وبأجبة دامت ثمان سنوات، دفع خلالها العراق من مائة وخمسة ومائة وروقه وشروطه ما لا يمكن تعويضه لا براض ولا ببط لليباه.

وفي عام ١٩٨٢، حاول النظام العراقي الاجابة مرة ثانية على السؤال فعدد اتفاقية أمنية وحدوية مع تركيا تنازل فيها عن ١٥ كيلومتراً على طول حدوده مع تركيا وتخلي عن قرى مأهولة ومزارع ومخاض، ليتفرغ لمقاومة تحرير عريستان وشط العرب (٢).

وفي اغسطس (آب) الأسود من عام ١٩٩٠، حاول النظام العراقي الاجابة للمرة الثالثة على هذا السؤال فاحتاج الكويت واستباح أهلها وأعلنها محافظة عراقية. وبعد سبعة أشهر كان العراق يدفع من مائة وخمسة ومائة وروقه وتروته جزءاً من الثمن الباهظ لهذه الاجابة المجنونة.

الكويت، بالمقابل، كما اثبتت الوقائع التي يمرها الجميع، لم تترك باباً أو نافذة لدى النظام العراقي أولاً ثم لدى الأتقاء والأصدقاء، إلا وطرقنا بحثاً عن حل عالمي وعادل يحفظ حقوق الطرفين، استناداً إلى اتفاقات تم توقيعها والموافقة عليها من قبل حكام العراق، بداية من ١٩٦٢ وحتى

١٩٦٦، وحتى عشية الاجتياح الغادر والأسود لم تدخل القيادة في الكويت في توفير أي جهد واستخدام أية وسيلة والقبول بأية وساطة من أجل الوصول إلى حل عادل يوفر على الجميع مشكلات الخلاف ومهاوي الغامرات، ولكن النظام العراقي، كما تبين فيما بعد، كان يريد أن تبقى قضية ترسيم الحدود معلقة ليس لإبتزاز الكويت وحدها وإنما دول الخليج جميعها. وبعد عملية تحرير الكويت، وقد شارك فيها الأتقاء والأصدقاء، في إطار الأمم المتحدة وتكرسي الشرعية الدولية، عاد السؤال

ملحاً: كيف يمكن انتزاع اللام الخلاف على الحدود؟ وجاءت الاجابة من الشرعية الدولية نفسها وموافقة العراق، في قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية تشارك فيها الكويت والعراق، وتقوم بترسيم الحدود استناداً إلى اتفاقات تاريخية مؤلفة ومحددة بالتفصيل لحقوق الطرفين، وتستخدم

أوراق وسائل التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق لتفريقين معاً أن وقفا عليها، وهكذا فإن مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود جديدة، بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة وتضمنها للمعاهدات الدولية، وأعادتها إلى أصحابها الشرعيين في الكويت كما في العراق.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والأعلامات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

من هنا تبدو قضية ترسيم الحدود ممسبة بسبب ١٠ الكويت وحدها، فهي تكرس قاعدة سبق للمجتمع الدولي أن وضع سوابق لها واعتمدها كحل سلمي يتجنب النزاع المسلح واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأكثر ما يثير الجذب هو أن بعض المشغلين، على الكويت يزعمون أن قرار اللجنة الدولية هو وصفة لصروب مقبلة، كما أن بعض الوطنيين في صفوف المعارضة العراقية يعتبرونه لفعاً متفجراً، كما أن «استراتيجيين» آخرين يلوحون بحرب مقبلة بعد تغير موازين القوى. وليس لنا سوى أن نذكر هؤلاء جميعاً بأن نظام العراق عندما وقع اتفاق الجزائر مع إيران في عام ١٩٧٥، كان في ذروة مجده ولكن هذا النظام نفسه هو من مسح توليفه بسبب مراهقته وعماءه السياسيين، ولم يمنع ذلك نظام بغداد من شن حرب أسوأ، ولم يصدمه بعد ذلك من تفازل آخر!! وبمثل هذا النظام لن يحتاج إلى مجرد كي يقتدي على الآخرين فهو يبيت الاعتداء حتى اليوم حسب تصريحاته لا حسب تحليلاتنا. ونأمل أن نظاماً من هذا النوع المغامر لن يحكم العراق بعد نهاية صدام حسين... وهي قريبة إن قرأنا اللجنة الدولية بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق ليس انتصاراً للكويت إلا بمقدار ما هو انتصار للكرسي مرجعية وشرعية دولية، تحصل على حل منازعات الحدود بالطرق السلمية والقانونية، بعيداً عن ويلات الحروب وأهوالها، وهو بالتالي انتصار لمبدأ تعني تعميمه على باقي المنازعات بحيث يتنصص الحق والعمل والقانون على الفطرسية وأوهام القوة. إن ترسيم الحدود يمنع الحروب وليس المكس.

محمد يحيى



المصدر : الجزيرة (الاردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أيلول ١٩٩٢

الكويت تنتقد "الحملة الإعلامية" على ترسيم حدودها

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ انتقد سفير الكويت لدى فرنسا، مندوبيها في لجنة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية الكنتور طارق رزقاني، الحملة الإعلامية، التي واكبت قرار اللجنة بتعديل الحدود، وأكد أن بلاده «تريد حقوقها المشروعة في أراضيها ولا تريد شبراً واحداً من أرض العراق أو شبر فقط إضافي من أياها».

وأعتبر أن قرار اللجنة التي شكلت بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ «ما هو إلا تحديد للأراضي الشرعية لكل من العراق والكويت»، وقال في حديث بثه تلفزيون الكويت مساء أول من أمس أن «الحملة الصحافية ساهمت في إثارة الشكوك ضد اللجنة فطلب أحد الخبراء المشاركين فيها الاستقالة». وأشار إلى الخروطة للحملة بالقرار ٦٨٧ ورد على المطالبة بإعطاء العراق منفذاً بحرياً قائلاً أنه يملك ٤٠ كيلومتراً مربعاً على ساحل الفلوجة وميناء أم قصر وميناء البكر.

وأشاد بالقرار ٦٨٧ الذي أعطى الكويت وضعاً رسمياً ملحوظاً، إلى ذلك اطلاع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح أول من أمس سفراء الدول الدائمة المقيمة في مجلس الأمن، للمتعدين لدى الكويت وسفراء دول إعلان بمشقة على التناقض التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود.

وكانت شخصيات عراقية معارضة اعتبرت تعديل الحدود كما ورد في قرار اللجنة ممكناً بمعية العراق، وصرحت من أنه قد يهدد للصراعات الجديدة بين البلدين.



المصدر : اسود

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٢

ترحيب وزير العدل الكويتي بقرار الأمم المتحدة الخاص برسيم الحدود

الهيئة الدولية ، لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، مما أرب من سمعته لما يملكه هذه الهيئة من جهود ، لاحتفاء الحق - ونصرة - القانون ، والتمسك بالعدالة ، ولما للمسلمان - الوجهة الدولية - أبرزت الصورة القنصلية للمهمة العربية الكويتية - العراقية ، فكانت الهيئة الدولية قد أصدرت في شهر فبراير/ شباط ١٩٩٢ ، وثائق ومذكرات متعلقة بين الكويت والعراق عام ١٩٩٢ ، ومحاضر اجتماعات رسمية عام ١٩٩٢ ، فكانت لخدمة لدى الأمم المتحدة ، وجمعية الدول العربية ، وتحت مواءمة القانون ، كما درست الهيئة والمفاتيح وخرائط قديمة مؤلفة بوليا ، ولقد كانت الهيئة بدراسات قانونية وسياسية لغية ، ولقد وافقت المجلس أن قيام الهيئة الدولية برسيم الحدود بين الدولتين اللتان هما ، ليسوا بالمشكلة الأولى

صرح غازي عبيد السامي ، وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي أمس ، بأن بلاده حاولت منذ عشرات السنين حل مسألة حدودها وتسويتها مع العراق ، من منظور ومخططات الجدار والأشواك والإسلام ، وكان العراق يرفض كل الجهود والمبادرات ، وقال السامي أن آخر مبادرة كويتية ، كانت في ١٨ يوليو ١٩٩٠ ، وكانت الكويت قد تقدمت في رسالة من مكتب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى أمين عام الجامعة العربية ، الإلتزام بملزمة العربية ، في اختيار لجنة عربية ، تقوم بالبحث في موضوع ترسيم الحدود ، على أساس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق ، وكان رد العراق ، هو الرفض والتمسك ، وما تبناه من تدمير ونهب وتدنيس للممتلكات والقرى الكويتية والعربية ، وإنهاء لحقوق الإنسان ، وأرب للسماح عن سمعته لما توصلت اليه



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٥ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير العدل الكويتي :

اللجنة الدولية لترسيم الحدود كشفت استعدادات بغداد على الأراضي الكويتية

أكد المستشار غزى عبيد السمار وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي بالقرارات التي توصلت إليها اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

ونكر السمار في تصريح له أن هذه

اللجنة الدولية المحايدة بذلت جهودا كبيرة لصياغة القانون والشرعية الدولية وتأكيد حقوق الكويت وشعبها التي كان العراق قد سلبها بدونه على السيادة الكويتية . وأشار إلى أن اللجنة الدولية المحايدة التي شارك في عضويتها كل من الكويت والعراق أبرزت الصورة الحقيقية والقانونية وبشكل نهائي للحدود البرية الكويتية العراقية بعد دراسة وتحليل كل الجوانب القانونية والفنية لهذه المسألة التي استمرت هوال علم .

وقال السمار إن اللجنة اعتمدت في اتخاذ قرارها على الوثائق والمذكرات المتصلة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ ومحاضر الاجتماعات الرسمية بين البلدين في عام ١٩٦٣ والودعة لدى الأمم المتحدة وجبهة الدول العربية وتبنت الحدود بين الكويت والعراق . وأشار إلى دراسة اللجنة وثائق وخرائط دقيقة ومعتمدة دوليا وإجرائيا دراسات قانونية وميدانية فنية وبوسائل متطورة من جانب خبراء دوليين محايدين .

وأكد أن هذه ليست السابقة الأولى التي تقوم فيها لجنة محايدة بين البلدين المتحدة وترسيم الحدود بين بلدين متنازعين مشيراً إلى وجود العديد من السوابق الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقال إن كل قرارات هذه اللجان ملزمة للأطراف المعنية والمجتمع الدولي حتى لو لم يوافق أحد الأطراف المتنازعة .

ونكر وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي أن الكويت تراهن المزايم السياسية والأخلاقية بأنها احتلت أو عيلت أو سبغت سيادة على أراض عراقية أو أن لها مطامح في ثروات حقيقية .

وأضاف قائلًا إن الكويت المتسكة بحقوقها القانونية والشرعية تعرضت لاعتداء على سيادة أراضيها وسرقة بثرواتها عبر المصطنع المضيء من أبارها البترولوية في حال الرقعة وفق ما أظهرته اللجنة الدولية للمحكم لجمع .



رسم الحدود بين العراق والكويت ومخاطر تفهيم الموقف بين الدولتين

من الجدي التي استقرت عليها الدراسات السياسية وأصبحت تعال إحدى البديهيات القديمة أن مشاكل الحدود في أفريقيا وآسيا بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة تمثل موقفاً استعماريًا جاء نتيجة حرص الدول الاستعمارية على نزع أو الإبقاء على عوامل الصراع بين الدول المستقلة لكي تحتفظ لنفسها بموطئ قدم يجعل لها اليد العليا في تسخير أمور الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال وإذا كانت الساحة تروج بالعديد من التزاعم الحدودية فإن أزمة وحرب الخليج اللاتية مثلت في أحد جوانبها نموذجا للتحولات الحدودية بين العراق والكويت والتي أثرت تداعياتها على مشهد المنطقة كلها بما يمثل خصما من مختلف جوانب القوة العربية.

هذه القرارات - كما الشبهة - من عدم استقرار الأوضاع على الجبهة العراقية الكويتية ولد كان البعض أن تسمى الكويت إلى التأكيد على أن الحل هو تثبيت الحدود التي كانت قائمة قبل ٢٠ أغسطس حتى تتضمن ذريعة إلى نظام عراقي ولائحة الخلافات الحدودية من جديد، وإذا كان هذا هو المقصد في البعض من أن القرارات تعال أزمة على الكويت - فإن أقل يمكن أن توصف به هذه القرارات أنها محاولة من الدول الكبرى ذات المصلحة في المنطقة - وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا - لاستئصال هذا النزاع وفق مصالحها وجوانب النزاع بين العراق والكويت، لاستغلال هذا النزاع وفق مصالحها ولائحة لجميع لجنة ترسيم الحدود للأمم المتحدة هذا الطرح - في ضوء المعطيات الدولية الحالية والتي تجعل للحرب بزعامة الولايات المتحدة القدرة على استخدام المظلة الدولية في إدارة بعض الأزمات والمواقف. وقد يتم خلال اجتماعات اللجنة لترسيم الحدود البحرية التي يبلغ طولها ١٠ كيلو مترا في يوليو القادم زيادة الخلافات بين العراق والكويت - ولذا كان ذلك استمرارا للدور الكبير في ممارسة نفس السياسة الاستعمارية القديمة، في الوقت الذي يحفز فيه العرب عن الاستفادة من دروس التاريخ.

مصطفى عبدالرازق

وإذا كانت وجهة النظر الكويتية كما عبر عنها السفير الكويتي في فرنسا (الحيات ٢٣ أبريل الحالي) تتمثل في أن القرارات جاءت بعد عمل ميداني، واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة بحضور الجانبين العراقي والسعودي والكويتي، فإن الرضا العراقي لها - وهو ما ينعكس عليه عدم حضور الجانب العراقي للتصويت، بصفته من ناحية في إمكانية التزامه بها - ويوجد أساسا للنزاع في المستقل غير البعيد سواء في ظل وجود صدام حسين أو غيره. فقرارات اللجنة لا تعطي برهان عراقي رسمي قط، وإنما قولت برهان أم حركات المعارضة العراقية التي تدل على اسطفا صدام حسين أيضا ويؤكد ذلك أن الخلاف على الحدود سوف يظل خلافا بين الكويت والسعودية عراقي بغض النظر عن طبيعة الخصم الذي يراس هذا النظام. قد أصدر المجلس العراقي الحرب أيضا اعتبر فيه أن قرار اللجنة يمس السيادة الوطنية

العراقية - واعتبره يشغل لها مقفرا باستمرار الفجر - مصفحة الشعبين - الكويتي والعراقي وهو نفس التوجه الذي أدت عليه أيضا حركات المعارضة العراقية الإسلامية. وإذا كانت بعض الآراء الكويتية تدعي أن النظام العراقي - مطبق، بطبيعته يبيت الاعتداء والاحتجاج إلى غير كى يحذر على الآخرين (صعود الرميحي - صعود الكويت - ٢٣ أبريل) فإن قرارات اللجنة توفر دعما لطبق المعارضة لدى النظام العراقي وتحطية أكبر الكمال الاعتداء على الكويت، أو على الأقل إحداثيات حدودية معها في هذه المرحلة وخاصة أن هذه القرارات قد تساهم في بيان المعارضة - في كسب تعاطف قوي داخل الجيش والشعب العراقي بدعوى النضال عن السيادة

وفي أول رد فعل رسمي على هذه القرارات أعلن مجلس الوزراء الكويتي تحريجه وقرارات لجنة ترسيم الحدود معتبرا أنها - تمثل انتهاجا تاريخيا مهما في التصويتين المحلي والدولي - رغم فقد تعمله

ومع انتهاء حرب الخليج بحري الكويت والاتجاه إلى تسوية المشاكل المتعلقة بين الدولتين ثم الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لوضع الخريطة النهائية للحدود بين البلدين - إلا أنه ما أعلن متوصلات إليه اللجنة من قرارات بشأن ترسيم الحدود بدأ أن هذه القرارات تتجه نحو تكريس الخلاف بين العراق والكويت بما يشغل لهما يمكن أن يتجذر في أي وقت. لقد قررت اللجنة ضم جزء من ميناء أم قصر العراقي الاستراتيجي إلى الكويت - فضلا عن ضم عدة من أبر البترول التابعة لمطار الريمية العراقي إلى الكويت أيضا - وكذلك تحريك خط الحدود مصفحة مستقلة حتى على طول مائتي كيلومتر لصالح الكويت. وتوضح خطورة هذه القرارات في ضوء البرهان ميناء أم قصر يعتبر للبيئة البحرية العراقية الوحيد الذي يعمل حائلا نظرا لتوافر ميناء البصرة عن العمل منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٨ بسبب اعالة السفن المحطمة لعملية تشطيلها وهو يمثل نوعا من التشويق البحري في العراق - على جانب جديده من أثار كان يستغلها

ومع الإقرار بأن سياسات ما بعد الحرب تدور عن هطافق القوة على أرض الواقع - إلا أننا يجب أن نرى أيضا بأن قرارات اللجنة ليست تغييرا عن موازين القوة بين العراق والكويت بقدر ما هي تغيير عن موازين القوة بين العراق وأطراف أخرى تسند الكويت. وإذا كان العراق قد خرج من عبلة التاريخ نحو ربع قرن يسبب التدمير الذي لحقه خلال الحرب - فإن ذلك لن يستمر إلى الأبد - ويجب أن نضع في إعتنا أن عودة العراق لاستخدام القوة لتأكيد موقعه من حقله في الكويت بعد معاهدة ميديانوفيم في ١٩٦١ استقرت في ٢٩ سنة حين راج صدام بعيد الحولية في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وبقتال فإنه من غير المستبعد أن ياتى نظام عراقي قادم بعد استعادة العراق لعلاقته ليعيد التأكيد مرة ثالثة على مطالب العراق تجاه الكويت. وقد يتسبب هذا مثل التحرك نوعا من التشرعية باعتبار أن التعديلات التي أجرتها لجنة الحدود فرضت قسرا على العراق مستقلة أطراف فضلة



المجالس

المصر :

٢٥ ايلول ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

كلمة المجالس

ترسيم الحدود

...هذه قاريخي

اللجنة الدولية للمشكلة من قبل مجلس الامن لترسيم الحدود بين الكويت والعراق قالت كلمتها واعادت الحق الى نصابه وبينت بوضوح مدى الادعاءات الكاذبة والاضاليل التي تستر وراءها النظام العراقي الفاشم ورفع الشعارات التي دغدغت احلام الطامعين وكشفت زيف المواقف النكرة والوجوه البشعة التي كان يطل بها علينا بعض العرب طيلة السنوات الماضية..

واللجنة الدولية التي قالت كلمتها كرسست الشرعية الدولية. واغلقت الى الابد ملف الحجج الواهية التي استخدمت طويلا من اجل الابتزاز ومعاملة الكويت كأنها دولة ضعيفة فمارست عليها مختلف انواع الضغوط.

وكلمة اللجنة الدولية تعتبر حدثا تاريخيا بالغ الاهمية. وتكمن هذه الاهمية في ان ما لثاره العراق من مطالب واهية قد سدت منافذها والى الابد، خصوصا وان الادعاءات التاريخية التي طالما قام النظام العراقي بتوظيفها في خدمة اطماعه التوسعية قد دفنت تماما ولم يعد في يد هذا النظام اية ورقة يلعبها في الحاضر وفي المستقبل... واكذوبة هذا النظام بلغت ذروتها عندما اوهم شعبه وبعض الحاقدين من العرب بان الكويت تسرق نفطها، وهي اكذوبة ازدهر العمل بها قبل الغزو وخلاها.. ولقد اثبتت اللجنة، وهي معتمدة على الوثائق والخرائط التاريخية ان العراق هو الذي كان يسرق النفط الكويتي... فالاعلان عن حق الكويت في عشرة ابار نفطية كان يستغلها النظام العراقي هو الدليل الدافع على ان الكويت لم تكن يوما هي التي تسرق وانما كانت دائما هي التي تسرق من قبل جارها وشقيقتها في العروبة والاسلام... فلقد امن هذا الجار في صلفه، وتمدد على الارض، فسلب خيرات كويتية ولم يكتف بذلك، وعمد الى استعمال قوته واستغلال حقد بعض العرب وحسدهم بان وجه اكبر طعنة للاخ والشقيق باحتلال دولته بكل مقوماتها وتشريد اهليها وسرقة ونهب كل خيراتها..

ان سرقة العراق لعشرة ابار نفطية طيلة سنوات طويلة، وتمدد على رقعة من الارض تصل مساحتها الى حوالي ١٨٠ كيلو مترا مربعا، امر بالغ الاهمية واعلان اللجنة الدولية رسميا عن هذه السرقة التي كل الادعاءات العراقية التي طبلت لها اجهزة اعلام الحقد والحسد، ومواقف وتصريحات اولئك الذين ساروا في ركاب هذا النظام الممعل من قيادات وشعوب..



المجالس

المصدر :

٢٥ ايلول ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اللجنة الدولية التي بات من المتوقع ان تستكمل مهمتها في الشهور القليلة المقبلة
بالاعلان عن ترسيم الحدود البحرية تكون قد وجهت اكبر صلعة الى وجه ادعاء الحقوق
التاريخية، وفي وجه النصوص والكثبة وادعاء العربية ومساعدة الفقراء.... ونحن نعتقد
سلفا انه ملثما اعادت هذه اللجنة للكويت حقوقها في الحدود البرية، فان نفس الحقوق
المهضومة بحرا هي عائدة لا ريب في ذلك..

بقي ان نقول: بان معاطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود، وادعاءاته
المتخالية بان حدود الكويت تصل الى بغداد في كل مقالة او حديث او لقاء انما كانت
ادعاءات يقصد بها المماطلة والتسويف والخداع الى ان انكشف على حقيقته بفعلته
الشنيعة التي لا يمكن ان ينساها احد..

بقي ان نقول، بان اللجنة الدولية وطلت بقرارها اسس الشرعية الدولية واعطت الحق
لاصحابه ووجهت صلعة قوية ليس للنظام العراقي فحسب، وانما لكل من تسول له نفسه
مهما بلغ من القوة ان يعتدي على الاضعف ويحتل اراضيه تنفيذا لاطماع توسعية
واحقاد ان تمحوها الايام والسنوات.

(المجالس)



كلام
نقاد

ميناء أم قصر... لنا

جاء بيان المعارضة العراقية حول موضوع ترسيم الحدود مع دولة الكويت ليؤكد حقيقة كشفها الأرس، وتتمثل في اختلافهم مع نظام الحكم في كل شيء... واتفاقهم معه على الجشع.

فالحدود مع الكويت لم تكن موضوعاً يعني العراقيين في ليل ولا نهار قبل اكتشاف النفط في تلك الصحراء المشرقة التي كان أهل الآثار في العراق يعيشون كيف يعيش فيها أهلها.

وأمام الجشع لا أهمية لاتفاقية ثنائية من أي نوع، ولا قيمة عندنا لتوزيع هذا النظام أو غيره على ورق لا قيمة له، وتبقى القيمة لفظ للقرارات الدولية التي تدعمها القوة العسكرية.

وإذا كانت هذه القوة قد جاءت بسبب وجود النفط فهو ذات السبب الذي حرك الجشع العراقي وغيره، وإذا مضت سلة الله في أرضه ونضب النفط لمن يبقى ما يجذب أهل الجشع نحو أرضنا.

إن اتفاقية ١٩٣٢ التي استندت إليها لجنة الأمم المتحدة تصعد خط الحدود الذي تدخل بموجبه منطقة (أم قصر) بأكملها في الأراضي الكويتية، وهو حد يبعد عن وضع ١٩٩٠/٨/١ بمسافة ١٢٠٠ متر كانت الكويت قد خسرتها تحت سياسة الأمر الواقع، وجاء قرار اللجنة بمناصفة هذه المسافة وأبقاء كامل ميناء أم قصر للعراق.

وهو تخصيص في تنفيذ اتفاقية ١٩٣٢ وطبقوا علينا مبدأ (راضي الصيغة سالم) باعتبار حاجة العراق لبقاء أم قصر التي شيد على أرض كويتية، فترك البقاء لهم، بالمناصفة لمسافة ١٢٠٠ متر فعدلت لثا ٦٠٠ متر وتركت لهم ٦٠٠ متر هي منطقة البتراء.

إن بيان المعارضة يؤكد على استحالة، وإلى الأبد، التفاهم مع هذا الضم، ويحذرن من حال الأميركيين تجاه ألمانيا، أذكر أن رجلاً مننا في أميركا شارك في الحرب العالمية الثانية، كان إذا شاهد فيلماً عن الحرب، هذه الأيام، وفيه لقطة للنازيين أضرته حدة والشفواز رغم مرور نصف قرن على تلك الحرب.

ولاتزال الصين تنظر إلى اليابان في ضوء أفعال اليابانيين أثناء الحرب العالمية، وتطالب الصين بذكر جرائم اليابانيين في مناهجهم الدراسية في اليابان حتى يعرف الناشئة قطائع من سيدهم وما سببته من الشقاء لبقيّة الشعب.

هذا بعد مرور نصف قرن من الزمان، بينما يطالبنا البعض بالنسيان بعد سنوات لثلاث، إن الأميركيين لم ينسوا، علماً بأن ألمانيا لم تنسوا أميركا... في حين عاشت الكويت ما عاشت.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على المرء من وقع الحمام الهند

لقد شذرت كويت ما بعد التحرير عن ما قبله، وجدت على الأرض حقائق، وعلى العراقي أن يدرك أنه (كل آلة عليها من الله آفة)... فمصيرهم معلق ببقاء نيتهم من بلاد بعيدة، في تركيا، وشراس حياتهم معلق بيد غيرهم. أننا في الكويت نسل المعارضة العراقية (الشجاعة) أين كانت عندما انتفض الكويتيون على الطاغية ولحقوا كل منطقتهم، واستقلوا طائفة له وهتكوا مصابيحهم... بينما هم في عواصم أوروبا يتخفون وراء زوجاتهم، الإحذر بهذه المعارضة أن تشكر الكويت لتنازلها عن أم قصر وفق قرار اللجنة، وأبقاء ميناء، العميق للعراقيين لعل وعسى أن يتذكروا المعروف... وهو ميناء مقام على أرض كويتية حسب اتفاقية وقعت عام ١٩٣٢، قبل أن يعرف العراقيون أن تحت الكويت... نظاماً.

فيصل الزامل



المصدر: صوت الكويت

٢٤ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التقى المجلس العراقي الحروب مع الضجة التي افتعلتها بغداد حول ترسيم الحدود

الرئيس: نرفض مبدأ «حق لا نعطي وحقنا نريده»

اخر، وقال ان الكويت التي عملت دائما على تطوير علاقاتها مع الشعب العراقي ان تتواني عن ذلك على رغم الكارثة التي حلت بها، وبمى ما جاء نظام جديد متعاون مع المنطقة، فان دولها ستشهد علاقات مميزة تستند على اساس حسن الجوار واحترام سيادة كل دولة على اراضيها.

وطالب السفير من أعضاء المعارضة العراقية رفض ما سماه اللبدا غير اللطفي الذي يقول: حق لا نعطي وحقنا نريده، وقال ان الذي يطالب بحقه يجب ان يقبل بمصالح الآخرين.

وأوضح الرئيس انه لن يكون هناك اي حريمان للسراق من موانئه الخليجية كما صورت ذلك بعض الصحف بل ان الموانئ العراقية ستبقى عراقية بطول ٤٠ كيلومترا من ميناء «الفراء» الى ميناء البكر العميق الى ميناء «البصرة»، وقال ان ما سيجوزل هو التجاوزات على الحدود بين البلدين متى ما وجدت.

واكد ايضا ان اللجنة قررت في هذا السياق ان يكون مخور الزبيره عراقيا بالكامل، بعد ان كان مشتركا لغرة طويلة، مشيرا الى ان الكويت لم ترفض ذلك، وضمن قائل ان

واشار الى ان اللذين الكويتي والعراقي يقومان بتقديم ما لديهما من مستندات لمساعدة اللجنة على وضع تقريرها ولا يتدخلان في صلب عملها.

وقال ان القرار الذي تتخذه اللجنة في النهاية هو ملزم للجانين وغير خاضع لأي اعتبارات خارجية.

واكد السفير الرئيس ان المجتمع الدولي يبدى اهتماما بهذه القضية اسلافنا من ان الخلاف الذي حصل كاد ان يدفع العالم الى حافة الهاوية، وهو عندما يتخذ قراره فانما يفعل ذلك لتجنب الوقوع في أزمة مماثلة في المستقبل، ودين ان يأخذ في الاعتبار مصلحة جهة ممينة على حساب جهة اخرى.

واشار السفير الرئيس الى ان ما ذكرته بعض وسائل الاعلام في هذا الصدد كان يقصد إثارة مشاعر الناس، داعيا المعارضة العراقية الى عدم الاندفاع الى تسجيل مواقف تكون مبنية على اساس خاطئة، لان هذا ما يريده النظام العراقي الذي لم يرق له الحوار القائم حاليا بين اطراف المعارضة ودول مجلس التعاون، ووجه الرئيس نداء الى المعارضة العراقية دعا فيه الى توطيد الفرصة على النظام العراقي لمنع من استغلال هذه الغضب بالادعاءات الكاذبة التي يطلقها من حين الى

لندن - «صوت الكويت»: عند في لندن اول من امس اجتماع بين سفير الكويت في بريطانيا، محمد السلك الدبلوماسي غازي الراس مع رئيس المجلس العراقي سعد صالح جبر، تركز على بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها قضية ترسيم الحدود الكويتية - العراقية وما أثير حولها من ضجة مثقلة.

وأوضح السفير الرئيس خلال الاجتماع ان النظام العراقي يحاول استغلال هذه المسألة لأغراض خاصة به مؤكدا على أهمية التمسك بالمعارضة العراقية بظواهر ان الكويت لا يحاط بها. وقال السفير الرئيس ان صدام حسين يسعى الى شق المعارضة العراقية بظواهر ان الكويت تستغل موضوع الحدود لتحقيق مكاسب اقليمية على حساب العراق، واكد ان النظام العراقي لا يهدف من هذه الطروحات سوى تقوية وضعه في الداخل لضمان استمراره في السلطة التي تهتز تحت رحله.

واضاف السفير ان اللجنة المخولة ترسيم الحدود هي لجنة دولية شكلت بقرار من مجلس الأمن الدولي ولا تغيب برأي أي جهة من الجهتين المتحدين بالقضية بل انها تعتمد في اتخاذ قراراتها النهائية على الحقائق والاتفاقات الوجودية في حوزتها.

الكويت ان تقوم بالاستيلاء على ابار: نط عراقية في حقل «الرميلة» نتيجة لهذا الترسيم كما يعتقد البعض لكنها ستستفيد أراضي كويتية في حقل

«الرفقة» قام النظام العراقي بالزحف اليها ايام الحرب العراقية - الايرانية ثم اثناء الاحتلال جفر الابار فيها لوضع الكويت امام الامر الواقع.



المصدر : **الرفق**

التاريخ : ٢٢ شباط ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة العراقية تطالب مجلس الأمن بعدم اقرار الحدود الجديدة بين العراق والكويت

كتب - عبد النبي عبدالستار :

يها التجمع القومي
الديمقراطي العراقي
المعارض مجلس الأمن
الدول الى عدم الاخذ باقرار
اللجنة الدولية المظلمة
برسم الحدود بين العراق
والكويت ، لانها
تعديلات جوفرية في
المناطق البرية داخل
اراض وبار تلمية الى
الجانب الكويتي .

واشار التجمع في بيان
اصدره امس الى ان تعرض
الشعب العراقي لمؤامرة
كبيرة يبرهنها اقرار
عديدة
واوضح البيان ان نظام
صدام حسين مدان شعبيا
ولا يمثل ارادة الشعب
العراقي ، لتفككه امام
القوى الاجنبية المتفككة
لسيادة العراق .

ووصف البيان تعديل
الحدود العراقية -
الكويتية بأنه باسفين
مغروس، ليث مزيد من
الضغط بين الدول
العربية .

وطالب التجمع القومي
الديمقراطي العراقي
المعارض ، بإقامة علاقات
أخوية قوية مع شعب
العراق ، والإبقاء الى
مستوى المصالح القومية



المصدر: الحكومة (النيابية)

التاريخ: ٢٨ أبريل ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طابق عزيز يحض العرب على كسر الحظر ويعلن رفض العراق خط الحدود مع الكويت

حمل على واشنطن واستبعد تحسن العلاقات بين بغداد ودمشق



وتطرق إلى قرار الحدود العراقية - صابئة فرقت على الأمم المتحدة ومجلس الأمن يبحثون عن السلام الذين يحققوا اتفاقاً بين الطرفين برغم عنه الطرفان ويتقاضى البتة الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ورفض اتجاها الإدارة الأميركية إلى استخدام الأرضة العراقية المجمدة في الولايات المتحدة لمنع تهويضات للمعتقلين من حرب الخليج

وثائق سرية

إلى ذلك كتبت صحيفة نيويورك تايمز، أمس أن العراق قاضى العديد تم شراؤها في إطار برنامج مساعدات أميركية قيمتها ٥ بلايين دولار أموال وأسلحة في دول الكتلة الشرقية سابقاً ودول أخرى قبل غزو الكويت. وأفادت أن الحكومة الأميركية حصلت على آلة قتل أكثر من مليون. وأكدت الصحيفة التي نصت تقريرها بوثائق حصلت عليها وبمقابلات مع مسؤولين أميركيين أن لديهم كتب في وثيقة سرية مؤرخة في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ أن العراق ربما استخدم بعض الاموال في الحصول على تكنولوجيا نووية. وأضافت أن فريق محققين من وزارة الزراعة الأميركية واجه أعضاء بارزين في الحكومة العراقية بينهم الاتهامات في الشبهة نفسها. ونعنا من أن مسؤولين عراقيين يطلبون رشوا

الحظر المفروض على العراق منذ غزوه الكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠. وشهد على أن بلاده نقلت قرارات مجلس الأمن مطبوعاً إلى أن استمرار الحظر لا يتوقف على هذه القرارات. ولهم الولايات المتحدة بأنها «تصعي بكل الوسائل لتبشيرة وغير المباشرة إلى فرض حزمة سياسية وعسكرية على العراق (...)» وتعتمد في سياستها هذه هجماً مستمراً من التراجع التي تستخدمها عمداً لحمل مجلس الأمن على استخدام القوة مجدداً ضد بغداد. وأعلن أن واشنطن «منعت» الأفراد العراقيين من توقيع اتفاق مع بغداد تم التوصل إليه أخيراً لكي يتفهم ورقة في يدها.

السامرائي في القاهرة

في القاهرة (الصحافة) قال وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي أنه سيحضر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي يبدأ في العاصمة المصرية اليوم الخميس. الأولى تتعلق بالصراع الاقتصادي المفروض على بلاده مستقبلاً أنه لا يجوز أن تظل الأمة العربية صامتة إزاء قتل أطفال العراق ونسائله وشيوخه. وأضاف أن القضية الثانية تتعلق برفض العراق للحظر الجوي المفروض على ليبيا، موضحاً أن نادمه مستشارك بايجابية في مناقشة كل البتة التي يتضمنها جدول الاجتماع الوزاري.

■ بغداد، القاهرة، نيويورك، لوس انجليس - الصحافة ا ف ب - ويتر - اعتبر نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز أن التزام الدول العربية بالحظر الاقتصادي الجائل المفروض على العراق لم يعد له ما يبرره في دعوة إلى كسر الحظر. وأنهم واشتغل بالسعي إلى فرض حزمة سياسية وعسكرية على العراق.

والغات وكالة الأنباء العراقية أن طارق عزيز رفض خلال اجتماع في بغداد للاستانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية العربية، أول من أمس الخط الجديد للحدود الكويتية - العراقية البرية وأصفاً قرار اللجنة الدولية المكلفة ترسيمها بأنه «لا يستند إلى أي وثائق ذات بالغ مستشروع، وهذه الحدود لا يمكن أن تكون مطبولة.

وتابع أن الفريقين يفرمون ذلك وأن المشكلة ستبقى معلقة ما يوفر لهم سبباً لبقاء قواتهم في المنطقة (...) أن العراق لم يعترف بالوثائق التي استندت إليها اللجنة بسبب افتقارها إلى الآس التاريخية والجغرافية. وأشار إلى أن اللجنة اعتمدت على خريطة بريطانية وهددها جعل العراق من دون منأى على البحر ما يليه بدأ عميقاً مخفولاً أياً تكن قوته.

وتتأكد دمشق مستبعداً وجود أي تحسين في العلاقات العراقية - السورية. وحس لادول العربية على أن تقول كلمتها في مسألة استمرار



المصدر: الحرس (الندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ أبريل ١٩٩٢

تقريراً أول من أمس عن اجتماع سري، عقد مسؤولون في إدارة بوش في البيت الأبيض قبل شهرين من اجتياح القوات العراقية الكويت وقرروا الاستمرار في إرسال معونات إلى بغداد. وأضافت الصحيفة أن جدول أعمال الاجتماع الذي عقد في ٢٩ أيار (مسايو) ١٩٩٠ وحضره مسؤولون من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الأميركية وهيئات أخرى تضمن قائمة بخيارات لاتخاذ موقف متشدد من العراق الذي كان يهدد الكويت علناً آنذاك، وبين هذه الخيارات وقف للمعونات الغذائية الأميركية والاستدعاء عن تقديم معلومات استخباراتية كانت واشنطن تزود العراق بها في حربه مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨). ولكن لم ينتشر أي إجراء في الاجتماع. وثقلت الصحيفة عن مسؤول لم تذكر اسمه حضر الاجتماع قوله أن الاتهام العام كان الإجماع عن اللخبنة عن السياسة للتمنع، ونسبت إلى مصادر قريبة من الاجتماع أن بوش ومستشاريه كانوا ملتفتين حتى عشية غزو الكويت بأن صدام لم يصمم مصدر خطر وتمكن السيطرة عليه.

وأضافت أن بوش وقع في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ توجيهات سرية تتعلق بالامن القومي تأسر مسؤولين حكوميين يتوسيع الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق.

من شركات أميركية باعت المواد الغذائية لإمداد التي كانت تستخدم اسلوا الفروخ من برنامج المعونة الأميركية في شراؤها. وقال المحققون أن الرقنساوي دفعت في بعض الحالات.

وأوردت نيويورك تايمز، أن الفريق وجه اتهامات بأن هذه الاعمال جزء من عملية غش ممرافي محورها بلايين من الدولارات في الولايات المتحدة، وأكد أن العراق متورط فيها لتمويل بناء قواته العسكرية.

وزادت الصحيفة أن العراقيين نفوا هذه الاتهامات وأن مسؤولين في واشنطن همشوا حين زادت حكومة الرئيس جورج بوش برنامج المعونة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار من ضمانات الفروض لبغداد، وكلفت الخصائص المباشرة لهذه الفروض دالسي الضرائب الأميركية ٤٠٠ مليون دولار.

وكانت صحيفة دالوس إنجلش تايمز، ذكرت الشهر الماضي أن أسلحة ربما استجملت بمصادر الغنية كانت في طريقها للعراق. وأكدت نيويورك تايمز، أن وثائق تم الحصول عليها أخيراً ومقابلات تشير إلى أن دولاً في الكتلة الشرقية سافلاً وأردنيين وأتراك شاركوا في تفويض برنامج المعونة الذي من العراق من الحصول على تكنولوجيا نووية.

اجتماع سري
ونشرت دالوس إنجلش تايمز



المصدر : صوت الكويت

٢٩ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجموعات الفكر والتأويل

الترسيم ودروس المستشار كول

طرح قضية ترسيم الحدود الكويتية مع العراق مسألة أكبر وأعمق وأكثر شمولاً وهي مسألة العلاقات العربية - العربية، وترسيم الحدود هو جزء من هذه العلاقات.

ولأن نغراً من المحتجين على قرار ترسيم الحدود الذي اتخذته اللجنة الدولية يرى أن العلاقات العربية - العربية هي مفصلة، وأكبر من أن نعلم ببضع مئات من الأمثال التي يجب على الكويت أن تتنازل عنها للعراق، ولأن هناك مجموعات من حلفاء صدام حسين، طرحت أثناء العدوان تبريرات قومية، لهذا الاحتلال والعدوان، عبر رموز معروفة في الساحة الفكرية والثقافية العربية، فلا بد من العودة إذن إلى قضية العلاقات العربية - العربية انطلاقاً من ترسيم الحدود بين العراق والكويت وهي سائبة ناسل أن تتحول إلى نموذج في دعم هذه العلاقات وتميزها على أسس القومية وعقلانية لا مجال فيها للمزايدة ولا للمرافعة ولا للابتزاز.

ويع أنه يبدو من المبالغة القول أن هناك ما يجمع بين ترسيم الحدود كمبدأ في العلاقات بين الدول وبين الاضطراب المفتوح الذي يشل ألمانيا اليوم ويهدد بأسقاط المستشار هيلموت كول. إلا أن نظرة متعمقة إلى الحدين تكشف أن هناك أكثر من خيط و رابط يجمع بينهما، من زاوية العلاقات الأخوية، بين الشعوب، فللستشار كول كما نعرف جميعاً هو بطل إعادة توحيد ألمانيا، سلماً وليس حرباً، بعد حوالي نصف قرن من تقسيم الشعب الواحد إلى ألتي غربي وألتي شرقي، وإعادة هذه الوحدة إلى أبناء الشعب الواحد. جعلت من ألمانيا القوة الأوروبية الأولى، ولو تحقق مثل هذا الأمر في عالمنا العربي لشاهدنا ربما ملايين التماثيل والنصب والكتب والمعلقات التي تجعل من مثل المستشار كول بطلا قومياً لا يمكن لأي زعيم أن ينازعه مكانته لا في الحياة ولا في اللمتات، مع ذلك فإن الشعب الألماني والغربي، لمعان الاضطراب للفنوح الذي ربما يؤدي إلى اسقاط المستشار، بعد أن اسقط وزير خارجيته مفهوس الوحدة الألمانية هانز غنشر الذي أمضى ١٨ عاماً في الخدمة العامة.

هل الشعب الألماني ناكراً للجميل؟ بالتأكيد لا، ولكن هذا الشعب يعتقد في إطلاق احكامه وتحديد مواقف على العقل وليس على الانفعال، وعلى الاقتصاد وليس على المواقف وحبها، وعلى الواقع وليس على الخيال، وقد وجد هذا الشعب أن الوحدة الألمانية التي تحققت دفع شئها غالياً وإن الحلم يكاد يتحول إلى كابوس، ومن هنا أطلق غضبه في خطوة هي الأولى من نوعها منذ ٢٨ عاماً، مطالبا بحقه في العمل وفي الحيز وفي الرعاية ولو على حساب «الوحدة المقدسة».

هل يعني هذا أن التجزئة خير من الوحدة؟ بالتأكيد لا، فالسيدة مارغريت ثاتشر ذات الشعبية الهائلة في بريطانيا انسحبت من الحكم لصلحة جون ميجور الأكثر قرباً من أوروبا والوحدة الأكثر حماسة لقيام هذه أوروبا الموحدة.



المصدر : صوت الكويت

٢٩ إبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن الشعوب تريد الوحدة وتسعى إليها ولكن ليس على حسابها وعلى حساب أبنائها في ما بعد، ومع أنه من السهل أن نسمي الضباط الذين أعلنوا انفصال الوحدة بين مصر وسورية، وهي أول حلم وحدوي يتحقق في التاريخ العربي الحديث، بأنهم (شونة) إلا أن هذا الانفصال كان يبدو أكثر صعوبة لو أن الظروف الاقتصادية التي نشأت نتيجة للوحدة لم تكن تساعد وتصب المياه في طاحونه، وبالتالي فإن العلاقات بين الدول العربية لا بد أن تبني على قيم واقعية وعقلانية تقوم على بناء اقتصاد سليم وعالي أولاً، وتعتمد التنمية في الداخل، بدل أن تنصرف إلى صناعة الحروب والدمار، واستباحة الجار والشقيق والصديق لتمويل هذه الحروب تحت رايات تسمى قومية تشكل أسامة للوحدة، وطعنة لكل عاقل يريد بناء هذه الوحدة على أسس واقعية راسخة وليس على رمال العواطف وعواصف الانفعال.

إن ترسيم الحدود بين العراق والكويت هو خطوة صحيحة، لو تمت قبل ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ربما كان العالم العربي كله أكثر سعادة وأكثر تضامناً وأماناً وأقرب إلى الوحدة...

الترسيم سابقة تعني أن تتحول إلى نموذج في النظام العربي الجديد.

محمد جوي



الحدود الكويتية الشرعية

والحملات الاعلامية الحاقدة

من حيث المبدأ فإنه لا تنازل عن أي شبر من أرض الوطن فإذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين

بقلم : صلاح العثمان *

وقروض ودعم من الكويت يفرق بكثير ما تحصل عليه الكويت من هذا البحر المظلي. الموضوع هو بالنسبة للعراق موضوع أطباع تاريخية شيطانية كانت سبباً في تعظيم الشعب العربي قبل الشعب العراقي وقبل الشعب الكويتي. وما كان استرجاع بضعة كيلومترات لصالح الكويت وهو حتى لها، أو بقاء هذه الأرض المخصصة من قبل النظام العراقي، بيد العراق وقد كانت كذلك لمنع الغزو العراقي الغاشم للكويت.

ومن حيث المبدأ فإنه لا تنازل عن

اللجنة الدولية، وقد اعد لها من الاكاذيب ما يعتقد أنه يؤهم بها المواطن العربي جرت بعض الصحف العربية والاعلاميين العرب مرة أخرى إلى هذا التيار، ولم يكنهم درساً ما تم أثناء الاحتلال العراقي وبعد تحرير الكويت.

وبداوا يحاولون إمعاناً بالصدق المبلين في قلوبهم، يهترون بشور الخلاف بين الشعبين الكويتي والعراقي ويتوقعون قيام حرب ثانية بين البلدين إذا ما وافقت دولة الكويت على النتيجة التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود الدولية.

وصوروا للعالم بأن ذلك انتهاك للسيادة العراقية. وقد فات هؤلاء عن قصد طبعاً، أن النظام العراقي الحالي ما غزا الكويت في ١٩٩٢/٨/٢ بسبب حاجته لشنف بحري على الخليج العربي، لأن لديه ٤٠ كلم في ميناء، لم قصر وميناء البكر، تكفي وتزيد عن حاجته لمافذ أخرى. كما أنه لم يكن سبب الغزو أبار نفط الرميعة لأن لدى الكويت ما يكفيها وتزيد ولدى العراق أكثر، وإن ما حصل عليه العراق من مساحات

منذ أن صدر تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية، بدأت الحملات الاعلامية الحاقدة المدعومة من النظام العراقي والدول المساندة له تبت سموها في عقل المواطنين العربي عن طريق افهامهم ان اللجنة الدولية إنما تعمل تحت ضغط الدول الكبرى التي تعمل ضد مصلحة العالم العربي بمن فيه الكويت والعراق وذلك بخلق مشكلة كانت منذ استقلال الكويت سبباً للخلاف بين البلدين بدلاً من حلها، مستغلة بذلك ضعف النظام العراقي الحالي والشعور الكويتي بالسماح نحو الانتقام من هذا النظام.

ان هذا التيار الاعلامي الحاقد يذكري بالحملة الاعلامية البغيضة التي نظمها النظام العراقي عندما كان في أوج عروبه وفطرسية قبيل الغزو وبعد انتهاء الاحتلال، حيث حاول أن يحول غزوه الكويت إلى نصر، وقلعه إلى أبرياء، وتضليلهم وسرقتهم إلى شجاعة. وذلك بمباركة بعض الأنظمة العربية الحاقدة وبعض الشعوب للشوشة التي ضللتها أجهزة الاعلام الرخيصة.

وقد حرمست كل الآسمن وطويت كل الصفحات السوداء عندما عصمت عاصفة الصحراء بالمفاهيم الصدامية، وعانت الأراضي إلى أهلها وعابت الشرعية إلى شعبيها. وقد جرت هذه الحملة الاعلامية الحاقدة التي تنوقتها، كما كان هدونا يتوقع النتيجة التي توصلت إليها

أي شبر من أرض الوطن، فإذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين. وقد أكد على ذلك الدفوف الكويتي في مادته الأولى التي نصت على أن الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة، ولا يجوز التفريل عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها. وقد أكد صاحب السمو أمير البلاد على ذلك عندما روى لشعبه لقاء مع صدام حسين أثناء مؤتمر القمة العربية في بغداد عندما قال: طالب



لنشر والذخايات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٢ / ٢ / ٢٠٠٢

صدام بثلت مساحة الكويت لكي يبنس عليها مساجد ومدارس ومستشفيات وخطوط أنابيب للمياه والنقط . الخ. قال له سمو الأمير : لا أحد في الكويت يستطيع أن يتنازل عن أي شبر من الأرض الكويتية حتى أمير البلاد نفسه، وأن مدارس ومستشفيات ومواسم الكويت مفتوحة للشعب العراقي، والمطلوب هو ترسيم الحدود، قال صدام بأن شاء الله سيتم ذلك خلال ثلاثة شهور، وبعد هذا اللقاء بثلاثة شهور غزت القوات العراقية الخامسة الأراضي الكويتية وأحتلت أراضيها

لدة ٧ شهور الى ان طردت مدحورة ومنومة وأنا نقول من خلال هذا المقالة ان الحدود الكويتية كانت موجودة في الاتفاقيات الدولية والثنائية للوقاية بين البلدين، وقد جاءت اللجنة الدولية لكي تكشف عن هذا الحق القانوني، وهذه ليست المرة الاولى وان تكون المرة الأخيرة، بأن تقوم لجان دولية بحل مشاكل الحدود بين دولتين، كما ان حضور ممثل من النظام العراقي اجتماعات هذه

الجنة، وموافقة بلاده على جميع قرارات مجلس الأمن، إنما يدل على شرعية عملها
لقد كان موقف بعض فئات المعارضة العراقية من تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مخيباً للآمال، وهذا يؤكدني بقصة حدثت لي وأنا في زيارة لبغداد في أواخر السبعينات، عندما سألني أحد العراقيين عن بلدي قلت له من دولة الكويت، قال لي : القضاء السليبي. أن النظام العراقي الحالي وأمثال هذا الرجل وهم كثير، وبعض افراد المعارضة العراقية الذين أشربا بهم وهم كثير، يعتبرون الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة ومن هنا علينا التمسك بحدودنا القانونية التي ألحقها لنا الشرعية الدولية، وأن ندافع عنها بكل ما نملك من قوة، وأن التنازل عن أي شبر اكتسبناه شرعاً لن يردع ولن يمنع أي عدوان في المستقبل، بل بالعكس سوف يفتح المجال الى تنازلات أخرى، وأنني :
أناشد المعارضة العراقية ألا تقع في الفخ الذي تحاول أجهزة الإعلام المصنوعة من قبل النظام العراقي نصبه لم الأحداث شروخ بين صفوفها وبين الدول التي تعمل لأزاحة النظام الصدامي لكي يتمكن الشعب العراقي من المسك بزمام الأمور لإدارة شؤون بلاده بعيداً عن الحروب والقتل والتعطيل والحرمان .

• كاتب كويتي



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩١

وان اختلفت الأساليب وتعددت الوجوه

انهم في ساحة واحدة!

علينا ألا ننسى بأن أذيال الغزو العراقي للكويت لا تنتهي بتحديد وترسيم الحدود وانما هناك مطالبات أخرى كتعويضات الحرب وفك قيد المرتزقين والأسرى الكويتيين

بعد الاخيرين بالزاد...
اننا نذكر جبهة الارز العنبر
العراقي، التحب الاول والخبث الثاني
والخطة العراقية، وخاصة في شهر
رمضان المبارك حيث الهرس
العراقي الذي كان هو المفضل بلا
منازع على مؤيد الكويتيين
العراقيين مغرولون بكسلهم وعدم
ميلهم للعلم، ولا يبعد العراقي حرجا
بان يجلس في المقهى يحتمي الثاني
الاسود ويصيح سيكارته ويوجهه أو
امه او اخته تترجم بالفلاحة في الحقل
او في البناء او ياتي عمل شاق اضافة
الى الأعمال المنوطة بها في المنزل...
وتاريخ العراق معروف بعدم
الاستقرار السياسي والفتن على
السلطة في الداخل وبالمنازعات
الدائمة والعداء المستمر مع جيرانه
فكانت الأنظمة المتعاقبة على حكم
العراق ودون استثناء، تبني سياستها
على الاطماع التوسعية على حساب
جيرانها، والمخالفات الحدودية
معروفة بين العراق وجيرانه الستة.
إيران، تركيا، سورية، الأردن،

وليس ١٨ مليونا وتوقعوا ذلك منه،
فلا تستبعدوا من هذا الغرور شيئا،
فقد خلع عن وجهه قناع الحياء،
والشجول، ألم يغلب الهراثم الى
انتصارات والأكاذيب الى حقائق؟
عسويا.. ارض العراق، ارض
خيرات، فبالاضافة الى النفط، يمانل
انتاج العراق من النفط ثلاث مرات
ضعف انتاج الكويت، قبل الغزو.
يجري بها نهران من اعلى الانهار
مياها.. بلاد النهرين او بلاد
الرافدين، دجلة والفرات، حيث

الارض الخصبة التي تصلح لزراعة
الحبب المحاصيل الزراعية، تأهيك عن
زراعة محاصيل الحبوب خصوصا
الارز والقمح اللذان كانا من اجود
انواع الحبوب.. وكنا يخضعان
للمزايدة اليومية في البورصة حتى
قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) فحل
الاضراب والتمار بارض الرافدين،
وحمل المزارعون السلاح، واخذوا
يهتمون بتصفيية بعضهم البعض بدلا
من الاهتمام بالزراعة وخيرات
الارض.. ولذلك لا نستغرب ان
يتخوض الشعب العراقي يوما ويفتقد
الغذاء الصحي السليم بعد ان كان

تبلغ المساحة الكلية للعراق من
المساحل الى الجنوب ١٤٢٤١٢
كيلومترا مربعا وهي تعادل مساحة
الكويت بست وعشرين مرة، يعيش
على هذه المساحة ما يقارب من ١٢
مليون نسمة اي بكثافة سكانية تقدر
بـ ٢٤ في المئة للكيلومتر المربع، وهذه
الكثافة تعد متدنية بالمقارنة مع بعض
الدول العربية، وما يقال بأن عدد
سكان العراق يبلغ ١٨ مليون نسمة
هو ادعاء غير صحيح، بل هي
اكذوبة من اكاذيب النظام العراقي
من ضمن اكاذيبه الكثيرة، فعدد
سكان العراق الواقعي لا يتعدى ١٥
مليون نسمة، وإذا ما عرفنا ان
طائفة العراق اهدر ارواحا كثيرة في
مغامراته الفاشلة في حربين فاشلتين
اولاهما دامت ثمانين سنوات مع
ايران، والثانية بعد غزوه للكويت،
تأهيك من اهدار مئات الالاف من
الارواح البشرية التي ازهقت ضمن
حروبه الداخلية على السلطة مع
معارضيه واعدائه، وإذا ما أضفنا ما
يقارب من مليون وشهامة الف
عراقي سيجيشون خارج العراق
مشردين ومهجرين، يكون العدد
الحقيقي للعراقيين الذين يعيشون في
العراق لا يتعدى اثني عشر الى ثلاثة
عشر مليون نسمة في احسن
الاحوال، اما ادعاء الثمانين عشر
مليون نسمة، فهو فصل من فصول
الدعاية والتباهي باكذوبة العراق
العظيم، التي ترددها وسائل الاعلام
العراقية ليل نهار اشياعا لغرور
الطائفة، ولو كان بيد صدام حسين
لاعلن ان سكان العراق ١٨٠ مليونا



بقلم: حسن علي كرم *

السعودية والكويت. ولم تنته مشاكل الحدود بين العراق وبعض جيرانه كما هو معروف وخاصة مع السعودية والأردن، إلا في السنوات القليلة الماضية وذلك لشعور النظام البعثي الحاكم في بغداد بحاجة إلى مساعدة هاتين الدولتين في حربه مع إيران، وما زالت مشاكل الحدود قائمة بين العراق وكل من إيران والكويت، وخلافات على الحدود مع تركيا وخلافات على نهر الفرات مع سورية.

فالعراقيون أو بالأحرى حكام العراق يتوارثون كما يبدو أمراض

الحدود والسياسة التوسعية نظاما عيب نظام، يرون أن يتعضوا من المشاكل والكوارث التي يفوق بها وسيبورها لشعبهم ولجيرانهم.. أنه مرض مزمن ومتوارث والعياد باله.

لذلك لا نستغرب أن يصدر ما يسمى بالجلس العراقي الحر باسم المعارضة العراقية بينما يستنكر فيه تحديد الحدود الكويتية العراقية وإرجاع الحق الكويتي إلى أهله من قبل لجنة الحدود المشكلة من قبل مجلس الأمن الدولي، فالعراقيون كما يبدو لا يرون الحق إلا بين واحدة.

وحسنا فعلت الصحف الكويتية التي نشرت بيان المعارضة العراقية حتى يلهم هؤلاء الذين يجرون خلف المعارضة العراقية ويضعون أمهم فيها أنها لا تختلف مع صدام في التفكير، فالعراقيون على ما أعتقد.. وأن ما فعله صدام حسين في الكويت قد يفعله صدام آخر مستغفلا، ألم يهدد الزعيم الأود عبد الكريم قاسم بضم الكويت، القضاء السليم، عام ١٩٦٦ ومن

قبله هدد الملك غازي عام ١٩٣٨ بالسعي لاحتلال الكويت، ومطالب نورى السعيد بضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في مطلع عام ١٩٥٨، قبل ثورة ١٤ يوليو (شور) بعدة شهور.

إن قصة الكويت مع العراق قصة ملسوية طويلة لا تنتهي، كما يبدو، حلقاتها، فالمعارضة العراقية لم تختلف مع صدام حسين بحل العراق التاريخي، في الكويت، بل أن فصائل من المعارضة العراقية أبدت صداما في غزوه للكويت وأن امتثلت فصائل أخرى بأسلوب

٥٢ ..

الغزو.

ولذلك من الخطورة بمكان أن يفصل بين النظام وبين الشعب العراقي وإنما يجب على هذا الشعب أن يتحمل وزن حكمه أن كانوا معارضين أو مؤيدين، وأن فصل الشعب العراقي وعدم تحميله مسؤولية جرائم نظامه في الكويت يضعف موقف الكويت التفاوضي وتأييد الرأي العام العالمي للحق الكويتي في الحصول على التوفيات وفي غيرها من القضايا والمسائل التي قد تظهر على السطح، وعلينا ألا ننسى بأن الديال المزمن العراقي للكويت لا تنتهي بتجهيد وترسيم الحدود، وإنما هناك مطالبات أخرى كتعويضات لحرب وكت المرتزقين والأسرى الكويتيين وأهم من ذلك كله، يجب على الكويت أن تنتزع من العراق الاعتراف الكامل بحقوقها وتوقيع اتفاق هدم التدمير أو الاعتداء أو المساس بالسيادة الكويتية على كامل أراضيها وثرواتها في البر والبحر والجو، وأن يوقع هذا الاتفاق

بإشراف مجلس الأمن الدولي وتودع نسخ منه في هيئة الأمم المتحدة وجميع الهيئات الدولية والأقليمية. أن لا نريد أن نتناقص بيمان للمعارضة العراقية، لأنه بيمان ملي بالتناقضات بين عباراته، وبالجهل في حقائق التاريخ. لذلك علينا أن نلقي وراء ظهورنا ولا نلثنت إليه البتة، فادعاء المعارضة بتجاهل بحث الحدود إلى سقوط نظام صدام وقيام حكومة شرعية (١) هو الأسلوب نفسه الذي اتخذه الجيوشين العراقيين عندما كانوا خارج الحكم إبان عهد عبد الكريم قاسم، وعندما نجحوا بانقلابهم على عبد الكريم قاسم وتسلموا الحكم، جاء وفد منهم برئاسة أحمد حسن البكر، وكان رئيسا للوزراء وبعضوه صالح مهدي عماش ومطلب شبيب وغيرهم واستلموا ٣٦ مليون دينار كويتي - ستة ملايين قرصا وثلاثين مليون هبة - وبعد أن غادروا إلى بغداد لحسواء اتفاقهم الذي وقعوه مع حكومة الكويت وراشوا بمارسون سياسة التسوية والمطالبة ستة بعد أخرى حتى قام آل البعث العراقي عبد الله الكويز بغزوه للشوم في تلك الليلة السوداء والمعارضة العراقية كما يبدو تريد أن تقارب السياسة البعثية نفسها السابقة وهي التهاكي على الأوجه ووجهة للصبر المشترك وما بهذا حدود.. حدودكم في بغداد وحدودنا في الكويت.. ونعود من جديد إلى سياسة التسوية والمطالبة حينما هكذا والضغط والتهديد حينما آخر، هكذا تريد المعارضة العراقية التطلعات بيلي مصير الكويت مع العراق متراجعا.

إن تاريخ العراق تاريخ ملي بالعبور والتناقضات، وهو تاريخ على كل حال لا سكان فيه للثقة وصديق الوجود، أنه تاريخ مكتوب من صفحة واحدة ووجه واحد وأن اختلفت الأسماء وتوعدت الأساليب.

* صفائي كويتي



المصدر : الشرق الأوسط (اللاذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

مجلس الأمن يجسري مشااورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود العراقية، الكويتية

لندن: من امير عاصري

بدأت الدول الأعضاء الخمسوية في مجلس الأمن الدولي مشاورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود العراقية، الكويتية. وطبقا لبيان رئيسية سيديال التتيرير التي جندل أعمال المجلس فقد في حالة الحصول على مقتر كبير من الأجسام من الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس.

١٩٨٠ وفي حال موافقة مجلس الأمن

على كل الدوليات التي تضمنها التتيرير بطلد العراق ٦ ابل تعلية رئيسية لاصالة الى شرط اوسى واسع يضم ميناء ام قصر برته الذي كان يوما ما اكر فاعة بحرية عسكرية العراقية.

بل تقبيلت في ضوء انه في المدى

البعيد على العلاقات بين الكويت والاردن وما يخصها المضايق ان كل ابلر للمعارضة العراقية اطلت انها ان تعال الخط الحدودي المقترح وتسمى ذلك ان القوي التي قد تشكل مستقبلا الحكومة العراقية في بغداد ان تشمر بأنها طرية بالحدود الجديدة.

بداه لاضمن بها

أما ما يخص التتيرير فبدا ان ابلر حصول ابلر خور والاس علافات طوبية وأخيرة بين البلدين علافات فوري فوري ان الامم المتحدة لا تكون القوية التي وقع عليها من استخدام القرار الأخير العراق عن الامم المتحدة كما ان علاف الكويتي... العراقي على حوافها البرية قد يجلل محتالي رسم الحرف القاري بينهما مستقبلا يمكن رسم الحدود الحدية بين البلدين الذي رسم الحدود الحدية بين البلدين دون حسم موصوع الخط الحدودي العراقي أم قصر وطلل الحدود أن يجرى لها فإن حسمت من الجرف في الخلق ستكون عتلة في ابلر حسم



لا خلاف على الكويت

بقلم حسن عبد الله الصايغ *

تدور بين أوساط الشعب الكويتي ومن يهتمهم أمن ومستقبل الكويت من الانشقاء والاصطفاء، احاديث ملؤها الفرح والحزن في آن واحد، الفرح متمثل في إعادة الأراضي الكويتية التي سلبها النظام العراقي منذ أن تسلم السلطة واستغل فرصة انشغال العالم العربي في قضايا أهم من استيلاء بلد عربي على جزء بسيط من أراض عربية أخرى، والحزن تمثل في أن ترسيم الحدود وقع تحت مظلة وإشراف الأمم المتحدة وليس في مفاوضات ثنائية بين بلدين عربيين ويرضا الطرفين.

إن ما توصلت اليه اللجنة التابعة للأمم المتحدة في رسم الحدود الكويتية العراقية بعد صراع خفي وغلاف عميق من طرف النظام العراقي وبعد حرب تحرير الكويت من أيدي النظام المذكور، قد وضع حدا لمشكلة كانت تؤرق الكويت شعبا وحكومة بسبب تجاهل صدام ونظامه مبدأ الأخلاق الإسلامية والعربية في إحترام الجار ومعاملته بأفضل مما يمتنى.

قرار اللجنة المذكورة وعلى الرغم من محاولات المتعصب العراقي اتخاذ اساليب ملتوية لا تقل في حجمها وصورها عما يقوم به العدو الإسرائيلي إيماناً هذه في محادثات السلام، إلا أن اللجنة توصلت ووفقا لقرار مجلس الأمن إلى حل لمشكلة الحدود بشكل يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين دون حرب ودونما صراع واحتلال وغزو في ظلمة الليل.

نحن نعلم أنه لو أجبر النظام العراقي التوقيع على قرار مجلس الأمن الخاص بالحدود فإن هذا النظام وربما أي نظام سيأتي بعده، سيمزق القرار ويعتبره كأن لم يكن كما حدث لاتفاقية الجزائر التي وقعت بين إيران والعراق عام ١٩٧٥، ويقوم النظام العراقي بجريمة أخرى كجريمته السابقة.

إن الكويت حين تحصل على حقوقها في الأرض والبحر لم تقدم على عمل قوض التضامن العربي يمثل ما أقدم عليه صدام حسين من احتلال وغزو بدعوى إعادة الفرع إلى الأصل الذي زعم أن الاستعمار البريطاني سلبه إياه، ولكن الكويت والجميع يعرف ذلك، عراقيين في السلطة والمعارضين لها المنتشرون في كل مكان، قد فتحت أبوابها وبسخرت موانئها خدمة للعراق خلال حربه مع إيران، لا لارسال السلاح، وإنما تسهيلا له في الحصول على المواد الاستهلاكية والضرورية التي إحتاجها في معركة البناء والتنمية التي كان يناضل من أجلها بجانب معركة مع إيران.

وكان فهمنا واضحا للعيان أكثر خلال شهور الاحتلال، من فهمنا الحالي أن هناك قاسما مشتركا بين النظام العراقي ويضم رموز المعارضة العراقية، ألا وهو أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، لذا فإن بعض هذه الرموز لم يتورع في معارضة قرار لجنة ترسيم الحدود الدولية.

يبد أن الذي عارض القرار هم فئة عملت بإخلاص طوال سنوات مع صدام حسين، وحين اصطدمت مصالحها مع مصالح صدام لجأت إلى خندق المعارضة أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، فلما منها أنها ستحصل على مكافأة نظير موقفها.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالنظر الى مجمل بيانات فصائل واحزاب المعارضة التي نشرتها مجلة «الثقافة الجديدة» في عددها (الماشر الصادر في أغسطس (آب) ١٩٩٠) (مجلة شهرية يصدرها) الحزب الشيوعي العراقي)، نلاحظ وعلى الرغم من معارضة هذه الاحزاب للغزو العراقي إلا انها لم تنطرق الى حقوق الكويت في البحر والبحر التي سلبها صدام حسين، بل انها تؤكد على حل الخلافات بالطرق السلمية وعبر جامعة الدول العربية وللنظمات الاسلامية والدولية، وهذا ما يؤكد ان هناك قاسماً مشتركاً بين النظام والمعارضة بشأن الكويت، بعد الغزو العراقي للكويت (هذا الكلام للمعارضة العراقية) فقد الشعب الكويتي الثقة بأي نظام عراقي يأتي ولو بعد حين، إذ خسر الكويتيون والأجيال المقبلة ان الملاحة العراقية في الكويت ستظل هي هي لا تتغير، بل ستكون امتداداً لما سبقها من نوري السعيد وعبد الكريم قاسم وصدام حسين وحتى عدي او

طفلاح وجنا عزيز وغيرهم وفهماً بعد الغزو العراقي ان حل مشكلة الحدود الكويتية العراقية لا يتأتى بالطرق السلمية أو الحوار البناء وصولاً الى الحقوق التاريخية.. لا يأتي الا عبر اللجوء الى هيئة الأمم للتمهدة التي أصبحت ذات كيان وسلطة في إعادة الحق لمن سلب منه قسراً وفزوا.

وما نود أن نهمسه بالأن رموز المعارضة العراقية الجديدة القديمة في ولائها لصدام حسين ونظامه انكم بهذا الموقف تؤكدون للشعب الكويتي قبل الشعب العراقي الذي ينتظر الخلاص انكم ماضون على خط الصدامية في إيجاد بؤر للتوتر والصراعات مع جيرانكم العرب قبل جيرانكم المسلمين، وكم يحدونا الأمل ان نقولوا كلمة حق في شعب وحكومة خسرت محبتهم، فطواهد الجريمة قائمة، فهل نسحق الطواهد وتؤكدون اعتزازكم بمن ناصركم في المحن^{١٢}.

* صحافي كويتي



المصدر : **صوت الكويت**

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أطلع الوطني على تطورات ترسيم الحدود سالم الصباح: موقفنا عادل وسنرد على الحملات المغرضة

الكويت - عدنان اللوغاني:

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح أمس على عدالة الموقف الكويتي وتأييد العالم له تجاه قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية. وقال الشيخ سالم الصباح في تصريح خاص له «صوت الكويت»، إن العالم أبدى وجهة نظره في هذا الموضوع من خلال تأييده لقرارات مجلس الأمن المؤيدة لحق الشرعي الكويتي، ولكن هناك شريحة من المصلحين غير الواعين للاحداث الدولية بدأت تتناول الموضوع بشكل معاد لحق الكويتي، لكنها لن تترك تأثيراً على الموقف الكويتي الواضح والثابت تجاه هذه القضية. وأوضح أنه يضم الآن الاضداد المغرضة.

وجاء تصريح الشيخ سالم الصباح في أعقاب الاجتماع الذي عقد أمس في مقر المجلس الوطني وترأسه رئيس المجلس عبد العزيز المساعيد

بحضور الشيخ سالم الصباح وممثل الكويت في اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن وأعضاء مكتب للمجلس الوطني وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس.

وجرى في الاجتماع إطلاع أعضاء المجلس على كافة تطورات قضية ترسيم الحدود، واستمعت الحكومة إلى آراء الأعضاء حول هذا الموضوع المصري الهام.

وأوضح الشيخ سالم في تصريحه إن الاجتماع جاء جرياً على عادته في إطلاع أعضاء المجلس الوطني على آخر التطورات السياسية خاصة فيما يخص الكويت منها، وأنه قام بالمشاركة مع رئيس اللجنة الكويتية وعضو اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن بشرح كافة تفاصيل موضوع ترسيم الحدود الكويتية العراقية وقرارات مجلس الأمن المرتبطة بهذا الموضوع وأعلن اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

وأضاف الشيخ سالم الصباح، إن أعضاء المجلس طرحوا خلال الاجتماع نقاشاً هامة ومفيدة تتعلق بالجوانب الفنية البحتة في الموضوع، وأنهم أكدوا على تأييدهم المطلق لخطة الحكومة في هذا الحدث المصري. وقال مقرر لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني إبراهيم بورسلي بعد انتهاء الاجتماع في صوت الكويت، «إن الاجتماع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح ومع السفيرين د. الرزوقي والسيد أبو الحسن جاء لاطلاعاً على ما تم في شأن ترسيم الحدود، وأحب في هذه المناسبة أن أهنئ القائمين على هذا الموضوع والذين انجزوه وكما أهنئ الشعب الكويتي على هذا الانجاز الكبير، وأن ما أثير من البعض بأن هذا الاتفاق سيكون وسيلة لإثارة المشاكل مع العراق فإنه يهين أن أوضح أن ما تم هو استرجاع لحق الكويتي، كما أمل أن يلتزم العراق بما تنص عليه هذه القرارات خاصة فيما يتعلق بالمنطقة للفرجة المسلحة».



المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ مايو ١٩٩٢

قضية الاسرى انسانية وليست سياسية ترسيم الحدود بين الكويت والى العراق اتصار جديد للشرعية الدولية

والغالبية من النساء والاطفال والمجنين المصلين، واسلامهم التي يبلغ عددها ٨٥٠ بينهم ٧٢٠ كويتي، هي اسماء معروفة لآل الكويت تنقسم الاسم الثلاثي والرياسي احياناً وتاريخ الميلاد واسم الام والمهنة لزيادة التوضيح والتفتيش من الهوية منعاً لأي التباس أو تاويل. وحللت جمعية الدفاع عن ضحايا الحرب، بمناسبة مرور عام على اطلاق الدفوعات الأولى من الاسرى الكويتيين، من محاولات النظام العراقي المستمر لتسييس قضية الاسرى، التي هي قبل كل شيء مسألة انسانية وليست مسألة ارقام.

وفي إطار التفاوض مع دول المنطقة، خصوصاً على الصعيد الامني، استقبلت الكويت وزير خارجية ايران علي اكبر ولايني وشذنت على ضرورة واعية الضلعون مع جارتها المسلمة. وحرص الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على التأكيد بأن الانفصالات الدفاعية التي وقعتها الكويت مع الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ستلحق لاحقاً مع فرنسا ليست موجهة ضد احد، وانها تهدف الى مساندة امن الكويت ضد اي تهديد، وان تسمح الكويت باستغلالها كمصدر هجوم من دولة اخرى على ايران او غيرها ما لم يكن ذلك مرتبطاً بامن الكويت، مشيراً الى ان ايران ليست مصدر تهديد للكويت وان تكون كذلك في المستقبل.

وضمن الجهود الرامية الى تعزيز التضامن العربي، استقبلت الكويت الرئيس السوري حافظ الاسد في نطاق جولته الخليجية التي هدأت الى تنسيق اللوائح بشأن مختلف القضايا التي تهم الاممة العربية في هذه المرحلة الحساسة والظروف الدفعية، وسادت المباحثات بين الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح وضييفه اجواء الاذعة والود، وشكلت الزيارة افعية خاصة في ظل اجواء التوتر التي تشهدها المنطقة، وتواصل الكويت المحررة مسيرتها العربية، ودية لعروبها، وان تكتسب للولبية العربية على الرغم من الجرح الذي اصيبها، كما أكد الامير الشيخ جابر الاحمد في كلمته لوفود المؤتمر القريب الواحد والعشرين الذي عقد لضياف في الكويت تحت شعار



القرار الذي اتخذته اللجنة الدولية المنضقة عن الامم المتحدة، بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق خلال الاثني عشر الثلاثة المقبلة، يشغل انتصاراً جديداً للكويت وللشرعية الدولية في الوقت نفسه، وتكريساً لحل النزاعات الحدودية بطرق السلمية والدبلوماسية، خصوصاً ان اللجنة تستند الى اتفاقات دولية قديمة مؤقعة بين البلدين وافق عليها حكاهم العراق السابقون، ضمن فترة زمنية تمتد من ١٩٢٢ الى ١٩٦٢، كما ستعطي اللجنة الدولية المصلحة حقوق الكويت وشعبها التي كان يسلبها النظام العراقي في تغلفه عبر الزمن داخل الاراضي الكويتية وعدوانه على سيادتها، كما قال وزير العدل الكويتي غازي عبيد السقر، الذي عيّن عن شكر وتقدير بلاده للدور الذي تقوم به اللجنة وما تبدله من جهود «لاحق الحق وازهاق الباطل».

ورفضت الكويت كل مزاعم سابقة او لاحقة بانها

احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراض عراقية او ان لها مطالع في ثروات عراقية، معتبرة ان حصولها على مزيد من الابل النفطية في المنطقة الحدودية ان يكون إلا تصحيحاً لوضع خاطيء ووضع حد لسرقات نفطية كان يقوم بها النظام العراقي، وتفتت الكويت بحقوقها الشرعية والدبلوماسية مؤمنة بجمعية تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي، وكذلك يحتجم سحب المراكز العراقية للنفطية ضمن الجانب الكويتي من المنطقة المنزوعة السلاح.

ورداً على مذكرة قدمها وزير خارجية العراق الى الامن العام لجامعة الدول العربية يدعي فيها ان العراق اوقى بقراراته المتصوص عليها في قرارات مجلس الامن وان السجون العراقية لا تضم معتقلين كويتيين، ذكر كنف بسماء الاسرى والمطغوبين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الصديقة والشقيقة الذين كانوا مقيمين في الكويت خلال الاحتلال والذين احدثتهم النظام العراقي كرهائن.



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

«التخطيط في مواجهة لار العدوان»، محمود سريجة
ودماء العروبة تسري في عرونها، وسقطت عربية مهما
حصل، لكنها لن تنسى من وقف ضدها وإن تمكده ميذا
«عفا الله عما سلف»، كما تعلن قيادتها في كل مناسبة، لأن
الجراح عميقة ولم تندمل بعد، بل إن بعضها لا يزال
مفتوحاً، كجرح الأسرى الذين لا يزال النظم العراقي
يصر على إنكار وجودهم.

ومع استئناف محكمة بقية المتهمين بالتعاون مع
قوات الاحتلال، تواصل القيادة الكويتية بذل جهودها
لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين ونقلهم
معتقلين. وقد انطلقت في هذا السبيل منذ التحرير وحتى
الآن ثلاثة مليارات ونصف مليار دينار (عشرة مليارات
دولار)، كما عتلف أخيراً وزير المالية ناصر الروضان
وهذه المبالغ هي عبارة عن مليار دينار تتعلق بلروض بنك
التسليف و٧٠٠ مليون دينار القساط الفيت، و٣٠٠ مليون
دينار كلفة الاستبدال للتأمينات الاجتماعية للمتقاعدين،
و٣٠٠ مليون تكلفة زيادة الرواتب ٢٥٪ على الراتب
الأساسي، و١٦٥ مليوناً الرواتب التي صُرّفت بالرجعي
طوال فترة الاحتلال، بالإضافة إلى خدمات أخرى ككفالة
قواتير الكهرباء والماء والاتصالات والجمارك، وتوزيع
الوقود مجاناً وسواها.

ويجبه التخطيط الاقتصادي الآن للقيام بعملية
اصلاحية أو تصحيحية تركز على محورين هما تنمية
الموارد غير النفطية وتنمية الحنصر البشري وذلك بعد أن
يبدأت معالجة أوضاع قطاعات محددة مهمة، كالقطاع
التجاري والجهاز المصرفي والمالي والقطاع الصناعي
والنقل والملاولات والبنفظة والخدمات، إثر انتخاب مجلس
الوزراء اجراءات تتعلق بهذه القطاعات في الشهر الآخر
من العام الماضي. وسيكون للقطاع الخاص دور ملحوظ في
الحق المسيرة الاقتصادية.

لندن - «الحوادث»



المصدر : المجاس

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المجلس

ما إن صدر تقرير اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الأمن الدولي حول ترسيم حدود الكويت مع العراق، وهي لجنة حيادية تماماً حتى تحالت أصوات الحقد في كل مكان نثب سموها معترضة مهددة بالويل مدافعة عن حقوق العراق المزعومة في أراضيه ومياهه ونفوطه.. هذه الأصوات هي نفسها التي وقلت إلى جانب المعتدي الفاشم الذي استباح أرض الكويت وكرامات شعبها.. وليس بغريب أو مفاجئ أن تكون بعض الورقيات الصفراء التي تصدر في الأردن قد أخذت على عاتقها مسؤولية التفتيس عن أحقادها بالمواقف التي اتخذتها منذ ما قبل الغزو العراقي لبلدنا، وطيلة فترة الغزو إلى ما بعد التحرير وحتى يومنا هذا .. إن الاتهام التي كتبت في هذه الورقيات سواء في عمان أو غيرها إنما هي ملطخة بدماء العار وأصحابها يتنموا لعزلهم على حقيقته، إنهم أولئك الذين باعوا ضمائرهم قبل الألامهم، وما زالوا يسيرون في نفس النهج الذي تعودناه منهم، لقد باعوا أنفسهم للشيطان ولهم بكس المصير..

ويبدو أن بعض رجالات المعارضة العراقية الذين يتطلعون إلى سلطة الحكم في بغداد ليسوا أقل سوءاً من صدام حسين نفسه في نظرتهم إلى الكويت.. فهؤلاء الذين يتباعدون على أراضي العراق التي حرمتهم منها اللجنة الدولية حسب ادعائهم إنما يعبرون في بيئتهم الذي نشرته لهم بعض الصحف عن مكتونات دفيئة في النفس تجاه الكويت وبالتالي البتوا أنه لا فرق بين عراقي وآخر في النظرة إلى الكويت..

إن المعارضة العراقية التي تحاول تسلم السلطة في بغداد لم تقرأ التاريخ جيداً، ولم تتطلع على الاتفاقيات الموقعة بين الكويت والحكومات المتعاقبة في العراق، وبالذات تلك التي حددت الحدود ومن بينها الوثائق المعتمدة رسمياً التي اعتمدت عليها اللجنة في تقريرها.. فلو قرأت المعارضة العراقية هذه الوثائق والاتفاقيات جيداً لما كانت وقعت في هذا المازق الذي زجت نفسها به.. إلا أنه من الثابت أن هذه المعارضة تنتهج في تطعاتها للتوسعية نفس نهج صدام حسين وبالتالي لا فرق بينها وبينه وبشيء حيال هذه المسألة..

وادعاء المعارضة العراقية إساءة باطل في التباكي على أرض العراق، فالعراق هو الذي استولى عن طريق الزحف المبرمج على أراض كويتية، وأقام فيها المخالف وحفر آبار النفط واستولى على ميثاقه أم قصر والذي أقرته اللجنة الدولية هو حق الكويت الثابت في هذه الأراضي..

وإذا كانت المعارضة العراقية حريصة على أراضي العراق فلماذا سكنت على اقدام صدام حسين على التنازل عن شط العرب.. ليس شط العرب عراقياً.. هذا ما نريد من المعارضة العراقية الإجابة عليه قبل أن تتاجر عراقياً بقضية محسومة أصلاً..

والمعارضة للعراقية تناقض نفسها بنفسها عندما تتحدث عن المساس بالسيادة العراقية لمجرد أن اللجنة الدولية تلامم المتحدة أعادت للكويت أرض استولى عليها العراق بينما تنازل صدام حسين عن شط العرب ليس فيه مساس بالسيادة الوطنية العراقية..

إن لهجة بيان المعارضة العراقية تحمل كلاماً خطيراً وتتم عن تهديد جديد للكويت.. وهذا ما دعا الألام الحقد في عمان وغير عمان لأن نثب سموها من جديد لتتلس عن أحقادها وضغائنها وبالتالي ركب موجة صدام حسين الدعائية التي بدأ يستغلها لتثيت أركان حكمه المزعج..

لنأخذ تامل من المعارضة العراقية إذا كانت جادة في إعادة العراق إلى ديمقراطيته الشعبية التحلي بالعدل والتمنق بالإعتراف بسيادة القانون وبحق جميع الدول صغيرها وكبيرها في العيش ضمن حدودها الدولية المعترف بها والتي كرستها المواثيق والاتفاقيات.. وندعو بتفلس الوقت شعب الكويت لأن يكون وإعيا لكل شيء فما يحاك بالظلام وفق المصالح الخارجية من شأنه أن يهدد المستقبل.. ولذا علينا أن نعمل منذ اليوم للاعتماد على أنفسنا في حماية أراضيها والدفاع عنها وبذل الغالي والنفيس لتبقى للكويت حرة أبية واحدة أمن وسلام واستقرار.

(المجلس)

لماذا هذا

الحقد؟



في أزمة الخليج

تعلم مسبقاً أننا نقارب من حائل إلغام شديد الخطورة . ولكن يبدو أنه يراد للمنظمة العربية أن تظل ملزمة بحلول إلغام مستمرة . فبعد أنزال الخليج يأتي الدور على الجماهيرية الليبية لبنان موراً يسوريا ومن قبلها الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعامو الدور يعود مرة أخرى للعراق والكويت في أن واحد .

إحسان بكر

واختلعت الدراسة بفحائذ حتى سـ
لاتقبل فسم أي جزء من الأراب الوطني للعراق
ال الكويت . ولالت أن الكويت لم تطلب سوى
حولها للشروع على أراضيها . بل أن الكويت
تؤكد للشعب العراقي بجميع قطاعاته وفص
الكويت قيادة وشعباً لكل مجلس السيادة
العراقية على أراضيها وكيانها المستقل بل أنها
تحرص عليه ملطماً تحرص على سيادة الكويت
استقلالها . فلكويت لم تكن يوماً في مجال
العمل العربي أو الإسلامي أو الدولي إلا وسبل
حق ودعاية وفلح وسلام .

□ □ في الجانب الآخر قد بحث أيب الجار
رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان برفاعة إلى
المكتور بطرس غال السكتير العام لأمم
المتحدة مؤلفة من عدد من الشخصيات
العراقية تؤكد النقاط الآتية .

(١) أننا نحرص على بلوغ نسوية عادلة
للمشكلة الحدود بين العراق والكويت . ونرى أن
الظروف التي شكلت فيها « للجنة الدولية »
والشروط والأجواء التي تعمل في ظلها لاتتيح
التوصل إلى نتائج موضوعية وسليمة تحفظ
الحقوق التاريخية واحترام المصالح المتباينة
للبلدين .

(٢) أن هذه المشكلة تعيّن بوضوحية
تاريخية مفقدة وذات حساسية سياسية

شديدة ، الأمر الذي يلزم أن تتعالج في إطار
أوسع من ملبسات وعواقب احتلال الكويت
الذي يتحمل وزره النظام العراقي ومسيبة

شعبنا العراقي .
(٣) أننا نعتقد أن بحث هذه المشكلة وحلها
لا يمكن إجرأؤه قبل أن تقوم حكومة شرعية في
العراق تتمتع بتأييد شعبي وتمثل مصالحه
الحقيقية ولاتتدخل مسئولية النظام القائم
والإصلاص المدمرة التي مارسها النظام القائم
وملتزمت عليها من عواقب وتبعات على العراق
والمنطقة .

كما ينبغي أن يتم ذلك لدى الهيئات الدولية
ذات الاختصاص .

منذ أيام قليلة أديعت توصيات « للجنة
الدولية » المكلفة من مجلس الأمن الدول
بترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب
القرار ٦٨٧ . ومنذ أن أعلنت التوصيات وريود
الأفعال تتوالى . فلكويت تحلثر أن الحق قد عاد
اليها بينما يرى العراقي أن التحديدات تفس
صميم سيادته الوطنية . والقضية مثارة
والفتاغات لتتصاعد .

التحديدات وفق قرار اللجنة تشمل القطاع
جزء كبير من ميناء أم قصر ، وهو المنفذ
البحري الوحيد للعراق وضم ٦ أيار تبعه
لحلل الرميلة العراقية إلى الكويت لم تحريرة خط
الحدود لتحال لمساحة الكويت لمساحة ٥٧٠
مترًا شمال صفران ويسلنداه حوالي ٢٠٠ كيلو
متر . أي أن الكويت ستحصل من حوالي ١١٤
كيلو متراً جديدة . وبعد التنفيذ فإن الكويت
ستحصل على ١/٦ مليون برميل بترول يومياً في
حين أن حصتها قبل التفرق كانت حوالي ٢٠ ألف
برميل فقط . وقد أهملت اللجنة حكومة العراق
أو بوليمر القامد لتنفيذ هذه التحديدات .

□ □ وفي دراسة أعدتها المركز الوطني لولتلق
العدوان العراقية على الكويت وإذاعتها وكافة
الإنباء الكويتية أعقبت للكويت قرار اللجنة
بمدلية انتصاراً للشرعية الدولية ووصفت القرار
بأنه تكويس مرجعية وشرعية دولية لتعمل على
حل منازعات الحدود بالطرق القانونية
والسلمية بعيداً عن ويلات الحروب وأهوالها .
وأنه بذلك يعد انتصاراً لبداية الحق والعمل
والفكر على العسكرة وأوهام القوة . واضلعت
أن مااعلنته اللجنة وأقرارات ليس سوى
تحديد للأراضي الشرعية لكل من العراق
والكويت وفق القانون الدول والولتلق
التاريخية .

ولت أن الذين يدعون أن العراق قد حرم من
أي منفذ بحري أنه على الخليج تقدر أن للعراق
٤٠ كيلو متراً على ساحل الفلح ... وللعراق كل
الساحل الشمال على خور عبدالله ... وله ميناء
البكر التجاري الذي تحمل منه كبرى نقلات
النفط ... وللعراق ميناء أم قصر . وتتضمنت
الوكالة الكويتية في بينها قليلة : وبعد ذلك
يكون العراق محروماً من منفذ بحري على
الخليج ؟ ثم هل سمع أحد أن دولة تتنازل
لأخرى عن أراضيها لحد أن الدولة الأخرى
تريد هذا الجزء ؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٢

(٤) إن اللجوء الى تعديل ترسيم الحدود بين البلدين في هذه الظروف وبموجب الشروط والاجواء الطبيعية ، يثير بمخاطر جديدة من الأزمات والصراعات الحادة ويهدد مستقبل الاجيال القادمة في كليهما بمزيد من العذاب والمخافة .

(٥) لذا نطلب مجلس الأمن بإرجاء البحث في مشكلة الحدود بين العراق والكويت والاستئذان عن المصادقة على توصيات اللجنة الدولية ، حتى تنهيا اجواء طبيعية لمفاوضات حرة بين البلدين تكلل حافلهما للشروع وتحمز الأمن والاستقرار في المنطقة ونضع الاسس لروابط متينة بين الشعبين قوامها التكافل والاحترام المتبادل في اطار من الاخاء القومي والتعاون المستمر .

ويبقى ان نقرر انه من المتفق عليه ان قضايا الحدود يتعين ان تحسم من خلال لجنة تحكيم قضائية تنفق عليها الاطراف المتنازعة وتقبل سلطا بحكمها ملثما حدث في قضية طابا . لأن اللجنة التي شكلها مجلس الأمن هي لجنة سياسية انجزت اعمالها بسرعة غير عادية دون ان تأخذ في اعتبارها ان تدرس على نحو كاف كل الملائسات التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي احاطت بموضوع الحدود . وعلينا جميعا ان نعترف ان خلافات الحدود بين العراق والكويت سيقت صدام حسين وسبقت غزو العراق والكويت ويبدو انها ستظل قائمة الى اشعار آخر .

نخشي ان نقول ان صدور توصيات اللجنة الدولية ، يأتي بمثابة لغم موقوت لا يحل مشكلة ولكن يضيف شرخا عميقا في العلاقة بين الدولتين والشعبيين . وتوصية اللجنة الدولية ، لن تكون ابدا في صالح الكويت وشعبها وسواء قبل العراق الهجوم القرار او رافضه فلن قرار اللجنة الدولية ، تحوشه علامات استلهاهم كثيرة فهو قد جاء في غير توقيتيه الصحيح واضعف للمنشكلة بعدا جديدا . والسؤال هنا : اين هو الموقف العربي من القضية التي تهدد لمن وسلام المنطقة ؟



المصدر: صحيفة الكويت

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مايو ١٩٩٢

بفداد تستغل مسألة الحدود للقضاء على الكويت.. أرضاً وتاريخاً وكياناً



المصدر : صوت الكويت

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ مايو

صباح الأحمد لصدام: ان التنازل عن أرض كويتية غير

وارد إطلاقاً، وان هذا غير مقدور عليه من أي انسان في الكويت

أزمة الصامتة حلقة من حلقات

الزحف العراقي على الحدود الكويتية

وفي الاجتماع الثاني الذي تم يوم الأربعاء ١٩٩٢/٢/١ لم يبيت الوفد العراقي اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم اقتراحات جديدة بشأن اختصاصات اللجنة وإنما اعتبر اللجنة قائمة مكتملة، ودخل في بحث الحدود من حيث موضوعها، فذكر أنه لا بد من إجراء مسح جديد لمناطق الحدود بين العراق والكويت وأعداد خريطة حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجان العراقية أن يستشير بها في تحديد الحدود، كما كان غرضها أن يصير الجانب العراقي أن يقوم هو بالمسح من جانبه دون الجانب الكويتي، مع أنه يفترض أن يشمل المسح بعض المناطق التي تقع حالياً تحت سيادة الكويت.

وحاول الجانب الكويتي في مناقشاته ومقترحاته أن يتقدم الهدف من المسح، والحكمة من انفراد الفريق العراقي به، فذكر الجانب العراقي أن الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع أن يستشير بها في الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود، كما ذكر الوفد العراقي أنه يريد أن يكلل حربه بريقة التي في الحصول على المعلومات الغنية اللازمة له، ولذلك اقترح أن يكون للمسح خاصاً بالجانب العراقي. وحاول الوفد الكويتي أيضاً الوقوف على النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي غامضة في الوصف الواردة في اتفاقية ١٩٣٣، واستطاع أن يقدّم على أن الكويت هي التي يهتم بالناتج بنتفقتي سفون والباطن بما ينفي موضوع أن لا يرى السير على تحديد خط الحدود في هاتين المنطقتين بما كان متبعاً في عام ١٩٣٣، وأنه يريد الاتفاق على مواقع جديدة لحدود الخط في هاتين المنطقتين.

وحسباً لتلك المشكلة قام امير الكويت آنذاك بالرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة بغداد عام ١٩٦٦، وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين.

وتقدم الوثائق الممنولة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات الماطلة والتسويق التي كان يقوم بها دائماً الجانب العراقي في مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في إطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة، وكان هدف هذه الماطلة تبنيع الوثائق والحيلولة دون الوصول الى تسوية دائمة لمشكلة الحدود بين البلدين. وطبقاً لمحاضر جلسات اللجنة المذكورة قام الجانب الكويتي في اللجنة بزيارة لبغداد في يوم الأحد ١٩٩٢/٢/٢٦، وبقي هناك حتى يوم الجمعة ١٩٩٢/٢/٢٨، حيث عقد ثلاثة اجتماعات بمقر وزارة الخارجية العراقية، كانت تتم بحضور جميع أعضاء الجانبين. وفي الاجتماع الأول طلب الجانب

العراقي بعد كلمات الترحيب وقراءة الاقتراحات الكويتية بشأن اختصاصات لجنة الحدود، وشرحها، تأجيل الاجتماع حتى يتمسنى له دراسة المقترحات الكويتية والرجوع الى المسؤولين العراقيين بشأنها. وكان هذا الأمر مفاجأة للجانب الكويتي الذي كان يؤمن بأن هذه المقترحات التي قدمت منذ ١٩٦٤/٨/١، أي قبل عامين وسبعة أشهر، قد بحثت تماماً وأن الغرض من الاجتماعات الحالية هو أما تقديم ملاحظات الجانب العراقي على هذه المقترحات أو تقديم مقترحات جديدة بشأن لجنة الحدود، كما بدا غريباً للجانب الكويتي أن الوفد العراقي طلب تأجيل الاجتماع الى يوم الأربعاء، أي بعد يومين.

الكويت. «صوت الكويت» أعد المركز الوطني لوثائق المدونان العراقي على الكويت تقريراً مفصلاً وموثقاً حول ماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية منذ العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٩٠.

ويكشف التقرير بوضوح أن القيادة الكويتية رفضت دائماً وبشكل قاطع محاولات العراق للسليل من السيادة الكويتية، بتأكيدها الحاسم على عدم التفريط في شبر واحد من الأراضي الكويتية.

ولمّا يلي نص التقرير:

مقاطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٣ - ١٩٩٠م)

الصفحات الآتية، تقدم مجرد رصد سريع، لأبرز المعالم لأنشطة الماطلات والمغيات التي دأب النظام العراقي على الثبات في طريق ترسيم الحدود الكويتية العراقية، ففي سجل الوثائق على مر الأعوام أصناف هذا القدر من الماطلات.

على اثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بانهاجر حكم عبد الكريم قاسم وتوقيع اتفاقية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣، بين الحكومتين الكويتية والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها واعتبر بالحدود القائمة بينه وبينها أصبح لا بد من ترسيم الحدود بين البلدين.



المصدر : صوف الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ م

١. التنسيق السياسي فيما بين الكويت والعراق.
 ٢. استخدام رأس المال الكويتي في العراق.
 ٣. السماح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.
 ٤. تعاون دفاعي مشترك.
 ٥. إيجاد مناطق استثمارية للعراق في الكويت.
- ورفضت الكويت ذلك، فبدأت مخططة الزحف على «الصامدة».

تطور أزمة الصامدة

وفي يوم ١٩٧٢/١١/٢٢ طليت وزارة الخارجية من قنصل الكويت في البصرة التوجه إلى بغداد للقاء اجتماعاً بالسفير الكويتي لشرح له ما قام به العراق مؤخراً من شق طريق يمر خلف مركز الصامدة الكويتي ويبعد عنه حوالي مائة وخمسين إلى مائتي متر فقط.

وفي ١٩٧٢/١١/٢٥ قام السفير والفصل بمقابلة وزير الخارجية العراقي في بغداد وناقلا له صورة عما تقوم به القوات العراقية من أعمال داخل الأراضي الكويتية، وطالباً منه ببل مساعيه لوقف العمل في المنطقة.

رغمًا يتناول موضوع الحدود بين الكويت والعراق.

أكد وزير الخارجية العراقي عدم رغبة حكومته خلق أية حساسية مع جيرانها وخاصة الكويت، وقال بأنه سيدرس الموضوع وسيعرضه على مجلس قيادة الثورة والحزب، وأنه لا يستطيع اتخاذ أية خطوة فورية لإيقاف العمل لأنه لا يعرف أن كان العمل الذي تقوم به القوات العراقية في أراض عراقية أو كويتية.

أوضح له السفير الكويتي بأن الصلحة تقتضي وقف العمل إلى أن ينجلي الموقف تحاشياً لحدوث احتكاك بين الطرفين قد يؤدي إلى مشاكل لا داعي لقيامها.

أبلغ وزير خارجية العراق السفير بعد ذلك بأن العمل قد أوقف.

استأثفت العراق العمل بالطريق من جديد بعد توقف أيام قليلة، فأرسلت وزارة الخارجية الكويتية برقية إلى سفارتها في بغداد وقنصلاتها في البصرة تطلب منها الاتصال بالجهات المختصة لوقف الأعمال الجارية بالمنطقة.

تخطيط الوصف الوارد في اتفاقية عام ١٩٦٢ على الطبيعة، بما يعني التخلل من الالتزام الدولي لتلك الاتفاقية الذي استطاعت الكويت تأكيده في المحضر المتفق عليه في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢، والسير في الاتفاق على حدود جديدة، وهو أمر لم يستطع الوفد العراقي تأكيده، ولم يبق أمامه إلا قبول الاقتراح العراقي بأن يؤجل البحث في موضوع الحدود إلى وقت آخر، على أن يشير الطرفان إلى أن سبب التأجيل هو الحاجة إلى إجراء دراسات تمكن لهما السير في مهمة تثبيت الحدود.

ولحاجة العراق إلى قروض اضافية، فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧، وصدر بيان مشترك يخص على المباشرة في عملية مسح شامل لمنطقة الحدود، على أن يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس/ آذار ١٩٦٨). وقد حصلت محاضر اجتماعات تلك الحلقة من المباحثات بصورة شتى من صور للمطالبة ومحاولات التصوف.

ولم يكف العراق بمرقعة عملية ترسيم الحدود التي اتفق عليها بل تجاوز ذلك إلى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود، ولعل أهمها حادث «الصامدة» الذي تكشف الوثائق أن صدام حسين الذي كان نائباً لرئيس الوزراء في ذلك الوقت هو السبب الرئيسي لذلك الحادث.

ففي أواخر عام ١٩٧١، صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود، فيجب عليها اتخاذ «مبادرات وطنية قومية». وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي في زيارته للكويت في أوائل شهر مايو (أيار) ١٩٧٢ تلك المبادرات فيما يلي:

ولذلك كله قرر الوفد الكويتي ختمه بالربط بين الموافقة على السج المراد إجراؤه والنص صراحة على أن يكون لغرض تسهيل تعيين حدود الطرفين في الطبيعة، أو أن يسير التسهيل لخط سير الحدود المبينة في اتفاقية ١٩٦٢ سواء إنشاء هذه الاجتماعات أو في اجتماعات قادمة.

وبإصرار الوفد الكويتي على هذا الموقف، اعتبرت الجانب العراقي صراحة في الاجتماع الثالث بأنه لا يمكنه للنص صراحة على أن اللجنة ستسير في تثبيت الحدود وفقاً لاتفاقية ١٩٦٢ لتكون هذه الاتفاقية قد وضعها للمستمر، وأنها لذلك لا ترضي أي من الجانبين، ولكن الرأي العام العراقي لن يقبل منهم ذلك، وأن اتجاهات كثيرة في البلاد ستثير اعتراض على هذه الاتفاقية رغم أن حدود ١٩٦٢ قد أثبتت في اتفاقية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢ بين البلدين بعد استلامها.

وهنا وضع للوفد الكويتي أن الموافقة على أي إجراء لتثبيت الحدود لا يرمي في النهاية إلى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٤ مايو ١٩٩٢

المصدر: صوب الكويت

- تعذر على السفير الاجتماع بوزير الخارجية العراقي، فقابل وكيل الوزارة الذي أكد له استغرابه من استئناف العمل، وقال بأنهم قد أرسلوا برفقة تؤكد وقف العمل إلى سفارتهم في الكويت ويعد بنقل الموصوع إلى الورى.

- لاحظ السفير تهرب المسؤولين العراقيين من إعطاء اجابة واضحة على الموضوع.

- سافر السفير إلى الناصرة يوم ١٩٧٧/٢/١٨ واستطاع محبة التفصيل حيث ذهب إلى مركز البديلي، ومنه توجه إلى ام قصص مارين بمواقع العمل في الطريق الجديد، وقد تكون لدى السفير انطباع بعد ان رأى ما تقوم به القوات العراقية من عمل في العين الجردة، ان العراق يحاول تطويق مركز «الصامطة» الذي يقع على مرتفع استراتيجي وذلك بإقامة طريق خلف المركز.

- زار وفد من مجلس الأمة الكويتي بغداد في ١٩٧٧/١٢/٢٦، واجتمع في اليوم التالي مع نائب رئيس الجمهورية صدام حسين لمدة ساعتين، بحثوا خلالها مسألة الحدود، وأكدوا على ضرورة الانتهاء من هذه المسألة التي تفرق البلدين، وقابل الوفد أيضاً رئيس الجمهورية احمد حسن البكر الذي أكد ان مجلس قيادة الثورة ينوي إنهاء المشكلة نهائياً وذلك لقطع دابر التفولات من المصالحين الذين يحاولون التوقيعة بين القطرين الجارين.

- في ١٩٧٧/٢/٢٦ زار وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية آنذاك وفي اليوم التالي ١٩٧٧/٢/٢٦، وقد عقد الوفد عدة اجتماعات كان اولها مع عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة آنذاك طه الجزراوي، الذي زعم ان جزيرتي زيرة وسويان هما جزء من العراق، وأن لهما أهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً. فرد عليه الشيخ صباح الاحمد بأن «الكويت لا تتنازل عن شبر واحد من اراضيها وأنه ليس في طرق أحد ان يوافق أو يقرر ذلك، وأن الكويت تحرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل له استخدام هذه للممرات، ولكن ذلك يجب ان يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود».

- وفي يوم الأربعاء، ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٧٢، التقى الوفد مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك الذي كرم ما قاله الجزراوي، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي بيان التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقاً، وأن هذا غير مقصور عليه من أي إنسان في الكويت.

- وكان الرد على هذا الموقف المشهور للشيخ صباح الاحمد الذي رفض باسم الشعب الكويتي الابتزاز العراقي، ان قامت القوات العراقية بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية، حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت، أحدهما مركز «الصامطة» وتوغلت القوات العراقية - لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية، وزعم العراق انه قام بذلك رداً على اعتداء وقع عليه من القوات الكويتية!!

- وقد فتحت وزارة الداخلية للكويتية في ردھا على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية، فأكدت على ان ما تعرض له مركز «الصامطة» هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من عشرين سنة، وأن الاعتداء الذي وقع في الساعة الثالثة صباحاً وبصورة مفاجئة بقوات متفوقة من الجيش العراقي تم بتصميم وتخطيط مسبقين، لأن المركز لا يبدو كونه مخفراً للشرطة، وجاهه مسلحون بأسلحة خفيفة، كما ان الاعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه من العراق إرسال وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي سبق للمراقب أن وقع اتفاقية رسمية بشأنها عام ١٩٦٢ والتي كان رئيسا الوفدين في وضعها سمو امير دولة الكويت ورئيس

الجمهورية العراقية. وقد أكدت وزارة الداخلية الكويتية في بيانها، ان الكويت طليت مراراً من السلطات العراقية ان يتم ترسيم الحدود ممحا لحدوث المشاكل بين البلدين، كما طليت منها منع التحويلات والاجراءات المتيرة على الحدود، وكان آخر ذلك مذكرة قدمتھا الكويت في ١٩٧٢/٢/١١، وقد لوحظ تسويق العراق في البت في الموضوع، وكان آخر تسويق عدم تجديد موعد لقدم الوفد العراقي رداً على زيارة الوفد الكويتي للعراق وأشارت وزارة الداخلية الى انه إذا كانت النية خاصة من قبل حكومة العراق للحفاظ على روح الأخوة العربية التي تربط بين الشعبين الشقيقين، فإن عليها الجبارة لتصحيح الوضع الذي وصلت اليه العلاقات بين البلدين بسبب تلك الاجراءات العسكرية، وبذلك باستحبابها فوراً من الأراضي الكويتية وأدعو فوراً بترسيم الحدود على أساس الاتفاقية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٦٢.

- وأوضح البيان، ان الكويت كانت ولا تزال حريصة على ان تكون علاقاتها مع جيرانها متميزة بروح المودة والتساوي وتبعد عن الاستغلال بالباطل، والدولة لحسن الجوار.

- وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلومترات وراء الحدود.

- ونتيجة للوساطة العربية اعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في «الصامطة» ووفت بتعهداتها بالفعل بعد الحصول على فرض كويتي كبير.



بترسيم الحدود بين البلدين على نحو حاسم ينهي هذا المأسي ولكن تبين أنه ما استدارت موهات المداغف التي كانت مصوية نحو إيران، إلا لقتجه إلى صدر الجار الشفق... إلى صدر الكويت... والبداية طلبات، ترافها اتهامات، ترعد بالوعيد والتهديد، استمرارا للنهج الذي لم يقطع تجاه الكويت. وحرصت الكويت كذلك على نهجها الدائم، فقايت بالحوار الهادي، وروح الهدد الحلة الجديدة، فلما سها

انها امر عارض، وتفردت أن يوكل إلى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر فيما يثيره العراق بما ينهي هذا النزاع.

وكالمادة تسمر الزيارات والوفود وتنطلق التصرحات الطمئنة والوعود، ولكن سهر الحقد للسمر الذي تذكه أحلام الطغاة كان يتدفق بعنف في محراء الدائم عند الكويت. وتبدو الحقيقة كالشمس في رابعة النهار، وهي أن مطلب النظام العراقي من الكويت ليس البائين التي قدت اليهم ويطلبون منها بالذمة، وليست هذا الجزء أو ذاك من عسوط الحدود والجزر في الكويت، ان المطلب هو القرب الكويتي كله، والتاريخ الكويتي كله، وهوية الوطن وكيانه.

فلو كان النزاع والمطلب محدداً لكان العدوان محدوداً، ولكن خرواً بهذا الحجم الذي اقتضى أن تعمد جيوش العالم لواجهته بنين، بجلاء أن الهدف ابتلاع كامل وبقاء أبدي. يدرك ذلك المحلل المتابع لتفسيرات الغزو التي تلاشت في سرعة مذهلة وتضاربت واختلعت بالسرعة لذاتها، حيث بدأت بتفسير الغزو على أنه لاسافة العناصر الوطنية التي تود التخلص من نظام الحكم، ليتبع بعد أيام حين لم يجد كويتياً واحداً يبدل القول حين أنه شكل حكومة وطنية وأنه ينوي الانسحاب، وتضيق الحكومة ولا تظهر، ويبحث العالم عن الانسحاب، فإذا التمرزات العسكرية المدهلة تتدفق لتحتل كل مناطق الكويت.

ويكشف النظام سافراً عن دولابه: عودة الفر إلى الأصل، ومحو الهوية الكاملة لهذا الوطن ليكون منتمياً فيما اسماء الخاضع الغازي.

الأصل!

الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، هو الذي تحول كبره مسألة الحدود الكويتية العراقية، وكان هو المحرك الأكبر لفتنتها، وظل يؤرث نيرانها حتى تاجحت وتسمرت بكارثة البرو الأخير ثالثاً لقد كان لوضوح الموقف الكويتي، وبصوغ حججه، وصلاية كلمته في عدم التعريط في حبة رمل من أرض الكويت، اكبر الأثر في اضطراب للموقف العراقي، الذي كان يضطر في كل مرحلة من مراحل المباحثات إلى «استحداث» مطالب، واحتلاق حجج، فمرة يدعي الحق في الأرض، وأخرى بطلب التنازل، وثالثة بطلب التاجير، وكرة يطرح بالوطنية وأخرى بالقومية، وكل هذه كما هو واضح مسارب الميرة والتخبط إزاء الموقف الكويتي الواضح الفاطح.

رابعا: لقد كان للقومية ومصالح العروبة التي يتدور بها العراق، ويدعو (١) الكويت في ضوئها لاتخاذ مبادرات قومية في السالة الحدودية، معنى واحد يؤمن به النظام العراقي، وهو معنى يبراه بوضوح كل من رفع عن عينيه وصيرته غشاة الضديعة، بل أن هذا المعنى جاء صريحاً غاية الصراحة، وأضحى أبلى للروضوح، مفسراً أدق للتفسير في كلام وزير الخارجية العراقية (مرتضى سعيد عبد الباقي) الذي سبق أن أوربنا: أن القومية ومصالحها وأهدافها هي مصالح العراق والعراق والعراق، ولا شيء غير العراق.

وإذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليل كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماماً خلال تلك الفترة التي شهدت أولاً شتى من الدعم الكويتي للجانب العراقي.

لقد كان الأصل الذي تطلع اليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، أن يكون ذلك بداية لمرحلة سلام وسواء وعصم لأواصر المحبة والتعاون العربي المشترك من أجل التنمية والبناء. وتوسعت الكويت بعد الوقفة الصلبة بكل أسكاناتها إلى جوار العراق أن تشهد العلاقات الكويتية العراقية صفحة جديدة، وأن تدفن إلى الأبد صفحات النزاع والاعتداء حول الحدود من جانب العراق لتنداد صفحة رد ومجبة وأخاء تستهل

مع ذلك لم يسمر استئصال المباحثات عن تقدم ملموس، إذ رفضت الكويت عرضاً بمنح العراق حق بناء وإنشاء والاحتفاظ باليوب أو أكثر يشترط حدود الكويت ليصل إلى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان الكويتيون يطمحون أنهم إذا ما قبلوا العرض ورد المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين وقد اعصمت الحكومة العراقية عن حليفة بوابها عام ١٩٧٢، عندما أبدت استعدادها لتعليق الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وجدد العراق مطالبه في نفس الاتجاه بعد توقيعه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في خط العرب، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤول للعراق نصف جزيرة بوبيان بحد ٩٩ عاماً وأن تنازل له عن جزيرة وربة، ولكن الكويت رفضت المطلب العراقي متمسكاً بسيادته على الجزيرتين.

ونستخلص من هذه الأحداث، وتطورها على الصورة التي سبق عرضها بغاية الاختصار، مجموعة من الاستنتاجات:

أولاً: لقد رفضت الكويت في كل جولة من المباحثات الخاصة بالحدود الكويتية العراقية، رفضاً قاطعاً صريحاً، التنازل عن أي شبر من أراضيها. وكان هذا الموقف واضحاً غاية الوضوح في مواجهة المطالبات العراقية غير الملقولة، وغير المقبولة في الكويت، على المستويين الشعبي والحكومي، وكانت تلك المطالبات العراقية هي العفية الصفة أمام مباحثات ترسيم الحدود.

وكانت المواقف الصلبة التي وقفها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد - من مطالب صدام حسين، على مر السنين، في الباعث العرقيزي وراء المسألة الإعلامية العراقية - المسعورة ضد الشيخ صباح الأحمد، قبل وبعد الغزو العراقي الأخير للكويت.

ثانياً: ولقد كان صدام حسين، الذي تسبب في الكارثة العظمى بغزو



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

فلم تكن الملاحظات التي رصدناها على مدى التاريخ خطوة نحو حل أو وفاق، بل كانت استنزافاً حتى يتم الابتلاع. وحتى بعد الغزو، استمرت خطة للمسايلة والتسوية مع كل الزعماء والقادة الذين وفدوا إلى بغداد ليمنعوا الكارثة ولتتغير. ولكن كان العالم مصمماً ألا يعود إلى عصور الهجمة والغزو ولا يبدل احتلال وطن مسالم من جار طامع يملك وسائل القوة. وأصبحت الشرعية الدولية مطلباً التي حوله من تفرقوا العمر كله على قضائيا لا حصر لها، وترأست في مواجهة العدوان جيوش (٢٢) دولة تؤكد حماية هذه الشرعية، ولو كان الأمن أرواحاً غالية من أبنائها. وتحل الهزيمة، وينكشف الحجاب عن خواء، ويلتقي مجلس الأمن ليصدر قراراته لرد المقوق ومقاتلة الباطني ورسم خطة دائمة لانتهاء النزاع حول حدود الكويت مع العراق استناداً إلى الاتفاقيات التي وقعها الطرفان. وتتشكل لجنة ترسيم الحدود تنفيذاً لتلك القرارات.



المصدر : صوت الكويت

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ م

أبيان المعارضة العراقية

والقصور في الفهم

بقلم: بدر سلطان العيسى

تاريخية لا يمكن أن يرقى إليها أي شك، كما أنهم يعملون أن نظام صدام هو الآخر يعرف تلك الحقائق التاريخية عليهم بها، إلا أن مطالبته هو ونظامه لم تكن تستند إلى أي حقائق أو وثائق تاريخية، وإنما هي مطالبة لتحقيق طموحات وأطماع سياسية أو مطالبات لإلغاء الشعب العراقي عن مشاكله الداخلية إلى مشاكل خارجية أو محاولة إبراز الكويت مانداً، أن الملتزم لكل الالتزامات الحدودية سواء تلك التي حدثت أثناء العهد الملكي أو العهد الأخرى بعد أن العراق هو الهادي، وهو المعندي دائماً، كما أنه سوف يجد أنه في الوقت الذي يخسر فيه العراق موضوع أو حقل أزمة حدود يهدده وبين الكويت تكون هناك أسباب وفلاقل وإزمات داخلية عراقية، نوري السعيد كانت لديه أطماع توسعية وأزمات سياسية مع المعارضة العراقية في الداخل، عبد الكريم قاسم كانت لديه مشاكل داخلية مع

لم تستطع كلمات البيان المجاملة والتي ردها البيان في أكثر من موقع مثل كلمات «الشمعيين» الشقيقتين المتجاورين»، وكلمات أوامر الأخوة العربية الإسلامية وبقية كلمات النفاق والدجل السياسي التي يصورها قاموس مصطلحات العائلات العربية - العربية، والتي قضى عليها الزمن. لم تستطع هذه الكلمات أخفاء حقيقة أطماع المعارضة العراقية في الأراضي الكويتية، بالرغم من أنهم خارج السلطة. لقد كنت أتوقع جداً أن أرى وأسمع رأياً مختلفاً لما كان يقول صدام وأتأبه، فالمعارضة العراقية أدركت من غيرها بالظلم والتعدي الذي لحقه العراق والعراقيون بالكويت والكويتيين، هم أنفسهم عرفوا معنى الظلم والتشرد وفقد البيوت والممتلكات، كما أنهم أدركوا من غيرهم بحق الكويت التاريخية في أراضيها المنهوبة، كما أنهم يعملون علم اليقين أن ما قمعته الكويت من مستعبدات ووثائق

قبل عشرة أيام نشرت جريدة الوطن بيان المعارضة العراقية حول ترسيم الحدود العراقية الكويتية. وكنت أتوقع أن يسبق نشر ذلك البيان رأي هيئة تحرير الصحيفة بوضع ما جاء في البيان من مغالطات وتلاعب بالألفاظ وأراء لا تختلف في مجملها عما كان يردده صدام وزمرته.

والبيان بالرغم من أهميته، إلا أن الصحف الكويتية لم تعطه الاهتمام الكافي.

وفي اليوم التالي اطلعت على رأي الدكتور ميمونة العنزي الصباح في البيان، وكان الرأي يركز على الحقائق والوثائق التاريخية التي تؤكد أحقية الكويت في المناطق التي استولى عليها العراق ظلماً وتعدياً خلال الثمانين سنة الماضية والتي أعادت اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن جزءاً منها إلى الكويت وأبقت أجزاء أخرى من الأراضي الكويتية مع العراق.



العربية وخلال عمرها اللبد والذي بلغ سبعا وأربعين عاماً، لم تستطع حتى هذه اللحظة حل أي خلاف عربي - عربي. بل يمكن القول أن حال الدول العربية قبل إقامة جامعة الدول العربية أفضل بكثير من حالها في الوقت الحاضر.

بليت كلمة أخيرة لا بد من قولها: إذا كان هذا هو رأي المعارضة العراقية في مشكلة الحدود العراقية الكويتية، وهي مشكلة في غاية الموضوع، فكأنب هذه السطور يرى ويعتقد أن بقاء نظام صدام حسين في السلطة أفضل للكويت من مجيء المعارضة العراقية للسلطة، وقدنياً قالوا مدعو تعرفه خير من صديق لا تعرفه، أما اللل الكويتي فيقول: «لمسك مجنونك لا ييك أجن منه».

• كاتب كويتي

المعارضة العراقية في الداخل، وما زالت حسين وحزبه كانت لديه وما زالت مشاكل وأزمات مالية، كما لديه اطماع توسعية ونزعة فاشستية تسلطية، أما المعارضة العراقية على ما بدا من بياناتها هي الأخرى لديها نزعة لبتزانة ومشاكل مالية، كما أنها داخلية في مزايده بينها وبين نظام صدام وعلى حساب الحقوق الكويتية

أما أسوأ ما في البان، فهو مطالبة المعارضة بتأجيل البت في عملية ترسيم الحدود حتى تستولي المعارضة العراقية على الحكم، بعدها تحال القضية إلى جامعة الدول العربية لحلها. هل هذه سذاجة سياسية أم تصور في الفهم أم أنها محاولة مكشوفة لدق إسفين في سفيننة الحل، فإذا كان طلب المعارضة العراقية نتيجة لتصور في الفهم السياسي أو كان سذاجة سياسية، فأنتي أحب أن أحبط سياذتهم علماً بأن جامعة الدول



المصدر : صحيفة الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

ترسيم الحدود... ودعوات التعقل والتروي.



بقلم : يوسف الزكوي *

بحقوقهم المشروعة في الحدود التي تمتعاتها إلى أصحابها العقبين بعد طول انتصاب من جاز شقيق ولكنني أعرف أنه ما من كويتي صغيراً كان أم شيخاً.. رجلاً كان أم امرأة ألا ويعرف أين تنتهي حدود الكويت الحقيقية.. وكيف أن هذا الجار كان دائم التصرع بالكويت على حدودها الشمالية لتهام أجزاء هزيلة علينا من أرضنا الغالية.. وأعرف أيضاً أن الحكومات الكويتية المتعاقبة ورغم معرفتها التامة بمواء الدستور الكويتي وخاصة المادة الأولى التي تضمن للكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها.. هذه الحكومات كانت تارة تغض النظر مؤقتاً عن التجاوزات العراقية الصورية بسبب عدم رغبتها بسكب الزيت على النار وعدم رغبتها بنشر السيل العربي.. وتارة كانت ترسل الرسائل إلى العراق والدول العربية لإيجاد صيغة تفاهم

الموقف طالما كنا نحن الكويتيين نغف في مطالباتنا على أساس ثابت من الحقائق التاريخية والوثائق المدونة لدى جهات دولية عريقة.. واستناداً على محافظتنا الدائمة من خلال سياسة حكومتنا الرشيدة على علاقات حسن الجوار التي كما ولا زلنا نتمناها فكانت خير معين للعراق مائياً ومعتوياً ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.. هذا كان منهاجنا مع الأسف.. والأشقاء دائماً..

ولكنني فوجئت.. كما فوجئ كثير غربي.. بمقالة الدكتور أحمد الرعي صحت عنوان ترسيم الحدود المنشورة في جريدة القبس الصادرة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/٤/٢١ وقراءتها مرات ومرات.. ولم أعهد نفسي قارئاً لمقالات الدكتور أكثر من مرة من قبل.. ذلك لأن كتاباته مباشرة لا لبس فيها ولا غموض!!.. ولا لث ولا دوران.. إلا هذه المقالة فقد ختمتها كانتها (إن «الليبي بالأشارة إليهم»!! وخاصة عندما تتعلق المسألة بأرض البلاد ومستقبل أجيالها).. تضمنت لو أن كل الكويتيين قرأوا مقالته حتى لا أكون الوحيد الذي فسر مقالته بعكس ما يقصده هو يقول بأن على القيادة السياسية في الكويت.. وليس في العراق.. أن تبذل مسالة ترسيم الحدود بكثير من العمق والتروي.. وأن تتحرك بالطرق المناسبة.. ولم يوضح ما هي هذه الطرق عند الطرق التي اتبعتها لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة.. لإيجاد صيغة حضارية ذات وعي استراتيجي للمسألة بعيداً عن أي انفعال مهما كان مصدره..

وظلنت في بادئ الأمر أن الدكتور يقصد أن يتم زيادة الوعي التاريخي للمواطنين الكويتيين وتعريفهم

كثيراً ما نسمع عبر إذاعة النظام العراقي وإذاعات الدول الموالية لهذا النظام الذي لا زال يتعامل ومؤيدوه بأساليب العصور الوسطى.. القول نسمع من ادعاءات وأهية عن استيلاء الكويت على أراض عراقية عن طريق الأمم المتحدة دون أن تستند هذه الادعاءات في ادعاءاتها على حقائق تاريخية أو مستندات ووثائق رسمية تلتب حقوق الطرازين الشرعية فتضع حداً لمشكلة أزلية وتغلق هذا الملف إلى الأبد لنعيش في سلام وأمان ووثاق.

عندما استمع لثل هذه الادعاءات.. وغالباً ما تكون بالصدفة.. يبتائني شعور شريب يدفعني تارة إلى الضحك على أناس رغم انكشاف الأعيهم المريبة إلا أنهم ما زالوا يحاولون الاستمرار في خداع رجل الشارع العربي المسكين والنازع بأن الكويت تحاول الاستيلاء على أراض الغير بالقوة دون أن تعتمد هذه القوة الضالة على براهن لإدانة الكويت.. كما يدفعني هذه الشعور الغريب تارة أخرى إلى الحزن على هذه المجموعة الباغية التي تسمي استغلال وسائل إعلامها لشعر الفصيل العربي على ذلك وجلب للزبد من الأمانة للعرب..

وتوقع أن ترد الجهات الكويتية المسؤولة عبر الوسائل الاعلامية للتأخذ لها دولياً على هذه الادعاءات فتبطل مفعولها في حينها قبل أن تندجر فيكون لها صدق لدى جهل الرافق ومزوري التاريخ.. ولم ترد هذه الجهات الرسمية واعتقدت أنها تتبع أسلوب «الغمران يقطع المصراع» رغم عدم جدواها في الجبال السياسي.. أو أنها ردت ولكننا لم نسمع لربها صدق.. أو أنها لم ترغب في الرد.. واقتضت بهذا



المصدر : **صهوت الكويت**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٢ مايو**

ليقول صراحة ان هناك دولة اسمها الكويت لها الحق في ان تحيى بسلام.. وأن ليس للعراق حق في أي جزء من الكويت..
وأزاء هذا الموقف العراقي المتشدد تجاه حقوق الكويت للشريعة هل كان سيكتب الدكتور الرعي كما كتب الآن بأنه في موقع القرار السياسي يحتاج العاقل إلى بحث المسائل الكبرى كمسألة تحديد الحدود بأكبر قدر ممكن من الوعي المستقبلي والاستراتيجية؟.. واليوم وبعد أن وقف العالم أجمع مع الحق الكويتي والشرعية الكويتية واعتمدت هيئة دولية على خبرائها وما لديها من تقنية متطورة وثائق دالة لترسيم الحدود لصالح الكويت طبقاً لاتفاقيتي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ والملتين وقعتا بين الحكومات العراقية والكويتية.. ولم ينفضها إلا العراقيين أنفسهم من حزب البعث كما تقضوا كعادتهم معاهدات كثيرة مع جيرانهم سواء إيران أو الأردن، يتأبنا من يهدمون إلى التروير والتفعل.. وكان الحدود التي أعيدت إليها بعد طول اغتصاب ليس لأتينا أصحاب حق ولكن لأن العراق أصبح ضعيفاً عسكرياً واقتصادياً فاعتدت الكويت على السيادة العراقية.
شكراً يا دكتور لنفهمكم العميق لمستورنا الذي كنتم تنادون بعدم تنقيحه وتعريفه من محتواه.. وشكراً لسياستكم الجنيده.. والأرض مقابل ضمان مستقبل أجيال الكويت..
القول هذا لأن للدكتور وكتاباتاته مكانة في قلوب الكثيرين ومواقفه المذكورة كانت لنا صدمة كما الغزو العراقي الفاضح.

* كاتب كويتي

ونهاية لهذه التجاوزات ولكنها لم تكن تلقى اذناً صاغية لمطالبات الكويت برسيم الحدود.. ولم يتم الاتفاق على ترسيم الحدود لأن شعب الكويت وحكومتها وأميرها لم يكونوا ليشنازلوا حتى عن شبر واحد من أراضيها.. حتى كان الغزو الأسود في اليوم المشؤوم.
وعليه فهل يقصد الدكتور احمد الرعي بمقالته هذه ان يتم ترسيم الحدود كما كان الوضع عليه قبل الثاني من اغسطس (أب) المشؤوم حتى لا تنتجر الاتهام المندوبة؟.. وهل يرضى الدكتور أن يتم التنازل عن أجزاء من الكويت من أجل خاطر العراق ومن أجل الشعب العراقي؟.. وعندما حشد صدام وغرفائه على الحدود الكويتية الشمالية مدعياً أن الكويت قد انقطعت جزءاً من العراق من حقل الرميحة وأراد أن يضم جزيرتي روية وروبيان.. هل كان سيكتب صاحبنا كما كتب الآن طالباً من القيادة السياسية في الكويت ان تبحث هذه المسألة بأكبر من العمق والتروي؟..
وعندما أصدر دهم العراق وأمره بعد أيام من غزوه البربري لبلادنا بضمها إلى العراق.. أرض نقض المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق.. قام العراق من انصاه إلى انصاه بالإضافة إلى الذليل العراقية في بعض الدول العربية.. قام كل هؤلاء يؤخذون قرار هذا الجلسون دون الاعتماد على حقيقة تاريخية واحدة تؤيد شرعية ضم الكويت للعراق. ولم يتم عراقي واحد.. هذا المعارضة العراقية التي لها للمصالح الشخصية الشيء الكثير لوقوفها مع الكويت وسوف نفرد مقالة لوقفها المشبوه تجاه حقوقنا وسيادتنا على أراضيها.. القول لم يتم عراقي واحد



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحقوق القليلة

تعتبر منازعات الحدود هي لخطر المنازعات الدولية على الإطلاق . فهي تؤدي عادة إلى قيام العديد من الصراعات المسلحة بين الدول المتجاورة ، ومن هنا تبرز أهمية حسم هذه المنازعات بالطرق السلمية . وهذا ما سعت إليه الكويت لحل مشكلتها مع العراق طوال العقود الماضية حتى كان العدوان العسكري العراقي الأخير عليها يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ .

وقد جاء قرار لجنة الأمم المتحدة بتوسيع الحدود البرية بين العراق والكويت ، فحسم بالفعل موقفاً قلما ورد الحقوق إلى أهلها . ولم يكن ما تم التوصل إليه عن طريق اللجنة الفنية للأمم المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٢ سوى ترجمة للمبادئ الأساسية التي تحكم تعيين الحدود الدولية . كما كان عودة لخطوط الحدود التي سبل الاتفاق عليها في الاتفاقيات السابقة وهي ٣ اتفاقيات .. اتفاقية سنة ١٩١٣ ، اتفاقية سنة ١٩٣٢ ، اتفاقية سنة ١٩٦٣ .

وليس فيما وصلت إليه اللجنة أي تجاوز على الحدود العراقية كما وردت في هذه الاتفاقيات ولا تمثل هذه الحدود أي سلسل جبالية عراقية على أرضها وإنما هي في حقيقة الأمر تعديل لتجاوزات عراقية سابقة على الأراضي الكويتية ، تمت اعتماداً على مبدأ القوة . وقد ترتب على قرار لجنة الأمم المتحدة استعادة الكويت لعشرة أبار كانت قد سلبت منها بيسيف القوة في الستينيات . وقد كان المفروض أن تستقر الحدود المعلقة بعد هذا الترسيم الجديد الذي اقترته لجنة دولية محايدة اعتمدت على وثائق واتفاقيات سابقة ولكن النظام العراقي يرفض الانصياع للحق ، ويرفض احترام قرارات المجتمع الدولي ، ويرفض إعادة الحقوق المقتضية إلى أهلها . وهذا أمر طبيعي ومفهوم من نظام قامت دعواه على اعتبار الكويت مخالفة من مخالفتها .

ولا يستبعد العراقيون أن يصل عند النظام العراقي إلى حد إحراق أبار النفط التي استُعميت بعد الترسيم الجديد للحدود .. وهذا أمر وارء .

والحق أن بقاء النظام العراقي يعني استمرار القلق ، ويعني أن كل شيء يمكن أن يحدث وهذه هي طبيعة الاستبداد والظلم . إن الطاغية يعيش عادة على المقامرة بالشعوب ويتفدى على الحرائق والخراب والعدوان ولا تعرف الدنيا استقراراً طالما بقي نظامه قائماً ينتهك حقوقه .

أحمد بهجت



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ مايو ١٩٩٢

أكد ان مجلس التعاون الخليجي اساس ايجابي في المنطقة ماك: على العراق قبول ترسيم الحدود مع الكويت

واشنطن . صالح بشير

قال نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاقصى وجنوب اسيا جيفيد ماك بان الولايات المتحدة تنظر الى مجلس التعاون الخليجي على انه قاعدة ايجابية للتعاون بين دول تلك المنطقة. وان الولايات المتحدة تنظر الى الامن في الخليج على انه الامن الجماعي الذي يستند أولا وبالأخص الى جهود دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أكد ماك في مقابلة تلفزيونية اول من امس بان أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج يجب ان تبدأ بدول المنطقة نفسها وغير جهويها المنفردة للدفاع عن النفس وغير جهودها مجتمعة ضمن مجلس التعاون. وأكد ايضاً على ضرورة قبول العراق لقرار اللجنة الدولية ترسيم الحدود مع الكويت.

ورغم ماك باسم بلاده بالجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون

الخليجي للتعاون مع البلدان الصديقة خارج المنطقة. وقال ماك انه امر مفهوم لدينا بان تقوم أية دولة من دول الخليج بأظهار الرغبة في الدخول في ترتيبات أمنية مع حكومات صديقة خارجية سواء اكانت سورية أو مصر أو بريطانيا.

وأكد ماك بان بلاده عازمة على تعزيز الاسطول الاميركي في الخليج ولكنه استمررت قاتلاً بأنه ليس للولايات المتحدة أي نية في الاحتفاظ بقوات برية على ارض أي من دول مجلس التعاون ولن يكون لنا أي تواجد عسكري هناك. وأكد استعداد الولايات المتحدة للقيام اذا ما طلب منها ذلك بمناورات مشتركة.

وقال ان الولايات المتحدة بصدد اعداد ترتيبات مع دول مجلس التعاون حول الاحتفاظ بكميات من الامدادات العسكرية في المنطقة وخاصة الاسلحة الثقيلة والتي يستغرق شحنها وقتاً طويلاً وذلك لاستعمالها حين الازمات.

وقال ان هدفنا من كل ذلك هو ردع أي معتد وان يظهر للعالم بان دول هذه المنطقة ليست من دوين اصدقاء. وأكد ماك بان الولايات المتحدة تضع في اعتبارها سبادة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على قراراتها وتوجهاتها، واننا نتعامل معهم بشكل متكافئ.

وعلى صعيد علاقات دول مجلس التعاون مع ايران قال ماك بأنه من الصائب ان تقيم دول مجلس التعاون علاقات طيبة ودبلوماسية وتجارية مع ايران ولكن عليهم ان يبقوا حذرين.

وفي ما يخص نظام صدام حسين قال ماك ما دام صدام مسؤولاً في بغداد فسيكون أعضاء التحالف وخاصة جيرانه في المنطقة الآبرين امام تهديداته. وأكد على ضرورة قبوله ببرنامج ترسيم الحدود بينه وبين الكويت والتي تحرف عليها الامم المتحدة. وأكد على ان المجموعة الدولية تستمر على ان يحتل العراق امتثالاً كاملاً لقرارات مجلس الامن.



المصدر : (الجريدة (الاندبية)

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تنفي التنازل عن اراضٍ لاحاقها بالعراق

□ الكويت - من حمد الجاسر

الكويت قدمت تنازلات. وقال ان حكومته صوتت ضد قرار اللجنة الدولية التي رسمت خطأ توجيهاً للمحدود كان مفترضاً ان يكون أبعد شمالاً وحسب التنازلات الكويت مع العراق لعامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣. وأضافه «قرارات اللجنة نهائية وإلزامية ولذلك تلزمها الكويت إيماناً منها بالشرعية الدولية». وأصدرت مجموعة «تكتل النواب» المعارضة بياناً رفضت فيه تصريحات وزير الدفاع معتبرة أنها «تعارض كلياً مع نص المادة الأولى من دستور البلاد». وحملت الصحف المحلية اسم على تصريحات الوزير بشدة واتهمت أعضاء الحكومة الكويتية بـ «التناقض في التصريحات والاعتماد الكفاءة». وكانت الخسيرة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق شغلت الإعلام المحلي على مدى الأسابيع الماضية. وشهد مسؤولون كويتيون في مناسبات عدة على ان حكومتهم من تنازل عن شبر واحد من ارض الوعر» في حين انتقد دبلوماسيون كويتيون في الخارج الحملات المفرضة التي تدعو الكويت الى التنازل عن اراضيها لمزامنة لتتعلق بحرمات العراق من منفذ بحري»

■ جماعات قوى معارضة وصحف كويتية بشدة على تصريحات لوزير الدفاع الكويتي الشيخ علي الصباح اشار فيها الى ان بلاده قدمت «تنازلات» من اراضيها الى العراق خلال مشاركتها في أعمال اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين البلدين والتي اخذت تعديلات على خط الحدود. وكان وزير الدفاع صرح الى وكالة الأنباء الكويتية في القاهرة الاثنين الماضي بأن حكومته قدمت بالاتفاق مع اللجنة الدولية لترسيم الحدود مبادرة حسن نية إذ تنازلت عن أجزاء من اراضيها للعراق لأسباب إنسانية. وأوضح ان هذا التنازل شمل مساحة من ساحل الخليج ليستثنى للعراق استخدام ميناء أم قصر «على رغم ان ترسيم الحدود اضطر الحثاء ضمن الأراضي الكويتية بالإضافة الى مساحة أخرى تم التنازل عنها أيضاً لمصلحة العراق ومن منطلقات إنسانية». وأصدر وزير الإعلام الكويتي الدكتور بدر جاسر اليعقوب بياناً أول من أمس تأي فيه ان تكون



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق دولي يثبت على الارض معالم الحدود مع العراق

الثلاث سبستغرق ثلاثة أسابيع تقريبا على أن تتم عملية وضع معالم الحدود عمليا على الأرض بشكل نهائي في اواخر العام الحالي. وأوضحته اللجنة أن تحديد معالم الحدود الجنوبي سموان سيتم على بعد ١٤٢٠ مترا من الطرف الجنوبي (التضمة في الصفحة ٦)

الكويت - كونا. أعلنت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية أمس، أن فريق مسح تابعاً لها يمكن حالياً على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الأساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية. وتوقعت اللجنة في بيان لها أمس، أن تصب اعمدة مؤلفة عند النقاط

فريق دولي

الفرس للمسور الخارجي لركن الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق القديم المؤدي من سفوان إلى الكويت. وذكرت أن الحدود عند الحد الشمالي لواءي البطين تقع عند التقاطع بين محور الوادي (أكثر خطوطه عمقا) وخط عرض النقطة الواقعة جنوبي سفوان مسجورة إلى أن خط الحدود جنوبي أم قصير يتطابق وفقا للجنة مع الموقع الذي يتقاطع عنده خط الحدود الوادي إلى الخريطة المشار إليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ مع الشاطئ الغربي لبحر الزبير.



المصدر : **الأمم - العراق**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **أ - مايو ١٩٩٢**

الوضع العربي الراهن يبجته موسى وسفير الكويت

صرح السيد عبد الرزاق الكندري
سفير الكويت بالقاهرة - عقب اجتماعه
امس مع السيد عمرو موسى وزير
الخارجية بأنه تم خلال اللقاء تبادل
الآراء والافكار حول الوضع العربي
الراهن وما يدور فيه والقضايا التي
تهمنا وقال انه اوضح للوزير ما انتهت
اليه اللجنة الدائمة التابعة للأمم المتحدة
الخاصة بترسيم الحدود مع العراق .



المصدر: الوقف

التاريخ: ٨ مايو ١٩٦٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ وضع إشارات الحدود البرية بين الكويت والعراق

مباشرة - الرسم الجديد وصرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء بأن هذا القرار لا يستند إلى أي وثيقة شرعية. وفي المقابل أضافت الكويت بإقرار اللجنة ووسطه بأنه اجازة تاريخي عام .. والله الشيع سلم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن مواقف بلاده ثابتة في قضية ترسيم الحدود مع العراق. ويركز على عدم التنازل عن أي شبر من أراضي الكويت مهما كلف هذا الموقف الكويت. وقال وزير الخارجية الكويتي في لقائه مع أعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية أن بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق الكويتي ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية.

الكويت - عبدالمعظم السبيعي - وكالات الأنباء: بدأ أمس خبراء لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التفتحة للامم المتحدة في وضع المرات الحدود البرية بين البلدين. جاء ذلك في بيان أصدرته اللجنة. وأوضح أن عمل الخبراء سوف يستمر ثلاثة أسابيع وكانت اللجنة قد قررت في ١٦ أبريل الماضي تقديم الحدود ٦٠٠ متراً لصالح الكويت على طول ٢٠٠ كيلومتر من الحدود البرية مع العراق. ويقتضي هذا القرار تستعيد الكويت أبداً المثلث وخاصة في حقل الرميلة. بالإضافة إلى جزء من مدينة أم قصر الواقعة على الخليج. وقد رفض العراق - بصورة غير



الكويت تعرض للجامعة ملف الحدود وتتهم العراق بنيات 'توسعية'

□ القاهرة - من محمد علام

■ قمت الكويت الى الاسانة العامة للجامعة العربية ملفاً عن مشكلة حدودها الدولية واتهمت فيه العراق بعدم الرغبة في ترسيم الحدود المطروحة، وبأن لديه نيات توسعية، مشيرة الى فشل الجسار الفنية المشتركة بين البلدين في التوصل الى اتفاق على مدى ٣٠ سنة.

وعرض الملف مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية السفير عبدالحسين البغدادي اول من امس في تكون الجامعة على بيعة من كل التطورات الحاصلة والمواقف العراقية، والجهود الدولية الرامية الى حسم المسئلة على اساس قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧.

ويتضمن الملف ست وثائق تشمل السراير ١٩٧٧، وقرير الامن العام السابق للام المتحدة خافيير بيريز دي كويرال في شأن المطرة (٢) التي تطالب بتشكيل لجنة دولية لتفقد القرار واتفاق تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ بين العراق والكويت.

والخطان الموجهين عام ١٩٣٢ من كل من بوري السعيد رئيس وزراء العراق السابق الى المندوب السياسي البريطاني، ومن حاكم الكويت الى الوكيل السياسي البريطاني في شأن الاعتراض بالحدود الدولية، ورسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي في نيسان (ابريل) ١٩٩١ الى بيريز دي كويرال المتعلقة بقبول قرار مجلس الامن، ورسالة بيريز دي كويرال الى السامرائي رداً على رسالته في ٣٠ من الشهر نفسه.

واكدت الكويت ضرورة ترسيم الحدود، ودعم اعمال اللجنة الدولية التي اصدرت اخيراً قرارها، وجاء في

الملف ان الكويت لتتمسك بحقوقها وترفض الخنزاع عن اي سفير من اراضيها.

وأورد الملف أربعة مبادئ في هذا الاطار:

١- ان الكويت ترفض المساواة على ارضها.

٢- ان نيات العراق للتوسعية مستمرة حيال الكويت، وهي العقبة الاساسية في طريق اسلاك هذا الموضوع نهائياً.

٣- ان شعارات القومية العربية ومصالح العربية التي رعت لا تعني سوى مصالح العراق وحده.

٤- ان العراق لا يملك اي حجة بادعاء الحق، والمسئلة لا تصبغ اطعماً، فالعراق، لزاء رفض الكويت المساواة عرض التنازل عن جزيرتي وربة ويويان ثم طلب استئجار جزيرة بوبيان.

وعرض الملف ست مراحل في الاجتماعات والقاءات لكويتية - كعراقية على مدى ٣٠ سنة توضح المصاطلات والتسويب العراقي للحيولة بون التوصل الى تسوية دائمة، وهي:

- في العام ١٩٦٦ وبدلاً من تجاوب العراق مع المقترحات الكويتية لاتهاء المسئلة وطرح افكاره، طالب بالقيام بمسح من جانب واحد للحدود، في المسئلة وطرح افكاره، طالب بالقيام الكويتية خلافاً لاتفاق تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣، واتضح من اعمال اللجنة الفنية المشتركة التي اجتمعت في بغداد ان العراق كان مهتماً بمنطقة صلفوان والمانح حتى لا يسيخ خط تحديد الحدود في هاتين المنطقتين، كما كان متعباً منذ العام ١٩٣٢ بالاتفاق بين البلدين.

- في آذار (مارس) ١٩٧٧، اثير

العراق اتفاق ١٩٣٢ بحجة انه اتفاق وضعه المستعمر وان الرأي العام العراقي لم يقبل به، واكد ان اللجنة ان سفير في تثبيت الحدود، وفقاً لهذا الاتفاق.

- في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ حصل العراق على فريش كويتية واستؤلفت اعمال اللجنة المشتركة في الكويت، ولم تسفر عن جديد.

- في العام ١٩٧٢، ثلثة القوات العراقية يعظم ثلاثة اميال في الاراضي لكويتية حائل مشكلة «الصامتة» لتق طريق حولها، كونها موقفاً استراتيجياً.

والشمال الملف الكويتي الى ان الكويت رافست التنازل في وربة ويويان لكنها اعربت ان استعمالها لتسهيل استخدام العراق للجزيرتين بعد انتهاء ترسيم الحدود.

وزاد ان انتساب القوات العراقية من المناطق التي تولت فيها جاء بوساطة عربية، وبفقت الكويت قرضاً كبيراً للعراق.

- في العام ١٩٧٣ جدد العراق مطالبته بتنازلات في الجزيرتين.

- في العام ١٩٧٥ اراد العراق في شأن خط العرب، طلب استئجار بوبيان ٩٩ سنة.

وجددت الكويت مطالباتها الجامعة بدعم الجهود الدولية الرامية الى انتهاء المسئلة للتوصل الى تسوية دائمة ومنع النزاع على الحدود مع العراق، والشقي وزير الخارجية المصري السيد عمر موسى اسد سفير الكويت في القاهرة السيد عبد الرزاق القفري الذي صرح بأنه سلم الوزير كلاً كاملاً من القضية الحدود بتضمن المواقف العراقية والكويتية وجهد الامم المتحدة.



المصدر : صوت الكويت

١٩٩٢ مايو

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلم موسى وبانق ترسيم الحدود الكندري: الكويت حريصة على استعادة جميع أراضيها

التدريبات، بصوت الكويت: أعلن السفير دولة الكويت لدى مصر عبد الرزاق الكندري، أن للكويت الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من ترتيبات وإجراءات أمنية لحفظ أمنها وسيادتها، وأنها أبلغت دول إعلان دمشق بجميع الترتيبات التي اتخذتها، وقال إن الكويت لن تنسى درس الاجتياح العراقي لأراضيها في أغسطس (آب) ١٩٩٠، نالها أن تكون سبباً في الماضي أو الحاضر أو أنها ستسعى في المستقبل إلى استنطاق أو الاستيلاء على أي جزء من أراضي دول مجاورة. وجاءت هذه التصريحات عقب لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى حيث أعلن في ختام اللقاء أنه قدم إلى الوزير ملماً وثانياً يتضمن ما انتهت إليه اللجنة الدولية والمركز لإعلان ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

وقال الكندري في التصريحات الصحفية التي أدلى بها، إن الكويت تحرص على استعادة كل الأراضي التي قطعت منها، خاصة تلك التي استولى عليها العراق عام ١٩٧٢ في أعقاب أحداث منطقة الصامطة، وقيام السلطات العراقية باحتلال أجزاء كبيرة من أراضي الكويت وما يتعارض مع الاتفاقيات الدائمة بين البلدين سواء عام ١٩٦٢ أو ١٩٦٣. وأوضح السفير الكويتي بأنه شرح لوزير الخارجية المصري عمرو موسى أن قرار اللجنة الدولية قد أعاد الأراضي التي أقطعتها العراق وفقاً للاتفاقيات والحوادث الرسمية المقدمة إلى اللجنة الدولية كما تناول في لقائه بالوزير المصري التدقيق والتشاور للمستثمرين بين البلدين وسبل التعاون المشترك والقضايا التي تهتم للمنطقة، قبل عقد الدورة المقبلة لدول إعلان دمشق

التدريبات، بصوت الكويت: أعلن السفير دولة الكويت لدى مصر عبد الرزاق الكندري، أن للكويت الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من ترتيبات وإجراءات أمنية لحفظ أمنها وسيادتها، وأنها أبلغت دول إعلان دمشق بجميع الترتيبات التي اتخذتها، وقال إن الكويت لن تنسى درس الاجتياح العراقي لأراضيها في أغسطس (آب) ١٩٩٠، نالها أن تكون سبباً في الماضي أو الحاضر أو أنها ستسعى في المستقبل إلى استنطاق أو الاستيلاء على أي جزء من أراضي دول مجاورة. وجاءت هذه التصريحات عقب لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى حيث أعلن في ختام اللقاء أنه قدم إلى الوزير ملماً وثانياً يتضمن ما انتهت إليه اللجنة الدولية والمركز لإعلان ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

وقال الكندري في التصريحات الصحفية التي أدلى بها، إن الكويت تحرص على استعادة كل الأراضي التي قطعت منها، خاصة تلك التي استولى عليها العراق عام ١٩٧٢ في أعقاب أحداث منطقة الصامطة، وقيام السلطات العراقية باحتلال أجزاء كبيرة من أراضي الكويت وما يتعارض مع الاتفاقيات الدائمة بين البلدين سواء عام ١٩٦٢ أو ١٩٦٣. وأوضح السفير الكويتي بأنه شرح لوزير الخارجية المصري عمرو موسى أن قرار اللجنة الدولية قد أعاد الأراضي التي أقطعتها العراق وفقاً للاتفاقيات والحوادث الرسمية المقدمة إلى اللجنة الدولية كما تناول في لقائه بالوزير المصري التدقيق والتشاور للمستثمرين بين البلدين وسبل التعاون المشترك والقضايا التي تهتم للمنطقة، قبل عقد الدورة المقبلة لدول إعلان دمشق



عبد الرزاق الكندري

بالدوحة في ٢٥ مايو (أيار) الجاري. وحول الترتيبات الأمنية التي تتخذها الكويت وكذلك التدريبات المشتركة بينها وبين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي، قال السفير الكويتي إن الحكومة الكويتية تتخذ ما تراه من إجراءات لحفظ أمنها وسيادتها، وأن جميع تلك الترتيبات تحظى بتأييد الشعب الكويتي، مشيراً إلى أن دول إعلان دمشق على علم بالإجراءات المتخذة، لأننا لن ننسى الدرس الذي حدث ليلة الثنائي من أغسطس (آب) ١٩٩٠. وقد نفى السفير الكندري أن يكون لقائه بالوزير المصري قد تناول بحث الأمن القومي العربي، مؤكداً أنه تحدث عن أمن الكويت فقط وتحطقت إلى مسألة التدريبات البريطانية - الكويتية المشتركة فوصفها بأنها تتعلق بالدفاع عن سيادة الكويت. وأضاف: اعتقد أن دول إعلان دمشق تتفهم هذه



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : **٨ مايو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تؤكد ثبات موقفها من قضية ترسيم الحدود

□ الكويت - أ. ش. :

أكد الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن مواقف بلاده ثابتة في قضية ترسيم الحدود مع العراق وبتكثُر على عدم التنازل عن أي شبر من أرض الكويت مهما كلف هذا الموقف من ثمن.

وقال وزير الخارجية في لقائه بأعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية إن بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق

الكويتي ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية وأن العراق لم يقدم وثيقة واحدة للمكثفين في اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

وأشار الشيخ سالم الصباح إلى أن قبول الكويت للخط الحدودي التوافقي كان بهدف التوصل لحل نهائي لهذه القضية.

وأوضح أن تصورات الكويت احتياطياً ضد القرار جاء لمواجهة أي تطور. لأنها كانت تطالب بتطبيق الخط الفني والذي على أساسه تم مد الخط التوافقي والذي نص على إعادة نصف

أم قصر للكويت. وكانت وكالة الأنباء الكويتية قد ذكرت أن خبراء في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بدأوا أمس الأول في وضع الإشارات التي ترسم الحدود البرية الجديدة بين الكويت والعراق وكانت اللجنة قد قررت في ١٦ أبريل الماضي تقديم الحدود ٦٠٠ متر لصالح الكويت وذلك على امتداد ٢٠٠ كم من الحدود البرية مع العراق. ومن المقرر أن تحل اللجنة برأيها في يوليو القادم حول رسم الحدود البحرية بين البلدين.



المصدر : الاصرام المسائل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢



وتقدم الوثائق المنشقة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات المعاملة والتمييز التي كان يتبعها دائما الجانب العراقي في مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في إطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة ، وفي الاجتماع الأول طلب الجانب العراقي ، تأجيل الاجتماع حتى يستتي له دراسة المقترحات الكويتية والرجوع الى المسؤولين العراقيين بشأنها .

وفي الاجتماع الثاني الذي تم يوم الأربعاء ١ - ٣ - ١٩٩٧ م لم يبحث الوفد العراقي اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم المقترحات جديدة بشأن اختصاصات اللجنة وإنما اعتبر اللجنة قائمة بمشكلة ، وبخل في بحث الحدود من حيث موضوعها . فذكر انه لا بد من اجراء مسح جديد لمنطق الحدود بين العراق والكويت وأعداد خرائط حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجانب العراقي ان يستشير بها في تحديد الحدود . كما كان غريباً ان يصر الجانب العراقي ان يقوم هو بتسليم من جانبه دون الجانب الكويتي .

وحاول الجانب الكويتي في مناقشاته ومقرراته ان يظلم الهدف من المسح ، والصحة من أفراد الفريق العراقي به ، فذكر الجانب العراقي ان الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع ان يستشير بها في الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود .

وحاول الوفد الكويتي ايضا الوالوف على النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي شامخة في بحث الوارد في اتفاقية ١٩٣٢ م . واستطاع ان ياف على ان الوفد العراقي يهتم بملذات بمشغلتين سلوان والباطن ، مما ينشأ بوضوح انه لا يرى السير على تحديد خط الحدود في هاتين المنطقتين بما كان متبعاً في عام ١٩٣٢ م . ولله يريه الانتقال على مواقع جديدة ليرى الخط في هاتين الجهتين . ولذلك علم انه في الوفد الكويتي شكله بقرينة بين الموافقة على المسح ايراد اجزائه والنص صراحة على ان يكون لغرض تسهيل تعيين حدود ١٩٣٢ م على الطبيعة . او ان يسير الطرفان في الاتفاق على وصف تفصيل لخط سير الحدود للمبيت في اتفاقية ١٩٣٢ م سواء انشاء هذه الاجتماعات او في اجتماعات قادمة . وبإصرار الوفد الكويتي على هذا الموقف اعترف الجانب العراقي صراحة في الاجتماع الثالث بأنه لا يمتنع النص صراحة على ان اللجنة ستسير في تثبيت الحدود . ولذا لاتفاقية ١٩٣٢ م تكون هذه الاتفاقية قد وضعها المستعمر وانما لذلك لا ترضى ايا من الجانبين .

وهنا وضح للوفد الكويتي ان الموافقة على اي اجراء لتثبيت الحدود لا يرسى في النهاية الى تخطيط الوصف الوارد في اتفاقية عام ١٩٣٢ م على الطبيعة تعني الشغل من الالتزام الدولي لتلك الاتفاقية الذي استطاعت الكويت تأكيد في المحضر المنقول عليه في ١٠ أكتوبر ١٩٩٣ م . والسير في الاتفاق على حدود جديدة . وهو امر لم يستطع الوفد الموافقة عليه . وراى انه خارج عن صلاحيته . ولم يبق امامه الا قبول الاقتراح العراقي بان يؤجل البحث في موضوع الحدود الى وقت آخر . على ان يشير الطرفان الى ان سبب التأجيل هو الحاجة الى اجراء دراسات ولحاجة العراق الى فروض اضافية . فله تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في أكتوبر ١٩٩٧ م . وصدر بيان مشترك ينص على المباشرة في عملية مسح فاصل منطقة الحدود . على ان يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس ١٩٩٨) .



المصدر : الاصراع المصنف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢



عبد الكريم فهد

السلطان الثاني . تقدم ابنه لعلمك ولديك
المعاملات والمعاملات التي دأب النظام العراقي
على انقلابها في طريق ترسيم الحدود الكويتية
العراقية . ليس سجل الوثائق على مر الاعوام
تتعاف هذا القدر من المعاملات .



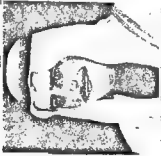
الشيخ -

على ان انتهت الازمة الكويتية العراقية
بما جعل حكم عبدالكريم فهد وتوقيع اتفاقية
الحدود ١٩٦٣ ع بين الحكومتين الكويتية
والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي
مستلزمات الكويت وتبادل التبادل البيرومسي
معاها واعترف بحدود الكويتية بينها .



الشيخ - جابر الاحمد الصباح

اصبح اريد من ترسيم الحدود بين البلدين .
وحسباً لذلك المشقة فلم امير الكويت
للرجوع الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة
يعقد عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة
على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود
بين البلدين .



الشيخ - صباح سالم الصباح



المصدر : الإصدار ٢٠ المساق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - ١٠ - ١٩٩٢



يجب أن يتم جدد الانتهاء من ترسيم الحدود ،
وفي يوم الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٧٣م الموافق اليوم مع صدام حسين ملك و رئيس
الجمهورية انذاك الذي كرم ما لقيه الجنرال وى . فرد عليه وزير الخارجية
الكويتي - . بان التنازل عن أرض كويتية غير واردة إطلاقاً ، وإن هذا غير مقصور
عليه من أى إنسان في الكويت .
وكان الرد على هذا الموقف المشهود للشهيد صباح الأحمد الذي رفض باسم الشعب
الكويتي الإنكسار العراقي . أن قلعت القوات العراقية بوجود مسلح على الأراضي
الكويتية حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من
الكويت ، أحدهما مركز ، الصلصلة ، وثالثت القوات العراقية لسفلة ثلاثة أميال
وقد هددت وزارة الداخلية الكويتية في ردّها على الدبيل الذي أصدرته وزارة
الداخلية العراقية . فأكدت على أن ما تعرض له مركز ، الصلصلة ، هو ساموان على
مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من خمسين سنة . وإن الإعداء الذي وقع
في الساعة للثقله صليها وبصورة مفاجئة بقوات متفردة من الجيش العراقي ذو
بمستقيم وبخط مسجلين
ونتيجة لتوسعة الحرب العراقية اعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لإرسال وفد
الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود . وتعدت الحكومة العراقية بالاستحباب
من المواقع التي احتلتها في ، الصلصلة ، ووقت بتمهيدا بإقتل بعد الحصول على
أرض كويتي كبير
مع ذلك لم يسفر استكشاف المباحثات عن تقدم ملموس . إذ رفضت الكويت عرضا
بفتح العراق حق بناء وإنشاء الاحتفاظ بانسحاب أو أكثر يفتقر حدود . الكويت
لوصول الى البقاء المميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت . وكان الكويتيون يعملون
أنهم اذا ما قبلوا العرض وبغض الشروع فلي بمعنى وقت طويل حتى تصير جزيرة
بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين
وجدد العراق مطالبا في نفس الاتجاه بعد توليها على انقلابية الديار علم
١٩٧٥م مع إيران وما تضمنته من تنازلات لاخيرة من المناطق المتنازع عليها في شط
الغرب . وكانت المطالب هذه المرة تكفي بان تدفع الكويت نفقة الخلق الديار بان
تأجير للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة وإن تنازل لها عن جزيرة وربة .
ولكن الكويت رفضت المطالب العراقي متمسكا بمسئله على الجزيرتين



المصدر : الاصراع الاستعماري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

ترسيم الحدود العراقية الكويتية بين الرفض والمصادقية

بهي الدين شعيب

ج - وعلى ذلك فإن لجنة ترسيم الحدود لإيدخل في اختصاصاتها إجراء تعديد لخط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق على اعتبار أن مجلس الأمن تولى تلك المهمة بحالته اتفاق الدولتين لعام ١٩٦٢ بل إن مهمة اللجنة هي تخطيط الحدود وفقاً لاتفاقية الثلاثية التي تم الاتفاق عليها بين البلدين عام ١٩٦٢ وتم التأكيد عليها مرة أخرى عام ١٩٦٣.

د - إن لجنة ترسيم الحدود تقوم بعمل فهي لا شأن له بالسياسة من قريب أو من بعيد وأن التشكيل المعادي للجنة يوضح أسلوب عملها بعدم الانحياز لطرف دون آخر إذ ليس هناك مجال لمسكافة أي من الأطراف المتنازعة.

وحتى تثبت عمل لجنة ترسيم الحدود ونقبتها في إنجاز المهمة المكلفة بها على أحسن وجه نضع أمامنا الخطوات التالية:

١ - قام فريق المسح الميداني النيوزيلندي السويدي بإجراء تصوير خرائط فوتوجرافية لمنطقة الحدود العراقية الكويتية واستخدم في ذلك طائرة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين يبلغ الأول ٥٥٠٠ متر والثاني ٢٠٠٠ متر وتكونت الصور من أكثر من ٢٠٠٠

محطة مراقبة.
٢ - من واقع هذا المسح الميداني والتصوير الجوي تم إنتاج ٢٩ خريطة فوتوجرافية.
٣ - تمكن الخبراء من تحديد مركز الجمارك القديم ومن

أثار القرار الذي أصدرته لجنة ترسيم الحدود الكويتية العراقية والتي انشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ في إبريل ١٩٩١ زوبعة خلافات في الرأي والاحكام والسلوك الحضاري بما يعطى انطباعاً بأن العرب لا يتعاملون مع المنطق ولا يريدون أن يتعايشوا مع الشريعة ولا يحترمون القانون فالعراق وبعض الفصاعات السوالية له وبعض العناصر التي تريد أن تدعى القومية العربية أكثر من غيرها وتأنها مسوكة بحراسنها وبعض الصائدين في المياه العكرة . كل هؤلاء راحوا يشكون في أهلية اللجنة ومصادقية القرار الذي توصلت إليه بشأن ترسيم الحدود بين كل من العراق والكويت . بل اعتبروا قرار اللجنة كرامة فومية سوف تفتح أبواب الجحيم بين العراق والكويت .

وبدأية لأمد من التفكير بأن مجلس قيادة الثورة العراقي وافق على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في إبريل ١٩٩١ وهو القرار الذي يشم بموجبه اقتلاع كل العناصر العراقية المؤثرة على السلام في المنطقة وقد قبل العراق كل البنود التي جاءت في أطول قرار أصدره مجلس الأمن وأقرت التعامل على أساسه مع الأمم المتحدة حتى تقلل الهمة السوالية فك الحصار الاقتصادي على العراق.

وعلى هذا الأساس قبل العراق تشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين واشترك السيد رياض القيس متبوا عنها في هذه اللجنة وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها ومن أبرزها

أ - إقرار اتخاذ بأغلبية الأصوات
ب - أن ترسيم الحدود يتم على أساس أن الحدود المختلف حولها هي بعيداً ما سبق أن تم الاتفاق عليه بين حكومتى الكويت والعراق في المحضر الذي وقع في بغداد في أكتوبر عام ١٩٦٢ بشأن استعادة العلاقات الودية بين البلدين ومعلنة كل منهما لمسايته والذي تم إيداعه في أمانة الأمم المتحدة كوثيقة تحت رقم

٧٠٦٣



المصدر : الإصرام الاقتصادي

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مايو ١٩٩٢

وبغض النظر عن صراخ عناصر عراقية وعربية تشكك وترفض قرار لجنة ترسيم الحدود ، فإن الواقع الذي لا يمكن الإنقلاب من حوله أو تجاوزه بأي شكل من الأشكال يؤكد عدة حقائق هامة

الحقيقة الأولى

أن ترسيم الحدود أكد بما لا يدع مجالاً للاجتهاد ، أن كل دعاوى العراق في أن الكويت جزء منها ، هي دعاوى باطله لأن الوثائق أكدت أن الكويت كانت مستقلة وذات سيادة قبل قيام العراق بكيانه الحالي بمحومئتي سنة

والحقيقة الثانية :

أن دعاوى العراق أن الكويت كانت شريكاً بترولها في الرميلا هي دعاوى باطله أيضاً لأن لجنة ترسيم الحدود أكدت حق الكويت في عشرين ابار بترولية تدخل في منطقة الرميلا ، وأن كل المبررات التي روجها صدام حسين للتحلل في الحرب ضد الكويت لم يكن لها أساس من الواقع وإنما كانت مجرد ذرائع وأهبة للمعادين .

والحقيقة الثالثة :

أن صدام حسين يشترك لكل الانقلابات التي وقعتها العراق منذ عام ١٩٦٢ يشلن ترسيم الحدود ، وأن الذين يعارضون الآن في قرار ترسيم الحدود إنما يعارضون الواقع والتاريخ والشرف لأن الاضلال بالموثوق الدولية والتوقعات الرسمية ليس له إلا معنى واحد هو محاولة فرض واقع القوة والجبروت وإلغاء الشرعية الدولية وقواعد الاحلاف وأعراف العلاقات بين الدول

والحقيقة الرابعة :

أن الذين يلجؤون إلى قرار لجنة ترسيم الحدود من شأنه أن يعيق العدواة بين الشعبين العراقي والكويتي إنما يحاولون بذور الشقاق والخلاف والكرامية ، لأنهم عجزوا عن قول كلمة الحق ، أن الشعب العراقي لا يمكن أن يقبل الاعتداء على حقوق

الآخرين

تحديد موقع اللقطة الجنوبي صفوان بالقرب ما يكون ان موقعها الاصل الذي ميز الحدود حتى عام ١٩٦٢ .
٤ - اعتمدت اللجنة على وثائق وخرائط دولية منها وثائق قدمها العراق لنفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلباً للانضمام الى عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ..

٥ - تلقى الحدود عند ام الصرص مع الرسومات المطابقة للخرائط ومع الخريطة الملحقة بوثيقة مجلس الامن لعام ١٩٦٢

وقد حاول العراق منذ بداية انعقاد اللجنة ان يماطل وأن يسوف وأن يتعطل بشلي المعالير حتى يعطل اعمل اللجنة في نيوزيلندا ولكن المشوب العراقي لم يجد بدا في نهاية الامر وامام اصرار بقية اعضاء اللجنة من ان ينصاع ويقبل إجراءات بيده الاجتماعات وخاصة بعد ان امنت اللجنة للمشوب العراقي خطا تليفونيا سريرا ولبث ان تتوقف اعملها لمدة يومين بعد عدة اجتماعات حتى يتمكن من السفر الى استراليا حيث توجد سفارة عراقية هناك ليجري اتصالاته مع الحكومة العراقية

ومن هنا فإن قرار ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والذي اتخذته اللجنة بالإجماع عدا صوت المندوب العراقي ، وهو امر طبيعي ، قد بنى على اساس قانونية وبعد دراسة موضوعية واستقرار للوثائق ومسح ميداني واسع . وقد وجدت اللجنة ان الوثائق التاريخية الحديثة والقديمة تؤكد على حقوق الكويت وأن العراق حاول طوال السنوات الماضية ان يرفض امرا واقعا بالقوة على الكويت ، ومن اجل ذلك فإنه رفض رفضا كاملا اية محاولة لتسوية ازمة الحدود ، وكان يهدف ان تشغل هذه القضية معقله ليستغلها للابتزاز والتهديد والتوسع وخلق ذرائع لتنفيذ مخططات عراقية عدوانية في كل منطقة الخليج



المصدر : الامم المتحدة الاقتصادية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

الحقيقة الخاصة :

ان العراق الذي قبل كل ما يقرب على قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ وقبل الانسحاب في لجنة ترسيم الحدود عليه ان يقبل كل ما يصدر عن هذه اللجنة من قرارات لان العراق لا يمتنع بحق الفيتو على هذه القرارات ، ثم ان احترام العلمة الدولية هو معيار للتخصي ولم تكن هذه اللجنة سابقة من نوعها وانما هناك لجان مماثلة شكلتها الامم المتحدة لتسوية الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وبين بلغاريا ويوغوسلافيا وبين المجر ورومانيا ويجب ان لانسى لجنة التحكيم الشهيرة في قضية طابا ، وان كل هذه اللجان الدولية تقول كلمتها القانونية لوجه الحق والتاريخ ويسعون تحيز لطرف دون طرف ، ولم نسمع ان دولة قبلت الانسحاب في لجنة من هذه اللجان على اساس ان الحكم سوف يكون لصالحها ، ولها سوف ترفض غير ذلك





المصدر : صوت الكويت

١٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة اليوم

مهما اختلفنا فالعدو واحد .. وبإمكاننا ان نتجاوز الحنة

أن سوء تقدير الموقف، وللب التحالفات الى عدوات، والتضييق الفكري والسياسي هي للأسف من السمات والعلامات المارقة للمعارضة العراقية أو بالأصح لمسائل منها. وقد تحلى ذلك في مواقف مرعبة خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية.

وتوضيح أكثر خلال غزو الكويت، ففي حرب صدام الأولى، وبعد أن استطاعت إيران النقاط انفسها وانتقلت للهجوم في العمق العراقي، شنت الجماعات العراقية للمعارضة، القومية واليسارية، الى رفع شعار إيقاف الحرب اللغوي وإقامة سلام ديمقراطي، وهو التعبير الذي لم استطع جل طلاسمه وتبين مدلولاته حتى الآن.

كذلك دعت المعارضة العراقية حينذاك الى رفض أساليب الاحتلال والضم والاتحاق، بينما لم يكن الحديث يدور حينذاك حول ضم العراق الى إيران أو تربيته، بل حول ضرورة إسقاط النظام العراقي الذي هو رأس البلاء في أزمات المنطقة، فدعوات المعارضة في صراعات عنيفة وعقيدة حول مفاهيم لم تكن مطروحة، وذاك، بينما كان صدام يضحك على الجميع، وهم يتصارعون على ألوههم... ويتولون الحديث في هذا الجلب!

أما غزو الكويت، فعلى الرغم من كونه واحداً من أخطر وأسوأ الاحتراقات لصيغة الأمن القومي العربي، إلا أن ردود الأفعال لأحزاب

تايمت بمزيج من الأسف والدهشة، الحملات الضارية، وسلسلة التعليقات التي تناثرت هنا وهناك، بالإضافة الى مرافعات الاتهام العديدة التي جفلت بها كتابات عدة، وذلك حول موضوع تحطيط الحدود العراقية الكويتية، والذي أثار موجة تساؤلات عنيفة كانت محتلفة في المصادر، والفِرز نتائج سليمة أرجو أن تتولى تفاعلاتها.

واتفق بمفكر، إتحافاً مطلقاً، من أن موقف بعض أطراف المعارضة العراقية في إثارة الموضوع، وتحميله أكثر مما يحتمل، هو أمر غير مفهوم أو مبرر، وأنا كمواطن عراقي معارض ومستقل وأهبر من رأيي الشخصي قطعاً، لم أجد أي مبرر معقول للتسابق في استباق الأحداث، وإصدار بيانات فارغة تضر بالوضعية العراقية، وتجعل مصداقية المعارضة مسحة شك كبير، وتثير هلاجات استفهام مبهمه حول النوايا المستقبلية، في حال استلام المعارضة للسلطة، وأن كنت أشك كثيراً وكثيراً جداً، في قدرتها وهي في وضعها الراعي، وبأحزابها الكارثوية، وخلافتها الفاتلة، وأيديولوجيتها التي تنتمي الى القرن التاسع عشر، فيما القرن العشرين يطوي سنواته الأخيرة، من أن نخطو ولو درجة واحدة نحو السلطة، فالمخالفات كثيرة، وحقول الاتهام أكبر من أن نستطيع فئات معزلة اجتيازها لتحال من رأس النظام الاجرامي في بغداد.



المصدر : صورة الكوكبية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

لقد لا تقال فيما لي هذات النلوس... ورغم كل ما قيل وما سيقال من هذا الطرف أو ذلك، فإن قدر شعبي العراق والكويت أن يكونا متجاورين إلى الأبد، إذ لا خيار لأحد في هذا الأمر، ثم أن عمو الشعبين هو واحد ومهما كانت درجة الخلاف فهو لا يمكن أن يقطع حبال الموصل والحوار والانتماء، لقد عانى الشعبان من وطأة جرائم سفاح بغداد، فمن يبيد أبهاء شبيهه بالكيماري لا يحرس على أبناء الآخرين، ثم أن افلات نظام العراق من محاكمة دولية وقصاص عادل هو استهجان لسطيح لدماء شهداء الكويت والعراق وتضحيات الشرفاء، وقد مروت شعوب عديدة بحض قاسية، فما بين الألمان والبولنديين أنهار من الدماء، وبين الألمان والروس جبال من الجماجم، وكان بين الفرنسيين والباكيز، قلاع من الكراهية ولكن أين توارت تفاعلات وأحداث الماضي أمام صورة أوروبا الراهنة؟
اننا لا ندعي أن ما حدث كان هيناً، أو أن تجاوز مؤثراته هو أمر في متناول الجيل الحالي على الأقل، ولكننا نعلم ونؤكد على أن اقتلاع جذور الحقد والكراهية وحكم الطغاة المجرمين في العراق قد يبعد أرضية ونواة لمستقبل مشترك مزدهر لمصلحة العرب والمسلمين والأحرار في كل مكان.

داود البصري
أوسلو - النرويج

المعارضة لم تكن مسجسة، حيث أن الولف الظاهري للمصائل المعارضة العراقية كان يدين الغزو ويرفض كل مبرراته وتناقضه، وهي مواقف متوازنة أصادت المعارضة العراقية للصدارة بعد أن كانت مغزوية في شعاب النسيان، إلا أن ما كان يدور من آراء أخرى كان له أكثر من مغز، وبخصوص رأي قيادة فطر العراق، القائل بأن عملية الغزو اليدائية كانت بمثابة خطوة وحدوية للأمة العربية ولكن... ومع كل ذلك، فإن ما يشهده بعض الكتاب، يظلم مواقف كثير من العراقيين، شعباً ومعارضة، ورجال فكر ورأي، فمن قائل باستحالة التعاطي مع الشعب العراقي، ومن قائل آخر أن العراقيين ملة واحدة.. يستوي في ذلك الظالم والمظلوم، والمجرم والمضحية! اننا كر احوتنا في الكويت، بمواقف أصيلة وقفها حب العراقي بعيداً عن أنظمة المتطفلة، أو من بابطرة وتجار المعارضة العراقية، ألم دم الشعب العراقي عضرات الآلاف من شحايا والشهداء في سلسلة مواجهاته مع نظام قبل هزو الكويت يعقد من السنين؟! تات الانتفاضة الشعبية في مارس (آذار) ١٩ بعد هزيمة النظام المغزبة في الكويت، جر أسرى الكويت في سجون جهاد العراق، تقم مما ارتكبه صدام وزمرته من جرائم العراق والكويت والانسان؟
ما نغدر ونفهم درجة المعاناة، والظروف صية التي تدفع البعض إلى التصريح بأراء



المصدر : الر ف ف د

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط يؤكد :

قرارات ترسيم الحدود بين العراق والكويت

في إطار الشرعية والقانون الدوليين

البرية بين العراق والكويت بعد بحث واستقصاء ودراسات ميدانية ولذا فهي قائمة على أسس قانونية التي أقيمت بها الوثائق حقوق كل من البلدين ولا التزم الكويت بما قرره هذه اللجنة احتراماً للالتزامات القانونية الدولية والعربية وحول العراق عملة عمل هذه اللجنة

والحدود المذكور أن هناك مبادئ رئيسية لتحديد الحدود الدولية تمثل في أربعة مبادئ الأول مبدأ استقرار الحدود وتتمس ما استقرت الحدود الكويتية - العراقية عليه عام ٢٢ ثانياً : مبدأ لكل ما في حوزته وتحتل قبول الدول المتجاورة المسئلة حديثاً الحدود التي تفصل فيما بينها وفقاً للحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال

ثالثاً : مبدأ السيادة اللاحق وتعني أي التغيرات جديدة أن تسلم بالعلاقات

الحقائق دون لمسها بالوثائق والبراهين ولذا جاءت عملية ترسيم الحدود وفقاً لأحدث وأبلى النظم العلمية

و قد قررت اللجنة أن يكون الخط الحدودي في وادي البطين ممثلاً في أجزاء خطوط مستقيمة طول كل منها حوالي ٢ كم على الأكثر تقترب إلى أدنى خط نقطة في الوادي . وأن يكون الخط الحدودي من المنطقة الموجودة في أقصى الطرف الشمال من وادي البطين إلى المنطقة جنوب صولان هو الخط لثمة بطول خط العرض المشترك للقطعتين . كما قررت اللجنة أن يكون الخط الحدودي من المنطقة جنوب صولان إلى المنطقة جنوب أم قصر هو الخط بين القطعتين وأن يضيع الخط الحدودي من المنطقة جنوب أم قصر على الشاطئ خط المياه الأرضي حتى الموقع المواجه مباشرة مقلبي خور زبير وخور عباد

وجاءت قرارات لجنة ترسيم الحدود

القادحة - أ. ش. ١. ثارت عملية إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ويود الفعل واسمه . وإعلان الجانب العراقي من قبل رفضه للاتفاقية الجديدة بالرغم من دستوريته واستقلها في القانون الدولي . والتقرير التالي لوكالة أنباء الشرق الأوسط يوضح التزام العراق ويؤكد شرعية ترسيم الحدود بين العراق والكويت

تأتي القرارات التي أصدرتها لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مؤخراً في إطار من الشرعية الدولية التي تحدد مبادئ الحق والعمل والقانون لهذه اللجنة قد انشأها الأمن العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ وتعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الأمن العام الصادر في ٢ مايو ١٩٩١

وقد استندت هذه اللجنة خلال المرات الخمس التي عملتها توضيح

الاسبقية وتطبيقها على تشكيل الدبلوماسية بين البلدين

رابعا : مبدأ العلاقات الجيدة ويعني عدم التمسك فيما تكهنه محكمة العدل الدولية في التحكيم في نزاع الحدود . لقد أقيمت المحاكم على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في أبريل ٩١ بالتفريقي الحدود الثلاثي وقررت بين الكويت والعراق عام ١٩٢٢ و١٩٦٢ وهذا يؤكد فساد الادعاءات العراقية

وخلال عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تمكن الخبراء من إعادة تحديد موقع اللقطة جنوب صولان العرب ما يمكن أن موقعها الأصلي الذي ميز الحدود أثناء الفترة من ٢٢ إلى ٣٩ وتلتقي الحدود عند أم قصر مع الرسومات المسجلة للخرائط ومع الخريطة المسجلة بوثيقة مجلس الأمن

وتتمثل طبيعة عمل اللجنة في تحديد الحدود بين الدولتين عن طريق الرجوع إلى اتفاق الدولتين المبرم عام ٢٢ .. وهذا يعني أن الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجر عليها أي تعديل أو تغيير بواسطة اللجنة وهي فقط محاولة بالتفاوض بشأنها وإدخال أية تعديلات عليها



المصدر: **أخبر ساعة**

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

جديدة بين العراق والكويت قنبلة موقوتة والتدبير المعارضة العراقية

رسالة الكويت • عبد الحميد الجمال

جديد



١٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

إن الكويت قد تتنازل عن الكثير من حقوقها المالية أو الاقتصادية ، لكن لا يحق لها أن تتنازل عن أي شبر من أراضيها .. ولتكديدا لهذا عدم التنازل صوتت الكويت ضد قرار لجنة ترسيم الحدود علما بأن جميع الأطراف وقعت على أن تتنازل لقرارات اللجنة باعتبارها منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة .. والمعروف أن رد هذه اللجنة جاء مؤكداً بأن للكويت حقاً في التصويت مع أو ضد القرار .. صرح بذلك الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي . وقال أيضاً أنه تأكيد لعدم التنازل صوتت الكويت ضد القرار . والآن ماذا بعد قرار الأمم المتحدة بترسيم الحدود الجديدة بين الكويت والعراق ؟ وهل هذا يعد بداية لفتح الجبهة ؟ العلاقات المستقبلية بين البلدين ؟ ولماذا رفضت المعارضة العراقية تقبل هذه اللجنة ؟ وما هو رد فعل أمريكا وبريطانيا تجاه هذه الأحداث ؟ وهل يعني القرار - حقا - إضافة مساحات

تهدير المعارضة العراقية للكويت

وإن إشارة إلى المواقف المطلوبة من الكويت ، قال بيان المعارضة العراقية محذراً : إن قبول الأطراف المعنية باقتراحات اللجنة سيكون سياسة قصيرة النظر لا تدره الأبعاد الواسعة والمستقبلية التي ينطوي عليها المساس بسيادة العراق الوطنية ، وهو ما سوف يؤدي إلى تعميق الشرخ الذي صنعته صدام بين الشعبين وتوسيعه مستغلاً بين ميراث مقبولة أو مشروعة .

ومضى البيان - الفيلبي - يقول : إننا نعتقد وانطلاقاً من الرؤية البعيدة المدى للعلاقة والصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين وضرورة تحسينها وتعزيزها باستمرار .. إن الحل المناسب لمسألة ترسيم الحدود يعنى أن يتحقق بتثبيت الحدود التي كانت قائمة قبل الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ أو لتأجيل البت فيها الآن ، حتى سقوط نظام صدام حسين ، حيث تدل هذه المسألة بالملفوظات الأخوية والتوافق بين الحكومة الكويتية ، وحكومة عراقية شرعية ، بإشراف ممثلين عن الجامعة العربية والأمم المتحدة ، على أن تقر وتثبت الحدود نهائياً بعد مصادقة مجلس الأمن عليها .

واختتم البيان كلمته بقوله : إن العلاقة بين شعبين علاقة تاريخية مقدسة اسمي بكثير من يضع أيار من البترول أو يضع ملك من الأملاك المرمية من الأرض . لا يحتاج إليها أي من البلدين أو الشعبين ، لما انتصار الكويت الجديد فيجب أن يكون بتجاوز الجراح . والأد ونكرويت الحاضر والمضي القريب ، وأن تنظر الكويت نظرة بعيدة المدى لتأسيس مستقبل آمن ومستقر . يقوم على المحبة والتسامح والوثوق والرغبة الحقيقية في العيش المشترك بين الشعبين والبلدين .

مطالبة الكويت بالتنازل للعراق

وفي نفس الوقت صدرت بعض الصحف في عواصم عربية وأجنبية تحمل مقالات تدعو الكويت إلى عدم الموافقة على هذا الترسيم ، أو قبول الأرض والآبار التي أقرتها اللجنة لها ، حتى لا تتعرض إلى حروب مطلة ، وهجمات عراقية جديدة .

● منذ أعلنت اللجنة الدولية التي شكلها مجلس الأمن لترسيم الحدود الكويتية العراقية ، قرارها في ١٦ أبريل الماضي ، بالعنصرية للحدود البرية ، الذي سيرفض على مجلس الأمن في يوليو المقبل لإقراره ..

وكان قبله موقوفة قد انفجرت ، أو يركبها هلالاً في الأفق قد بدأ يلقي حممه استعداده للثورة عربية ، ولا حديث الآن في الكويت إلا عن قضية الحدود ومشكلة ترسيمها وإقرارها ، ومواقف العراق - نظاماً وشعباً ومعارضة - منها ، وأيضاً مواقف بعض الصحف التي تتناولها بالتعظيم . وما يهم في الموضوع ليس موقف النظام الحاكم في بغداد فهو معروف .. ولكن موقف الشعب العراقي والمعارضة العراقية من هذا القرار ، فرغم أن ذلك المواقف لم يكن مفاجئة للكثيرين ، إلا أنه - كما أوضحنا - كانت الأوراق كلها ، ووضع الكويتيين أمام امر واقع عليهم أن يستعدوا له ويتصوبوا لمواجهة منذ الآن .

لقد أصدرت المعارضة العراقية بياناً خطيراً بعد ترسيم الحدود عن المجلس العراقي الحر الذي يضم ممثلين لكافة فصائل المعارضة ، قال البيان إن قرار اللجنة الدولية التي تمثل الأمم المتحدة ، والذي يعيد للكويت عشرين من أيار البترول التي كان يستغلها العراق ، بالإضافة إلى أجزاء حيوية ومهمة من ميناء - أم قصر - الاستراتيجي وقاعدتها البحرية ، يعد انتصاراً جديداً لحقنة الكويت على العراق خاصة أنه يدفع بالحدود الكويتية إلى مسافة ٦٠٠ متر للشمع عن حدودها الحالية ومسافة ٢٤٠ كيلومتراً مما يعطيها خساً من ستة من أيار البترول في حال الرمي إلى جانب خمس أيار أخرى لها في هذا الحقل !!

وأعلن البيان أن ذلك شيء خطير يمس السيادة الوطنية العراقية ويشكل - عند إقراره نهائياً - لغماً متظفراً باستمرار لفتح صالحي البلدين والشعبين الشقيقين المتجاوزين ، ونشأ لأوضاع الأخوة العربية والإسلامية بينهما ، وأن ذلك الترسيم للحدود ليس عقاباً لصدام حسين وتقلبه الحكم ، إنما هو ظلم لحقوق العراقيين فوق أرض وطنهم



وثائق لائحة الحدود الجديدة

في نفس الوقت قام وكيل وزارة الخارجية سليمان ملحد الشاهين بمناقشة اجتماعات متوالية مع سفراء المجموعات العربية والأوروبية والأمريكية أكد لهم فيها أن قرار اللجنة الدولية - التي ستجتمع في نهاية يوليو المقبل لترسيم الحدود البحرية - يمثل بغية الكويت عملية تقرير مصير. وأنه ليس هناك تجارية فيها ربح وخسارة، وإنما تعتبره الفصل النهائي لقضية دلائل الأنظمة العراقية المختلفة منذ الخمسينات على إثارتها واستغلالها باعتبارها جرحاً ثلثاً يتم الإبتزاز منه. ولذلك كتبت هذه الحكومات لرفض دعوى حل المسألة حالاً فتالياً، كما لم تسمح أبداً بمشاركة أي جهات عربية أو دولية في حلها.

وقدم الشاهين للسفراء الوثائق الخاصة بإجتماعات اللجنة التي أكد أنها استندت في عملها على فرق الوسائل الطبيعية والوثائق التاريخية والخرائط الحديثة، وهو ما لا تخاف لها أن تلجأ مهمتها بدقة متناهية.

ولأن الغزو العراقي للكويت انطلق أساساً من مشكلة الحدود وانتهى عند انضمامه إلى حرائق لابر البترول التي تمثل ثروة الكويت وداخلها الوحيد فإن مجلس الغزو - مرة أخرى - وعودة حرائق الآبار دفع المصالحين ليسألوا وزير النفط حدود الرقعة عن احتمالات ذلك، فأعرب لهم عن مشغوفه الحقيقية لأن يقوم العراق بإحراق الآبار التي ستؤثر للكويت بعد الترسيم الجديد - والتي كانت أصلاً في أراضيها. وتشفق أنه أمام نظام صدام حسين فلماذا فن تشعر المنطقة بأكملها بأى استنكار.

وفي القاهرة حيث كانت تعقد اجتماعات وزراء العدل العرب أكد غزى عبيد السمير وزير العدل الكويتي أن بلاده متسكة بكل حقوقها القانونية والشرعية وأنها مؤمنة بحلها تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، ولذلك يتحتم على النظام العراقي سحب مراكزه المتبقية ضمن الجانب الكويتي. وقال أن الكويت ترفض كل مزاعم سبلية أو لاحقة بأنها احتلت أو عدت أو كسبت سيادة أو لأرض عراقية أو أن لها مطمح في ثروات عراقية.

تصميم حدودها بكل السبل

على أن القوى التصريحات الكويتية الرسمية التي تناولت الموضوع جاءت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري العظمى الذي أكد أن الكويت ستحمي حدودها بكل السبل، ولأنها تتمتع بسيادة دولية.. وقال أن حرصنا على معالجة موضوع الحدود مع العراق بشكل أخوي وودي خلال السنوات العشرين الماضية لم يكن

المستقبل، وتلك هذه الآلام - التي حوت أن تأخذ مواقف الفاضح - بأن تتناول الكويت للعراق عن أراض تسمح بأن يكون له منافع بحرية على الخليج، حيث أن اللجنة حرمت من ذلك، وأنه من الأجدر بالكويت أن تتصالح وتفتح صفحة جديدة مع العراق، بإهدائه بعض ملاح من الأمان، على أن تسمح بدق أسفين دالم بينهما.

ونشرت صحف أخرى عرائض موجهة من عراقيين معارضين إلى الدكتور بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة، تتناهد فيها التدخل لوقف إقرار هذه الحدود، حتى لا يستمر النزاع لبدايا.. وقال بعض المصالحين الأذنين أن الكويت سمعت بكل جهدها لتقضي أراضي من العراق في ظل ضعفه، وأن ذلك ليس في صالحها على المدى البعيد حينما تكثر موازين القوى.

لقد شكل هذا الموقف خطراً داهماً لحسه رجل الشارع الكويتي، وأملأت الديوانيات بالحديث الحدود - التي لم تلح عشرات السنين ومثلت من جلسات المفاوضات في إقرارها حتى الآن - وأصبحت التهديدات هذه المرة لا تأتي من نظام العراق الحاكم، بل من القوى المعارضة له، والتي كان البعض في الكويت يظن أنها الأمل في الخلاص من الربيع الذي يسببه صدام وكل نظام للحكم سبيه.

وعلى الجانب الرسمي قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم بإطلاع أعضاء المجلس الوطني على قرار الترسيم وتطورات الأحداث بعده، واستمع لآراء الأعضاء واقتراحاتهم حوله، ثم تلقى - نيابة عن الحكومة - تأييد المجلس في كل الخطوات والقرارات والاتصالات التي تقوم بها.

في نفس الوقت قام نائب رئيس الوزراء بدعوة رؤساء البعثات الدبلوماسية للوزراء بدعوة مجلس الأمن، وللنقل للوقعة على إعلان دمشق، حيث اطمعن على النتائج التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود ورأى الكويت فيها.

وقال الشيخ سالم الصباح في تصريحات صحفية أن الكويت استطاعت أخيراً أن تستعيد حدودها الطبيعية والتاريخية مع العراق، وذلك بقتاني والثغرة وتحكيم الحق وليس المصلحة، وهو ما أدى إلى تحديد هذه الحدود عن طريق الأمم المتحدة، وأضاف إن العالم كله يؤيد الكويت من خلال تأييده لقرارات مجلس الأمن وللشرعية الدولية، ومن هذا المنطلق فلكويت أن يتذكر موقفها من أصوات تنطلق من بعض المصالحين غير الواعين أو غير الملتزمين على الإيهام الحقيقية للموضوع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **أخبار**

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

تطمينات أمريكية بريطانية

ولا تكن كل ذلك ينشر في الصحف الكويتية التي رافعت عنها الرافعة تماما - فأن المواطن المعدي لتلكه اللقن على مستقل بلاده - وأصبح يتساءل ماذا سيحدث لو طبقت قرارات الحدود ؟ وهل ستقع الحرب مرة أخرى ؟ وفي هذه الحالة هل مستقل الدول التي ناصر الكويت وتحملت من أجل تحريرها على نفس الموقف ، أم أن تغيرات سحدثت على هذه الدوافع ؟

ولأن الليونيات - كما أسلفنا هي مقياس صافي للرأي العام الكويتي - فقد سارعت أمريكا وبريطانيا بطرح على هذه التصفيات علنيا ، لقد كتلت الولايات المتحدة سفارتها في الكويت بتكثيف زيارة شاملة للصحفيين الكويتيين إلى حاملة الطائرات ، أمريكا ، التي ترابط في مياه الخليج ، وسمح للصحافة بنشر كل التفاصيل عن تسليح وألوة هذه الحملة ، كما نشرت كل الصحف يومين رئيسية نصريحتا فقد حاملة الطائرات التي أكد فيها قدرة المقاتلات الأمريكية على الوصول للأجزاء الكويتية لحملتها خلال ٢٥ دقيقة فقط من لحظة انطلاقها من على ظهر الحاملة .

وقال الأميرال دوجلاس كاتس إن حملته المعاملة تمثل خط التصدي الأمسي لأي تهديد محتمل على الكويت وأنها بما تملكه من أنظمة سلاح قادرة على صد أي هجوم بحجم هجوم صدام الأخير على الكويت ولناخذ هذا الهجوم لفترة من الوقت تسمح بانضمام بقية القطع الحربية لساحة العمليات العسكرية والمشاركة في بحر العوان . ولتحت الصحف أيضا أن الحملة المعاملة ، لتتبدد ، في طريقها للخليج العربي بحيث تتركز في مواقع بحرية محددة مسنلا لتكون طاقاتها القتالية الكلفة في متناول اليد وغربية من الكويت بالشكل الذي يسمح باستخدام هذه الطاقة لجماعيتها ضد أي محاولات تعرض أمنها للخطر . واعتبرا في يوم السبت الماضي بدأت وحدات من السلاح الملكي البريطاني في التوافد على الكويت

يعني قبول الكويت بفتح القوات العراقية على حدودها وعدم تنفيذها لتاتلفات الميرة في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

وحول التخوف من قيام العراق باعتداءات في المستقبل منذرنا بقرار اللجنة الدولية قال الوزير الكويتي : أن النظام العراقي لم يكن محلبة لأن يقدم مبررات لاعتدائه على الكويت . في أغسطس ١٩٩٠ ونحن لا نأمن أبدا نوابيا هذا النظام ، لذلك نستلهم في جميع الأحوال بالدفاع عن

حقوقنا ، لأن من حقنا التمسك بحدودنا التي تقررنا اتفاقيات تتمتع بمغلة من الحملة الدولية . على الجانب الآخر .. فاجب العراق .. فين وزير الخارجية حسين الصبراني صرح بأن قرار اللجنة الدولية لترسيم الحدود مفروض فرضا على حكومته التي راض مندوبها في اللجنة التصويت عليه - ولذلك فإنه - أي قرار الترسيم - ليس هو السبيل الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار !!

ورغم القرار الدولي بترسيم الحدود الذي يقيم جزءا من ميناء ، لم يصر ، للكويت فإن العراق لم يصر ذلك فهي اهتمام ، بل بدأ في الأسبوع الماضي بناء مشروع كبير للميناء يتكلف ثمانية ملايين دينار عراقي ، يشمل إقامة ١٣ مينى ضخما على مساحة ١٨ ألف متر مربع ، إلى جانب شبيكات للأنذار المبكر والاستعداد العمومي للطوارئ وإطباء الحرائق .

وفي الوقت نفسه تواترت الأنباء بأن تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقول أن بغداد تمتلك من المعدات المخفية ما يسمح لها باستئناف إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خلال أسابيع قليلة إذا تراخت عملية التفتيش الدولي التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنشرك مع قوات لشدة الطيران والبحرية
الكويتية في مناورات مشتركة .
بقي في هذا الموضوع نقطتان هامتان يجب
ذكرهما :

● الأول : دعوة سفير الكويت في بريطانيا
غزى الرئيس للمعارضة العراقية بعدم الانضمام
للمسجل موافق تخدم النظام الحكم في العراق الآن
بينما هي - أي هذه المخاوف - مبنية على لمس
خاطلة وطلب السفير الكويتي من رئيس المجلس
العراقي الحر سعد صالح جبر - خلال اجتماعهما
في الأسبوع الماضي بلندن مناقشة القضية - للتدخل
عما سمعه ، الجدا غير المنطقي الذي يقول حق
لا نصلي وحلفا نريده ، مؤكدا أن الذي يطلب
بحقه يجب عليه أن يقلل بحقوق الآخرين .

لما التعلقة الأخرى فتتمثل في التواصلة التي
تشوبها كل المصطف الكويتية وانصافا للربك
الوطني لولائق العنوان العراقي علي الكويت
والتي ذكرت أن للعراق منازع بحرية عديدة علي
الخليج وليس منازعا واحدا . للعراق - كما يقول
الربك الكويتي - ٤٠ كيلومترا علي ساحل ، الفو ،
وله كل الساحل الشمال علي خور عبدالله ، وله
أيضا ميناء البكر التجاري وميناء ، ام قصر ،
بالاضافة إلى ميناء البصرة ، إلى جانب أن الترسيم
الجديد للمحور حرم الكويت من المضائق في خور
الزبير واعطاء جميعه للعراق .

وقالت الدراسة ان لبرا جديدة لم تمنح للكويت
بل هي لبرا لها في حقل ، الرقيق ، المجاور لحقل
، الرميلة ، وأن العراق كانت قد استولت عليها
واستغللتها طوال عشرات السنين الماضية .. ورغم
كل ذلك .. مازالت القضية مشتعلة .. وقيل
الانفجار تمسك به الثيران !



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية والخرائط التاريخية رسمتها الحدود الكويتية . العراقية تعلن في سبتمبر

الكويت، أ.ب. أكد فريق الأمم المتحدة الخاص برسم الحدود بين الكويت والعراق، أنه توصل إلى الترسيم الجديد استناداً إلى وقائع على الأرض مدعومة بخرائط تاريخية، واستخدمت التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية في تحديد النقاط الجديدة للحدود.

وقال سكرتير الفريق ميلكوس بينتر، إن الفريق الذي أنهى أعماله أول من أمس، بعد أربعة أسابيع من العمل الجاد على الواقع في تحديد الشكل النهائي للحدود، لم يتعرض لأية مضايقات من أي جانب، رغم أن العراق كان قد هدد برفض أي ترسيم أو أي قرار يولي بملزمه بذلك.

وكان الفريق اختتم مهماته بوضع ثلاث نقاط رئيسية كمنصة للترسيم النهائي الذي ينتظر أن يتم في سبتمبر (أيلول) المقبل بعد إعلانه رسمياً من مجلس الأمن، والنقاط هي: الأولى في أقصى جنوب ميناء أم قصر، والثانية جنوب مدينة صفران العراقية، والثالثة في أعلى وادي الباطن. وستتم في سبتمبر (أيلول) عملية بناء الأعمدة الاسمنتية الدائمة على الحدود بين البلدين والممتدة ٢١٠ كيلومترات.



اغلقوا ملف الجدل في مالا جدل فيه!

فأسلوب الخطاب يستغيث في ظاهره التحذير مما وصفته المعارضة العراقية ببعض المكاسب القصيرة «الفسر»، كما يهدف في منطوقه، بأن مثل هذه المكاسب تسبب أضرارا بالغة لعلاقات الثقة بين البلدين، وتشكل حسب ما وصف البيان، عنصر قلق مستديما ومستمر في العلاقات ربما من منطلق حسن النية أيضا يمكن أن يكتسب الإنسان بعض المعافاة لما وراء إصدار المعارضة العراقية لهذا البيان، وهي مازالت تائهة في مازق البحث عن خلاص لتحرير العراق وتخليص شعبه من ظلمات الكوآرت التي تدمره، والتي طال ليها حتى أصبح يظن أنه تحول إلى ليل بدون نهال، وبعد أن ذهبت أعاصيره الكنيسة بالآولين من رواد كفاحه الوطني، ومازالت تتعذب البقية الباقية منهم في دور الاغتراب.

لكن إضطرب ما جاء في بيان المعارضة العراقية أنهم ركزوا فيه على مسؤولية صدام حسين في قضية ترسيم الحدود، وكأنهم يحاكمون على ما سبوه فخرطوا في السيادة الوطنية العراقية، ووصلوا تلك الموافقة بالاتصاع المشين القلبي

بقلم: زكريا فيل

وسأول بين هذا الفعل وبين ما أرتكبه من مخاصرات وصروب وأطماع شخصية إبتأ في هذا السياق، لا تضمنه بيان المعارضة العراقية، تريد أن تستخلص منه نتائج أو محائير، كما لا تقصد بذلك وضع داخل معالم التحليلات السياسية، لاستطاع ما قد يكون بين منحيات من مضامين غريبة تشبه الجلبلة والشكوك، خاصة أن بعضا من تعليقات الصحف الأوروبية، ونحن ناغذها بكل الحذر، بدأت توشي بالتحور مما تضمنه بيان المعارضة العراقية من مؤشرات توشى باللقاء

اسمومهم: إنهم يتحدثون بلسة الرئيس القائد المهيب الناصر لدين الله بلسها، يحتجون ضد قرار تسوية حدود الكويت مع العراق، أما تسمعون نداهم إلى مجلس الأمن الدولي وولف قرار ترسيم الحدود بين البلدين والانتماع عن اللصاقية على توصيات اللجنة الدولية؟ اليس ندلوهم هذا هو تكرار لنداء زعيمكم وقائدكم ورئيسكم؟

قد تكون مقولة المعارضة العراقية مقبولة شكلا تمت وهم قيام حكومة شرعية في العراق تستند إلى الإرادة الشعبية وتتفق، كما يقولون، مصالح البلدين وحقوقهما بما يساعد في تعزيز الأخوة العربية والإسلامية بين البلدين والأواصر التاريخية المشتركة على أساس من التكافؤ والمساواة والإزالة الحسرة وصدم

التدخل في الشؤون الداخلية، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. قد تكون هذه المقولة من جانب المعارضة العراقية مقبولة لو أنها اقتصرت على هذا المضمون، وأخذت من منطلق ثقافتها في قدرتها على التخلص من هذا الحكم السرطاني المستعصري في بغداد، وإزاحته ثم محاكمته على نذر ما أرتكبه من مذابح داخلية وتصفيات جسدية وجرارم إقليمية انعكست إفرانها التحريرية على الأمن العربي وعلى مستقبل أمن العراق نفسه.

لكننا عندما نتجعد قراء بيان المعارضة العراقية، نجد أنه لم يراع أن قضية ترسيم الحدود العراقية الكويتية، كانت هي الهاجس الأكبر الذي شغل أهل الكويت جميعا، فهي القضية التي تمثل نقطة الانفجار التي زلزلت العالم العربي في الثلثي من أغسطس (آب) وأن لصارصة العراقية وهي تشعل شرارح من المثقفين العراقيين، كان توجهها، مع الأسف، في مخاضة الكويت شعبا وحكومة فيه الكثير من الإثارة،

أما كان الأفضل للمعارضة العراقية أن تترك بعض الشيء، في موقفها من قرار لجنة الأمم المتحدة في قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت؟ كنا نأمل ألا تتعجل رموز هذه المعارضة بالتحفظ على مثل هذا القرار الدولي، ذلك أن هذا التوجه من جانب بعض فصائل المعارضة العراقية وليس كلها، وفي الوقت الذي تخوض فيه معركتها مع نظام الحكم الشمولي في بغداد، إنما يعطي لهذا النظام العنصر قوة مما قد يتفكس سلبا على هذه المعركة، وقد يثير كرامن الغضب في نخسية الجماهير العراقية فتفقد الأمل في مستقبل، وهي مازالت تشن تمت ولة الكوآرت التي تلاصقها في حاضرها وفي مستقبل أجيالها.

وإنتي التحيل الآن ما تكون عليه صورة الزمرة العاصكة، خاصة النخبة المتنوعة وحدها بحكم صدام حسين، التي تستमित بكل ما لديها من قهر وضغط وإرهاب في الدفاع عن بقا، نظامه، بلعما عن وجودها وعن مصالحها وعن مصالح الحلف غير المقدس الذي ينحصرى تحتها الناهسون لمدرات العراق وثرواته، اتصور هذه الزمرة لتختلف ببيانات المعارضة العراقية لتأخذ منها ورقة تاييد لصدام حسين وورقة بعاية مضادة للمعارضين العراقيين وكتها تقول لأهل العراق.. بأهل العراق هؤلاء هم الذين يخلونكم بدياباتهم ومزاعم تضليلهم لئلا تسقط قائدكم..



لكرها مع فكر نظام صدام حسين تجاه قضية الحدود، وكلما لم تحدث حرب تحرير فزعت من هولها الأجنة في الأرحام. لكننا في ظل ما فجرته بعض فقرات البيان من بلبلة وتوتر وشكوك ندول، ولحسن نشق طريق للتصالح، ومازالت أرضيته مزروعة بالألغام. ما كان إغاثا جميعا عن إضافة هجوم جديدة إلى هومونا للمستعصية على أي حلول، وكان واجبتا القومي إن نبحث أولا كيف نتخلص من هذا الأواء الصدامي الذي أصاب بنا منذ القومي بالسروان. وعلى كل الأحوال...

فإن النصوص لما كانت الفصل في الحكم على الأشياء، فتمالوا نقرأ بكل الهدوء وضبط النفس ما يضمنه ملف قضية الحدود بين العراق والكويت من أوراق، سننقل من فوق كل مهابة، القانون الدولي التي كرسبت الحق في ما وصلت إليه اللجنة الدولية للأمم المتحدة من قرار مع مراعاة اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: أن القاعدة التي بني عليها قرار اللجنة الدولية استمدت أحكامها من أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في الثالث من أبريل (نيسان) عام ١٩٩١ ووافق عليه العراق بدون قيد أو شرط، ويتضمن أن خط الحدود هو ما تقرره بين الدولتين المتنازعتين في اتفاقيتي هامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وهما الأساس في صياغة القرار ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

الاعتبار الثاني: أن اللجنة الفنية للأمم المتحدة، ليس من مهامها تمديد خط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق حتى تكون هدفا لهذا الهجوم، بل مهمتها هي إقرار

الحدود من خلال الوثائق الموقع عليه سابقا من جانب الدولتين تقول إنه من فوق كل ما كرسته القوانين والمعاهدات الدولية من مبادئ بشأن النزاعات في تحديد الحدود، فإننا سنختصر الطريق ونغفر إلى الوثيقة الأساسية التي اتخذت ركيزة شرعية لجناء الغرار الدولي وبالتالي قرار اللجنة الفنية للأمم المتحدة.

أولا: الوثيقة موقعة من جانب كل من الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد في ذلك الوقت ورئيس مجلس الوزراء الكويتي - أمير الكويت في ما بعد - ومن اللواء أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق - ورئيس الجمهورية في ما بعد - وتتضمن اعترافا واضحا باستقلال الكويت وسيادتها التامة على حدودها.

ثانيا: أن الوثيقة التي اتخذت مركزا لاتفاق العراق والكويت، هي التي صدرت من رئيس وزراء العراق الراحل نوري السعيد إلى حاكم الكويت عام ١٩٦٢ عن طريق الوكيل البريطاني السياسي في ذلك الوقت السير آف. همفري، ووافق عليها حاكم الكويت ونصها: "أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموضوعة بين العراق والكويت، ولهذا أرجو أن تتسرعوا الإجراءات لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموضوعة بين البلدين من تقاطع وادي العوجا بالباطن، ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما، ومنها شرقا تقدر بـ٥٠٠٠٠ أبار صفوان سجل سلام، وأم القصر، مسجدا إلى العراق، وهكذا إلى مقترح طرق خور زبير وخور عبد الله. إن جزر وربة، وويبيان، ومسكان، وفيلكا، وعوفا، وكبر، وشاوية، وأم المرادم، هي الكويت". من هذه الوثائق التي صدرت في العهد الملكي العراقي، جاءت الوثيقة التي صدرت في العهد الجمهوري العراقي. وبعد مقننتها التي أكدت على رغبة البلدين في توطين العلاقات لا فيه خيرهما، وعلى الإيمان بالحاجة لإصلاح ما ران على هذه العلاقات نتيجة لحوقف العهد البائد، ويعتبا بما يبله الواجب القومي من فتح صفحة جديدة بين الدولتين العريقتين، بعد هذه المقدمة المختصرة اتفق البلدان على ما يلي:

١ - تعترف الحكومة العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبنية بكتاب رئيس وزراء العراق بشارة خريج الواحد والعشرين من يوليو (تموز) عام ١٩٦٢ التي وافق عليها حاكم الكويت بتاريخ العاشر من أغسطس (آب) ١٩٦٢.

٢ - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين بحدودها في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة واتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

٣ - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون قطبي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

إن، الموقف واضح في إطره الإقليمي وفي إطره الدولي بشأن قضية الحدود بين البلدين، وتصور أن علينا نحن العرب أن نهج جميعا في تسوية ما قد يكون بيننا من نزاعات حدودية نهج دول العارة الأفريقية، بأن يكون ترسيم الحدود وفقا للحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال. وهذا النهج أقره زعماء القارة الأفريقية في مؤتمر القمة الإفريقي عام ١٩٦٤.

ومهما يكن من أمر، فإن علينا كواجب قومي، وفي هذه المرحلة التي تتكشف علينا فيها لذاب الانتهازية الدولية، وسداسة التجارة بالأزمات الإقليمية، ألا توسع دائرة الجدل في ما بيننا في قضايا حسستها الشرعية الدولية، وإذا كان هناك من يتصور أن كل شعب العراق طامع في الكويت، فهناك من يتصور أيضا أن الكويت لم تعد مطعما بعد أن ضربتها جريمة الدخان من أغسطس (آب)، وبعد أن أكرهتها الكافة على أن تصبح عضوا في نادي الدول الممنعة للبيئة وإلى الأشياء، من فصائل المعارضة العراقية، ومن معلمي الصحف الكويتية أقول من فضلكم اغلقوا ملف الجدل في ما لا جدل فيه، وحسبنا من موهونا أن نستمد مواجهة ما قد يأتي به المستقبل المجول.

* كاتب في الأهرام، ومستشار شؤون التحرير



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٥ سبتمبر ١٩٩٢

الحوادث

بدأ تنفيذ قرار اللجنة الدولية

الكويت ملتزمة بترسيم الحدود إيماناً منها بالشرعية الدولية



قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية، على ضوء قرارات اللجنة الدولية المكلفة بذلك، والتي أثارت جدلاً، ماضية في الانتقال الصلي الملحدة على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الأساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية، وتوقيع اللجنة الدولية لترسيم الحدود ان يستغرق نصب اعمدة مؤلفة عند النقاط الثلاث حوالي ثلاثة اسابيع، على ان تتم عملية وضع معالم الحدود عملياً على الارض بشكل نهائي في اواخر العمل الحالي. ولوضعت اللجنة ان تحديد معالم الحدود جنوبي مدينة صفران العراقية الحدودية سيبلغ على بعد ١٤٣٠ متراً من الطريق الجنوبي الغربي للسور الخارجي لمركز الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق المؤدي من صفران الى الكويت. واتخذت اللجنة الدولية بشكل رئيسي في مهمتها على الترسيم البريطاني للحدود الكويتية العراقية عام ١٩٣٢ كما اعتمدت على خرائط مقدمة من الكويت وهي خرائط عراقية صادرة عن وزارة الدفاع العراقية وجدت في الكويت عندما غزاها النظام العراقي، كما قال وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم، الذي أكد ان الحق قد عاد الى الكويت بعودة ما اقتطع من اراضيها في عام ١٩٣٢ وعام ١٩٧٣. بل اعتبر ان الكويت تنازلت عن ميناء ومستطلي أثناء اجتماعات اللجنة الدولية وقبل صدور قرارها. ويشير وزير الاعلام الكويتي الدكتور بدر جسيم المحفوظ بهذا الصدد، الى ان المفروض بناء للاتفاقيات الدولية الموقعة بين العراق والكويت بشأن الحدود بينهما وخصوصاً لجهة الاتفاقية ١٩٣٢ و ١٩٦٣ ان يكون الخط الفاصل بين البلدين ابعد شمالاً مما نصت

عليه الاتفاقية المذكورة من الخط التوفيق الذي اقرته اللجنة. وقد صوّتت الكويت ضد هذا القرار، لكنها التزمت به، لان قرارات اللجنة الدولية نهائية والزامية. وجاء هذا الالتزام في اطار ايمان الكويت بقدرية الدولية. والواقع ان لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود

الكويتية العراقية، هي لجنة مفككة وفق قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ الذي قبله العراق، وهي ليست الاولى من نوعها، فباتت لجان دولية مماثلة شكلت لحل قضايا حدودية، منها لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا التي انبثقت عن اتفاق فرساي، ولجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا التي شكلت اثر اتفاقية سان جيمان، ولجنة الحدود بين اليونان وتركيا. وكانت قرارات تلك اللجان نهائية وملزمة باعتبارها صادرة عن سلطة دولية تتصف بالكفاءة والحياد التام.

وقد اقرت اللجنة الدولية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق استناداً الى الوثائق والخبرات والخرائط المعترف بها دولياً، والاتفاقيات المتبادلة عام ١٩٣٢ والتي اتفقا حضر الاجتماع الذي تم بين الحكومتين عام ١٩٦٣، وتم ايداع هذه الوثائق لدى منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية لإقراراً والتزاماً بها، وهي اتفاقيات لا تسقط مع مرور الزمن.

والمعروف ان الكويت سعت الى حل خلافاتها مع العراق وفق اعتبارات الاخوة والجوار مع بلد عربي مسلم، وكان آخر تلك المساعي لقاء ولي عهد الكويت ورئيس مجلس وزرائها الشيخ سعد العبدالله الصباح مع نائب الرئيس العراقي عزيز ابراهيم في جنة قبل يوم

واحد من الفرو العراقي لاراضي الكويتية. وتعيد قرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود الى الانهال، بطلان ما ورد في مذكرة بحث بها العراق الى الجمعية العربية في يوليو عام ١٩٨٠ وزعم فيها ان الكويت زحلت على ارضه واستولت على حقله النفطية. واقتربت الكويت حينذاك تشكيل لجنة عربية لحل مسائلها المتعلقة مع العراق وخصوصاً موضوع الحدود، لكن النظام العراقي تجاهل هذا الاقتراح وكان زعمه لتفجير كلركة الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ التي لا يزال العلم العربي كله يعاني من آثارها.



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

ويشعر ببيان أصدرته سفارة الكويت في لندن، إلى أن ترسيم الحدود، كما أقرته اللجنة الدولية، حرم الكويت من حور الزبير الواقع قبالة السهل الكويتي، ومع ذلك تفككت الكويت قرابة اللجنة، ويؤكد البيان أن العراق لن يحرم من موانئه الخليجية، لأنه يتمتع بساحل يبلغ طوله أربعين كيلومتراً على الخليج يشمل أربعة موانئ هي: الفاو، البكر العميق، أم قصر، البصرة، مما يعني أن الموانئ العراقية لن تتأثر بعملية الترسيم.

وعندما تكتمل عملية الترسيم نهائياً، خلال العام الحالي، يتوقع حق من حقوق الكويت التي تشملها المجتمع الدولي معها في محنتها ويستمر في تضامنه معها بعد تحريرها، لأنها تستند في كل مبادئها على قواعد الحق والعدالة والإنسانية واحترام حقوق الغير. والحرص على إقامة علاقات جيدة مع الأسرة العربية والدولية، ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة في نطاق الإنصاف المتكافئ. وفي هذا الإطار جاءت جولة الوفد الكويتي الرسمي والشعبي في عدد من الدول الأوربية، بتكليف من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، لتسجل نجاحاً جديداً في تنمية العلاقات بين الكويت وهذه الدول، وتأكيداً على استمرار التزام الكويت بمواصلة جهودها لدعم شعوب العالم الثالث والشعوب الإسلامية، بالرغم مما أصاب الكويت من جراء صدمة الغزو. وقد شملت جولة الوفد خمس دول هي تشاد والنيجر وسيراليون والفلبين وكينيا، وجرى خلال الجولة افتتاح عدد من المشاريع الخيرية كان أمير الكويت قد أمر ببثائها ومتابعة تقديم الدعم لها.

كما كانت الزيارة التي قام بها إلى الكويت الأسبوع الماضي، الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم، الذي يتحدر من أصل عربي والذي شارك قوات من جيش بلاده في التحالف الدولي الذي حار الكويت، تأكيداً عملياً من إحدى لدول البارزة في أمريكا اللاتينية على حقوق الكويت وعلى دورها الإيجابي البناء في محيطها الإقليمي والمجتمع الدولي.

لندن - «الحوادث»



المصدر : الاصراع العشائر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ - مايو ١٩٩٤

العراق يحدد رفضه للحدود الجديدة مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء : أعلن
محمد سعيد الصباح وزير الدولة
العراقي للشؤون الخارجية أمس
رفض العراق للحدود الجديدة التي
رسمتها لجنة تابعة للأمم المتحدة
مع الكويت . وقال الصباح في
جلسة خاصة للبرلمان العراقي ان
اللجنة الدائمة التي أعادت ترسيم
الحدود الكويتية العراقية لم تكن
عادلة مشيراً الى تعرضها لخطوط
شعبية وانحيازها الى جانب
الكويت .

وكد ان القرار مجلس الأمن
الدول للقرارات اللجنة الخاصة
بالحدود الكويتية - العراقية
سيكون سبقة خطيرة بالنسبة
ستؤدي الى تحويل المنطقة الى
برميل بارود ... وعبر الصباح
المزاعم العراقية بأن الكويت قد
اقتطعت من الأراضي العراقية
مشيراً الى ان الترسيم الجديد
للمنود يتناقض مع حقائق
الجغرافية والتاريخ وقال ان
الشعب العراقي لا يمكن ان يفتح
هذه الحدود وسوف يلهم ان
حقوقه قد انتهكت .



المصدر : **البيان**

التاريخ : ١٢ - مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية السبعين

الضم .. !

اللجنة الدولية لرسم الحدود بين العراق والكويت وضعت لهما بين البلدين العربيين سوف يتغير علجلا لم احلا ..

ووفقا للمعلومات الأولية ، لقد رأت اللجنة ان هناك شريطا طويلا يجب ان يضم الى الكويت ، وذلك عملا بالشروط الموضوعه منذ اكثر من خمسين عاما .. وبالتالي تحصل الكويت على عدد من ابار البترول التي كانت في حوزة العراق ..

ومعنى هذا ان العراق - بعد ان يفيق من كبوته ويعود الى ممارسة حياته الطبيعية - سيضود الى المطالبه بهذه الاراضي التي سيديها انها ، اغصنت ، منه ، والابار التي ، سلجت ، منه ، والبترول الذي ، نهب ، منه ..

وهكذا سيجد العرب انضمام اصنام هذا اللغف الذي سينتشر حتما ..

ولعلنا نذكر ان احد الاسباب التي تذرر بها صدام حسين في غشوة للكويت هو انها استولت على اراض عراقية لانشاء انشغافه بالحرب مع ايران .. ورغم ان اللجنة الدولية لرسم الحدود لم تكن من اعمالها بعد ..

ولا ان تعميل الحدود بين الكويت والعراق - استنادا الى خرائط قديمة - قد يضر اكثر مما ينفع ، ومع ايماننا بان كل طرف يجب ان يحصل على ارضه .. الا ان الحكمة تقتضي احيانا ان يتنازلي احد الطرفين عن بعض حقوقه لتقاء الخسائر قد تلح بين البلدين الشقيقين اللذين سيضود الولائم اليها في يوم ما ..

والصور ان العراق سيضود المطالبة بهذه الاراضي التي سيديها انها سلجت منه الانشاء انشغافه بترتيب بيته .. وسوف يجد ذريعة لحشد قواته مرة اخرى تجاه الكويت في محاولة لالانقضاض عليها ، والاخذ بالثأر منها .. ولتأتي ان يتدخل حكام العرب لحل مشكلة الحدود بين الشقيقين العربيين ، ووفقا لأعراف العربية ، ورغبة في احتواء أي خلاف قد يظهر في المستقبل ..

لماذا يضم الكويت لو انها قبلت ان تعود حدودها مع العراق الى مساحتها عليه قبل الحرب ، وان تنزع بتفكها لتقبل الهدم .. لا سيوف يعيش العرب مأساة الحرب مرة اخرى .. وارجو ان يكون رأيي واضحا ..

محمد أمين



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العثمان يمتدح قرارات اللجنة الدولية والزاميتها الكويت ترفض المزاعم العراقية حول الترسيم

أجل مرقلة تنفيذ القرارات الدولية، ودعوة الضمان إلى ما تنصف به قرارات اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الأمن بترسيم الحدود بين الكويت والعراق من صفة الزامية. وأكد على هذا الصعيد على أن دولة الكويت تلقى بأن هيئة الأمم المتحدة لن تتردد من جانبها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة كافة بتسهيل عمل اللجنة المشار إليها وتعيينها من إيجاز مهمتها على النحو الأكمل ومن ثم وضع حد لمحاولات النظام العراقي لمرقلة عملية ترسيم الحدود البرية.

الكويت - كونا : رفضت الكويت أمس بشكل حاسم وقاطع الدعاوى والمزاعم التي دأب النظام العراقي على ترويحها ومحاولاته المستمرة لمرقلة عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ورداً على سؤال من مندوب وكالة الأنباء الكويتية حول توجهات الحكومة الكويتية بشأن مواقف النظام العراقي، أوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري عبد الله العثمان بأن هذه المواقف والمحاولات ليست جديدة على النظام العراقي الذي دأب على انتهاج سياسة المماطلة وافتعال الغموض من



الكويت - العراق ترسيم الحدود ... باب جديد للتوتر

يرى أن اللجنة اختارت حدوداً جديدة ، وأن مبدأ ترسيم الحدود وفق قرارات مجلس الأمن خطأ ، وينتج عنه مواقف خطأ ، وأنه - أي العراق - لم يشارك في عمل اللجنة إلا في جلساتها الإجرائية ، ولم يشارك في جلساتها الفنية والجغرافية وجلسة التصويت . وأجماً فإن الموقف العراقي يمثل الرفض لقرارات اللجنة ، إلا أن السوابق الماضية في علاقة العراق بالقرارات العنقودية وغير العنقودية صدرت في حقه طوال العام الماضي لا تتيج المجال أمام رفض عراقي جائز المجال ونهائي . وبالرغم من عدم رخصته فليس أمامه سوى القبول والالتزام . ومن هنا يتصرف البعض من أن ملف الحدود لم يخلق بعد ، وأنه قد يقود إلى توترات أخرى في المستقبل .

الكويت بدورها تطرح وجهة نظر أخرى ، وترى أن عمل اللجنة ونتيجتها هو عمل شرعي استند إلى اتفاقيات وسوابق معترف بها ، وأن اللجنة لم ت اخترع حدوداً جديدة ، وأن كل ما عمله هو أنها قامت بتثبيت الحدود والمناطق المنصوص عليها في اتفاقيات ومعاهدات سابقة ، ونهايات أعادت تلك الحقوق والحدود إلى أصحابها الشرعيين سواء الكويت أو العراق . وتشير وجهة نظر الكويت إلى أن ترسيم الحدود وفق عمل دول محايد يخلق أبواب التوتر ويمنع الحرب مستقبلاً ، وفي هذا الإطار تشير دراسة كويتية حول الموضوع إلى أن الترسيم الأخير أن يمسح العراق من الاستفادة من منافذ على الخليج ، وخاصة أن له بالفعل أربعة منافذ وهي : ٤٠ كم على ساحل الفاع ، وكل الساحل الشمالي لخبر عبد الله ، وميناء البكر التجاري ، ومعظم ميناء أم الفجر .

وهناك احتمال بأن تطالب الكويت مستقبلاً ، ووفقاً لقرار اللجنة بقيمة النفط الذي استخرجه العراق من الآبار المعقدة إليها طوال السنوات الماضية ، وذلك عملاً بنفس المنطق الذي رفعه العراق في يوليو ١٩٩٠ حين طالب بممتلكات وتعويضات من الكويت عن تخطيل أنه استخرج من آبار تنحصر في حقل الرميلة ، والمبارك بين الحاليتين ، أن الكويت لديها السند القانوني - الدول - وهو ما يفتقر إليه العراق من قبل

بعد خمس جلسات إجرائية انتهت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والمشكلة طبقاً لقرار مجلس الأمن ٦٧٨ من ترسيم الحدود البرية وما زال أمامها مهمة ترسيم الحدود بالبحرية بطول ٤٠ كم . والعنقظر أن تأخذ هذه المهمة عدة أشهر قادمة

وما انتهت إليه اللجنة تدفع خط الحدود لمسافة ٥٧٠ ميلاً بطول ٢٠٠ كم ، وهي طول الحدود البرية . ووفقاً للتعديل دخلت مساحته ١١٤ كم^٢ في شطوط الأراضي الكويتية . وعدد من آبار النفط في حقل الرميلة ، يقدر عددها بعشرين خمسة أو ستة آبار بالإضافة إلى جزء صغير من الهي جنوب مدينة ميناء أم الفجر الذي كان يتبع العراق من قبل وقد صدر قرار اللجنة بإجماع ثلاثة أعضاء محايدين من نيوزيلندا والسويد وأنتونيستا إضافة إلى مندوب الكويت . في حين تم حضور جلسة التصويت مندوب العراق

القرار في صورته تلك يخلق مساواة بعض المراتبين بمكاسب أرضية حدودية للكويت ، وإنه من زاوية معينة يقلل من قدرة العراق ، أو يحجم منها فيما يتعلق بميناء أم الفجر وهو القاعدة العسكرية العراقية الصالحة للاستخدام على ميناء الخليج ، نظراً لما أصاب ميناء الفارس من



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٠ مايو ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق : المعارضة ترفض تعديل الحدود مع الكويت

بمعلت شخصيات عراقية معارضة برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة .
مطرس غالي . طالبت فيها مجلس الأمن بالامتناع عن المصادقة على قرار اللجنة
الدولية الخاصة بتقسيم الحدود الكويتية - العراقية والذي اعطى الكويت مناطق
جديدة داخل العراق .
واعربت الشخصيات عن القلق شديد مفيدة ان تعديل الحدود في هذه الظروف .
وفي غياب الشروط الاجواء الطبيعية ينذر بمخاطر جديدة على الروابط بين البلدين
وقد يؤدي الى مرحلة جديدة من الازمات والصراعات الحادة



المصدر : المصداق

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت : قرار اللجنة الدولية بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية انتصار تاريخي وسياسي

القرار الذي أصدرته اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الأمن بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية، قوبل بالترحاب في الكويت التي وصفتها «بانتصار تاريخي أعاد الحق إلى أهله». وكان مجلس الأمن الدولي قد حدد مهمة اللجنة «بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق بوضع علامات تمييزها، وبالتالي لم يكن من حق اللجنة إجراء أي تعديل أو تغيير على الحدود».

المصادر إلى الأمان ان الاتفاقية المذكورة كانت محل استياء الشيخ مبارك الصباح واحتجاج المسؤولين البريطانيين في المنطقة، وفي عدادهم المندوب السلمي في العراق بريس وكوكس والمهندس البريطاني في الكويت الكولن تشمبرس، باعتبار أنها جاءت ترسيخا لتجاوزات عثمانية على الحدود الكويتية. من ناحية أخرى، ظهرت في بعض الأوساط وخاصة في وسائل الإعلام الأردنية، ردود فعل سلبية على قرار اللجنة، حيث اعتبر بمثابة «غنيمة حرب سبيلة ووصفة حرب مفيلة»، وكان في رأي هذه الأوساط، ان قضية الحدود يجب ان تحل بشكل نهائي، والحل لا يكون نهائيا الا بمرأعة حقوق الطرفين، وهذا الامر غير قائم في ظل الضعف العسكري والسياسي الراهن في العراق وبثري هذه الأوساط ان القرار لم يكن في مصلحة الكويت استراتيجيا وعلى المدى البعيد.

الرد الكويتي

لكن المصداق الكويتية الرسمية تدهش هذه

المقولات، وفي مقال نشره في «القبس» حشية صدور للقرار كتب عبد اللطيف الدهيج يقول «بخضراء اصحاب هذا الرأي مرتين للقرار اولاً لم يفعل شيئاً سوى إعادة الأراضي الكويتية، ويخطئون مرة ثانية عندما يقسمون موازين القوى استراتيجيا على ضوء وضعها الحالي فيظنون ان العراق في اتمه الدولة الاكبر والاولى التي يجب ان لا تستغل فينتسبون ان موازين القوى تتغير، وان العالم يشتمل الآن وفق تحالفات ونظم جديدة، ولعل الدعوى ان احصل

اتحاد الكويت او تحالفها مع تجمع اقليمي كمجلس التعاون الخليجي.

وقد تناول محمد الريمجي الموضوع ذاته في مقال نشرته صوت الكويت، تصال فيه: «كيف يمكن انتزاع العام الخلاف على الحدود»، وقل: «الاجابة جاءت من الشرعية الدولية نفسها وبموافقة العراق وتلك عندما اصدرت قراراً بتشكيل اللجنة الدولية لترسيم الحدود استناداً الى الاتفاقات التاريخية التي تحدد بالتفصيل حقوق الطرفين، وان رأي وسائل

في نيسان (ابريل) الماضي، اصدرت اللجنة الدولية التي شكلت من قبل مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بريس كوكس والأمين العام للعراق والكولن تشمبرس، وبموجبها حصلت الكويت على حلول «الرقعة» النفطية البالغة ١٢ ملاً. ولم توسع حدود الكويت على مدى ٣٠٠ كلم بمسافة ٥٧٠ مراً الى الشمال، بحيث اصبح نصف «ام قمي» داخل الأراضي الكويتية وبموجب هذا القرار ايضا سلّم العراق بسبب مراقبته الحدودية المتواجدة في الجانب الكويتي. الكويت اعتبرت القرار «انتصاراً تاريخياً لأنه اعاد الحق لأهله وسطّل دليلاً حياً على مر العصور لأنه استند الى وثائق تاريخية وثقافات وشهد العالم كله عليها ولها». في الواقع لقد استندت اللجنة في قرارها على البيانات والوثائق المتعلقة بالحدود العراقية - الكويتية التي قامت بجمعها وتحليلها. وخاصة الاتفاقية البريطانية - العثمانية الموقعة في العام ١٩١٣ والمحفوظة في الارشيف العثماني في تركيا. ان جانب المراسلات بين المسؤولين العثمانيين في منطقة الخليج والاستانة في الفترة ما بين العامين ١٨٩٦ والعام ١٩١٣، ومذكره العراق للمندوب السلمي البريطاني في العراق، بريس كوكس في العام ١٩٢٢، والمذكرات المتبادلة بين الشيخ احمد الجابر والمسؤولين البريطانيين في العام ١٩٢٣. وبين الشيخ احمد الجابر ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في العام ١٩٣٩، والاتفاق بين الشيخ صباح السالم ورئيس الوزراء العراقي احمد حسن البكر في العام ١٩٦٣، وكتاب رئيس الوزراء العراقي بغريغور ١٩٦٢/٧/٢١ الذي وافق عليه حاكم الكويت في ١٩٦٢/٨/١٠.

تجاوزات عثمانية

ومع ترجيح الكويت بقرار اللجنة، فقد حرصت المصادر الرسمية فيها على التنبؤ ان الاتفاقية البريطانية - التركية التي استند القرار اليها بصورة اساسية كانت متحفة بحق الكويت بشكل كبير، إذ ظلت بموجبها أجزاء من اراضيها. واعلمت هذه



المصدر: الصياد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢



اما المؤرخة الدكتوراة يموتة خليفة العدي،
المختصة بالتاريخ الكويتي والعلاقات العربية -
الكويتية، فتري «ان قرار اللجنة قرار بالامر الواقع،
وتأكيد لما سبق الاتفاق عليه في الاتفاقات الختامية بين
البلدين، وليس فيه اي تمييز او تجاوز على الحدود
العراقية، وبالتالي ليس فيه ما يمس بسيادة العراقية

التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق
للمرطين ان وافقا عليها معا. وانتهى الرميحي ان
القول «وهكذا فان مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود
جديدة بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة تضمنها
المعاهدات الدولية، واعادتها الى اصحابها الشرعيين
في الكويت كما في العراق».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٠ مايو ١٩٩٢

المصدر:

الصباح

على اراضيها التي تحرس عليها لهما كما تعرض على سيدتنا واستقلنا، وثقل الدكتور العنبي: ما ذكر على انه تمثيل هو في واقع الامر تمثيل لتجاولات عراقية سابقة ومتكررة على الاراضي والحدود الكويتية اعتمادا على مبدأ القوة.

وتعتبر المصادر الكويتية ان قيمة القرار ليس في انه كتب على كبر للكويت، وانما قيمته تاريخية وسياسية بالدرجة الاولى. فمن الناحية التاريخية برزت الكويت من ثمة سرقة النفط العراقي التي راجت قبل الاجتياح العراقي وخلاله، ومن الناحية السياسية اسفقت الموقعة بين الكويت قد تمتدت وقضت الاراضي العراقية. وفي هذا الصدد أعلن وزير العدل الكويتي السيد غازي عبيد السامرائي ان دولة الكويت ترفض مزاعم سابقة او لاحقة، بانها احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراضي عراقية، اولها مطالع في ثروات عراقية. لما كشفتها اللجنة هو انه كان هناك اعداد على سيادة الاراضي الكويتية، وسرقة لخطها، طوال السنين الماضية.

المثلث البحري

اما بما يتعلق بانتقال القرار من ناحية حرمات العراق من مثلث بحري فلتشير المصادر الكويتية ان للعراق ١٠ كيلومترا على ساحل الفلوجة، وكل الساحل الشمالي على محور عبد الله، وميناء البحر التجاري التي ترسو فيه ثلاث سفن للبحرية وميناء دمام، قصر، وفي هذا الصدد يقول الدبيج: ان قضية حلبة العراق التي تمثّل بحري لا يجب ان تكون على حساب الآخرين، والعراق لا يزال لديه محور الزبير، كمثلث من المفروض ان يغطي احتياجه، واذا زادت هذه الاحتياجات عن سعة محور الزبير، فمن الممكن تغطية ذلك بترتيبات تتخطى استخدام المثلث البحرية على غرار استخدام الاتحاد السوفياتي (سابقا) مضيق البوسفور الذي تنظم تركيا الملاحة فيه.

في الواقع لم يكن من اختصاصات اللجنة اجراء تحديد لخط الحدود بين الكويت والعراق، بل تخطيط هذه الحدود بوضع علامات تميزها، وبالتالي لم يكن من حقها اجراء اي تعديل او تغيير عليها. فاللجنة فنية بحتة ضمت خمسة خبراء دوليين برئاسة السيد مختار كسوما امثالا من اندونيسيا، ومن العراق فيها السيد رياض القيسي، والكويت الدكتور طارق زرقاني، اما الخبرين الاخرين هما وليد وويمن من نيوزلندا، رايان بروك من السويد. وعمل فيها ميلكوس بيتر سكوتير معين من قبل الامم المتحدة. وتجدر الإشارة الى ان اللجنة قررت نظام لتخلف القرارات باغلبية الاصوات. وقد قطع المندوب العراقي التصويت على قرارها الا ان هذه المظلمة لن تشكل عقبة بموجب هذا النظام. وباعتبار ان العراق كان قد وافق مسبقا على اي قرار تتخذه، ايا يكن هذا القرار.

وقد استخدمت اللجنة تقنيات متقدمة لترسيم الحدود، فبعد ان فريق نيوزلندي - سويدي مستقل اجراء مسح ميداني كان اسما لرسم الخرائط الفوتوغرافية السوفيتية لخط الحدود حيث تم اللجوء ٤ محطات لتزويد البيانات خلال المسح، وكذلك ٢٥ محطة مراقبة رئيسية لتتبع الواحدة عن الاخرى ما بين ١٥ و ٢٥ كيلومترا على امتداد الحدود. كما قام الفريق باعمال التصوير الجوي باستخدام طائرة كومانور، ثلاثة مجوهر خصيصا لهذه الغاية من ارتفاعين رئيسيين يبلغ الاول ٥٥٠٠ متر والثاني ٣٠٠٠ متر.

وقد اعد الفريق خرائط مفصلة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم مودي البطون. فجرى اعداد ١٤٣٠ صورة فوتوغرافية استخدمت في تحديد احدى نقطة في الوادي كما تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحواسبات الالية لتفسير البيانات.

وسوف تستأنف اللجنة الدولية اعمالها في تموز (يوليو) المقبل لتحديد الحدود البحرية، والتي في مسألة محور عبد الله، وفق الخبراء والاسس التي سارت على نهجها في رسم الحدود البرية.

الكويت - محمد غفريس



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

« وكيل وزارة الخارجية يحدد لـ «صوت الكويت»

« الخطوط العريضة للسياسة البريطانية

غوربوت: نزاعات الحدود لا تحمل بخير الموارد

● قلقون من موقف إيران حول جزيرة أبو موسى ونطالبها باعادة الوضع السابق

● بريطانيا ملتزمة امن الخليج و«اعلان دمشق» في حالة غيبوبة

لندن - بارعة علم الدين:

في استعراض عام لموقف الحكومة البريطانية من قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي برزت في أعقاب حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي حدد غوربوت وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط نظيرة الحكومة البريطانية إلى بعض هذه القضايا.

وفي تلخيص دقيق للسياسة الرسمية للحكومة البريطانية، يرى غوربوت أن التعامل مع القضايا يقوم على الأسس التالية أولاً: قضية جزيرة أبو موسى والخلافتان الحدودية الأخرى: يرى غوربوت أن التساؤل الملح المطروح على بساط البحث في المنطقة له ما يبرره، وله أسبابه. ويندبها سبب أول هو انتهاء الحرب الباردة وانفراج الأجواء الدولية، وعودة الاهتمام إلى القضايا الإقليمية الجديدة وتفرض القرار عنها

السبب الثاني ما سببته حرب الخليج التي انتهت بتحرير الكويت من شريك لغتها المنطقة من الأمن إلى الخلافات الثنائية إلى نزاعات الحدود وغيرها.

ومن الواضح أن كل أسباب تحريك القضايا الثنائية تصب في ثنائيتها في خاتمة المطمح الإقليمية لدول معينة. ومما لا شك فيه أن بعض النقاط الخاصة بالاتفاق القائم بين إمارة الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى، تفقر إلى الوضوح الكافي. كما أن مما لا شك فيه في نظر البريطانيين أن إيران تحاول بإثارها لقضية الجزيرة في هذا الوقت بالذات الغياب بعملية استعراض واضحة لمعضلاتها في المنطقة. وبأسلوب يثير الكثير من الغبار في طريق الأمن الشامل، على الرغم من

بعض الآراء القانونية التي تقول إن الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى ليست بعيدة عن نص اتفاقها الحرلي مع الشارقة. وهو تصرف يثير كثيراً من القلق من التأحية السياسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بصرف النظر عن المبررات القانونية التي ترفع وراء هذه الإجراءات ومدى انطباقها على الواقع السائد أو الذي يجب أن يسود الجزيرة.

ويقول نيفيد غوربوت إنه استقبل قبل حوالي أسبوعين مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الإيرانية، وبحث معه قضية الجزيرة وعبر له عن القلق الذي يساور المسؤولين البريطانيين من جراء ما يحصل في الجزيرة. وأوضح أن وزارة الخارجية البريطانية تقوم بأجراء مشاورات رسمية حول هذه القضية مع المسؤولين في دولة الإمارات ومع مسؤولين خليجيين آخرين، كما أنها تدعم الوساطات الخليجية التي تهدف للتوصل إلى الحل المطلوب، كذلك التي تقوم سلطنة عمان بدور فيها بخير وقت التدهور في الموقف وأبقاء الوضع في الجزيرة على ما كان عليه قبل الإجراءات الإيرانية. ويقول إن ما إذا ما تأيبت إيران سيرها



على طريق التغييرات الأخيرة في الجزيرة، فإن ذلك يعني أن إيران ستعطي في السبعين على طريق أن يؤول إلى مزيد من التوتر في علاقاتها مع بريطانيا. وقد تم إبلاغ المسؤولين الإيرانيين هذا الموقف تأييداً للعلاقات بين قطر والبحرين يسبق غوربوتش أن الحكومة

البريطانية تدعم بقوة واقتناع كل توجيه يؤول إلى العثور على حل يحفظ سلامة العلاقات الاخوية الطيبة بين قطر والبحرين. ويضرب أن حكومة قطر لم تبلغهم أي قرار يقول أنها سوف تتخذ أي إجراء متدرج لترسيم الحدود بين قطر والبحرين من طرف واحد. ويكرر المسؤول البريطاني الموقف أن بلاده ضد أي تغيير في وضع الحدود من طرف واحد. ويخبر الطرق الدبلوماسية وسبل الحوار والتفاهم، أو بعدها عن أسس الأخوة والصادقة وموجبات حسن الجوار. ويرى المسؤول أن تحريك خطوط العلاقات الحدودية هي بمثابة ضمانة واضحة لرغبات دول المنطقة الساعية إلى تركيز أسس التعاون وترسيخ قواعد الأمن والاستقرار. ثالثاً: الوضع في اليمن:

يقول «ديفيد غوربوتش» أن علاقات بريطانيا مع اليمن هي علاقات قديمة جداً، لكن رغم ذلك فقد استقبلت الحكومة البريطانية وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الزبيري في لندن إظهاراً منها لرغبتها في فتح صفحة جديدة مع اليمن، نظراً لواقعها الجغرافي وأهميته.

وأوضح أنه يوم زار الزبيري لندن بذل جهداً كبيراً لكي يهرس للحكومة البريطانية أسباب موقف حكومته في أزمة الخليج، وقال في الاجتماعات الرسمية التي عقدها مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية أن اليمن كانت خلال أزمة احتلال الكويت تتولى مهام رئاسة مجلس الأمن الدولي، وإنما كانت حريصة على أن تبدو أنها على «الحياد المتفكر» بين

وعلى الاستثمار في تقديم كل أنواع الدعم والتضامات العسكرية لجيوش دول الخليج.

ويرى غوربوتش اليوم أن إعلان دمشق يمر في حالة غير جيدة، إلا أنه لا يمكن اعتباره ميّتا.

خامساً: الوضع في العراق: يؤمن المسؤول البريطاني بأن بقاء الماطلة الاقتصادية قوية وصارمة حول العراق سيؤدي إلى سقوط النظام العراقي ونهاية صدام حسين، ويؤكد في هذا المجال على عدم أي تراخ في تطبيق أحكام هذه الماطلة، ولا في العودة عنها إلا من قبل الدول العربية ولا من قبل الدول الغربية.

ويرى غوربوتش أن العراق اليوم مقسم بارادة صدام حسين لتوسع للجنوب والشمال شبه منفصلين عن بغداد، وصدام يعزز هذا الانقسام. ويؤكد المسؤول البريطاني التزام الحكومة بمعارضة تقسيم العراق، وحرصهم على بقاءه دولة مستقلة موحدة بصورتها المعترف بها دولياً. سادساً: مفاوضات السلام العربية . الأسرائيلية:

يؤكد «ديفيد غوربوتش» أن مسيرة السلام العربية . الأسرائيلية ليست في حالة غير جيدة على الرغم من حالة البعد التي تسيطر عليها. ويتوقع أنه يعتقد بأن مسيرة السلام مستقبلاً

إيجابية، خصوصاً وأن العالم الغربي والولايات المتحدة الأميركية بدأت تطف وراه هذا الهدف، وقد رفضت طلب الفرض الاسرائيلي، ورفضت استمرار جلسات المفاوضات، لا بد أن تنتهي هذه المسيرة إلى انتصارها، على الرغم من كل الصعوبات والعراقيل. وسيتم كل ذلك على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام». ويضيف غوربوتش أن إمكانية نشوب حرب بين سورية وإسرائيل كانت مستعيرة قائمة على المدى القصير لولا مفاوضات السلام. إلا أن استمرار المفاوضات يلقي خطر نشوب الحرب على المدى القريب.

الأطراف العربية المتصارعة، وقد رد المسؤولون البريطانيون على مبررات الوزير الإيراني بالقول أن على الحكومة اليمنية أن تضيي بكل جديدة في مسيرة نمو الديمقراطية في اليمن، وأن تخطو خطوات واسعة في هذا الميدان.

وطالب البريطانيون الوزير الإيراني التحرك بحدية للتحرك على حل نهائي لغضبية الحدود مع سلطنة عمان، وكان رد الإيراني أن قضية الحدود مع سلطنة عمان سارت على طريق الحل كما طالبه بأن تتحرك بلاده للدخول في مفاوضات جديدة مع السعودية، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لقطع الطريق أمام كل من يطعم بتحويل هذه القضية إلى قتال لتفسير الأمن في المنطقة كالحرب محلاً. كما أنها الوسيلة الوحيدة للمسؤولين من المودة بالمنطقة إلى عصر حروب القبائل أو الانزلاق إلى ما انزلت إليه بعض دول أوروبا اليوم.

رابعاً: حول أمن الخليج: يقول غوربوتش أن بلاده رحبت بالاتفاق الذي تجسد بإعلان دمشق، لأنها رأت فيه خطوة ممتازة لكل الدول الخليجية وقول للشرق سياسياً واقتصادياً، وقد أبغلت الدول الصديقة أن الاعتماد على النصار العربي في مجال الأمن والدفاع الغوري ضد أي خطر مفاجيء، هو اختيار أفضل بكثير من الاعتماد على أي خيار آخر من خارج المنطقة. مع التأكيد لدول المنطقة بأن الحكومة البريطانية حريصة على التزامها بواجب الدفاع عن أمن الخليج، وعلى بقاء قواتها البحرية في مياه الخليج.



المصدر : الشرق الأوسط (السبت)

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٢

لأسباب ذات صلة بالحدود

تغيير اسم العراق يجدد مخاوف الكويت

الكويت: من هدى الحسيني

توقف الكويتيون مطولا أمام القرار الجمهوري العراقي الذي يدل اسم الجمهورية العراقية باسم «جمهورية العراق»، وأجمعوا على أن لهذا التغيير معنى كبيرا. فالجمهورية العراقية بنظرهم تعني مساحة مع حدود معروفة ومعتز بها وواضحة بينما «جمهورية العراق» فانها تعني مساحة مع حدود مفتوحة قابلة للتعدد والتوسع وإتلاخ دول أخرى. ويعتبرون أن النظام هناك لا يمكن له العيش دون تصرفات بالآخرين.

ويأتي القلق كسوء الاسم الجديد جاء بعد خطاب اللواء الرئيس العراقي هادي في دول خليجية وعربية منذ أن كان فيهم يتأمن في الليالي طامنا ظورا السبب في تجزيع الأسود والسمور

العراقيين (١) ويقول محشي الكويتي: إن صدام حسين لم يتردد وهو يقول بأنه يجب على من يقف على رأس السلطة «أن يتمتع بالحكمة» ناسيا شزوه وتدمير الكويت والمنطقة للعربية. ويقولون في الكويت أن دور صدام حسين لم ينته بعد، وإن ينتهي قبل حل مشكلة الشرق الأوسط والذات «مشكلة إسرائيل». إذ أن محشي شخصنة جديدة على رأس السلطة في العراق سيساعد على إعادة بناء علاقات العراق لتتكون قوة كبيرة في مواجهة إسرائيل. فتعود الأرباح للاختلاط ومن هذا الحاجة إلى بقاء صدام حسين في هذه الفترة، لأنه يقول بكل شيء من أجل أن ييسق في السلطة. وعندما يبدأ تنفيذ الخطوات الأولى للحكم الذاتي للفلسطينيين تصبح أطم الرئيس العراقي الحالي معدومة



ماذا لو قاد «سبعوي» الانقلاب على صدام؟

العراق.. هذا الحوزن للتصاهي ما زال يثار.. هذا الفتنة (الغضائى) المتعاقدة لم يصدق بعد انه غدا بلا انهاب.. فالاعلام العراقي وجوقة الطليان من خلفه يرضون ويتزبدون حول موضوع القرار الدولي بترسيم الحدود بين الكويت والعراق رغم أن الجميع مدرك تماماً أن «السيد نمى» Mr. Yassi.. والمقلب بصدام حسين، سوف يوافق في النهاية لأن طلائرات الشيخ التي لم يرها رعاء الغنم في بلاده علمته أن لا يقول «لا» في وجه القوة الدولية!

إن.. ما الداعي لمصلحة «الطليان» والديكيكية هذه؟
الجواب بكل بساطة هو أن النظام العراقي يريد أن يسجل موقفاً بمعارضة الترسيم إعلامياً على الأقل ليستطيع في ما بعد إذا تيسرت الظروف بالنسبة له أن يبرز معاهدة الترسيم كما مرق من قبل اتفاقية الجزائر التي وقعها بنفسه مع إيران سنة ١٩٧٥.

فالعراق ببساطة يؤمن بسياسة «مخلصني».. الله يخلصه التي انضحت معالها بعد حرب الخليج وأصبحت السمة الرئيسية لنظام حكمه.
فما زلنا نذكر المشهد التلفزيوني الذي يصور أربعة من جنود الطائفة وقد اخرجهم الأميركيون من معبرهم، في الصحراء الكويتية.. لقد خرجوا يمشون أيدي أسمرهم الجندي الأميركي في منظر اخجل كل عربي في هذا الوطن المتمدن من لاء إلى لواء!

وكان أحد هؤلاء الجنود يردد: «مخلصني.. الله يخلصك».. مخلصني.. اعتقاداً منه بأن الجندي الأميركي يلهم العزيمة! وكان يعني بالمصير تخليصه من مآزقه في هذه الصحراء وسط العطش والجوع. وليس تخليصه من الحياة!
إن النظام العراقي صار يؤمن بهذه السياسة أكثر من إيمانه بأي شيء آخر، وتوضيحاً للقارئ نقول إن هذه السياسة تتلخص في «الباي».. الأنبة:

- استجداء العالم واستدراج العواطف بالتأكي على أطفال العراق والتسول باسمهم ثارة وادعاء الضحية على تقسيم العراق ثارة أخرى، وأحياناً يتقبل الأيادي كما فعل جندهم «الأشواوس»!
- التخلص من المآزق للنظام فسط وليس للدولة أو الشعب، بليل إن السياسة تتحول مخلصني، وليس مخلصنا، ولذلك فإن وقف الحصار الاقتصادي مثلاً سوف يؤدي إلى انتفاش النظام الحاكم وليس الشعب. وهذا ما يعرفه العراقيون قبل غيرهم، فستراق الدجاج في حكيتته لا يؤمنون بمبدأ توزيع الثروة إلا إذا كانت هذه الثروة تعود للآخرين سواء كانوا كويتييين أو إيرانيين!

● بعد التخلص من المآزق.. تتهاوى الوعود وتضيق الاتفاقيات، فمن المؤكد أن ذلك الجندي الأشواوس قد عاد من أسره بعدما قبل الأيادي في الكويت يحكي لأصدقائه عن بطولاته في الحرب، وكيف درخ الأميركان وقتلهم وقطعوا أياديهم!



المصدر : صورة الكويت

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والنظام الحاكم كذلك، يتفق مع الإيرانيين في الجزائر ليتخلص من مأزقه مع الأكراد ويخصومه السياسيين، ثم يمزق الاتفاقية ويعلن الحرب على إيران بعد الغلاص من المأزق الأول.

ثم يتحول إلى حمامة البيضاء مع جيرانه في الخليج ليتخلص من المأزق الإيراني، ثم يعود غراباً أسود وثقلاً يقصب الكويت وما بعدها لولا ستر الله ووقوف الشرعية الدولية بوجهه.

وبعد ذلك يهدي لإيران شط العرب على طبق من ذهب ليخرج من المأزق الكويتي، ثم يعود لعائلة إيران وتشجيع مجاهدي خلقه على عمليات عسكرية عند الحدود بعد هزيمته في الكويت.

هذا هو النظام العراقي.. يسطرك ما تريد إلى أن يخرج من مأزقه ليمود إلى ممارسة دور الذئب الذي يتلذذ جيداً.

إن العراق يريد الخروج من المأزق.. ولكنه لا يقدم الثمن ولا حتى الضمانات لاستقامة سلوكه بعد هذا الخروج، وهذه هي مشكلة العالم مع العراق نظاماً وشعباً.

فالعراقيون يريدون الغلاص من صدام ولكنهم ينتظرون جيشاً من الخارج ليفعل ذلك، أي هم ببساطة لا يطمعون الثمن، فالمعارضة العراقية في الخارج أشبه ما تكون بالارستقراطية الثورية أو الدور الكتيبة، والتعبير الأخير ليس لي ولكنه لأحد شعراء هذه المعارضة.

لنصائل هذه المعارضة تتكاثر مثل غلابة السرطان.. وليس من هافية أن يكبر الورم، كما يقول الشاعر أحمد مطر.

أما المعارضة العراقية في الداخل.. ف قضية أخرى.. فهي ثلاثة فصائل لا تتعداها: الأكراد في الشمال، والضيعة في الجنوب، والقيادات السياسية المعارضة ويمكن تسميتهم بالمستقلين في العراق كله. أما الأكراد، فهم يريدون حكماً مستقلاً.. وإن كانوا لا يسمونه حتى الآن دولة مستقلة.. وهم يريدونه بصدام أو بغيره، ولذلك قضية من يحكم في بغداد لا تشغل بالهم كثيراً وإن كانوا لا يفضلون صدام.

أما الضيعة، فقد كانوا انتفاضة جريئة في مارس (آذار) ١٩٩١، لكنها كانت مرتبكة وغير منظمة بطريقة طرحت تساؤلات كثيرة.

وأخيراً فإن المستقلين هم الأمل الوحيد حالياً لاستقاط صدام رقم عدم امتلاكهم للقوة العسكرية الكافية، ولكن بإمكانهم القيام بتصالحات سياسية وعسكرية داخل العراق للقضاء على صدام ونظامه.. ظهر أن هذا الأمل مشروط بالمخاطر حول شخصية حاكم العراق بعد صدام.. وهنا أطرح تساؤلاً جديراً بالبحث: ماذا يحدث لو فوجئنا هذا الانتفاخ على صدام.. بالطبع سوف نفرح.. ولكن ماذا نفعل لو عرفنا أن تلك الانتفاخ مجرم مثل علي حسن المجيد أو سيمعواي.. فالأمر سيكون كما يقول المثل.. «وكذلك يا أبا زيد ما غربت» ولا تقدم كله.. نقول: أن مشكلتنا ومشكلة العالم مع العراق سوف تظل مستمرة إلى أن يأتي العراقي الطيب الذي نأذي به الزميل فؤاد الهاشم في إحدى مقالاته والذي من أهم شروطه أن يكون.. «كهنياً»

إبراهيم الخالدي



المجالس

المصدر :

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المجالس

نظام بغداد يثير زوبعة في فنتجان.. انه يهذي.. يحاول عبثا تحصين نفسه من غضبة الشعب العراقي... يتباكى على ارضه وحقوق ليست حقوقه.. اخر محاولاته المسرحية، ما تناقلته الأنباء عن مناقشات مايسمى بالمجلس الوطني العراقي حول مسألة ترسيم الحدود.. وقرار اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الامن الدولي بترسيم الحدود.

محاولات نظام بغداد العبيثة لن تنطلي على احد، وتهديداته بتحويل المنطقة الى برميل بارود.. لن تمر مرور الكرام، فهذا النظام الذي يلفظ انفاسه، لا بد وان يحاسب من قبل المجتمع الدولي، على رعونته وغوغائيته..

انها احداث نشاز تلك التي تعلق في هذه الايام ببغداد «الثورة والعروبة، فاين هي الثورة واين اصبحت العروبة بعد الذي فعله النظام الديكتاتوري بها ويكل القيم الاخلاقية والانسانية.

ان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود، لم تصدر اية قرارات جديدة، ولم تسلب احدا حقوقه.. وكل ما فعلته ان حددت بقرارها الاراضي الشرعية لكل من العراق والكويت بموجب القانون الدولي والوثائق التاريخية. واللجنة الدولية لم ترسم حدود جديدة، وانما رسمت حدودا قائمة بعد ما اعادت الحق الى نصابه. وقالت كلمتها في ترسيم الحدود على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين الكويت والعراق عامي ١٩٣٢ و١٩٦٣.

واللجنة الدولية، باسادة، ياكرام، يامن تتباكون على التراب العراقي، لم تضع خرائط جديدة لحدود جديدة، وكل ما فعلته ان اكدت حقوق الكويت في اراضيها التي سلبها نظام بغداد على مدى السنوات الماضية بالقضم والضم والتهمد...

ان الكويت ايها السادة الاكرام، كما قال وزير الاعلام لم ولن تقبل بضم اي جزء من التراب العراقي للكويت وترفض كل ما يمس السيادة العراقية على اراضيها وكيانها المستقل، بل انها تحرص عليها مظلما تحرص على سيادة الكويت.

فالكويت لم تطالب سوى بحقوقها المشروعة وبسيادتها على اراضيها، والذي يتحدث عن «ام قصر والرميلة، بانها سلبت من العراق، انما يتعمى عن الحقائق الدامغة، ويحاول الكذب على نفسه وعلى الشعب العراقي. فالاراضي التي اعيدت الى الكويت، هي اراضي كويتية وهي حقوق سلبها نظام بغداد غدرا بقوة الحديد والنار.

ان نظام بغداد الذي افلس كلية لم تعد لديه قضية يتاجر بها الا قضية ترسيم الحدود... وهو يعلم جيدا ان متاجرته هذه فاشلة ولن تعود عليه الا بعزير من العزلة والتفكك...

لقد اعترف العالم كله بحق الكويت الثابت ولا يمكن لنظام صدام وغير نظام صدام بعد الآن ان يخرق الاتفاقيات، كما كان يفعل في السابق، لان الشرعية الدولية قالت كلمتها وانتهى الامر..

لقد قالت الامم المتحدة كلمتها.. فلتسكت اصوات النشاز وليخسا الخاسؤون..

(المجالس)

زوبعة

في فنتجان



المصدر : البيان (اللندن)

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

صنعاء : رسالة من بن علوي الى الارياني عن ترسيم الحدود

وزير يمضي الى بغداد للبحث في العلاقات الثنائية

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري:

اليمنية الى معالجة قضية اجتماعية
فلقت من دون حل لسنوات طويلة قبل
وحدة البلاد.

ولكرت الصحفية ان وزارة
الشؤون الاجتماعية والقامين ستبدأ
الاسبوع المقبل باتخاذ الإجراءات
اللازمة لتنفيذ توجيهات القيادة
السياسية في هذا المجال.

من جهة اخرى تسلم وزير
الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم
الارياني اول من امس رسالة من وزير
الدولة للسفير في الخارجية العماني
السيد يوسف بن علوي بن عبدالله
تتعلق بالعلاقات الثنائية والقضايا
ذات الاهتمام المشترك.

وسلم الرسالة سفير سلطنة عمان
في اليمن عوض بن محفوظ باكير.
ويعتقد مراقبون في صنعاء ان
الرسالة تتناول الترتيبات الخاصة
بالتوقيع النهائي على اتفاق ترسيم
الحدود بين البلدين قريباً.

■ صرح وزير الإسكان والتخطيط
الحضري اليمني السيد محمد احمد
سلمان قبل مغادرته امس صنعاء الى
بغداد بأنه جعل رسالة من الرئيس
علي عبدالله صالح الى الرئيس صدام
حسين تركز على علاقات التعاون بين
اليمن والعراق والقضايا الثنائية ذات
الاهتمام المشترك.

من جهة اخرى تسلمت صحيفة
«الحق» في مجادل مطعة انه ذكر
معالجة اوضاع اسر المفقودين
والنطى، الذين اتُخذت في حلهم
اجراءات خاطئة في اليمن الجنوبي
سابقاً، على اساس ترتيب اوضاعهم
شعن هيكل الدولة الوليفي وصرف
معايشات شهرية لهم بدرجات مختلفة
وتهدف هذه الخطوة التي تزامنت
مع احتفالات العيد الثنائي للوحدة



المجلد : العدد :

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المجلة» تدبر أول مواجهة بين الطرفين حول النزاع

مركبة الحدود الكويتية العراقية وبروز أخرى

لندن، الكويت
د. نجم عبد الكريم
حسين عبد الرحمن



تفاعلت مشكلة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية في الآونة الأخيرة، ما بين مؤيد ومستعجل للبت فيها ومعارض ومطالب بالتريث الى حين تغيير نظام الحكم في العراق. بعض الصحف الكويتية ووسائل الاعلام اتهمت المعارضة العراقية بالوقوف الى جانب صدام فيما يخص هذا الموضوع. والمعارضة العراقية دافعت عن موقفها واستنكرت الاتهامات. «المجلة» تحدثت الى الجانبين الكويتي والعراقي في التحقيق التالي:



المصدر : _____

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ : _____

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المجلة : المصدر :

التاريخ : ٢٠٦ - مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد أن توصلت اللجنة الدولية المكلفة من قبل الأمم المتحدة بترسيم الحدود العراقية - الكويتية إلى قرارها رحبت جميع التيارات السياسية الكويتية بمختلف توجهاتها بإنهاء المشكلة وقد التفت «المجلة» بعدد من الفاعلين في المساحة الكويتية الذين أكدوا وقوفهم مع القيادة السياسية في البلاد لاسترجاع الأراضي الكويتية وذلك تحت مظلة الشرعية والقوانين الدولية.

وزير الدولة الكويتي ضاري العثمان: «المجلة» القراوات الدولية حسمت تجاوزات العراقي

وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء، ضاري العثمان عبر عن رايه قائلاً انه في ما يتعلق بموضوع الحدود فإن هذه القضية وريدت كبت من يهود قرار مجلس الأمن الدولي الذي انطأ بلجنة من المختصين أنجاز قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت لأن هذه المسألة هي أحد الأسباب التي وريدت في الاطروحات العراقية التي قدمها لمجلس الجامعة العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠. أي قبل غزو واحتلال الكويت. ولذلك اعتبر مجلس الأمن أن مشكلة الحدود بين العراق والكويت هي من الموضوعات التي تستسبب اشكالات في المنطقة ولذلك رأى مجلس الأمن أن يحسم هذا الموضوع من منطلقين أساسيين الأول هو أن الحدود قد حيدت باتفاقيات مبرمة بين العراق والكويت في عام ١٩٣٢ وكانت عبارة عن بروتوكول ضم في مراسلات متبادلة بين رئيس حكومة العراق في ذلك الوقت وحاكم الكويت ثم عقدت اتفاقية أخرى بين العراق والكويت في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣. وقد ورد في هذه الاتفاقية عدة بنود.

منها البند الأول وهو اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين. واعتماد ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٤٢٢ وقد ورد في اتفاقية ١٩٦٣ بأن عملية ترسيم الحدود الفنية ستستند

● وما هو تفسيركم للعملية الفنية لترسيم الحدود

العملية الفنية لترسيم الحدود تعني أن تقوم اجهزة فنية متخصصة بوضع رسوم أين تبدأ الحدود العراقية وأين تنتهي وكذلك بالنسبة للحدود الكويتية

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري العثمان إن النظام العراقي الحالي عندما تولى السلطة في عام ١٩٦٨ كان قد أعلن بأن العراق يلتزم بكل اللوائح التي أبرمت ووقعت مع الحكومات الأخرى وأن النظام العراقي أراد أن يغير مفهوم ترسيم الحدود من مفهوم فني إلى مفهوم سياسي، وأراد أن يشيع بأن مسألة الحدود مع الكويت لم تحسم. ولذلك ماثل النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود لغرض دفعي نفس يعقوبه رغم محاولات الحكومة الكويتية الجادة لانهاء هذا الموضوع بشكل نهائي.

وعندما بحث العراق بمفكرة الى جامعة الدول العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ والتي أورد فيها بأن الكويت تماثل في ترسيم الحدود على حسب انداء النظام العراقي، وجدت الحكومة الكويتية أن النظام العراقي يختار جامعة



ضاري العثمان



٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول العربية لسحت هذا الموضوع. فأرسلت الكويت بذاكرة إلى الجامعة العربية أكدت فيها أنها تقبل بتشكيل لجنة محايدة للبت في الموضوعات المتعلقة بين الطرفين، وبخاصة موضوع الحدود. ولكن المفاجأة كانت في الرد على أن الأمر ثنائي بين الطرفين، ومن الممكن فهم قرار مجلس الأمن بأنه قرار يركز على قضية فنية محددة وهي (ترسيم الحدود) وليس (تحديد الحدود). وقد تم تحديد الحدود في سنة ١٩٣٢، ١٩٦٢، واللجنة المشكلة من مجلس الأمن استعانت بخبراء في قضية المسح والترسيم وهم من خارج اللجنة.

وقاموا بسحب الموضوع وانتقلوا لمعالجة الأمان المتنازع عليها، وانتهوا إلى وضع تقرير فني تضمن ترسيم الحدود على النحو المحدد في اتفاقية ١٩٣٢، مع الأخذ بالاعتبار بعض المسائل المتعلقة باستقلال العراق لمنطقة أم قصر. ولو أرادت الكويت في ذلك الوقت أن تثير التساؤلات مع العراق لتمسكت بأن هناك أطرافاً أخرى من الاتفاقية لمحتسبت ضمن الحدود العراقية. المعارضة العراقية تقول بأنه ليس في مصلحة الكويت ترسيم الحدود الآن.

- علينا الأخذ بالاعتبار بأن موضوع الحدود تتعامل به كدولة مع العراق، وإذا كان هذا الطرح يتعلق بإرضاع داخلية بالعراق فهو لا يعنينا، ونحن نعلمنا أن تلزم الدول ومنها الكويت والعراق بالمواثيق الموقعة بينهما.

وأضاف وزير الدولة العثماني بأن القضية ليست فنية وصحيفة بل هي حسم لمشاكل قانونية قائمة بين الطرفين فقد امتنع العراق عن حسم هذه المشاكل بالطرق الودية، وإذا كان يتمتع عن ذلك ويود العيث بالاتفاقيات بين الطرفين، ويتجاوز ذلك بالاعتداء على الكويت بالشكل الذي تم في ٢ أغسطس (أب) ١٩٩٠ بحيث أصبحت القضية من القضايا المبحجة في الفصل الدولي فائداً لا نملك إلا احترام الإرادة الدولية.

ونابع قائل: أننا نعتقد أن المشكلة قد حسمت وهي من القضايا التي ورد فيها قرار في مجلس الأمن، ونؤكد بأن القرار قد اتخذ على أساس الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمني ضماناً دولية على الموضوع.

وأضاف بأن الكويت لم تقطع أي جزء من العراق ولكن الحدود قد حددت والسابق ولم ترسم ويضمن ما كان وأردا من تصديق بالسابق هناك أراض كويتية قد تم للتجاوز عليها من النظام العراقي، ولكن لحرص الكويت على حل المشاكل بالاتصالات الودية قامت الحكومة الكويتية باتصال دائم مع النظام العراقي السابق لرفع هذه التجاوزات.

ومن الخطوة القادمة قال الوزير العثماني: ستقوم اللجنة الدولية لترسيم الحدود بوضع الرسوم الخاصة، وبهذا ستتخذ الحكومة الكويتية الإجراءات اللازمة للحفاظ على حدودها الدولية والتجاوزات العراقية التي جرت على الأراضي الكويتية سيتم التعامل معها حسب قرارات الأمم المتحدة ومن المنتظر أن تتم عملية الترسيم في موعد لا يتجاوز ٢١ مايو (أيار) الجاري.

وقال وزير الدولة الكويتي: علينا أن نطمئن لأن الإطار الدولي كان نموذجياً بالترافع عن الحقوق الكويتية وهو قادر على أن يترافع عن القرارات الدولية والتي من ضمنها ترسيم الحدود.

سليمان شاهين: هذا زال العراق أقوى من الكويت

وحول الخطوات الدبلوماسية التي اتخذتها الكويت بعد ما توصلت إليه



المصدر : المجاهد

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الدولية لترسيم الحدود خلال اجتماعها الأخير في ١٦ أبريل (نيسان) الماضي قال وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشامين لـ «المجلة» إن الخارجية الكويتية اتخذت المبادرة، وقمت بالاجتماع مع سفراء كل من المجموعة العربية ثم المجموعة الآسيوية ثم الكتلة الأوروبية، بما فيها الأمريكيتين وأكدت لأعضاء السلك الدبلوماسي أن قرار اللجنة الدولية الخاص بترسيم الحدود الكويتية - العراقية يمثل عملية تقرير مصير ويضع حداً نهائياً لقضية أديت الأنظمة



سليمان الشامين

العراقية منذ الخمسينات على استقلالها وإثارتها تحقيقاً لأهداف مكثوفة ومعروفة

وقال الشامين أن أركان السلك الدبلوماسي أبدوا خلال هذه الاجتماعات تفهمهم لتطورات هذه القضية وتجاوبهم مع حق الكويت الذي حسدته أعمال اللجنة الدولية. وأضاف أنه سلم السفراء الوثائق الخاصة باجتماع اللجنة الدولية التي اعتمدت في عملها على أدق الوسائل العلمية والوثائق التاريخية والشواهد العلمية في أبحاث مهمتها بدقة.

ورد أعلى سؤال بشأن ما يثار حول ضعف العراق حالياً في قضية ترسيم الحدود؟ قال وكيل وزارة الخارجية سليمان الشامين: إن بعض ما تطرحه الأجهزة الإعلامية ذات الارتباطات الخاصة حول وضع العراق حالياً، فإن العراق رغم ضعفه الحالي يظل أقوى بكثير من دولة الكويت ذات المسلحة الجغرافية المحدودة وعدد السكان القليل. لا أن المسألة ليست صفقة تجارية وإنما مسألة تقرير مصير وإبرام قضية ظلت الأنظمة العراقية تستغلها منذ الخمسينات.

وقال وكيل الخارجية إن بعض الصحف الأردنية تقول إن عمر الكويت هو ٢٦ سنة معتمدين على تاريخ استقلال الكويت وهذا لا يكشف غير الجدل، فالكويت كانت قائمة منذ ١٧٥٦ ولها نظام وحكام وكيان مستقل وهؤلاء الذين يغفون الحقائق عليهم أن يراجعوا التاريخ قبل أن يكتبوا فيه وليعرفوا تاريخهم الحقيقي قبل الحديث عن تاريخ الكويت وليقارنوا من الذي كان له وجود ونظام حكم في عام ١٧٥٦.

وقال الشامين إن اجتماع لجنة تحديد الحدود البحرية سيتم في يوليو (تموز) وسوف يتم رفع القرارات إلى مجلس الأمن ليعتمدها على ضوء القرار ١٨٧

يوسف السميكة:

فرصة لتطبيق الحق في التاريخ

وحول ما إذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود وهل هو مصلحة الكويت، قال رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء الكويتية ومديرها العام يوسف السميكة لم يشكّل الوقت منذ عام ١٩٩٩ وحتى اليوم أي مقياس أو معيار فيما يتعلق بترسيم الحدود مع الكويت. الاتفاقية الأتطلو - تركية حددت مناطق الحدود والتفوق بين الكويت والعراق. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم فإن العراق يثير دائماً موضوع الحدود دون تكرار لعامل الوقت أو مقياسه. فإذا جاءت الآن



المجلة

المصدر :

٢٠٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الدولية المستقلة لآقرار الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية فإن الأمر الطبيعي هو أن يرحب بقراراتها كل المجتمع الدولي ومن الطبيعي أيضاً أن يبدأ النظام العراقي في معارضتها، لأنه نظام قائم أصلاً على مبدأ الاختلاف وعدم الانسجام مع النطق والعقل أو الحقوق الإنسانية، وعليها جميعاً أن تدخل دائرة الواقع، والواقع يعني الآقرار بالشرعية الدولية وشرعية التوثيق، وحرب الخليج وما سبقتها من نظم وقرارات في موضوع التقدير

والترحيب

وحول الضمانات المستقلة لرسم الحدود قال رئيس مجلس إدارة الوكالة يوسف السميوط، الذي يحمل درجة ماجستير في الجغرافيا وله دراسة متخصصة حول الحدود السياسية الكويتية أعدها عام ١٩٧١ قال إن نجد الكويت أو النظام العالمي الجديد أفضل من هذا الواقع الغسائم للحقائق القانونية والبشرية والمصلحة للسلام والعدل والديموقراطية، وإن يجد العالم إلا اليوم حيث يقف النظام العراقي في حجة ودول العالم كلها في كفة أخرى فرصة لتطبيق الحق التاريخي



يوسف السميوط

ويقول السميوط : الاحتلال ليس مخيفاً في هذه الحالة، والشكل العراقي لا يشكل أبداً أي مقياس يعتمد عليه بعد الآن. صحيح أنه يشكل عيباً على الشعب الكويتي كله ويشكل إزعاجاً حتى يزول ولكنه بالتجديد لا يشكل أية خطورة تذكر قياساً لمخاطره التي كانت سائدة قبل تصريح الكويت فالضمانات بفرضها العالم وتقرضها الشرعية الدولية وتقرضها حالة الأمر الواقع الكويتي والعراقي هي كلها ضمانات لم تتحقق لأي اتفاقية دولية من حيث درجة الأجماع الدولي عليها من حيث الخطوات الاجرائية للوصول لها ويتكفي أن ترسيم الحدود الآن هو مرحلة متقدمة من مراحل عدة.

وحول ما تقيره المعارضة العراقية وموقفه الذي ظهر وأعلن بعد قرارات اللجنة السميوط : «أن المعارضة العراقية وموقفه الذي ظهر وأعلن بعد قرارات اللجنة الدولية المستقلة لرسم الحدود مستلح بالتأكيد ورقة المصالح الخاصة بها بعد

زوال نظام صدام حسين وتديم نظام ديموقراطي في العراق. ولأنها قضية لعب بها النظام العراقي في عقول العراقيين لسنوات طويلة فاستيكت متوترة أن تستخدم كورقة سياسية لاستقطاب ودعم مشاعر العراقيين من ناحية أخرى فإن موضوع ترسيم الحدود هو مجرد مرحلة صغيرة لتعايش اشمل وأكبر ومقدمة لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني في المنطقة بعد زوال نظام صدام حسين، وهو يتعدى بمراحل ودرجات مئات من الأمتار من الأراضي الكويتية التي كانت السلطات العراقية قد اغتصبتها من الكويت وقلت الحقائق سنوات طويلة بإعلامها المنتشر وعمالها النافذين اليوم يعود للكويت جزء من أراضيها وكما وقف الشعب الكويتي كله ضد الاحتلال فإن أهل الكويت كلهم مع قرارات الشرعية الدولية.



الجلد -

المصدر :

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ صباح الصباح : للعراق هناك بحر : اطلال

اما وكيل وزارة الدفاع المساعد لشؤون المنشآت العسكرية المهندس الشيخ صباح ناصر الصباح فقد قال: ان مسألة ترسيم الحدود بين الكويت والنظام العراقي والتي اقرتها اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة حسب قرار رقم ٦٨٧ أعادت البنا حقاً مقصدياً وجزئياً من الأراضي الكويتية التي استولت عليها العراق في السنوات السابقة وماطلت في ترسيمها، رغم أن النظام العراقي وقم اتفاقية عام ١٩٣٢ بشأن ترسيم الحدود.

وقال وكيل وزارة الدفاع المساعد أن الحكومة الكويتية سمعت إلى حل الموضوع من خلال الدول العربية ومن خلال الجامعة العربية إلا أن النظام العراقي كان يماطل ويتهرب.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود قال المهندس صباح ناصر الصباح: إن مسألة الوقت ليست في يد الحكومة الكويتية لأن تلك قرارات دولية وإذا كان الوقت اليوم لاسترجاع حق كويتي فلماذا لا نأخذ في ظل الشرعية الدولية؟ ثم إن المعارضة العراقية يجب أن تساند قرارات الأمم المتحدة التي تمنع الدول والشعوب، حقوقها الشرعية خاصة أن أغلب رجالات المعارضة العراقية من المثقفين والمتعلمين الذين يدركون أن النظام العراقي ماطل لسنوات في حسم هذه القضية ثم أننا كنوة اضلعف من العراق سواء من الناحية البشرية أو الامكانيات المادية أو العسكرية وليس هناك أي تخوف من أن تبادر الكويت إلى احتلال واغتصاب الأراضي العراقية لأن ذلك ليس من أهداف ومبادئ السياسة الكويتية فنحن نحب التعايش بسلام.

ويحول الضمانات المستقبلية قال الشيخ المهندس صباح الناصر الصباح، ان افضل ضمان لمستقبل الكويت هو الوحدة الوطنية بين المواطنين وكذلك السور الوطني الذي يشكل لكبر ضمانات أمنية للأجيال القادمة للحفاظ على ما حصلنا عليه من أراض كانت مقتصية من قبل النظام العراقي.

و قال: وجهة نظري الشخصية أن أي سور لا يمكن أن يحمي الكويت إذا لم تعتمد على حب هذا الوطن وندافم عنه كما فعلنا أثناء الاحتلال وقال الشيخ صباح الناصر الصباح الذي كان أحد قادة المقاومة داخل الكويت وشقيق سفير الكويت في واشنطن: ما يبرهه النظام العراقي بأنه حرم من مناهذ بحرية مرسوم عليه. فالعراق ٤٠ كيلومتراً على ساحل الفار والمحرق كل الساحل الشمالي على خور عبد الله وللعراق ميناء البكر التجاري الذي تحفل منه كبرى ناقلات النفط وللعراق ميناء أم قصر فهل بعد هذه الحقائق يكون العراق محروماً من منافذ بحرية؟ إن هذه الأمور غير خافية على اللجنة الدولية التي اعطت للكويت حقها المقتصب.



خليفة الخرافي: المعارضة العراقية تدفع مشاعر العراقيين بقضية الحدود

أما عضو المجلس الوطني خليفة الخرافي وهو من أكثر الأعضاء الذين ينتقدون الوزراء والمؤسسات الحكومية في جلسات للمجلس الوطني فقال: كما ستوقع أن تكون المعارضة العراقية بشأن مسألة ترسيم الحدود عطلانية بطرحها وبعيدة عن العاطفة، تجمع ولا تفرق وتعتمد على الرؤية العلمية والمنطقية وليس على الأفكار السطحية ولها تطلعات مستقبلية مبنية على الواقع والحوار واحترام السيادة، واحترام الوثائق الدولية والاحكامات الملزمة على القانون والمعادلة معقولة بلجنة هيئة الأمم للمعدة

وقال الخرافي: لست متفائلاً بالوضع السياسي المستقبلي للعراق في حالة استلام المعارضة للحكم. كنت اتوقع من المعارضة أن تبني ما تهدم من علاقات كانت قوية بين الكويت والعراق قبل الغزو من جراء ما قام به صدام من تدمير الكويت وأهلها ومشاعرهم وأحلامهم وإذا كان أسلوب تفكير صدام يرجع إلى جنونه وبيكتاتوريته فاشني لا أعرف السبب الذي يجعل المعارضة العراقية تفكر بنفس الأسلوب. كنت اتوقع أن يكون من أولويات المعارضة عند استلامها للحكم بعد زوال صدام القيام بعملية إعلامية مدروسة لجمع الشمل وتغيير المناهج التربوية والتعليمية للتعريف بدفاعة ما فعله صدام نحو عرب كانوا يحبون العراق ويساعدونه ويهتفون له. لذلك فإن المعارضة العراقية سقطت في أول امتحان لها على أرض الواقع، ثم ما هي العلاقة بين نظم الحكم وقرارات هيئة الأمم للتحدة التي أرجعت الحق للأمم؟

الدكتور اسماعيل الشطي: لقد تنازلنا للعراق عن بعض أراضيها

وبحسب رأي الحركة الدستورية الإسلامية «الاخوان» قال الدكتور اسماعيل الشطي ممثل جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت لانتخابات مجلس الأمة المقبل: إذا اتفقت على أن الوثائق الدولية هي المرجع فأي تجاوز لها يعتبر اغتصاباً واعتماداً على حقوق الآخرين، وفي المسألة الصحفية بين الكويت والعراق تمت مراعاة أمرين عند حل هذا النزاع

● الأول: التعامل مع الوثائق الدولية أبان الحلية التي نشأت فيها الكيانات السياسية العربية، ذلك لأن أية وثائق أخرى حامت نتيجة تهديد أو ابتزاز، ولا يعترف الشرع الإسلامي ولا القانون الدولي أو الوضعي باكتساب الحق من خلال التهديد والابتزاز، وهذا هو منطق العراقيين في نزاعاتهم الصحفية مع إيران، والوثائق الدولية فُرِدت أن هناك أراضي كويتية اغتصبها العراق بالتهديد والابتزاز وتتضمن ثروات للشعب الكويتي

● الثاني: تحكيم المجتمع الدولي من خلال أكبر هيئاته وبرى وقبول الطرفين، وإن قيل أن العراق قبل مضطراً نتيجة مزيمته في الحرب، فهو قد



اسماعيل الشطي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٦ مايو ١٩٩٢

المصدر:

الصحافة

فيل التحكيم مضطرا لأنه لا يؤمن بالتحكيم والقضاء في منازعاته، بل يؤمن بالتهديد والوعيد واستخدام القوة، ولا يد من اخضاع كافة الأطراف في العالم للقبول بالتحكيم فالخيار الآخر هو العنف، وهناك فرق بين القبول بالتحكيم والقبول بنتيجة التحكيم، فالقبول بالتحكيم جزء من النظام الدولي يجب ان يخضع له العراق والا فالمجتمع الدولي له اساليبه لاختصاص العراق. أما القبول بنتيجة التحكيم فهو أمر يجوز للعراق أن يمتنع عليه ان كان يملك دليلا يضعف التحكيم، ولكن العراق لا يملك سوى الادعاءات والمقولات الاعلانية المضللة، وهذا ما لا يعتمد به عند الحكام.

● ورداً على سؤال حول ما يثار عن حرمان العراق من منفذ بحري قال الدكتور اسماعيل الشطي:

إذا كان البعض في العالم العربي يمتنع على قرار لجنة التحكيم من منطلق عاطفي، فمنع خروج من العراقيين الى عواطفهم، فالعراق هو المعندي والكويت في الضحية ولا يتعاطف مع المعندي ضد الضحية سوى العنوس الربضة، وإذا كان المجتمع الدولي قد عاقب العراق على جرائمه فإن ترسيم الحدود ليس جزءا من العقاب، بل هو جزء من احقاق الحق وبزج قتل التنزير، وإذا كان التعاطف ينطلق من حاجة العراق لمنفذ بحري فإن لجنة التحكيم جاملت العراق في ذلك على حساب الحق الكويتي واعطت العراق جزءا من ارض أم قصره الكويتية ليتمتع العراق بهذا المنفذ، وكما تتمنى ألا يقل المفاوض الكويتي بهذا التنازل، كمما ان العراق بحاجة الى منفذ بحري من دولة محاورة لها اراض ممتدة، فلماذا لم يتم التنازل؟

وقال الدكتور الشطي: يبقى هناك شبهة يتداولها البعض في مسجلة الحدود هذه، وهي ان استعادة الكويت لأراضيها للسوية سوف تضيع العراقيين في حالة توتر دائمة قد تؤدي الى انفجار الوضع من جديد، وهذا هو الانزعاج الذي طال الكويتيين يعيشون تحت هاجسه خلال العقود الماضية وكانوا يتحاشونه، لذلك لا بد ان نبعث من اية وسيلة شرعية تردع اي نظام هراقي تسول له نفسه بارتكاب جريمة أخرى في حق الكويت، والتضامن الخليجي قادر على ردع العراق في اي مرحلة مقبلة لو أخذ فرصته الحقيقية.

رأي السلف



احمد ناصر

● اما احمد ناصر عضو مجلس الامة السابق واهم ممثلي تيار السلف الديني في الكويت فيقول من انتائج الابحاث لكتاتبة الغور قضية ترسيم الحدود ان هذه القضية ظلت معلقة فترة طويلة، بسبب معاملة العراق ومطالباته التي لا تنتهي بأراضٍ وصقوف كويتية. ومن ثم كانت قضية وجود الكويت وسيادتها قضية دولية أصبحت الآن قضية الحدود مدعومة بشريعة دولية أيضا.

وما دام الترسيم تم بمعرفة دولية واستند الى موافق تاريخية ومعاملات ثبتت موافقة الطرفين عليها، فليس لأحد ان يعترض او ان يدعي بأن الترسيم للجديد يفتح خلافا جديدا.

بين البلدين لأن العراق سيعترض على اي ترسيم مهما كان شكله ومن الخطأ ان ننصير ان العراق سيسلم بترسيم بعيد للكويت حقوقها لذلك فإن افضل وسيلة للدفع عن حقوق الكويت هي بتوفير الحماية التي ترد كيد الطامعين.



المصدر : المجلة

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعد صالح جبر : لسنا ضد الترسيم بل ضد التوقيعات

والمعارضة العراقية رأي خاص بالنسبة لترسيم الحدود الكويتية .
العراقية، رأي استغنى وسائل الاعلام الكويتية، فهو يدعو الى التوثيق في
موضوع ترسيم الحدود.
والجلاء تحدثت الى بعض اقطابها العراقية في محاولة لشرح وجهة
نظرها فيما يخص هذا الموضوع.
يقول سعد جبر رئيس المجلس العراقي الحر: نحن نعلم تماماً ان هدام
قد تجاوز الحدود الكويتية أكثر من مرة، ونعرف انه لشغل الحرب التي
امتثلها مع ايران من اجل الزحف على حدود الكويت ونعرف انه كان يمالأ
ويستخدم كل وسائل التوسيف من أجل عدم اتحاد خطوة ايجابية لترسيم
الحدود مع الكويت الشقيق. ونعرف ايضاً عن تلك الاتفاقية التي أبرمها أحمد
حسن البكر يوم كان رئيساً للوزراء أثناء قيادة عبد السلام عارف للعراق.
وكيف ان مجلس قيادة الثورة لم يقم بالتصديق
على تلك الاتفاقية، حتى تكون ورقة تستخدم
لإفزاز الكويت.



سعد صالح جبر

لدينا كل الوثائق بالأرقام لمادان في تلك
الاتفاقية، التي لم ينفذ أي بند من بنودها.
ونعرف كذلك من هي العناصر الحزبية التي
انقسمت الغلبة عقب تلك الاتفاقية
كل هذا وغيره نعرفه ونذكره، وما من
عراقي شريف لا يريد ان تكون العلاقة
الاخوية بين شعبي العراق والكويت قائمة على
أوطك الأسس التي تحفظ للشعبين حقهما
بالحرية والأمان وفق ما تنبئها الاخلاق العربية
والاسلامية وكذلك احترام الميثاق الدولي.
ولا شك ان الجميع يصرف ثراء العراق
وكثرة خيراته. وهو بذلك لا يمكن ان يختلف مع أخوة وأشقاء حول أهمية عدد
من أبار النفط ويضع مئات الأمثال المروعة من الأرض.
وتابع سعد جبر قائلاً: أريد بهذه المناسبة أن أقول للاشقاء في الكويت:
نحن شديداً الحرص على استنقاذ الأمن على الحدود العراقية، الكويتية لأن
لكل في النهاية مكسب لنا ولكم. ولهذا فإنا حينما ندعو للتوثيق في موضوع
ترسيم الحدود، لكي يتحقق ذلك، مع صاحب الحق الشرعي وهو الشعب

العراقي قصدنا ان يبقى جاثماً على صدر المنطقة
الى الأبد.

العراقيين كفئات معارضة وقطاعات شعبية ومن
مختلف الطوائف والقوميات، لا يعترفون بادعاءات
صدام بتأبعية الكويت للعراق، بل وليس لديهم أي
وهم حول ما يصعبه النظام ويسميه الصقوف
التاريخية، نحن في الواقع بلدان مستقلتان وفق
جميع القوانين والمواثيق الدولية وهذا ما تؤمن به
الآن وسيكون خيارنا بعد رحيل صدام حسيب
ونحن لسنا ضد ترسيم الحدود على ضوء وثائق
الأمم المتحدة ولكننا ضد توقيعات هذا الترسيم في
ظروف لا يتحتم فيها الحكم بالعراق بأية شرعية لا
داخلية ولا خارجية، وتابع جبر مضيقاً.

ان المعارضة العراقية هي الجهة السياسية
الوحيدة التي يمكن ان تتفهم السيادة الكويتية وتؤمن
بالقائمة علاقات طيبة وودية وأن تستمع هذه العلاقة
والهجوم على المعارضة لن يكون في صالح الكويت.



أما الانشقاق من حملة الأقلام في أجهزة الإعلام في الكويت، فنرجو منهم ألا يوسعوا الفجوة بين الشعبين، لأن ما قام به صدام من جرائم بحق شعب العراق وشعب إيران وشعب الكويت بل وكل شعوب المنطقة بما فيها شعب فلسطين، فهو أفظع بكثير من كل الجرائم، فلماذا الأصرار على توسيع الفجوة، ونحن نقف معكم في خندق واحد لمواجهة صدام ونظامه، ثم لماذا هذا الأصرار على أن ما قام به صدام في الكويت هو من فعل جميع العراقيين؟ إن عيب كل عراقي هو صدام، له إبعاد ليست في مصالح العلاقات المستقبلية، إن الشعبين، وبالتالي هو تعبيران جاري لشاعر كل العراقيين.

وفي عودة إلى موضوع ترسيم الحدود تابع جبر قائلا: لقد قمنا بالاتصالات مع اللجنة الدولية التي لخبرتتنا أنها تنفذ الإجراءات التي تحفظ السلام وتزيل التوتر من المنطقة، فقلنا لهم، أننا نريد ترسيما للحدود، يأخذ شكلا ثابتا وغير مؤقت، حتى لا تتكرر مأساة الغاء اتفاقية الجزائر التي أبرمت بين العراق وإيران، والتي وقعها صدام وهو نفسه قام بإلغائها، وكانت النتيجة أن قامت حرب بلغ ضحاياها أكثر من مليون إنسان.

نحن نريد اتفاقية حدود مع الكويت تصابق عليها حكومة شرعية في عراق ما بعد صدام لتحفظ كل الشعبين وكذلك لتفتح آفاقا جديدة من العلاقات الودية، لذلك لست في موضع الرد على ما كتبه بعض الأقلام في الصحف الكويتية، إن الذي يعيننا بالدرجة الأولى، هو تحرير العراق ثم إقامة علاقة تقوم على المحبة والاحترام والتناهي بين الشعبين الشقيقين.

ابراهيم احمد : الاتفاق مع حكومة عراقية عادلة هو الحل الصحيح لمشكلة الحدود



ابراهيم احمد

وعن موضوع ترسيم الحدود الكويتية - العراقية والاتهامات الموجهة للمعارضة العراقية وكيفية التعامل مع المشكلة قال المحامي ابراهيم احمد وهو يعتبر منظر الحركة الكردية وأحد ابرز كتابها وشعرائها: إن لثارة قضية الحدود العراقية - الكويتية أمر يتنافى بوضوح مع كل ما يربط بين الشعبين من وشائج قومية ودينية وتاريخية واجتماعية بالإضافة الى الجاورة العريقة، هذه الاعتبارات التي من شأنها القضاء على مشكلة الحدود نهائيا، إذا كانت الحكومات المعنية جادة في تمسكها بهذه المعايير، وإعادة إثارة هذا الموضوع من قبل صدام واتخاذ زريعة للهجوم على الكويت لتحقيق مصلحته التوسعية العدوانية لا تفقر ولا قويا ولا دينيا ولا إنسانيا وهذا يظهر بوضوح كذب وبقائه ويعدوه هو وحزبه عن العروبة والأسلام والقيم الإنسانية، لذلك على الزمنيين بالقيم والمبادئ، التي أراد صدام تشويهها حل القضية المختلفة بطريقة تخدم وترسخ تلك المبادئ والعلاقات، بحيث تزال الآثار الاثيمة والفضيلة لجريمة صدام.

وبخصوص اتهام بعض وسائل الاعلام الكويتية للمعارضة العراقية بالاتفاق مع صدام حول موضوع ترسيم الحدود قال المحامي ابراهيم احمد هذا الاتهام غير صحيح وغير منصف، ولا اعتقد أن بين المنفيين بالامر من لا يعرف حقيقة موقف المعارضة العراقية من غزو صدام للكويت. إن المعارضة العراقية أدانت وشجبت واستنكرت مغامرته المجنونة المضررة بالمصالح الحقيقية للشعب العراقي والعالم العربي، لقد استعملت المعارضة العراقية كل الوسائل والأساليب للتعبير عن موقفها هذا وأدانتها لجريمة صدام، لذلك لا أرى مبررا لاستمرار الاعلام الكويتي على هذا الموقف الخاطي، تجاه المعارضة العراقية



محمد عبد الجبار: رفضنا الجبهة العراقية الخضلة التوقيع وليس خط الحدود

ويقول محمد عبد الجبار، عضو المكتب السياسي لكوادر الدعوة الإسلامية حول موضوع ترسيم الحدود:

أثارت قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت الكثير من ردود الفعل منها محاولة البعض لفهم من فئاة المعارضة العراقية، وإتمامها بالتوافق مع صدام حسين، بل اعتبرها البعض الآخر أسوأ من صدام نفسه! لقد اعترفت المعارضة العراقية بحق الشعب الكويتي بالعيش في ظل دولة مستقلة ذات سيادة، وذات حدود دولية معترف بها. ولم تنخر قوى المعارضة العراقية سبيلاً من أجل التعريف بهذا الموقف البديهي، والتأكيد عليه. ومن منطلق رفض الظلم أباً كان شكله ومصدره، وقفت المعارضة العراقية بحزم وقوة ضد الغزو الصدامي لدولة الكويت وأدانتها. واعتبرت أن مصيبة الشعبين

محمد عبد الجبار



العراقي والكويتي واحدة، بوجود صدام حسين في الحكم في العراق، وظوت صفحة مؤلمة من ماضي العلاقات بينها وبين دولة الكويت، يوم كان شباب المعارضة العراقية يطاردون في الكويت، ويمتقلون، ويمذبون، لأنهم معارضون لصدام حسين، وحرصت قوى المعارضة على تجاوز هذه المسألة، من أجل فتح صفحة جديدة من التفاهم والتعاون مع الكويت، تكون أساساً للعلاقات مستقبلية مزدهرة بين البلدين والشعبين بمد سقوط نظام صدام، واستلام حكومة منتخبة شرعية مقاليد الحكم في العراق.

أما نذكر أن قضية الحدود العراقية - الكويتية من المسائل الشائكة التي تواجه البلدين، كما تفهم الهواجس التي يشعر بها لخواننا الكويتيون لزاء هذه المسألة، بسبب بعض السياسات والمواقف التي كانت تتخذها حكومات عراقية سابقة، من جهة، وبسبب العنوان الصدامي على الكويت من جهة ثانية وكذا، من أجل معالجة هذه الهواجس، تؤكد على ضرورة الفصل بين النظام الصدامي والشعب العراقي فليس من الصحيح القول بأن المعارضة العراقية تتفق مع صدام في مسألة الحدود مع الكويت، ومثل هذا القول ينطوي على ظلم كبير.

أنتا نؤمن أنه لا يمكن أن تستقر العلاقات بين دولتين جارتين بدون ترسيم الحدود بينهما، فهذا من مستلزمات الاستقرار في العلاقات الدولية، هذا مع إيماننا، ومن منطلق إسلامي - عربي، أن الأصل في هذه المنطقة العربية الإسلامية أنها وطن واحد لكل سكانه العرب والمسلمين، ومن رضى بالانتماء إليه من القوميات والأديان الأخرى.

من الطبيعي أن يتم ترسيم الحدود من خلال التفاوض بين حكومتَي البلدين المعنيتين، وفي إطار الاتفاقات والقوانين الدولية، ولكن، إذا كان للكويت حكومة شرعية تتفاوض من أجل رسم حدود وطنها، فمن يفاوض باسم العراق؟ هنا تكمن المسألة التي استعنت إعلان المعارضة العراقية رايها في اتفاقية الحدود الأخيرة.

الدكتور عبد الحسين شعبان:

أي اتفاق مع حكومة صدام حسين باطل قانوناً



المجلة

المصدر :

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. حسين شحان

وحول كيفية التعامل مع مشكلة الحدود العراقية - الكويتية وموضوع الترسيم الجديد المقترح قال الباحث والقانوني العراقي ورئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا الدكتور عبد الحسيب شحان

مشكلة الحدود العراقية - الكويتية، هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى، وهذه المشكلة قائمة قبل اقدم النظام الحاكم في العراق على غزو الكويت واحتلال اراضيها. وقد تعذرت للمحاولات الرامية لترسيم الحدود العراقية - الكويتية طيلة السنوات الماضية، والترسيم يعني الاعتراف قانونياً وبفعلياً وعلى الارض (ميدانياً)

بالحدود التي تفصل البلدين وسيادة كل منهما على اراضيها وحل المشاكل المتنازع عليها والحدود القائمة حالياً (أي لغاية ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠) وهي الحدود الواقعية (الفعلية) التي جرى الاتفاق عليها ضمياً وعرفياً والتعامل معها كاتر واقع (Defacto) وكانت مقبولة من الناحية الفعلية من الطرفين، بل ان التعامل معها كان يتم كحقيقة قائمة بين البلدين وعلى المستوى الدولي، ولا اذن ان العودة الى التنازع في هذه القضية بالذات سيبلغ كثيراً، بل انه سيثير إشكالات ومطالب وشجون، نحن في غنى عنها، وبخصوصاً بعد ما اسباب العلاقة من كثر وما لحقها من الألم

لهذا ينبغي البحث في حل رضائي وبالاتفاق المباشر بين البلدين وفقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر، مع الأخذ بنظر الاعتبار الروابط المشتركة وتوازن المصالح وحماية السلم والأمن في المنطقة وأن يتحقق ذلك الا في ظل وجود حكومة شرعية في العراق وفي ظل اجواء طبيعية وسلمية بين البلدين.

حكومة غير شرعية

وحول عدم شرعية الحكومة العراقية القائمة قال شحان: اعتقد ان النظام العراقي الحالي لا يمتلك الشرعية الدستورية والدولية فقد اغتصب السلطة ابتداءً وحكم الاعلية الساحقة من السكان بالحديد والنار اضافة الى تهديده للمسلم والأمن في المنطقة والعالم

وباعتقادي ان النظام الحاكم في العراق لم يعد أهلاً للتعامل مع المجتمع الدولي وفقدان الأملية يفقد الحق في التصرف كما يقال وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذا المبدأ حين قرر في المادة السابعة من ميثاق مبادئ الميثاق توقف عضويته في الأمم المتحدة... النظام العراقي القائم هو نظام خارج على القانون واعتراؤه الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذاتها

وبالتالي فإن ما يصدر عنه يعتبر باطلاً بموجب معاهدة فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

بتقديري لا بد من انتظار قيام حكومة شرعية في العراق تحظى بتخويل شعبي وفقاً للشرعية الدستورية وفي ظل ميثاق سليمة وصحيحة، لكي يتم تحديد وتشير الحدود الدولية على الارض وبصورة مرضية ومقبولة من الطرفين، كما ذهبت الى ذلك معاهدة هلسنكي لعام ١٩٧٥ واعتقد ان على مجلس الأمن ارجاء بحث القضية وتأجيل اتخاذ قرار بشأنها لحين قيام اوضاع مناسبة.

وحول الخلاف القائم بين الكويت والمعارضة العراقية حول ترسيم الحدود، خصوصاً بعض الكتابات الكويتية التي وصفت المعارضة بأنها في خندق العراقي قال شحان:

ن القصوري التفكير ببعد نظر في هذه القضية، ولا بد من تطويق الخلاف غاء الى صوت العقل.

بدي أو يتعاطى الكويتيون مع هذه المشكلة بعيداً عن شجون ومخلفات الذي قام به صدام حسين، ولا شك في ان بعض الأصوات التي ارتفعت للتجريح بالمعارضة الوطنية العراقية ووضعها والنظام في سلة واحدة، أضافت



المجلة

المصدر :

١١ ٢١ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدام حسين، اذ ليس من مصلحة الكويتيين استعداد الحركة الوطنية العراقية والشعب العراقي، فالحركة الوطنية العراقية التي كانت تقاوم النظام بشقي الوسائل، كانت تعمل على جراحها وتكلم عيضاها، وفي نظر الى شهيد العبدل الرسمي العراقي - الكويتي، لكنها لم تتشف او تتخذ موقفا لا مسؤولا يوم اقدم صدام حسين على غزو الكويت وتشريد أهلها، بل وقفت الموقف المشرف وادانت الغزو وحملت صدام حسين وزمرة المسؤولية واعلنت عن وقوفها مع الشعب الكويتي من اجل استرداد سيادته ووطنه ضد الاحتلال والعدوان ■



□ بيان كويتي

**لجنة ترسيم الحدود لم تحرم
العراق من موانئه على الخليج**

الرباط - وكالات الانباء - نفي بيان
صمطي صدر في الرباط ان تكون قرارات
اللجنة الدوابة المكلفة بشي-سيم الحدود
العراقية الكويتية قد حرمت العراق من
موانئه على الخليج العربي واكد البيان
الصادر من السفارة الكويتية بالرباط
ردا على ما اوردته إحدى الصحف
المغربية بهذا الشأن ان قرار اللجنة
الدوابة الخاصة بترسيم الحدود هو دليل
على انتهاك العراق للأراضي الكويتية وأنه
يجب إعادة الحق الى أصحابه .
واوضح البيان ان اللجنة الدوابة
شكلت بناء على قرار مجلس الأمن رقم
٦٨٧ وتتكون من ٥ أعضاء من بينهم
ممثل للكويت ولغير للعراق



المصدر :

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

افساح ملك الحدود الكويتية العراقية نهائيا لاقتبل بضم اي جزء من التراب العراقي للكويت

اعلن د طارق الزواي ممثل الكويت في اللجنة الدولية لترسيم الحدود الكويتية العراقية وسفير الكويت لدى فرنسا ان ملك الحدود الكويتية العراقية سيخلق ويودع في الامم المتحدة بعد اجتماع اللجنة خلال الشهر القادم لترسيم الحدود البحرية بين البلدين

من ناحية اخرى أكد بدر جاسم المطوب وزير الاعلام الكويتي ان مفاوضات اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليس سوى تحديد للأراضي الشريفة لكل من البلدين وفق القانون الدولي والوثائق التاريخية الدالة على ذلك وليس كما صورته بعض وسائل الاعلام كسبا للكويت أو شتمة حبيب .

أضاف وزير الاعلام الكويتي ان الكويت لا تقبل بضم أي جزء من التراب العراقي للكويت مابداً الى ان الكويت فييرة وضحايا ترغضي كل مفهوس السيادة العراقية على اراضيها وتكونها المستقل بل انها تعرض عليها علما تحرس على سيادة الكويت .

ووضع ان اللجنة التي تشكلت بقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة لتقليداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ كم يكن مطلوباً منها تحديد حدود جديدة وإنما ترسيم الحدود باعتراف ان ذلك عمل فني يتطلب خبرات متخصصة وهو ميعني ان اللجنة ليست مسؤولة للتفاوض حول الحدود أو إدخال

تعديلات أو تغييرات عليها بل مهمتها الاساسية هي تنفيذ اتفاق الدولتين الموقع عام ٦٣ وانطلق ١٩٦٢ ولهذا لم تضع اللجنة خريطة جديدة ومماثلت به هو ترسيم الحدود بشكل على من واقع المعايير السابقة المتفق عليها بين العراقيين والمملكة كوالثي رسمية لدى الامم المتحدة .



اقتبال المرحلة الاولى من ترسيم الحدود الكويتية العراقية

ضم ابار بترونية جديدة للكويت ومبادرة لبناء جدار رابع، على طول خط عام ١٩٣٢م

الكويت - نزل مكان جهاز - أ. ب:
اكمل فريق من الامم المتحدة تحديد نقاط مؤقتة لترسيم الحدود الكويتية العراقية المتنازع عليها منذ زمن طويل.

واضى الفريق الفني اربعة اسابيع قام خلالها بمسح الصحراء لتحديد مكان النقاط الثلاث. وتقع المنطقة الاولى عند الطرف الجنوبي لنياء ام القصر، والثانية تقع جنوبي مدينة حوران العراقية مباشرة والمنطقة عند اهل منطقة وادي الباطن.

وتعتبر تلك النقاط الحدودية اول علامات مادية ملموسة منذ قيام رساموا الخرائط ابان الاستعمار البريطاني للكويت يرسم الخط الحدودي في عام ١٩٣٢م.

وقال ميكوليس بيتر، رئيس رسامي الخرائط بالامم المتحدة وسكرتير لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية، ان تلك الخطوة تعتبر الاولى في رسم الحدود على الارض بصورة ملموسة.

وسيمد الفريق في شهر يوليو القادم شبح الحدود البحرية، ومرة اخرى في شهر سبتمبر لبدء في اقامة الامم المتحدة للفرسانة الدائمة على مسافة كيلومترين بين المصعد والاخر على طول المنطقة الحدودية البالغ طولها ٢١٠ كيلومترا.

ويبلغ اتساع المصدرة الحالية ١٥ كيلومتر ٩٠ اميال، وهي منطقة منتزعة السلاح، تقوم قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وحركة المرور عبر الحدود قليلة، فيما عدا بعض القنصليات من الفلسطينيين والارابيين.
ومن المتوقع ان تتغير المنطقة قليلا لتسلي الشغل عندما يتحدد مكان الحدود الرسمية.

وأكد كانت الحدود مشار جعل بين الكويتين منذ استقلال الكويت في عام ١٩٦٢م. وقد اعترف العراق رسميا بالمصدرة.. لكن اتساع مصادم ليس لها حدود.

ويرسم الخط الحدودي الجديد حوالي عشرة ابار بترونية الى الأراضي الكويتية بعد ان كانت في ايدي العراقيين. وكذلك قاعدة بحرية متحركة في ام القصر. ويأتي فريق الامم المتحدة ويحدد أي عمل علمي في ذلك، فالتنظيم وانهم استشهدوا اجهزة الامم المتحدة في تحديد الخط الحدودي البريطاني القديم.

وقال الزعم من ان العراق قال انه ان يعترف بالقرار الذي اتخذته اللجنة الشهر الماضي، قال بيتر، ان الفريق لم يضايقه احد في صله ولن يثقت الى رأي نظام يدهاني.

وتحت الحكومة الكويتية بترسيم الحدود. وبعد اطلاق ميثاق البصرة، سيب

وتسليم الكويت

الحرب العراقية الايرانية من ١٩٨٠م الى ١٩٨٨م. كانت لم القصر حسي للنفوذ الجيوي الوحيد للعراق على البحر. وكان من بين اهداف اعداء صدام حسين الغاشم على الكويت، هو للسي الى الجهاد خط ساحلي اوسع في منطقة الخليج.

ويضا يقول البيلجسمون انه يجب على كل من العراق والكويت التنازلي في آخر الامر بشأن الخط النهائي للحدود بينهما. يعتقد الكويتيون بان أي تنازل سيؤدي فقط الى اثارة شهوة بغداد للعراق.

وقال سعود العميمي، صاحب مبادرة خاصة لبناء مائات رابع، على طول الحدود، وانهم لا يريدون حوزة كيلومتر واحد، انهم

يريدون الدولة باسموها. وكان اخر الاسوار الثلاثة السابقة قد اقيم حول منطقة ميثاء الكويت عام ١٩٦٠م للكويتية من غزوات رجال القبائل المصدرة.

وقال، ان بناء حائط جديد صوف يذكر العراقيين بما حدث لنا عندما اصلوا قدامهم لرجل مجنون.

وتأمل المجموعة في جمع تبرعات خاصة لتعطيتها للمكونة من اجل ذلك الحائط. ويرى المدبولسيون ان الترسيم الرسمي للحدود لا يخلق مشكلة جديدة، ولكنه محاولة لاتهاء مشكلة قديمة.

وقال دبلوماسي عربي كبير، كتب علم ذكر اسم، انكم اذا لم تقسموا بحمل المشكلة فاشتباه ستزداد سوءا. ويشيئ مصدرا للتنازع المستقبلية، وربما ات الى حرب مرة اخرى.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق - الكويت

مسؤول في لجنة ترسيم الحدود: العراق سيخسر ٧٧٠ متراً في حدوده الجديدة مع الكويت

كشف عضو مسؤول في لجنة الأمم المتحدة المكلفة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، في مقابلة خاصة مع "الوسط"، أن العراق سيخسر فقط ٧٧٠ متراً في الصيغة الجديدة للحدود التي اعتمدها هذه اللجنة. وشرح هذا المسؤول في هذه المقابلة، وبشكل مفصل، طريقة العمل التي اعتمدها هذه اللجنة قبل اصدار قرارها الشهر الماضي برسم الخريطة النهائية للحدود البرية المشتركة بين العراق والكويت. ويرأس هذه اللجنة مسؤول اندونيسي، وهي تضم خبراء مستقلين من نيوزيلندا والسويد واندونيسيا وممثلين للعراق والكويت. وقد اشترط هذا المسؤول عدم ذكر اسمه لقاء موافقته على التحدث إلى "الوسط"، إذ أن المنظمة الدولية تحرم على أي عضو في هذه اللجنة الإدلاء بأحاديث صحافية لأسباب أمنية. وفي ما يأتي المقابلة مع هذا المسؤول:

هذا السطح خطي لطول والعرض لنقطة الجمارك. وفي العام ١٩٤٠ كانت هناك أيضاً مراسلات بشأن نقطة معينة، وهكذا تأكدنا من أن خط الحدود يقع على مسافة ميل جنوب مركز الجمارك، أو على مسافة ألف خطوة جنوب تلك النقطة التي لم تعد موجودة اليوم بالطبع.

● ألم يحاول أحد العبور على موقع عمود نقطة الحدود القديمة حيث كانت هناك لافتة شهيرة يعرفها الجميع؟

— كلا، لقد تفقنا على أنه ليس من الممكن العبور عليها. وكان العراق شكاً في ١٩٤٠ من أن خط الحدود نقل مسافة ٢٥٠ متراً إلى الشمال، وقبلنا نحن ذلك، ويعني ذلك أن الخط الذي نعمل

ما هو الأساس الذي اعتمدتم عليه لرسم خط الحدود بين الكويت والعراق؟

— وضعنا هذا الخط على أساس صيغة الحدود التي اتفقت عليها الحكومتان العراقية والكويتية في العام ١٩٢٢. ولكن هذه الصيغة كانت مبهمة للغاية ولم تحدد سوى مسألتين الأولى نقطة انقضاء الحدود الكويتية - والسعودية والعراقية، والثانية هي خط الحدود جنوب صفوان

● إذا كانت تلك الصيغة مبهمة إلى هذا الحد، كيف يمكن استخدامها في رسم الحدود؟

— لقد حصلنا على كل المراسلات والوثائق التي يعود تاريخها إلى ١٩١٢ كما استخدمنا صوراً جوية يعود تاريخها إلى ١٩٤٠. وفي هذه الصور يمكن تمييز مركز الجمارك القديم في صفوان، وعندما نقارن هذه الصور بالصور الجوية الحديثة نستطيع تحديد الموقع القديم لهذا المركز بالضبط. وإلى جانب ذلك تم في العام ١٩٤٢ إجراء مسح بتكليف من وزارة الهند البريطانية، ويحدد



كثيرة. ان الخريطة البحرية التي وضعت في العام ١٩٦٠ لم تتعرض لكثير من التغيير. وفي الواقع كانت مربوطاتها ايضاً تمتدق ان الخطوط البحرية تعرضت للتغيير ولكنها تراجعت بعد ذلك عن موقعها

● هل كان ذلك السبب في الشائعات التي ذكرت ان العراق سيخسر ميناء ام قصر؟

- ربما كان ذلك صحيحاً وللاحدود البحرية هناك قريبة من الجانب الكويتي بصورة اكثر مما يحبذه الكويتيون وفي النهاية كان وفد العراق يشمر بسعادة كبيرة، بينما كان وفد الكويت يتخذ موقفاً للنفاق. وفي الواقع كاد الوفد الكويتي يثير شغباً في الاجتماع عند الاتفاق على الخط الاساسي، وعندما تبيّنوا ما يحمله هذا الخط وفي النهاية اندفع اعضاء الوفد خارج غرفة الاجتماع الى الطابق الثامن والثالثي (حيث يوجد مكتب الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة)، وطلبوه بالتدخل.

● وهل تدخل بالفعل؟

- تم استدعاء اعضاء اللجنة لاجل بعض كبار المسؤولين في الساعة ٩:١٥ من صباح ذلك اليوم، ولكن مختار كوسوما - اتمنيجا رئيس اللجنة اصبر على موقفه وقال لهم ان اللجنة مستقلة وانها تتابع المهمة المحددة لها. وفي اعقاب ذلك ازداد تقديرنا له بنسبة ١٠٠ في المئة.

● يمر خط الحدود عند ام قصر في وسط المساعدة البحرية، ويعطي الكويت الشكائب العراقية هناك، كما يبدو انه يمنع الكويت ايضاً جزءاً من حقل الرميثة للنفط.

هل اخذتم ذلك في الاعتبار؟

- كلا. ان لا نوضح اي من الخرائط التي تحمل عليها مواقع حقول النفط، وباستثناء مركز الجمارك في صفوان، تجاهلنا ايضاً اية منشآت قائمة هناك. ان الخرائط التي تحمل عليها لا توضح سوى لتضاريس. ولو كان خط الحدود يمر بمنشآت المياه نفسها، ربما بذلك بعض الجهود للوصول الى حل وسط. ولكن هذا الخط لا يمر سوى بالشكائب وذلك التزامنا به. والنقطة الواضحة في البحر هي نفسها في الواقع النقطة الموجودة على الخرائط البريطانية. وقال رئيس الوفد العراقي ان خط الحدود في منطقة الباطن يمر عبر المزارع وبساتين الفاكهة هناك. واضاف، «اننا كنتم نمتدحون ان وضع عمود بين موقع الحدود لعل منزل مزارع عراقي سيؤدي الى تعزيز السلام والامن، يجب عليكم التفكير في

على تحديده يقع على مسافة تتراوح بين اقل خطوة - اعتبرت انهما الف متر - وبين ميل واحد - اي ١٦١٠ متراً - جنوب الحافة الجنوبية الغربية مركز الجمارك وهكذا أصبحت هناك مسافتان تعمل على اساسهما الاولى تبلغ ١٦٥٠ متراً باعتبار الات خطوة والشكوى العراقية في العام ١٩٦٠، والثانية تبلغ ١٦١٠ متراً اي ما يعادل ميلاً واحداً. واعتبرنا ان من العدل اخذ متوسط المسافتين، وهكذا رسمنا الخط على مسافة ١٦٥٠ متراً جنوب الحافة الجنوبية الغربية مركز الجمارك القديم.

مشكلة الحدود البحرية

● ما هو السبب اذن في ان الخط الجديد يقع على مسافة كبيرة شمال الخريطة الرسمية الحالية؟

- تم وضع خط للحدود السابق على اساس الخريطة البريطانية التي قدمت الى مجلس الامن. ومن الغريب ان هذه الخريطة منحازة الى العراق لانها تبين ان خط الحدود يقع على مسافة ١٦٠٠ متر جنوب مركز الحدود. وفي ١٩٦١ ولفق الجانب البريطاني على انه لا يوجد اية مسببات لوضع الخط على هذه المسافة. وبذلك كان يسمع للعراق بالحصول على ٧٧٠ متراً من الاراضي من دون وجه حق.

● ما هي النقاط الاخرى التي تم تحديدها؟

- لخط الواقع في اعلى منطقة الباطن، وقد تم تحديده غرب خط صفوان وفي اتجاه البحر. ثم ينحدر في اتجاه تقاطع الفجر.

● اثم يتم تعديل القنوات البحرية بين الدولتين طوال تلك السنوات؟

- من الغريب انها لم تتعرض للتعديلات



الوسط

المصدر :

1 يونيو 1992

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نيويورك

أيان وليامس

- لا يزال يطمح علينا القيام بالمزيد من اعمال
السبع عند الناحية الشمالية لنقطة الباطن،
وهذا أيضاً مسألة الحدود البحرية. ويقول
العراق والخبراء الفنيون ان هذه المسألة ليست
باطلة في مهمتنا، ولكن الجانب الكويتي يرغب في
ان نتولاها. وسيتم على الكويتيين الحصول
على موافقة مجلس الامن على توسيع نطاق
مهمة اللجنة. وإذا تمكنت الكويت بالفعل من
الحصول على موافقة المجلس على هذه المسألة
ستحتاج اللجنة الى خبراء جدد. ان الحبرات الفنية
التوافرة لدينا قائمة كلها على اساس حدود
البحرية، ويتطلب رسم الخرائط البحرية مهارات
مختلفة تماماً. ولا يزال يطمح علينا ايضا اعداد
تقرير للامم لمام للاسم للتحدة. ولم تتمكن من
اعداد التقرير هذه المرة لأن وزارة الخارجية
الاميركية لم تسمح بدخول القنوب العراقي الى
الولايات المتحدة الا لمدة يومين قبل الاجتماعات
القررة ويومين بعدها، ولذلك لم نتمكن من تمديد
الاجتماع الأخير.

● لم يقبل العراق خط الحدود الجديد.
الا يدفع ذلك اعضاء اللجنة الى التفكير في
انهم ربما كانوا يرسمون على الرمال خط
بدء الحرب المقبلة.

- اعتقد انهم يفكرون احياناً في ذلك ولكن من
الامور الداعية الى التفاؤل ان هذه هي المرة الاولى
التي ترسم فيها مثل هذه الخرائط المفصلة
 للمنطقة. ومع تنفيذ عمليات القياس
بالكمبيوتر، اصبحت هذه الخرائط دقيقة ولا
تزيد نسبة الخطأ فيها عن سنتيمترين. وهكذا
ستكون هناك على الاقل خرائط مفصلة للمنطقة
نتيجة لعمل هذه اللجنة. ولكننا نشعر ان هذه
هي اكثر الطرق الممكنة عدالة لرسم الحدود بين
الدولتين. اذا اخضعت في الاعتبار المعلومات
التوافرة لدينا ان خسارة العراق من الارض ان
تتجاوز ٧٧٠ متراً، كما ان الكويت ليست راضية
ايضاً ■

الامر مرة أخرى وإذا كنتم تعتقدون ان تقسيم
بستان الفواكه تملكه اسرة معينة منذ عدة
اجيال، سيساعد في تحقيق الامن والسلام. يجب
عليكم التفكير مرة أخرى.

● كيف قررتم خط الحدود في منطقة
الباطن؟

- لقد استخدمنا اليونان الصحراوية
● ولكن الوادي الصحراوي لا يشبه
حوض النهر أو قناة للملاحة البحرية، بل
تتغير طبيعته باستمرار.

- لحل هذه المشكلة استخدمنا معدات
كمبيوترية للمسح الطبوغرافي، وحددت تلك
المعدات اعظم النقاط في التضاريس ورسمت
الخط على خريطة بمقياس خمسين سنتيمتراً.
ومع ذلك جاء الخط متعرجاً تماماً ولهذا جعلنا كل
قسم منه مستقيماً مسافة كيلومترين على
اساس الا يخسر أي من الطرفين أو يكسب أي
ارض من الطرف الآخر.

● هل وافق العراق والكويت على ذلك،
- رفض العراق تماماً للمشاركة في الناحية
الفنية من عمل اللجنة.

● تتضمن مهمة اللجنة وضع علامات
على الأرض تبين خط الحدود. كيف سيتم
تعيين هذا الخط،

- سيتم وضع اعمدة تبين موقع الحدود،
وتفصل بين كل واحدة منها والأخر مسافة
كيلومترين ولكن لن يتم نصب هذه الأعمدة الا
بعد اقتضاء فصل الصيف، إذ لا يرغب احد في
العمل هناك مع الحرارة الشديدة. وستكون هذه
الأعمدة قائمة على اساس من الخرسانة
المسلحة. وسيبلغ طولها متراً ويطحن علينا
تقليل مستوى مواصفات هذه الأعمدة لأن
الطائرات كانت عالية للغاية، من ٢٠٠ ألف دولار
الى ١,٥ مليون دولار.

● ما هي الاعمال التي لا يزال عليكم
القيام بها،



المصدر : الأناضول

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

درع لصدام حسين عليه صوريته من الذهب الخالص !!

بغداد - ١. ش. - ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية أمس أن وزارة البترول ستهدق الرئيس صدام حسين درعا من الذهب والفضة وفي درع التأميم - تضم وسطها بصورة مجسمة لصدام مصنوعة من الذهب الخالص - عيار ٢٤ وسنمها ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف دينار العراقي وتحت الصورة كلمة التأميم بالذهب الخالص وتمصعة يشق ملصقات ويصطب بالصورة والعلامة سبعة ادوار من الذهب الخالص - وأشارت الصحيفة الى أن الامداد يتم بمقتضى الشكرى المشرين لقرار تأميم البترول في العراق .

.. ويبلغ الامم المتحدة رفضه التزسيم الجديد للحدود مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء : ابلغ العراق الامم المتحدة رسميا أمس برفضه التزسيم الجديد للحدود العراقية الكويتية والتي لخصت بها لجنة الترسيم التابعة للأمم المتحدة . وحذر لعدد مسؤولي وزير خارجية العراق في رسالة بعث بها الى دكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة من أن فرض الحدود بالقرعة (١١) سيخلق بؤرة توتر دائمة في المنطقة . وأكد أن القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة . وعلى صعيد آخر أكد لعدد مسؤولي البترول العراقي أن الأرض التي استقطبتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود من حقل البترول الوعيلة ستبقى عراقية ولا يمكن للتفريط بها .



المصدر : الراي العام

٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يهاجم بشدة قرارات لجنة ترسيم حدوده مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء - زعم احمد حسين وزير الخارجية العراقي ان القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت غير شرعية واكد ان هذه القرارات من شأنها خلق توتر مستمر في المنطقة مشيراً الى ان العراق يرفض النقاط الحدودية الجديدة .
وقال حسين في رسالة وجهها الى بطرس غالي سكرتير عام الامم المتحدة ان القرارات تعد سبالة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية إذ انها مفروضة من القوى المتحكمة في مجلس الأمن والامم المتحدة على حد قوله .
واشبال حسين ان هذه القرارات هيفها حرمين العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الضرر بمصالحه الحيوية مهدداً ان ذلك كليل بإيجاد نوع من الحلين في منطقة الخليج .
ومن تلحيته صرح لسانة الهيئ وزير النفط العراقي بان الاراضي التي استلمعتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود العراقية الكويتية من حقل الرميلة ، الجنوبي سكيلى عراقية على الرغم من القرارات مؤكداً ان بغداد لن تفرط فيها .
وقال الهيئي ان توصيات اللجنة ان تؤخر على استقلال الرميلة ، كما انها لن تؤخر ايضاً على الاحتياطي النفطي العراقي .



المصدر : **الجريدة (الائتلافية)**

٢٠٩٢٢

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

بغداد تمديد فترة دورة المجلس الاشتراعي الكردي الموالي لها

العراق يحذر مجلس الامن من المصادقة على ترسيم الحدود مع الكويت

السيد بهاء الدين احمد قوله ان الرئيس صدام حسين قرر تمديد دورة المجلس لفترة عام. وأضاف احمد ان قرار التمهيد جاء استجابة لطموحات ومشاعر شعبنا الكردي الذي يعاني ظروفا صعبة وقاهرة بسبب وجود القوات الاميركية والاطلسية (في شمال العراق) الى جانب انعدام الامن والاستقرار.

وكان للمجلس التشريعي (٥٠ عضواً) الذي انشأه في ١٩٧١ عقد جلسته الانتخابية اول من امس الأحد في مدينة مسعود على بعد ٧٠ كلم عن جنوبي غرب اربيل. وكان الذي ينص على اجراء انتخابات كل ثلاث سنوات لاختيار اعضاءه. ويؤكد جسيدي ولايشه على رفض بغداد الانتخابات التي جرت في كردستان العراقية في ١٩ ايار (مايو) لانها لم تجسس وطني كردي مستغل من بغداد.

واقترحت السلطات العراقية هذا البرلمان «فيس شرعي» حتى قبل انتخابه. وقال بيان نشر في بغداد في ١٢ ايار (مايو) الماضي ان «التشريع الوصيدي في شرعية المجلس التشريعي انطقت الحكم الذاتي في كردستان».

واضاف الوزير العراقي ان «اي مصالحة لمجلس الامن على هذا القرار الجائر والموجه بصورة مستعمدة من قبل دولتين دائمتي العضوية فيه بشكل سابقية خطيرة جداً ويناقض من حيث الجوهري والمخالف للواجبات والمسؤوليات التي اوكلها ميدان الامن والمجلس الامن». وختم بالقول ان «مجلس الامن في حال صانع على قرار الترسيم يكون تعمد خلق بؤرة دائمة فضلاً عن الايذاء للمسلمين لصالح مشروعة وحسوية دولة مسعود في الامم المتحدة».

وكان عدد من المسؤولين العراقيين دائوا قرار ترسيم الحدود. واكدوا ان العراق كان يتخلى عن شبر واحد من اراضيها. وذكر ان لجنة خبراء تابعة لنامم المتحدة كسرت في نيسان (ابريل) تحريك الحدود مسافة مستعمدة من المصلحة للكويت على طول مسكني كليومتر من الحدود البرية بين العراق والكويت.

المجلس التشريعي الكردي من جهة اخرى، نقلت صحيفة «الجمهورية» العراقية امس الاثنين عن رئيس المجلس التشريعي لخطبة الحكم الذاتي في كردستان العراقية

■ بغداد - ١ فب - اعلنت وكالة الانباء العراقية، ان بغداد حذرت الامم المتحدة من «اي مصالحة لمجلس الامن» على ترسيم الحدود بين العراق والكويت وفق ما حددته اخيراً لجنة خبراء مختبرة ان ذلك يعني «خلق بؤرة دائمة». وقال وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين الضيفر في رسالة موجهة الى الامن العام لنامم المتحدة المتكسور بطرس شمالي ان القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ١٦ نيسان (ابريل) «غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنطقة الدولية».

واضاف الضيفر ان القرار الذي اعتمدته اللجنة قرار سياسي محض فرسته القوى المتحكمة بمجلس الامن والامم المتحدة، خصوصاً حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. واكد ان «القسم السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية والحاق الاذى بمصالحه الحيوية لحبيب، ولما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسلطة ومهدد لمصالح حيوية للشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي».



بعد رفض بغداد توصيات اللجنة الدولية

مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن حول الحدود العراقية. الكويتية

لندن: من امير طاهري

يهجر بالذكر ان الكويت اعلنت قبولها لتوصيات اللجنة فيما اتار العراق اعتراضات عليها. وقال وزير الخارجية العراقي احمد حسين الخضير في رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالتي إن العراق يعتبر القرارات التي اتخذتها اللجنة «غير قانونية». وكانت اللجنة المؤلفة من اثني عشر رئيساً وممثلين من الكويت والعراق اقترحت تمديدات لصالح الكويت، منها إعطاء جزء من ميناء أم قصر حيث كان العراق قد بنى قاعدة لاسطوله في اروائل السبعينات، وجزء من حقول نفط الرميثة وبقية سعة ابار تنتج النفط منذ زمن طويل.

ويقول الخبراء الذين عملوا في اللجنة ان الادلة تؤيد الكويت، كما ان العراقيين كانوا «يفهمين» جزءاً من اراضيها منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١.

الا ان العراق يقول ان صمت الكويت طوال تلك المدة على تعديلات الحدود يعني الموافقة عليها.

ويبدو ان العراق لم يرفض رسمياً توصيات الحدود. إذ ان استراتيجيته على ما يبدو تهدف الى رفض التمايز مع عملية ترسيم الحدود. لكن المصادر الدبلوماسية القريبة تقول انه ليس مغلوباً من العراق قبول الحدود فقط وإنما ان يصادق عليها المجلس الوطني أيضاً. وأي رفض لذلك سيكون بمثابة انتهاك لقرارات الأمم المتحدة كما قال احد الدبلوماسيين الفرنسيين. وستكون تنحية تلك إشارة أمد العقوبات المفروضة على العراق.

ومن الامكانات التي درستها الحبراء القانونيون ان يصادق مجلس الأمن الدولي رسمياً على الحدود الجديدة وان يضمنها مما يجعل أي عمل عراقي في المستقبل موجهاً ضد الأمم المتحدة ككل. لكن بعض اعضاء المجلس لا سيما الصين لديهم اعتراضات على هذه الخطوة لأنها ستعطي المجلس سبابة لترسيم الحدود بين الدول الاعضاء. نون موافقة مسبقة منها.

بدأ مندوبو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مشاورات غير رسمية لبحث الفصل السبل لحل قضية الحدود بين العراق والكويت. وكانت لجنة برعاية من الخبراء عينها الامين العام للأمم المتحدة قد اكملت عملها قبل حوالي ستة اسابيع ورفضت خطة محددة لترسيم الحدود. فيما لا تذكره مصادر دبلوماسية.



المصدر: الشرق الأوسط (الندبة)

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٣

الكويت تدين مفاطحات العراق حول قرارات ترسيم الحدود

لندن: الشرق الأوسط

أشرك مسبقا والمفاداة على نتائج
اصالها، تنفذا لقرار مجلس الأمن رقم
٦٨٧ الصادر في ١٤ أبريل (نيسان)
عام ١٩٩١، الذي وافق العراق علنا
جميع بنوده قبل وقف المصالحات
المسكوية لتحرير الكويت.
وأوضح العثمان أن ما تضمنته
الرسالة العراقية من تطهير من إشاعة
التزوير في المنطقة لا يتفق مع الحقيقة
لأنه القوي جاء كنتيجة حتمية للعدوان
العراقي العابر على الكويت، وما ترتب
عليه من نتائج وأثار خطيرة على جميع
المستويات.
ويذكر أن الكويت مستقطفة من
جانبها جميع الإجراءات والتدابير
الكافية لضمان حقوقها المشروعة في
حق الشرعية الدولية، وفي إطار الأمم
المتحدة.

صرح ساري العثمان وزير الدولة
الكويتي لشؤون مجلس الوزراء أن
الرسالة التي وجهها أحمد حسين
خضير السامرائي وزير خارجية
العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة
الدكتور بطرس غالي بشأن قرارات
اللجنة الدائمة لترسيم الحدود بين
الكويت والعراق، تتضمن «مراعاة
والقرارات والمفاطحات تاريخية مكتشفة،
تأتي ضمن مسلسل مفاطحات النظام
العراقي وساحبه المستمرة الرامية إلى
عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن
الخاصة بغضية الكويت»
وقال الوزير الكويتي إن اللجنة
الدولية مكلفة من مجلس الأمن، وإن
قراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي



بعد جلسة مطولة لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي

رفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية

الرياض - من عيد العزیز الخميس

ادان مجلس التعاون لدول الخليج العربية العراق لرفضه قرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق بشأن تخليط الحدود البرية بين البلدين. وأوصى ببيان صحافي صدر بعد اجتماع اجتماع وزراء خارجية دول المجلس في الدوحة القطري ينطوي على نوايا عدوانية. وإخلال بشروط وقف إطلاق النار. ودعت دول المجلس للتحقيق الدولي. والدول الأعضاء في مجلس الأمن بشكل خاص - إلى توجيه لواء المناسب على هذا الموقف المصوغ للنظام العراقي. وخاصة ما يتصل بتلك الرسالة التي وجهها وزير خارجيته إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢١ مايو (أيار) الماضي. لا تضمنت تلك الرسالة من انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العدوان العراقي على دولة الكويت. ولا تضمنت أيضاً من مساس وتهديد لأمنها وسكانها. وأمن واستقرار المنطقة.

وأكد البيان الصحافي على ضرورة وإهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه نظام الحكم في العراق. حتى يمتصح تفارقات الشرعية الدولية. وكذلك على القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في

شهر مايو الماضي بالإشلاء على العقوبات المفروضة على العراق. حتى ينفذ كافة التزامات الدولية

وأكد المجلس حرصه الشديد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. وحملته أي النظام - للصرفية الكاملة لا يتعرض له الشعب العراقي من أعمال البطش والقمع المموي. وأشار إلى مسؤوليته الكاملة عن أي معاناة إنسانية يتعرض لها الشعب العراقي. نتيجة لرفض نظامه تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٧٠٦ و ٧١٢. اللذين يعالجان تواجيد الاحتياجات الغذائية والدوائية.

وأضاف بيان مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي الذي عقد دورته الثالثة والأربعين أمس في الرياض انه ستدرس مستجدات الأوضاع إقليمياً ودولياً. ولا حظ. وبشكل من اللق - انه رغم مضي أكثر من عام على قبول نظام العراق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧. الذي حدد شروط وقف إطلاق النار. فإنه ما زال يخلط ويغتر من تنفيذ بنود سياسية في قرارات مجلس الأمن. ذات الصلة بعدول على الكويت.

ومن جانب آخر جدد المجلس الوزاري تأكيد التزامه بدعم جهود السلام المدفولة لإنهاء النزاع العربي - الاسرائيلي. وتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وإشاد باندور

الأساسي والبناء الذي يسطح به راعيا مؤتمر السلام. وعبر عن أسفه وقلقته للزيادة لاستمرار إسرائيل في التعتد وطمع الجنية. والسعي لإنشاء أي تقدم جدي في المفاوضات الجارية. كما ادان استمرار السياسات الاسرائيلية الضمنية والتوسعية. مؤكداً أن بناء المستوطنات. وإعمال القتل والتعذيب. والبطش والاعتقالات التعسفية. وعمليات الإبعاد تنتهي مع جهود السلام الحالية. وروح أنظام الحالي الجديد.

وهو المجلس عن تقديمه للتجارة الحرة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتحمل تكاليف ترميم المسجد الأقصى. ومسجد قبة الصخرة. ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

وأضاف البيان الصحافي انه بلا حظ تصاعد وتكرر الاعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان. وبيوتها لأنها ادت إلى ازعاج أرواح الأبرياء. وأفرغ سماعي السلام القائمة من كل ضامين جاد. وإشاد مجلس الأمن ممارسة ضغوط حثيضية على السلطات الاسرائيلية. حتى تتطلى عن سياسات التوسع والعدوان. وتقدم باستقالات ووحدة وسيادة أراضي لبنان. وتتمثل بشكل تام وبغير مقيد لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥. وتسحب قواتها من الجنوب اللبناني فوراً.



للساويرت في هذا الاطار، من أجل ان تتمكن اللجان الفنية المختصة في عقد الاجتماع وتطرق بشارة الى اعلان دمشق، فبالان الاجتماع بحث الاعلان، وان المجلس يتطلع الى تفكك القبول، الذي سيتم في الدورة، بعد اجراء للساويرت لتصفيد الوعد المناسب لهذا الاجتماع وفي الجانب الاقتصادي بحث المجلس الوزاري ممداً من التفاسيا الطليجية، والتوجهات اللازمة في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومسيورة مجلس التعاون في قسم، التقرير الذي قدمه الامين العام حول اجتماعات اللجان الوزارية الأخرى، وقرر المجلس انه - نظراً لتسويق الوقت - ستواصل للساويرت الى الاجتماع المقبل في ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وكراوتيا، وسلوفينيا الى للجمعية الدولي. وقد اوضح عبد الله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي - لـ الشرق الأوسط انه على فصر الوقت الذي قضاه المجلس الوزاري في الاجتماع، إلا انه بحث ثلاثاً ومشرين موضوعاً في هذه الجلسة، أهمها مسيرة مجلس التعاون، وفي هذا الاطار قرر المجلس الوزاري تخصيص مزيد من الوقت في الاجتماع المقبل في شهر سبتمبر (أيلول) لبحث المسيرة من كل جوليها وعاميلها، من أجل إزالة أي عقبات.

وتناول البحث أيضاً الوضع في المنطقة، والعلاقات في اطار للتطورات الأمنية والمرحلة الجديدة، وأصر المجلس على ضرورة مواصلة

وعبر المجلس عن عظيم ارتياحه واعتزازه بما حققه الشعب الأفغاني المجاهد من نصر بطولي، وترسيخ هوية افغانستان الإسلامية المستقلة، وبإشاد قيادة وشعب افغانستان بيز الخلاصات، والمفاظ على الوحدة الوطنية، ووحدة واستقلال وسيادة افغانستان، وتحقيق الاستقرار والبناء في الامار.

وأشار الى أن المجلس الوزاري الخليجي تابع بقلق بالغ تطورات الأحداث الدامية في جمهورية البوسنة والهرسك، ودين بشدة عدوان صربيا والجبل الأسود، وانتهاكهما لاستقلال ووحدة أراضي الجمهورية، ونأشد للجمعية الدولي تنفيذ القرار رقم ٧٥٧ الخاص برفض عقوبات على صربيا والجبل الأسود، وحث باتشمام جمهوريات البوسنة والهرسك



وزراء خارجية الخليج يشيدون بمبادرة الملك فهد لترسيم وقبة الصخرة:

العراق لم يمثل للمقرارات الدولية ورفضه ترسيم الحدود عدواني

□ الرياض - الحياة:

■ عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض أمس اجتماعهم الدوري الثالث والاربعين، وقرروا المستجبات القومية ويونيا. واصدر الوزراء بعد الاجتماع الذي استغرق ست ساعات وتخلله غداء عمل بيانا كروا فيه مواقف دول الخليج العربية الست من العراق ومفاوضات السلام في الشرق الاوسط والاعدادات الاسرائيلية على لبنان. واثار وزراء الخارجية في بيانهم بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتحمل تكاليف ترسيم المسجد الاقصى للبارك وقبة الصخرة ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

ودان البيان، النظام العراقي لعدم امتثاله لزام والفوري لقرارات مجلس الامن، لا سيما ما هو متعلق بالافراج عن الاسرى والمحتجزين وترسيم الحدود بين دولتي الكويت والعراق

على اساس لتفاقيتي ١٩٣٢ و١٩٦٣، وبلغ التسعويقتات واعادة كل الممتلكات الكويتية وازالة كل اسلحة الدمار الشامل العراقية.

ولقد البيان ان رفض العراق قرار ترسيم الحدود مع الكويت منيات عدوانية واختلال لشروط وقف اطلاق النار. ودعا المجلس الدولي ودول مجلس الامن الى توجيه «الرأي المتشعب» على هذا الموقف العشوائي للنظام العراقي، خاصة ما يتصل بالرسالة التي وجهها وزير خارجية العراق الى الامن العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ ايار (مايو) ١٩٩٢ وما تضمنته من انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الامن حيال العدوان العراقي على الكويت.

ودعا البيان الى ابقاء الموقف المؤني صلباً وحازماً تجاه النظام العراقي وبقاء العقوبات الدولية حتى ينضاج الى قرارات التشريعية الدولية. وتكرر للبيان تأكيد حرص دول الخليج على وحدة العراق وسلامته

الاقليمية.

وجدد تأكيد التزام دعم جهود السلام في الشرق الاوسط معربا عن القلق لزام محاولات اسرائيل الفشل الجارية. وتكرر اذنته الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان منذ تأسيس مجلس الامن «مارسة شقوق حقيقي على السطحات الاسرائيلية للثمن احترام استقلال لبنان وسيادته ووحدة اراضيه، وتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ من دون شروط.

وعبر الوزراء الخليجيون عن ارتياحهم الى «الفهرس الذي حققه الشعب اللبناني، وتشدوا الاعتراف الاقليمية بيد الخلافة والحفاظ على الوحدة الوطنية. ودانوا «عدوان صريحا والجبل الأسود» وانتهاكهما استقلال جمهورية البوسنة - الهرسك وسيادتها ووحدة اراضيه. وتشدوا المجتمع الدولي لتفدي قرار مجلس الامن الرقم ٧٥٧ الخاص بفرض عقوبات على بعرا.



المصدر : **البيان (البيروت)**

التاريخ : **١٩٩٢ يونيو** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تتهم بغداد بـ 'افتراءات' في قضية ترسيم الحدود

□ لندن - «البيان»

من تصوير من اشاعة التواتر في المنطقة مؤكداً «أن هذا التواتر جاء كنتيجة حتمية للعنوان العراقي الغابر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وأثار خطيرة على كل الأصعدة والمستويات».

وأوضح أن حكومة الكويت ستستخذ كل الإجراءات والتدابير التفتية بضممان حقوق الكويت المبرومة في كل التشريعية الدولية وضمن إطار الأمم المتحدة، وتابع أن الجهات المعنية تحكف على إعداد الرد المناسب على كل ما تضمنته تلك الرسائل من مزاعم والمخترعات ومطالعات تاريخية.

وقال العثمان في تصريحات وزعتها السفارة الكويتية في لندن أمس إن «اللجنة الدولية المكلفة عملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق كلفت من مجلس الأمن وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي قررت مسبقاً بالولفئة على نتائج أعمال اللجنة، تنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الصادر في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٩١ والذي وافق العراق على كل بنوده قبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت».

وتطرق الوزير الكويتي إلى ما ورد في رسالة وزير الخارجية العراقي

■ اعتبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد شماري عبدالله العثمان أن رسالة وزير الخارجية العراقي السيد أحمد حسين السامرائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في شأن ترسيم الحدود الكويتية - العراقية «وما ورد فيها من مزاعم والافتراءات ومطالعات تاريخية مكشوفة ذاتي ضمن محاولات النظام العراقي وسماحيه المستمرة الرامية إلى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت».



المصدر: الأنباء

التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدام ينير مشكلة الحدود بين العراق والكويت من جديد

علم محرم الشبلون العربية للأنباء من مصادر عريقة أن الرئيس العراقي صدام حسين بدأ بغير مشكلة الحدود بين الكويت والعراق من جديد .. وأعد في اجتماع لمجلس قيادة الثورة على ادعائه القديم بأن الكويت أرض عراقية . وأنه مهما طال الزمن لابد من تحريرها من المغتصبين - يحدد أهل دولة الكويت الأصليين .

وكانت قد تجددت التعرّفات على الحدود من جديد بين الجانبين مما دلفح الحكومة الكويتية إلى رفع مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة بذلك . والخسائر قوات التحالف المرتبطة على الحدود بين الكويت والعراق بهذه التعرّفات .



المصدر : **الكويت** (الأسبوعية)

التاريخ : **٢٢ جمادى الأولى ١٤١٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت : كلام السامرائي عن ترسيم الحدود يتضمن مغالطات تاريخية

□ القاهرة - الحياة

العراق على كل بؤبؤة قبيل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت. ونطرق إلى مسألة في رسالة السامرائي عن دأشاعة التوتر في المنطقة، فنجد أن هذا التوتر جاء نتيجة قضية للمعوان العراقي الغابر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وأثار خطيرة على كل الأصعدة والمستويات، وأضاف أن الحكومة الكويتية ستتخذ كل الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوقها

مكتسوبة، وتأتي ضمن مسلسل محاولات العراق ومساغبه المستمرة الرامية إلى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن عن الكويت. وقال الوزير في تصريح بصفت سفارة الكويت في القاهرة في مكتب الحياة، بنسبة منه، إن قرارات لجنة ترسيم الحدود ملزمة لجميع الأطراف التي أثرت مسبقاً بالواقعة على نتائج أعمالها لتنفيذ ما نص عليه قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الذي وافق

■ **أعني** وزير الدولة الكويتي للمؤون مجلس الوزراء السيد شماري عبدالله المعلمان أمين، أن رسالة وزير الخارجية العراقي السيد أحمد حسين خضير السامرائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي عن قرارات اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تتضمن مزاعم والبراعات ومغالطات تاريخية

المصدر: الترام الحامح



٨ محرم ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والندسات الصحفية والمعلومات

«الواشنطن بوست» تحذر من حرب جديدة بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية

واشنطن - وكالات الأنباء - دعت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية الى الاستجابة لمطالب المعارضة العراقية بالثبوت في مسألة إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت الى مبعده القائمة حكومة في العراق تمثل شعبه تمثيلا صحيحا .

من جهة اخرى صرح ادوارد جيريجيان مساعد وزير الخارجية الامريكي بان الشعب العراقي يتطلع الى قيادة جديدة تنهي ازماته الطاحنة وتؤيد العيش في سلام مع الدول المجاورة .

وحذرت الصحيفة في عددها امس من ان التجهيل في تخطيط الحدود على نحو محفوف قد يؤدي فيما بعد الى حرب اخرى في الخليج .

وأعرب جيريجيان في تصريحات صحفية من اعتقاده بان النظام العراقي الحالي اصبح اكثر ضعفا وهو مشغول الان بمطالبة الاستمرار والبقاء .

وقال المسئول الامريكي وهو مكلف بشؤون الشرق الاقصى وجنوب اسيا ان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي هو الجانب الرئيسي للثاني لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وذلك من منطلق المصالح الامريكية والامن والاقتصاد العالمين .



المصدر : **المرآة**

نومبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي رفض العراق لترسيم الحدود ينطوى على نوايا عدوانية



سعود الفيصل

وكان العراق قد ابلغ الامم المتحدة رسميا بانه يرفض الحدود الجديدة مع الكويت وحذر من ان فرض هذه الحدود بالقوة سيؤدي الى استمرار التوتر في المنطقة.

وعلى الجانب الاخر شجبت الكويت رسالة العراق للأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن وأكد شاري العثمان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ان الرسالة ومآزير فيها من مزايعم والغترامات ومغالطات تاريخية مكنشوفة... هذه الرسالة تأتي ضمن محاولات النظام العراقي ومساعدته المستمرة الزامية لخرقة تنفيذ قرار مجلس

سند وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي برفض العراق قرار لجنة الامم المتحدة الخاص بترسيم الحدود بينه وبين الكويت لما ينطوى عليه ذلك الرفض من نوايا عدوانية واضلال بشروط وقف اطلاق النار.

الامن الخاصة بفضية الكويت. وأشار الوزير الكويتي أن اللجنة الدولية المكلفة بعملية



المصدر: 

التاريخ: ١٩٩٢



وزير خارجية الكويت

ترسيم الحدود بين الكويت
والعراق قد تم تخطيطها من قبل
مجلس الامن وقراراتها ملزمة
لجميع الاطراف التي انضمت
مسبقا بالموافقة على نتائج
اعمالها.

وحول ماورد في الرسالة العراقية من ان الوضع الجديد يسلب التوتّر من المنطقة أكد الوزير الكويتي ان هذا التوتر العراقي الفكري ان جاء نتيجة حتمية للعدوان العراقي الفكري على الكويت. ومازرت عليه من نتائج والار خسارة على جميع المستويات . وأوضح بان الحكومة الكويتية ستفخذ من جانبها جميع الاجراءات والتدابير القوية لضمان حقوق الكويت وحماية مصالحها المشروعة .



ضاري العثمان :

مذكرة للعراق للأمم المتحدة مغلطات تجارية مكتوفة

• وصف ضاري العثمان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي للمذكرة العراقية التي قدمت إلى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة حول ترسيم الحدود بين البلدين . بأنها تضمنت مزايع والمفردات ومغلطات تجارية مكتوفة . تأتي ضمن مسلسل محاولات العراق ومساويه الرامية لخرقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت .

وقال : إن اللجنة الدولية المكلفة بعملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد تم تكليفها من قبل مجلس الأمن وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي ألقت مسبقا بالمواظقة على نتائجها تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٧٨٧ في ١٤ أبريل والذي وافق العراق على جميع بنوده وقبل وقف العمليات العسكرية لحرير الكويت .

ولكن ضاري العثمان أن تحذيرات التكلم للعراقي من لسانه التوتر في المنطقة مؤكدا بأن هذا التوتر جاء نتيجة قضية الحدود العراقية . وقال إن الكويت ستتخذ من جانبها جميع الإجراءات والتدابير المطلوبة لضمان حقوق الكويت المشروعة في ظل الشرعية الدولية وضمن إطار هيئة الأمم المتحدة ..



المصدر : الحياة (الأسبوعية)

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بريطانيا تقترح على مجلس الأمن الرد على رفض العراق ترسيم الحدود

□ نيويورك - من رابطة بغداد

■ بدأت اللجنة البريطانية لدى الأمم المتحدة اتصالات بولند، الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن لحضنها على اتخاذ موقف رسمي من رفض العراق ترسيم حدوده البرية مع الكويت كما اقترحتها اللجنة الدولية للكلية ترسيم الحدود الكويتية - العراقية. وعلقت الحياة، ان اللجنة البريطانية اقترحت اصدار بيان رئاسي لمجلس الأمن يعلن ان الرفض العراقي يتناقض مع تعهد بغداد الاستقلال الكامل لشروط وقف النار التي حددتها القرار ٦٨٧. وقالت مصادر بريطانية ان رفض بغداد ترسيم الحدود الذي اكدته وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي في رسالة بعث بها الى الامم العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي فيجعلنا غير قادرين على تجاهله. ووصفت طهباء رسالة السامرائي بأنها لا تتناهي مع القرار ٦٨٧ بحسب بل تطرح مجدداً مزاعم العراق بأن الكويت جزء منه وهذه مسألة خطيرة. وكان الرئيس العراقي اعتبر قرارات لجنة ترسيم الحدود غير شرعية. وقال ان مصانعة مجلس الأمن عليها مستحيلة سابقة خطيرة جداً.



المصدر: صوت الكويت

التاريخ: ١٤ / ٦ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارسالها سالم صباح

السالم الى بطرس غالي

مذكرة كويتية مدعمة بالوثائق والارقام
والحقائق المثبتة تاريخيا الى الامم المتحدة
تفند مزاعم نظام بغداد

موقف العراق الماثل من ترسيم الحدود يؤكد
نهجه العدواني وتحدي الشرعية الدولية ويعيد
الايضاح الى المربع «صفر»



الكويت ، صوت الكويت ، كونا : فتحت الكويت أمس مفاوضات النظام العراقي بشأن ترسيم الحدود الكويتية - العراقية ، وثالث ان هذه المفاوضات إنما هي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية ، والاصرار على نوايا العدوان ، وإعلان الرفض والتصل من كل ما أبرمه العراق من اتفاقيات ومعهود.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم في مذكرة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي ردًا على رسالة وجهها وزير خارجية النظام العراقي في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٩٢ إلى غالي ، أنه يمكن تلخيص الرسالة العراقية بأنها تجاهل لكارثة الاحتلال العراقي الأثم للكويت بكل نتائجها وآلامها ، وما سببته للكويت وللإقليم العربي والعالم بأسره من مأس وأضرار.

وأضاف الشيخ سالم أن الرسالة العراقية تلخص عنيتها وتنص أذاتها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته ، حين حاول النظام العراقي اختراقها بالغزو وشرعة الغاب وفرض الأمر الذي يراه بقوة السلاح .

ولي ما يلي للنص الكامل للمذكرة الكويتية :

سعادة الدكتور بطرس غالي المحترم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

تحية طيبة وبعد

إطاعت الكويت على الرسالة المؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٩٢ التي وجهها اليكم وزير خارجية العراق حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي أمر مجلس الأمن بتشكيلها .

رغم فوضتها أغلب دول العالم بهذه الرسالة واستحوها ، غير أن الكويت لم تقلقنا بما تضمنته ، فهي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان وإعلان الرفض والتصل من كل ما أبرمه العراق من اتفاقيات ومعهود .

ويمكن أن تلخص هذه الرسالة في عبارة واحدة هي أنها تجاهل لكارثة بكل نتائجها وآلامها ، وما سببته للكويت وللإقليم العربي والعالم بأسره من مأس وأضرار ، وهي عبوة بعد جريمة الغزو وبمعارضة الحروب والهزيمة الملاحقة والضحايا والخسائر ومعاملة العالم بأسره ، إلى نقطة الصفر .

فهي رسالة تلخص عنيتها وتنص أذاتها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته حين حاول العراق اختراقها بالغزو والعتف وشرعة الغاب وفرض الأمر الذي يراه بقوة السلاح . تلك الحقائق التي تنطلق من أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة عضو في هيئة الأمم المتحدة وهي الجامعة العربية وهي سائر المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ، ولها وجودها التاريخي والقانوني الثمين ، فهي ليست تابعة لأي دولة ولا هي جزء منها تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم ومن بينها للعراق .

إن للكويت حدوداً موصوفة في اتفاقات وأقعة العراق ، وأطرف بها ، وأودعها عصبة الأمم للتحقق لثبوت أن حدوده مع جيرانه مستقرة ، وأنها محل اتفاق ، لم يخطئ أحد من أعضاء هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تتنازع جيرانها على حدودها ، وأك ذلك مرة ثانية في محضر تم الاتفاق عليه وتوقيعه من الجانبين الكويتي والعراقي عام ١٩٦٢ ، أكد فيه العراق احترام استقلال الكويت وحدودها . وقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة ، وجدد العراق موافقته عليها من خلال موافقة المجلس الوطني العراقي على القرار ٦٨٧ والذي نشر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت رقم ٢٢٤٨٠ بتاريخ ١١ أبريل (نيسان) ١٩٩١ .

لحدود الكويت مع العراق موصوفة مسعدة ، وقد كانت للشككة في ماطلة العراق في ترسيمها ووضع علامات ، وهي ماطلات صاحبها الابتزاز والتعدي والتصل من الوعد . وقد أدار العراق ظهره لكل هذه الوثائق والحقائق الثابتة والتقدم بطروءات وتصدت بالارهاق وتحدي المجتمع الدولي وتذاته التي طالبت به وبروات ، وتصدت بالشرعية الدولية فكانت العقوبة الهزيمة الساحقة والاعتذار بالانسحاب والالتزام .

وأعلن العراق القبول الكامل لقرارات مجلس الأمن التي لا رواج والقدرة ، وأعادت إلى نصاها والبروت العراق بما وقع عليه في ١٩٦٢/١٠/٤ برضاها واعتاد الأمر إلى اعتراف بالكويت واستقلالها وحدودها الموصوفة في الوثيقة التي أوعت هيئة الأمم المتحدة تحت رقم ٧٠٦٢ . وأودع العراق قبوله لكل قرارات مجلس الأمن وتصديق مجلسه جديدة للسلام والتعاون في المنطقة .

نهاية المسلة وبداية رحلة جديدة للسلام والتعاون في المنطقة .

وتلك مذكرة وزير الخارجية العراقي هذه التي يست مروح الاعتراض على قرارات لجنة ترسيم الحدود بينهما هي في نصونها ومضمونها إعلان سافر جديد مرة أخرى لرفض الشرعية الدولية وإقراراتها والتصل من كل اتفاقيات



سابقة وإثارة من جديد للمعاوي التي يرد بها الغزو، ويعد ويكرر فيها تهديده المبعين بأن قرارات لجنة ترسيم الحدود إنما هي قبيلة موقوفة سيكون لها انفجار قريب.

ورغم أن للذاكرة العراقية ليست إلا تكراراً نزاعاً لم تقطع تصدده بالانكسار للحقائق الواضحة وضوح الشمس، إلا أنها سوف تتناول في ما يلي بكل موضوعية وتجرد بعض الجوانب التي تعرضت لها مذكورة وزير الخارجية العراقي في دعوة مستمرة لم تتخل عنها الكويت يوماً، إلى تعكير العمل والرجوع إلى الحق والأمانة من نصوص الكارثة والخضى نحو صلصة جديدة من لتسلطه تعيد إلى العالم أمانة وسلامه، وإلى المنطقة وحدة اتجاهها، ويبد دهوات السيطرة والدوان في عالم لا نهاية له إلا بالحبة والتعاون والعمل المشترك في احترام متبادل وعلاقات تحكمها الشرعية والمبادئ.

أفعال تاريخ الماطلات

أولا تبدأ المذكرة بالقول بأن تشكيل مجلس الأمن للجنة ترسيم الحدود وإعثاره الانتفاضة للوثقة من العراق والكويت في ١٩٦٧/١٠/٤ أساساً لتتعلق منه اللجنة في أعمال الترسيم إنما هو فرض لوضع محدد من قبل مجلس الأمن لتلك الحدود، وأن مشاكل الحدود بين الدول يجب أن تترك لاتفاق الدول في ما بينها، وهو بهذا يدخل ويتجاهل تاريخاً طويلاً من محاولات الكويت المتواصلة ونجاحها بكافة الوسائل لإقناع العراق بترسيم الحدود تلك المحاولات التي كانت تتواجه بماطلات والإحتزاز والأعتداء، للتفكير على الحدود حتى اليوم الأخير قبل هوان العراق الدائر إذ اقترحت الكويت أن يحوّل إلى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر في ما يثيره العراق بما يخص هذا النزاع وقد كان الرد العراقي على ذلك هو الغزو الدائر في اليوم التالي.

وهل نسي العراق أنه بعدوانه الفاسد وإعتباره للشرعية الدولية هو الذي أخرج القضية من الإطار الذي يطالب به الآن إلى النطاق الدولي الذي تصدى لتهامه بالتصعيد لهذه القضية وأنه قطع بمسلكه كل سبيل يمكن أن يبله العالم لحل ما خلفه من نزاع حول الحدود فحققت بذلك أن دخل المشكلة بتدخل هيئة الأمم المتحدة واشترائها.

وقد أثار العراق هذا الاعتراض عند صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ذاكرة أن أمور الحدود بين الدول وتصديقها وترسيمها لم يجر العمل بإعتباره ضمن نطاق أعمال مجلس الأمن إلا أن مجلس الأمن رأى في ضوء ما قام به العراق من خنز لدولة الكويت وما أحدثه ذلك من تأثير على أمن واستقرار المنطقة الذي هو مسؤولية مجلس الأمن بموجب صلاحياته في رصد واحتجاز بؤر النزاع في العالم وواجهه في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوعها، كل ذلك يتطلب التدخل الحاسم لترسيم الحدود انتهاء للمشكلة، وعليه فقد تضمنت الفقرة ٤ من قرار المجلس رقم ٦٨٧ أن لمجلس ضمن حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

وقد قبل العراق هذا القرار وصانق عليه بسلطته التشريعية والتنفيذية ونشرت تلك الصانقة كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وعليه فإن رفض الأسس التي اعتمدت عليها اللجنة في ترسيم الحدود إنما هو تكوّن من العراق من قبوله غير المشروط بقرار مجلس الأمن سالف الذكر.

والجدير بالذكر أن القرار ٦٨٧ الذي تم بموجبه، ضمن أمور أخرى إنشاء لجنة ترسيم الحدود ذو ايرادية على جميع القرارات ذات الصلة إذ تشير الفقرة الأولى منه إلى أن لمجلس يؤكد جميع قراراته السابقة عما ما يجري تمييزه صراحة أثناء تعقيداً لأعمال هذا القرار.

تبرير العدوان

ثانياً: في محاولة العراق لتبرير هوانه ورفض التدخل الدولي لترسيم الحدود تمسحرد المذكرة وقائع معكوسة من محاولات وهمية من جانب العراق لإقناع الكويت بترسيم الحدود. أن العراق كانت لديه رغبة صادقة لحل موضوع الحدود ولكن الكويت، لم تتجاوب.

وقد أن الأول أن تروى وقائع التاريخ سافرة للأجيال ليحرف الناس شيئاً عن دوافعها الصانقة، لحل موضوع الحدود.

ففي فواضح عام ١٩٧١ صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كتبت تهديداتها، موضوع الحدود. ليجب عليها اتخاذ مبادرات وطنية قومية.

وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباق في زيارته للكويت لوائح شهر مايو (أيار) ١٩٧٢ تلك للبيانات الحكومية الكويتية فذكر أن هذه البيانات، تمثل في ما يلي:

١- عدم دعم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق.



المصدر : مونت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ ٢٠١٩

- ١ - إن يستخدم راس للال الكويتي في العراق بالغات.
- ٢ - إن يسمح بتنقل الإيدي العاملة العراقية في الكويت.
- ٣ - إن ترتبط الكويت بخطوط الدفاع العراقية
- ٤ - لا جاهد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق.

وأد سيق لعضو مجلس قيادة الثورة العراقي وزير الصناعة طه الجزائري أن
أخطر ما طبع صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت اذ كان خلال لقائه معه
في بغداد لبحث مشكلة الحدود بان اجزيرتي وريه ويويهان الكويتيتين أهمية
خاصة بالنسبة للعراق باعتباره بلدا خليجيا والمطلوب من الكويت أن تتنازل
عليها

مزامعة صدام

والد الثاني ولد الكويت برئاسة الشيخ صباح الاحمد اثناء تلك الزيارة مع
هذا أم حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في وقتها فكر
هذه المطالب السابقة لفسها.

وقد كان رد الكويت حساسا بأن التنازل عن اراض كويتية غير وارد اطلاقا وإن
هذا غير مقصور عليه من أي انسان في الكويت،
ولذلك هي توعية للمبادرات الوطنية القومية التي قام بها العراق لاقحام الكويت
بترسيم الحدود وهي مبادرات تستهدف الوطن وسيادته وإرادته وأرضه وحريته
والتصرف في شروته.

بالأ : كبر النظام العراقي في هذه المذكرة محاولاته المتكررة السابقة للعمل
بكل الوسائل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الأمن
في عملية الترسيم كما ذكرنا ولجأ إلى التشكيك في اللجنة واختيار أعضائها
مطالباً أن يكون له رأي في اختيار أعضائها وهو أمر لم يندرج به العراق بل
تساوى فيه مع الكويت لأن اللجنة بطبيعة مهمتها المنوطة بها لجنة فنية تقنية
وليست لجنة تحكم أو لجنة سياسية تشكل رأياً في تحديد الحدود أو تعديلها إلا
أن ذلك لا يدخل في نطاق اختصاصها المحدد لها. لأن المجلس الأمن قد أقر
في تحديد الحدود بين الكويت والعراق ما ورد في محضر اتفاق ١٩٦٢ للوقوع بين
كل من الكويت والعراق، أساساً لذلك التأكيد فكان عمل اللجنة مقصوراً على
ترسيم الحدود الواردة في ذلك الاتفاق على الطبيعة ووضع العلامات الحدودية
اللازمة لذلك، كما أن اختيار الخبراء المستقلين الذين هو من صلاحيات الأمن
العام لهيئة الأمم المتحدة لتنفيذ المهام التي أسندت إليه

وأما : زعمت المذكرة أن قرار مجلس الأمن في ما يتعلق بتشكيل لجنة
لترسيم الحدود هو قرار لم تشهد له للخطوة الدورية مثيلاً، وهو زعم خال من
الصحة مثال للمعروف الدائم حيث سبق لعصبة الأمم أن شكلت لجاناً مشابهة
لترسيم الحدود لفرضت عليها لحل مسائل النزاع الحدودي في بعض مناطق
العالم فتحت إلى اتفاقيات طرسايه لترسيم الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا
وسان جرمانه بين النمسا وهنغاريا وتوقيعي بين بلغاريا ويوغسلافيا وفرنانونه
بين هنغاريا ورومانيا.

أما تشكيك المذكرة في اللجنة وأعضائها فذلك نوح هذا النظام وإساليه فقد
شكل في هيئة الأمم المتحدة مجلس الأمن واعتبرها صهيبة ثود الحاق الضرر
به وذلك استناد لموقفه في معاداة العالم ودوله حين تلك في وجهه مطامعه وريغته
في فرض الباطل بالقوة والأيدي، وبخاصة أنه خلال أعمال اللجنة لم يسجل
اعتراضاً واحداً على أي من الخبراء المستقلين بها ولم يورد واقعة واحدة تشير
إلى تحيز أحدهم.

مبررات وأهية

خاصاً : وفي مجال الاتهام مبررات وأهية اعترضت المذكرة على ما جاء في
مشروع تقرير الأمين العام لهيئة الأمم للصفحة الذي أشار إلى أنه يوسع
اللجنة استخدام التكنولوجيا المناسبة لترسيم الحدود واعتبرت ذلك أمراً غامضاً
غير محدد، وأنه يحتاج إلى توضيح والتقنيات المستخدمة في ترسيم الحدود
عمل تقني فهي له أساليبه المعروفة التي يعرفها كل المتخصصين في هذا المجال
بحيث أن تدخل الأمن العام في تحديد ما يصبح هو للثير للفضة، ولقد
استخدمت اللجنة هذه التقنيات تحت بصر الجانب العراقي ونحو أي اعتراض
منه فقد قام فريق المسح الذين يندس - السويدي بأعمال ميدانية قدمت الأساس
للخارطة الفوتوغرافية الحدودية لمنطقة الحدود العراقية - الكويتية حيث تم إنشاء
٤ محطات لتزويد البيانات من أجل مراقبة المسح وكذلك ٢٥ محطة مراقبة
رئيسية بأفصل بين محطة وأخرى يتراوح بين ١٥ و ٢٥ كلم تقريبا من لحداهما
الأخرى على طول الحدود وجررت ملاحظتها بمعدات فيلر ووجهي إلى اس.



وقام الفريق السوري بعمل التصوير الجوي باستخدام طائرة كومانو عجلة مجهزة خصيصا لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين وتم التقاط صور لكل من الارتفاعين وكثرت مراقبة الصور من شبكة تضم أكثر من ٢٠٠ محطة مراقبة ذات اشارات معدة سلفا.

ونتيجة لهذه الاعمال تم انتاج ٢٩ خريطة فوتوغرافية عمودية بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠ ذات كثثورات ارتفاع بغاصل ٥ أمتار وكان مسقط الخرائط المستخدم في اعداد الخرائط الفوتوغرافية العمودية، هو مسقط ميركاتوره المستعرض الدولي بيو تي إم، بامتداد ٢٨ جهة الشرق لتغطي منطقة الحدود بالكامل.

ويوشر العمل في اعداد خرائط ملصقة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم وادي الباطن وجري اعداد حوالي ١٤٢٠ صورة فوتوغرافية مساحية ضوئية مستعرضة بطول ٣,٥ كلم بغواصل قدرها ١٠٠ متر لطول الوادي ولستخدمت هذه الصور في تحديد اثنى خط نقطة في الوادي، كما تم انشاء نماذج ارضية زهمية لاحداث كثثورات بارتفاع مرتين، ولصلا على ذلك تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحاسبات الآلية لتفسير البيانات.

التفاصيل والتوصيحات

ولنا ان تتسالم من ملعية التفاسيل والتوصيحات التي كان العراق يريدنا بعد هذا الجيش التفصيلي من التكنولوجيا المستخدمة في أعمال اللجنة والتي اقتصرنا هنا على بيان بعضها وهناك مما نظرت اللجنة المزيد.

ومن المثير للدهشة ان العراق لم يستجب لطالب اللجنة تزويدها بأي معلومات متوافرة لديه حول مهمتها واكتفى في ذلك بالردود، حيث وعد بان يقدم وثائق وهو يعترف في مذكرته بأنه لم يستطع تقديمها خلال اجتماعات اللجنة ويعلم اللجنة وهيئة الأمم اننا لم نتطرق حتى يقوم العراق بذلك علما بأنه لم يفعل رغم مرور ما يقرب من عام بين اول اجتماع للجنة وبين اجتماعها الخامس الذي اعلنت فيه ترسيم الحدود ارضية.

ومع ذلك يصف العراق أعمال اللجنة بالتسرع المرفوض في رايه علما بأنه حتى اجتماع اللجنة الاخير لم يستطع تقديم مودع محدد لتسليم ما ادعى وجوده. ترى كم من الزمن كان يقترح العراق ان تنتظر هيئة الأمم للتصديق ومجلس الأمن وقضية استقرار الأمن في هذه المنطقة من العالم حيث يتنها العراق لتقديم وثائقه التي يعلم يقينا كما يعلم الجميع انها لا وجود لها وانما هي استمرار كما ذكرنا احوالاته في العقود السابقة للمسايلة في ترسيم الحدود لتصبح سيف ابتزاز يرفعه للحصول على مقاعد وتجميع الارشاع والمفاتيح.

● سادسا: تلوم المذكرة ممثل الكويت بأنه كان يوجه اسئلة الى الخبراء المستقلين ترحي باجابات محددة، ولا ندرى ما الذي منع ممثل العراق من ان يوجه اسئلة وهو عضو في اللجنة وله كامل الحق في الاستفسار وإبداء الرأي.

● سابعا: رفضت مذكرة النظام العراقي ما استندت اليه اللجنة في تفسيرها لمسار خط الحدود في جنوبي، سفلون حيث تستند المذكرة في رفضها الى ان اللجنة اعتمدت على وجهة نظر مساحية (مع ان ذلك صميم عملها) وان اللجنة استندت الى وثائق ومراسلات بين بريطانيا والعراق كما انها اعتمدت على خرائط عراقية، ولا ندرى لماذا تلام لجنة ترسيم الحدود على ذلك.

وتشير المذكرة هذا الاعتراض بان بريطانيا في تلك الفترة كانت هي القوة المستعمرة والمسيطر على المنطقة، وان الخرائط العراقية التي استندت اليها اللجنة لم تكن موضوعية في وقتها لتستخدم في الترسيم.

وهي اعتراضات يرفضها أي منصف محايد، فالعراق في محضر اتفاق ١٩٦٢ بعد انتهاء السيطرة البريطانية وزوالها وقيام الحكم الوطني العراقي هو الذي نص صراحة بتوقيعه في البند الاول من الاتفاق على:

«امتعرف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٦٢».

فان الضغط البريطاني والقوة الاستعمارية الهيمنة التي تبرر التصلل من هذا الاعتراف العراقي بمسار الحدود المهم الامطام النظام العراقي الحالي التي اكدها خروه الغابر وطبعه في الكويت ررضا وشعبا ووجودا؟

اسر مثير للعجب

اما اعتراض النظام العراقي على استناد اللجنة لخرائط قور عراقية فهو اسر مثير للعجب، ودعواها انها خرائط لم توضع لافراض الترسيم اشد مشاركة للعجب فالحدود الواردة في الخرائط الصادرة عن دولة ما هي برهان قاطع على حدودها مع جيرانها سواء استخدمت في الترسيم أو في غيره.



● لئلا، تشير المذكرة إلى ان الكويت قامت بتحريك مراكز الحدود وقوات الحدود ومواقع التفتيش لأكثر من ٧٠ كيلومترا مستندا في ذلك إلى ان الجوازات الكويتية كانت تسجل نقطة الخروج في المطامر فأصبحت في سفوان التي تبعد عنها بهذه المسافة ولا ندري ما علاقة مركز الجوازات واختيار موقعه بحدود الدولة!

وإضافة مع هذا الطرح للنايف للحقائق فإن لدى الكويت وثائق سفر تسجل نقطة الخروج من مدينة الزبير، فهل يعني ذلك ان تطالب الكويت بمد حدودها إلى الزبير؟

ومن المعروف في كل دول العالم ان نقطة الخروج قد تكون في المطار الذي قد يقع في منطقة المدينة وليس عند نقطة حدودها.

أن هدف المذكرة العراقية كما هو واضح هو التوصل من خط الحدود الولري في الاتفاقيات التي وقعتها العراق والاتصال منه إلى شواهد ودلائل أخرى لا يقبلها عقل.

● ناسمأ: تعرض للمذكرة على امرين استندت اليهما أعمال لجنة الترسيم اولهما اعتمادها على الأدلة للمساحية الصرفة واعتماد الاحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض من دون المساح لاجل تقديم اية أدلة أخرى تستقي من مواد مناسبة (دون ان يحدد العراق نوعية هذه المواد المناسبة). ومؤكد ان لجنة الترسيم وتطبيق خط الحدود على الواقع لابد وان تعتمد أساسا على لدة مساحية مادام خط الحدود متفقا عليه مسبقا، لأن أساس العمل المطلوبة لا التمديل.

مناهات جديدة

غير انه من الواضح ان مذكرة العراق تريد ان تبعد اللجنة عن مهمة الترسيم لتدخل في متاهة تحديد الحدود انطلاقا من ابتكار النظام العراقي للتحديد الذي تضمنته الاتفاقيات وسعيه إلى وصول من الجدل تنبه فيها كل الأطراف لثبدا من جديد رحلة اتفاق على تحديد الحدود، وهو بالطبع ما يرفضه مجلس الأمن وهيئة الأمم واللجنة التي تنطلق من الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة وحمية الالتزام بها.

أما الأمر الثاني الذي يتعرض عليه للمذكرة فهو ان اللجنة اعتمدت للخرائط البريطانية من ضمن المواد المناسبة التي تستند اليها في أعمال الترسيم وتنطلق

للمذكرة في ذلك من رفضها لكل تحديد قامت به بريطانيا للحدود رغم ان العراق هو الذي أقر ذلك رسميا بتوقيع رؤساء وزرائه في محضرى اتفاق ١٩٦٢ و ١٩٦٧ كما أوضحنا، ومع كل ذلك فالخرائط البريطانية لم تعتبر الأساس لعمل اللجنة بل مادة من المواد المناسبة ليد أن تبرزها مواد أخرى ولهذا لم يؤخذ بها في بعض الموضوعات.

ولا ندري اذا رفض النظام العراقي للخرائط العراقية الصادرة من حكوماته وتحديد الحدود الذي اعترف بها في اتفاقياته والخرائط التي كانت متوافرة في فقرات تحديد الحدود ولم يقدم وثائق او أدلة جديدة بل وعودا ومساطات بتقديمها فما الذي يمكن أن تستند اليه أي جهة تكلف بترسيم الحدود الا اذا كان كل ذلك تمجيزا مقصودا ينتهي بالجدد الدولي المتوخى انها، المشكلة إلى فراغ ويبقى قضية الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة رهنا بمن يمتلك السلاح والرغبة في العدوان

● عاشر: تعرض للمذكرة على ان ممثل الكويت قد رافق الخبراء للمستقلين في تحريراتها في منطقة سفوان علما بان مرافقة ممثل الكويت ثبت وفقا لقرار اللجنة وهو عنصر من أعضائها وبخوله مع الخبراء إلى المنطقة الحدودية أما تم تحت مظلة الاسم للجنة التي تعمل اللجنة في اطارها

وفي هذا الاطار اتهمت المذكرة أعضاء اللجنة بعدم الحيادية، وهو اتهام لم تعتمد فيه على أي دليل، بل هو حكم جزائي الاساءة إلى عمل اللجنة وفي مثل هذه الأمور ينبغي ان تنطلق الاحكام من أدلة واضحة تقدم في علانية ودق. ولم تكن قرارات اللجنة متحيزة للكويت كما زعمت المذكرة العراقية، فقد قررت اللجنة ضمرا الكويت من مياهه الانجليزية في خور الزبير مما يعني انفتاح العراق الكامل بالخور المذكور، وقرار اللجنة بهذا الشأن يعتبر ردا واضحا على اتهام اللجنة بعدم الحيادية.

التماس مخارج

● حادي عشر: تحاول المذكرة العراقية التماس مخرج من موافقة ممثلها باللجنة على تحديد نقطة سفوان، فتنبر المذكرة ذلك بقولها ان ممثل العراق استغل فيها بصورة مثالية للفراعد وأيدأ حسن النية، ولا ندري أي حسن نية ا سواء نية يمكن ان يتعلق بمحاثق وحدود وخطوط مساحية وكيف يمكن ان



مجلس الكويت

المصدر :

١٢ جمادى الأولى ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستغل ممثل دولة في مثل هذا الموقف؟
ولما كانت موافقة ممثل العراق واللجنة قد استندت إلى المذكرة العراقية القديمة إلى سفير بريطانيا في ٢٥ يونيو ١٩٤٠ والتي تقرر فيها الحكومة العراقية أن خط الحدود يقع جنوب سفوان على مسافة ١٢٥٠ متراً من مركز الجمارك القديم فقد حاول النظام العراقي أن يتخلص من هذه المذكرة العراقية وما جاء بها من مؤشرات لتحديد خط سفوان
وهذا تناقض صارخ . مذكرة دولة تحدد بداية خط حدود في رسالة رسمية عام ١٩٤٠ وتعلق حالياً بتقديمه به وزير خارجية هذه الدولة برفض ذلك وإنكاره لأن كل تحديد لترسيم الحدود غير الذي يراه النظام العراقي سواء أتم بالفعل في الماضي أم في الحاضر هو لديهم أمر مفروض.
وتواصل المذكرة اعتراضاتها على قرارات اللجنة فتذكر أن هذه القرارات أدت إلى اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي العراق المسلم بها قبل هذا التاريخ بما تضمنته من موارد لغوية ومنشآت أقاليمها في تلك الأراضي.
ولم تشر المذكرة عمداً إلى الحقيقة التي اشتها دور مجال لشك أو الجدل الأعمال للساحية الفنية للجنة ترسيم الحدود فقد ثبت أن العراق قد تجاوز غير السنوات خطوط الحدود التي أقر بها في محضرى اتفاق ١٩٣٢ و١٩٦٢، وتدعى السلاح وتطوره لخسر الصلاحيات الكويتي عام ١٩٧٢ والأحداث الأخرى التي قام بها على الحدود وسجلت الكويت اعتراضها عليها في حينه بمذكرات رسمية متتالية يعود تاريخها إلى عام ١٩٦٤ وأقام هذه المنشآت لتكون دبراً في ما بعد على طبيعة هذه الأراضي له.

والشرعية الدولية لا تمنحني الأمر الواقع للفرض بالعنوان وهي تطالبه الأطر بأحترام ما وقعه من اتفاقات وتكلم بالتجاوز بالرجوع إلى حدوده المشروعة.

● ثاني عشر: اعتبرت المذكرة العراقية قرار انضمام دولة الكويت إلى جامعة الدولة العربية قراراً باطلاً لغياب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وأدعت المذكرة أن قرار ضم عضو جديد إلى جامعة الدول العربية يجب أن يحظى بموافقة الأعضاء بالإجماع .
وهكذا يسلم العراق في مذكرته بأن الكويت قد أصبحت عضواً بالجامعة العربية، وإن كان يصرّ ذلك إلى خطاً وزير خارجيته فكيف يتم التسليم بذلك صراحة ثم يعتبر قرار الجامعة العربية باطلاً؟

ومع ذلك فإن السلوك اللاحق للعراق تجاه الكويت يؤكد أنه ولنمو ثلاثة عقود من الزمان قد تعامل مع الكويت كدولة مستقلة من ناحية، وكدولة عضو بالجامعة العربية من ناحية أخرى وضلل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

● ثالث عشر: أدعت المذكرة العراقية أن السلطات الكويتية قد اعترفت بتجاوزها على أبار النفط العراقية، وذلك على لسان سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في اللقاء الذي جرى مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في جدة في الثلاثين من يوليو ١٩٩٠. وهذا الادعاء لم يرد مطلقاً في المحادثات التي تمت في ذلك اللقاء ولا في غيره. فقد تصبكت الكويت برأيها الأورد في المذكرتين الرسميتين اللتين رافعهما نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ و٢١ يوليو ١٩٩٠. رداً على المذكرتين العراقيتين المؤرختين في ٢٥ و٢١ يوليو ١٩٩٠. وقد أكدت الكويت، وهي مستعم الوفد العراقي في لقاء جدة أنها على استعداد لتشكيل لجان محايدة للنظر في كل القضايا المثارة بين الطرفين بما في ذلك مسألة أبار النفط. غير أن الجانب العراقي لم يستجيب لذلك وكان رده الهجوت مساقطاً بهيموه الغابر على الكويت بعد ساعات من انتهاء الاجتماع المذكور.

تحليل من التزامات ومطامع

● رابع عشر: تلجأ المذكرة العراقية في مواجهة قرارات لجنة ترسيم الحدود إلى نهجها الدائم الذي يقوم على التحلل من كل اتفاق أو التزام وقعتها لتفرض تصوراتها للأمر ومطامعها كحافق لا بد وأن يتبناها ويتزعم بها الجميع، وعليه فقد فسرت قرارات لجنة الترسيم، كما دأبت على تفسير كل ما يخالف هواها، بأنه عمل استعماري ومؤامرة دولية.

فهي على سبيل المثال تستند في مطالبتها بإرض كويتية وجزء في الصليح ليس على الاتفاقات الموقعة منها ولا على الحدود الموقعة تاريخياً، بل على شهرتها بأنها دولة بحرية لا بد أن تكون لها امتلاك على الخليج وهي تختار هذه الامتلاكات في أرض جارتها الكويت وتصر على أن ما تطلعه يجب أن يصح وفقاً لبعض النظم عن مدى أحقية ذلك من عدمه، وهي تفلل عن عمد حقائق يعلمها الجميع من أن لها ساحلاً مستديراً في الفار على مسافة ٤٠٠ كيلومتراً، وأن لها كل الساحل الضمالي على خور عبد الله (٢٥ كيلومتراً) وميناء البكر الذي تمت تويسته فأصبح يتسم لتناقلات الناطح العملاقة.



١٢ شهر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ولكن الدول أُنشأت بعضها بمعنى موالي على بحار دافئة، وأخرى تمتد مناطق ذرية بالمعان وبغيرها، ولو ترك لهذه الأمانى أن تنتقل إلى واقع تعرضه القوة تغيرت خريطة العالم وتواصلت حروب جديدة تغني البشرية وتحررها منة التقدّم الذي حققته بما وصلت إليه من رشد يحترم القوانين والجوار والشرعية. وترى مذكرة العراق في وهما المصاحف أن النظم البحري الذي تختاره يقع في ما أطلقت عليه المذكرة بالقرعة الصغيرة الكويت التي نشأت بين القرنين الماسيين على ضفاف الخليج، وهي تنطق على الكويت هذا الوصف وكلها تنكر وجود دولة لثة عدد سكانها ومساحتها المحدودة، وهي نظرة لو أخذ بها العالم لاختفت من خارطته دول كثيرة لها وجودها الفعّال، فالدول تقاس بعبأتها ولاعليتها لا بحجمها وعدد سكانها.

دعوى ومزام

● خامس عشر:

يدعي العراق بأنه غير ملزم بالمحضر للتحقق عليه لعام ١٩٦٧ حيث أن السلطة التشريعية في العراق لم تصانق عليه. وللدّ على هذا الادعاء تقول الآتي: (١) إن مسألة خضوع اتفاق ما للتصديق أو عدمه تتوقف على نية الأطراف المعنية وهذه تستلزم من الظروف والقوانين وموضوع الاتفاق. ويعمل بمفاهيم (وهو أحد خبراء القانون الدولي) بأنه إذا كان برزوكول أو تصريحاً أو مذكرة متبادلة، لفته لا يحتاج إلى تصديق. ما لم يصر على خلاف ذلك. إذا كانت أي من هذه الاتفاقيات لا تزيد على إضافة نقطة محدودة في المعاهدة الأصلية.

ولا يخفى أن المحضر المتفق عليه، لا يرفع حدوداً أو يقيم أخرى سكتها، ولا يحد بالنسبة لحالة الحدود من تقرير اعتراف محدود سبق اتفاق عليها. ولو افترضنا جدلاً أن التصديق على ذلك الاتفاق كان ناقصاً فإن مسؤولية عدم اتباع شروط التصديق تقع على عاتق الدولة المخلة وليس على الدولة التي تعاملت معها. فهي التي تحصل نتائج الاتفاقية ذات التصديق الناقص. والقول بغير ذلك يجعل من حق الدول الأخرى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة فحص الاتفاقية والتأكد من سلامة إجراءات التصديق الأمر الذي يباهى به العراق.

(٢) إن نية الطرفين المتعاقدين العراق والكويت قد انصرفت لتفقيده هذا المحضر فوراً بعد التوقيع عليه. وللدلالة على ذلك، فإن معظم بنود المحضر قد تم تنفيذها مثل الاعتراف، وإزالة التمييز الديبلوماسي، وإقامة اتفاق تجاري واقتصادي الخ. وقد قدم الجانب الكويتي مساعدات مالية بلغت ٢٠ مليون دينار حسب الاتفاق.

(٣) إن اتفاقات أخرى مع العراق (بإستثناء اتفاقات الحدود)، قد صن فيها صراحة على وجوب التصديق بما في ذلك بروتوكول التعاون الثاني بين العراق والكويت. وهذا يهدد أن للممارسة الجارية بين البلدين، تنطوي بإثبات نص خاص بالتصديق إذا ما انصرفت نية الطرفين إلى لزومه وإن عدم إثبات مثل هذا النص في الوثائق الخاصة بالحدود قريبة قوية على أن مثل هذا التصديق غير مطلوب.

(٤) تم تسجيل المحضر في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٨ ولم تعترض أي من الدولتين على نفاذ المحضر المذكور بدعوى عدم التصديق.

(٥) إن موقف النظام العراقي باعتراضه على هذه الاتفاقية والانتهاكات المستمرة لها ليس بالأمر الجديد، فقد اعتاد هذا النظام على نقض كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا تتماشى مع مصالحه التوسعية، فقبل ابتداء حربه مع إيران اعترض على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بشأن خط العرب مع إيران ثم عاد واعتزف بها بعد غزوه لدولة الكويت. كما أن غزوه لدولة الكويت بعد ذاته بما فيه من نقض وانتهاك للوثائق العربية والدولية بهذا الشأن، ولو دلل دافع على توجهات وسلوكيات هذا النظام الذي لا يمكن لأي قانون أو معاهدةقليمية أو دولية أن تجسد طموحها من الاحترام لديه. ومن هذا المنطلق وخاصة في ما يتعلق بهذا الأمر، فإن الكويت لتؤمن إيماناً تاماً بأن الإرادة الدولية هي الآلة الوحيدة الكفيلة التي يجب أن تعرض على مثل هذا النظام ليحترم القوانين والمعاهدات الدولية.

الأدلة والخرائط

● سادس عشر:

أرادت المذكرة العراقية أن تجر هيئة الأمم للحدود ومجلس الأمن إلى متاهات من الاعمال حول الوجود التاريخي للكويت فرغت من الرد عليها وبحلها البرامج العلمية الموثوقة ونشرت بشأنها من الأدلة والخرائط والدراسات ما يجعل



مسارحة هذا الوهم التاريخي مضحية للوقت، فالكويت أرضا وشعباً وبلد، حقيقة تاريخية لا مجال أو ادعاء بانكارها. ثم أن هذا للنسب في إحصاءات الحقوق التاريخية يناقض تماماً ما افتحت إليه المبادئ الإسلامية للقانون الدولي من أن الحدود التي تفصل بين الدول المتجاورة وتحدد أقاليم كل منها وفقاً لخطوط الحدود التي رسمت قبل الاستقلال، هي حدود لا بد أن يلتزم بها، وهو البلد الذي طبق بين دول أميركا اللاتينية والقره رعاء، الغارة الأفريقية في اجتماع القمة الأفريقية ١٩٦٤ حسماً للقضايا الحدود، وبتأريعاتها.

وقد أخذ مجلس الأمن بهذه المبادئ، حين اعتمد الحدود التي وقعت بالموافقة عليها كل من الكويت والعراق في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وهو ما تنادي به دراسات القانون الدولي التي ترفض التحلل من الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بمعنى عدم المصادقة عليها.

ومع ذلك فإن الدراسة العلمية الموضوعية لقضية حدود الكويت مع العراق تصل بناً إلى النتائج نفسها التي وقف العالم من أجلها وراء الكويت وقضيته، والسبب في ذلك واضح، فحدود الكويت كما تطالب بها، مسجلة في وثائق وخرائط واتفاقيات معروفة وموثوقة دولياً لا ينكرها أحد ولا ينفي زيفها إلا من يريد مخالفة الناس ومخالطة الحقائق العلمية.

قبل نشأة العراق

ويرجع تاريخ تلك الوثائق إلى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة، فهي ليست وثائقاً مصطنعة لتزييف دليل أو للمطالبة بحقوق لا أصل لها قدمت حين برز النزاع على الحدود، بل هي حقائق التاريخ الثابتة الموثوقة.

ففي موزع معاهد سوف نجد أنه لنحو ثلاثة لآزير (١٧٠٩ - ١٩٩٢) استمرت الكويت هذه المنطقة المطلة على الشاطئ الشمالي للخليج العربي، كياناً متميزاً، استمر محتفظاً باستقلاله تحت كل الظروف، ورغم كل التغيرات وكانت علاقة ذلك الكيان للتميز واضحة مع الدولة العثمانية التي شمل نفوذها كامل الأراضي العراقية، التي انحصرت علاقة الكويت معها على تلك الصلة الإسلامية العامة التي تربط الأقطار الإسلامية بالمخالفة العثمانية، ولم يكن هناك أي وجود عثمانى في أي جزء من أراضي الكويت، كما أنه لا توجد أي صورة من صور التبعية السياسية، فالمعلاقة هي علاقة نينية لا تنس الاستقلال ولا تنال من سيادة أهل الكويت على أراضيهم.

ويشهد على ذلك التميز والشخصية المستقلة، اعتماد أهالي الكويت على أنفسهم في الحسابات مع جهات القبائل وفاراتها على الكويت دون تلقي مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة أو بغداد، وإنهم بنوا أسوار الكويت في عام ١٧٦٠ لتحمي مدينتهم دون اعتماد على أحد.

ويشهد بذلك أن الكويت كانت ملجأ للنازحين على السلطات العثمانية في بغداد حيث (لجا كل من الشيخ فويهي شيخ للنفق، ومصطفى أغا متسلم البصرة إلى الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت (١٧٦٢ - ١٨١٥م) إثر ترويعها على سليمان باشا وإلى بغداد ورفض الشيخ تسليمها رغم التهديد بتوجيه حملة لإرغام الكويت على ذلك).

ويشهد بعدم التبعية للعثمانيين سماح حاكم الكويت بالتفاني الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت (في الفترة من ١٧٩٢ - ١٧٩٥) إثر خلاف مع السلطات العثمانية، وما كان يمكن أن يتم ذلك لو كان للكويت ولاه أو تبعية للدولة العثمانية.

ولذا ما تركنا جانباً الوقائع والشهادات وتقارير الرحالة والسياسيين إلى موقع الكويت في المصورات الجغرافية، فنسوق نمد أدلة أكثر قوة على كيان الكويت للتميز، ويشمل ذلك في خريطة (C. RITTER)؛ وهو عالم ألماني يعتبر أحد مؤسسي علم الجغرافيا الحديث، وقد جاءت صورة الكويت ضمن خريطة جزيرة العرب للنشرة باللغة الألمانية عام ١٨٦٧ مثلاً عن كتابه علم الأرض (Erdkunde) الذي نشر في بضعة عشر مجلداً اعتباراً من عام ١٨١٨.

وتظهر الكويت تحت اسم (Kueit or Korein) في دائرة تخطيط بموقعها الحالي وتضم رية وبيضان وأجزاء من جنوب العراق، والخريطة مطبوعة في برلين، ومحفونة في مكتبة جامعة كولبرج تحت رقم (C.336.58.1) (Maps).

(٢) خريطة شبه الجزيرة العربية الواردة في الكتاب الذي وضعه بالجريف W. G. Palgrave عن رحلاته في جزيرة العرب عام ١٨٤٧/٦٢ ويتضح في الخريطة أن الكويت قد ميزت بلون مستقل تماماً عن الوحدات السياسية الأخرى في المنطقة، وللمتلازمة بالوحدة العثمانية التي تمتد شمالاً وتوجد جنوباً. ويلاحظ أن حدود الكويت الشمالية تشتمل على رية وبيضان، والجانب الغربي من الجزء الجنوبي من شبه العرب، ويضم ذلك أم قصر ومعظم الفاو.

أما عن اتفاقية ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا فلم تنص مطلقاً على



تبعية الكويت لولاية البصرة كما تكرر ذلك في الذاكرة العراقية، بل تنص المادة الثانية من تلك الاتفاقية على أن شيخ الكويت يمارس إدارة مستقلة في منطقتة، ويحتدم الحكومة العثمانية من أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسألة الوراثة وعن أي عمل اداري آخر وكذلك عن أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت.

ومع ذلك فقد التفتحت تلك الاتفاقية أجزاء مختلفة من الأراضي الكويتية لصالح العراق وهو أمر طالب به الشيخ مبارك الصباح بشهادة الوثائق وحقائق التاريخ.

وقد أصر العراق نفسه بتلك الحقائق الثانية وأكد عليها في اعترافين واضحين بوزارة الكويت وحدهما، الأول في عام ١٩٢٢ والثاني في عام ١٩٦٢. ويشهد الكتاب السنوي للجمهورية العراقية في عام ١٩٨٨ بهذه الحقيقة سواء من خلال ما تضمنته من معلومات عن الكويت كدولة جارة وشقيقة أو من خلال الخريطة المرفقة له، والتي تبين الحدود الكويتية العراقية بصورة تقارب كثيراً مما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود.

ولعل في هذا العرض ما ينيل «الوهم والخيال» يبرسي دعائم الحقيقة حول لى الكويت حقيقة تاريخية بكتابها الإداري وحدهما السياسية التي كانت واضحة المعالم قبل استقلال العراق بأكثر من نصف قرن.

شعبنا وراء قيادته

● سامع حشر:

ورغم الدروس التي تلقاها النظام العراقي حين زعم أنه جاء بفروجه استجابة لنداءات من الشعب الكويتي فوجد شعباً على قلب رجل واحد وراء قيادته يتصدى للنظام الغازي بمقاومة شهادت بها الدنيا ومواجهة تنطلق بالانصيحة والغدا، وقد أظهرت الوثائق التي خلفتها القوات الغازية بعد التحرير مدى الرعب والفرع الذي كانت تعانيه تلك القوات الغازية العراقية من مقاومة أبناء الكويت. رغم كل ذلك تعود هذه الذاكرة العراقية إلى نصف قرن مضى متوهمة أنها تستطيع أن تزيح التاريخ وتطوي عنق الحقائق لتطعن الفوعة الوطنية الكويتية من خلال الزعم أنه عند انعقاد أول مجلس تشريعي في حكم الشيخ أحمد الجابر طالب أعضاء هذا المجلس بانضمام الكويت إلى العراق وأن شباب الكويت الأجرام طلبوا من الحكومة العراقية مساعدتها في ذلك وهي النعمة ذاتها التي كرمها بعد نصف قرن.

ويكفي لرد على هذه المزاعم أن نرجع إلى الكتاب الذي تقدم به هؤلاء الشباب الذين قابلوا أمير الكويت داعمين إلى بعض الإصلاحات وتشكيل مجلس تشريعي. وأن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفاً تمتع الفلسطينيين من رعاية على أن يبادروا اليك بالتصحيح وإقنمين في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمر ويبرأ عنهم وعليك عوامدي الأيام ويصون لنا كيان بلادنا ويحفظ استقلالنا غير قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال.

فهل تحمل هذه الرسالة إلا حوار الحب والمودة وتبادل النصيحة بين الراعي والرعية وتأكد الأصرار على استقلال الكويت وحفظ كيانها.

وفي ختام هذا الاستعراض لما أورده وزير خارجية العراق في مذكرته بشأن نتائج لجنة ترسيم الحدود تمتدح جازمين أن هذه المذكرة ليست إلا حلقة من سلسلة لم تنقطع من المحاولات لمرحلة الانهاء، الحاسم لمشكلة الحدود بين العراق والكويت. فالمراتب يسمى لإخراج القضية من نطاقها المحلي تحت مظلة الشرعية الدولية إلى النطاق الثنائي الذي مدت الكويت طاولاً حياتها يدعها بالميعة والتعاون والحوار والمساواة والالتزام المطلق بنائب الأخوة وحقوق الجوار وروابط التاريخ ووحدة المنصور إلى الجار الشقيق فكان الرد وصراحة غزو كانت مصحوبة إلى القلب وعدوات استهدفت الوجود والأرض واستباح الأرواح والممتلكات.

ويعتقد النظام العراقي أنه بهذا الضجيج الإعلامي الذي اعتمد يمكن أن يعرقل مسيرة الشرعية، وأصرار دول العالم على إعادة الأمن والاستقرار والحدود الآمنة التي تشكل مجلس الأمن بجماعتها إلى المنطقة، وهو اعتقاد أن الأول أن يترجع عنه النظام العراقي ليواجه الحقائق ويتعامل مع جيرانه على أساس المجاني، في لقاء الاندثار.

وقد كان يكفي لرد على هذه المذكرة بتقاسيلها أن تشير إلى ما نصت عليه صراحة بعد كل الكوارث والنوازل التي تسببت فيها لرؤيته للمصلحة الآمنة مع جيرانه عبرة التي أوردها نصاً في مذكرته:

«أن العراق في يوافق مطلقاً على أي صيغة للترسيم بريطانية كانت أم غيرها. ولكننا أصرنا للرأي العام العربي والمالي الذي نشرته عليه مذكرة النظام العراقي ومحتوياتها رأيتنا من واجبنا بيان الحقائق والوثائق التي تقدم للمعلومات الصحيحة حولها وأملنا في صراحة للمعلل وعودة إلى الحق واعتذاراً إلى الله.



مصرع عراقي واصابة ٤ اثناء عملية تسلم عبر الحدود مع الكويت

الكويت - ر - اذاعت وكالة الأنباء الكويتية أمس أن عراقيا قتل في مصرعه واصيب ٤ اخرين في اشتباكات مع دورية كويتية اثناء محاولة للتسلل الى الكويت أمس الأول قرب الحدود السعودية العراقية للكويتية المشتركة . واشتباكات الوكالة نقلت عن مصادر أمنية ان المسلحين استولوا على سيارة كويتية في محاولة لدخول الكويت الا ان الدورية طاردهم عندما رفضوا امرا بالتوقف .



□ الكويت تبلغ الامم المتحدة :

**رد العراق بشأن قرار ترسيم الحدود
يمثل استمرازا لتحدي الشرعية الدولية**

الكويت - خاص للأهرام - ابطلت الكويت الدكتور يكرس هال الأمين العام للأمم المتحدة ردها على الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية العراقي حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

واكدت الكويت في ردها على الرسالة العراقية انها تمثل استمرارا لنهج النظام العراقي في تحدي الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان .

أوضحت الكويت ان الرسالة العراقية تتجاهل تاريخا طويلا من محاولات الكويت للتفاوض وسعيها بكافة الوسائل لاقتناع العراق بترسيم الحدود .

واشارت الرسالة الكويتية الى ان النظام العراقي عمل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الأمن في عملية الترسيم وشكك في اللجنة واختيار اعضائها وهي لجنة لمبة اهتمت اطار عملها في تحديد الحدود بين الكويت والعراق على ما ورد في محضر اتفاق ١٩٦٣ الموقع بين الكويت والعراق بشأن الحدود .

كما اكدت ان زعم الرسالة العراقية بأن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بعد سابقة في تاريخ الامم المتحدة زعم مردود عليه ومثاب للصفة حيث سبق لمصبة الامم أن شكلت لجانا مشابهة لترسيم الحدود في بعض مناطق العالم وانتهت الى اتفاقيات فرساي (لترسيم الحدود بين برلندا وتشيكوسلوفاكيا) وسان جيرمان (بين النمسا والمجر) .



المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - ١٩٨١

انسحاب العراق من اجتماعات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت

الامم المتحدة - ١ ش ١ : ابلغ العراق
الامم المتحدة انه لن يحضر اجتماعات
اللجنة السادسة للجنة ترسيم الحدود مع
الكويت التي تعقد اليوم في مقر الامم
المتحدة احتجاجا على قرارات اللجنة
والتي رفضها العراق . وزعم احمد حسين
وزير الخارجية العراقي ان مجلس الامن
العدم مسألة الحدود بين العراق والكويت
في القرار رقم ٦٨٧ بفرض فرض وضع
محدد .

بيكان من مجلس الأمن يصدر العسراق من عواقب رفض قرارات لجنة ترسيم الحدود

الام المتحدة ١ ش ١ - يصدر مجلس الأمن خلال ساعات بيكانا يحذر ، فيه العراق من غلبة الاعتراض على القرار الذي سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود مع الكويت ..
ويشير مشروع البيان الرئيسي الذي حصلت عليه وكالة انباء الشرق الاوسط الى اللق العميق والاستياء الذي اثارته رسالة وزير خارجية العراق الموجهة الى الامن العام والخاصة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتي يلاحظ فيها ان العراق قد يطعن في وجود الكويت نفسه .



كما يعرب أعضاء المجلس وللشروع البيان من لفهم الميق لأن العراق يبدو انه يرفض نهائيا قرارات لجنة الحدود . يرسم بنوه القرار ٦٨٧ وخطة الامن العام لتنفيذ الفقرة الثالثة من القرار .
ويؤكد مشروع البيان الرئاسي لمجلس الامن على حصانة الحدود العراقية الكويتية كما ترسمها اللجنة ويعتدما المجلس ويذكره بالعواقب التي يمكن ان تترتب على خرق الحدود .
والرسالة التي يشير اليها مشروع البيان كان قد وجهها احمد حسين وزير الخارجية العراقي الى الامن العام للأمم المتحدة .. وتؤكد رفض العراق للتنازع التي توصلت اليها لجنة رسم الحدود وتري ان هذه للتنازع تخالف صانق التاريخ واليهرافيا وأن الكويت كانت خلال القرن التاسع عشر وال ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى جزءا من العراق هل حد قبل المسجل العراقي .

الزعيم الكردي العراقي جلال الطالباني في الوسط ، لدى وصوله الى فيينا حيث يشارك في اجتماع منظمة المجموعات المعارضة للرئيس العراقي صدام حسين بهدف انشاء جبهة موحدة لاسقاطه .
[صورة للاهرام من ا ب]



العالم اليوم

المصدر :

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يحذر العراق من معارضة ترسيم الحدود

اصدر مجلس الأمن امس بيانا يحذر فيه العراق من عاقبة الاعتراض على القرار الذي سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود.

ويشير مشروع البيان إلى التناقض العميق والاستياء الذي اثارته رسالة وزير خارجية العراق الموجهة إلى الأمين العام والخاتمة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتي يلاحظ فيها أن العراق قد يعلن في وجود الكويت نفسه.

كما يعرب أعضاء المجلس ولقاء مشروع البيان عن قلقهم العميق لأن العراق يبدو أنه يرفض نهائياً قرارات لجنة الحدود برغم القرار ٦٨٧ وخطة الأمين العام لتطبيق الفقرة ٢٤ من القرار. ووكالات



المصدر : **الحرق الأوسط (التدنيّة)**

١٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٥٩

تبقى الحدود بين العراق والكويت هي القضية المهمة لأنها مظلة لولاها يجعلها العراق في شأن الكويت والرفعة في إعلامها. واليوم شغل الكويتيين الشاغل الانتهاء من ترسيم الحدود بشكل نهائي. لكي يبنوا سوراً من الأسمنت، موزداً بالأجهزة الإلكترونية قنبراً من على مسافة كيلومترات. عن أي تحرك عسكري أو تجمع لحشود، حسب ما قاله في مسؤول كويتي يتابع قضية الحدود، وأضاف: «أخذنا فكرة من معالجة المغرب لتسعة الصحراء الغربية. هناك السور رملی وهذا مستحيل من الأسمنت».

٦٥

خمسة نقاط شرطة عسكرية عراقية في المنطقة الكويتية المتزوعة السلاح



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

عندما قُتل الرئيس العراقي خدام حسين الكويت في ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٩٠، كان التقرير الأولي أنه أدخل جويته طلبة لندارات استغاثة من الشعب الكويتي، وأنه لم يستطع أن يهضم أذنيه وشهامته لم تسمح له بالتفكير، وعندما أمثال احتلاله وما رافقه من بشاعات ترفع العالم أن يكتفي ويُسحب وكان الجميع يعتقد بأنه سيُسحب وسيحفظ بحقول الرميّة وجزيرتي وربة وويبان ويذكر أحد السياسيين الذين قابلوا الرئيس العراقي أثناء احتلاله الكويت، أن الرئيس العراقي رفض مجرد قبول الاحتفاظ بالجزء الشمالي من الكويت، وحتى لو أُضيف إليه مبلغ فوق العشرين مليار دولار التي كان قد جلبها من دول الخليج، وقال للسياسي الذي لم يكن يملك شيئاً ليُقدمه كعرض، بل كان ينقل لصدام حسين وجهات نظر يتبادلها بعض الأطراف: «لقد عاد الفرع إلى الأصل وانتهى الأمر، لكن إذا استطلعت أن نقتع زحماً، الخليج بأن يوجهوا إلى رسالة مكتوبة باليد، تتضمن دعوتهم لزيارة (...) كي أوقع على استخلاص مبلغ ثلاثين مليار دولار بالإضافة إلى جزيرتي وربة وويبان وحقل نفط الرميّة، عندها يمكن أن ابحت الأمر». ويقول السياسي أنه لم يصنع ما سمعه، ولم يجرؤ على القول للرئيس العراقي أنه جاء، ينقل إليه وجهات نظر تتبادلها دول غير خليجية، ولم يات ناقلاً إليه تنازلات خليجية.

والعريف أن الرئيس العراقي، عندما كان نائباً للرئيس ويطبق عليه «السيد» الثاني، قال عام ١٩٧١، إذا ما أرادت الكويت إنهاء موضوع الحدود، فعليها اتخاذ مبادرات وطنية قومية. وفي زيارة إلى الكويت قام بها وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الجافي عام ١٩٧٢ شرح للمسؤولين الكويتيين الإدارات التي يتولها العراق من الكويت على الشكل التالي: تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق (١) أن يستخدم رأس المال الكويتي في العراق (٢) أن يسمح بتنقل الأيدي العاملة للعراقية في الكويت (٣) أن ترتبط الكويت بخفض النفط العراقية (٤) وإيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المناجم البحرية اللازمة للعراق (٥). وكان العراق أوضح صراحة للكويت بأن لجزيرتي وربة وويبان الكويتيين أهمية خاصة بالنسبة إلى العراق باعتباره بلداً خليجياً، ويطلب الكويت بالتنازل عنهما.

والآن وحتى بعد هزيمة العراق وإقامة منطقة منزوعة السلاح بينه وبين الكويت، استمرت الاعتداءات العراقية على أرض الكويت قائمة.

فالمعروف أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت تقوم بمراقبة خور عبيد الله بين البلدين ويبلغ عرضها خمسة عشر كيلومتراً، عشرة على طول الحدود بين البلدين ويبلغ عرضها خمسة عشر كيلومتراً، عشرة منها داخل الأراضي العراقية وخمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية، وحتى تحديد حدود المنطقة المنزوعة السلاح تم استئذاناً إلى خط الحدود المقرر بمقتضى اتفاقية الحدود التي تم التوصل إليها بين العراق والكويت في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٢ في العاصمة الجزائرية.

مصدر مملع في بعثة اليونيكوم أكد أنه منذ رسم المنطقة المنزوعة السلاح، أقام العراق خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في الجانب الكويتي وعلى عمق كيلومتر واحد، كما أقام نقاطي شرطة عسكرية عراقية على خط الحدود بالذات. ويقول المصدر: «عندما حددت بعثة الأمم المتحدة الحدود الأولى، طلبت من العراقيين التراجع مسافة كيلومتر إلى الوراء أي العودة إلى الأراضي العراقية إلا أنهم رفضوا قائلين: عندما تبدأ لجنة الحدود المفاوضات فإنها لن تعطينا هذه المنطقة، لذلك سنبقي نقاط الشرطة في أماكنها».

والمعروف أن هناك أربع عشرة نقطة شرطة عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح، وخمسون نقطة شرطة كويتية.

الآن مع التقسيم الجديد والذي يستند إلى اتفاقية الحدود عام ١٩٦٢، ستعود إلى الكويت في المنطقة الوسطى (حسب تقسيم الأمم المتحدة) أراضٍ بطول ٦٥٠ متراً، كما سيحصل الكويتيون على خمس أبار نفط



إضافية من حقول الرميّة

لم تحصر الليثاء سيكيون للعراق لكن الأرض مستعوبة الى الكويت وسيحتفظ العراقيون بميناء البكر المال على البحر من المتوقع ان تلقى لجنة الحدود الشهر المقبل يوليو (تموز) في جنيف، ولهذا كان وزير الخارجية العراقي قد وجه رسالة في شهر مايو (ايار) الماضي الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي يرفض فيها تسميم الحدود معتبراً ان الكويت هي «القرية الصغيرة» التي نشأت بين القرنين للآشبيين على ضفاف الخليج، ويشير الى ان العراق غير ملزم بالمحضر المتفق عليه لعام ١٩٦٢، لأن السلطة التشريعية في العراق لم تصادق عليه، لا بل وصل الأمر بالعراق الى درجة عدم اعتبار الكويت عضواً في الجامعة العربية، إذ ذكر وزير الخارجية العراقي، ان قرار انضمام دولة الكويت الى جامعة الدول العربية، قرار باطل لغيب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وإن ضم عضو جديد الى جامعة الدول العربية يجب ان يحظى بموافقة الأعضاء بالإجماع.

وقد ردت الكويت على كل الادعاءات العراقية، فبالنسبة الى محضر اتفاق ١٩٦٢، وقع الحكم العراقي على كل ما جاء فيه وكان لبند الأول: «اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصحدها» البنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٧٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس (آب) عام ١٩٧٢.

وفي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم، الى الامين العام للأمم المتحدة رداً على المذكرة العراقية، أكد ان للكويت حدوداً موصوفة في اتفاقات وقعها العراق واعترف بها وأودعها عصبة الأمم المتحدة ليرتد أن حدوده مع جيرانه مستقرة وإنها محل اتفاق لا يحظى بعضوية هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تنازع جيرانها على حدودها. أما محضر الاتفاق الذي يؤول وزير الخارجية العراقي ان السلطة التشريعية لم توافق عليه، والذي يتضمن تأكيد احترام العراق لاستقلال الكويت وحبوبها، فقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة وتم تسجيله في الاسانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤ ولم تعرض اي من الدولتين على نقاد المحضر بدعوى عدم التصديق.

ثم ان المجلس الوطني العراقي وافق على قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ والذي نشر ضمن وثائق الأمم المتحدة في ١١ ابريل (نيسان) عام ١٩٩١، وكان القرار ٦٨٧ تضمن الإحاطة والعالم بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ٢٧ فبراير (شباط) عام ١٩٩١ (S/22275) تؤكد موافقة العراق على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن، وكذلك نص على ان مجلس الأمن «وإن يحيط علماً بأن العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٢ على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة» معتبرين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وتخصيص الجوز، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقاً للامادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصحدها المينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٧٢ الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ أغسطس (آب) عام ١٩٧٢.

أما بالنسبة لقول العراق ان الكويت قرية (١) فإن الكويتيين يستندون الى وثائق وخرائط واتفاقيات يعود تاريخها الى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة.

أما بالنسبة الى عضوية الجامعة العربية فإن وزير الخارجية الكويتي يقول في رسالته الى الامين العام للأمم المتحدة: «ان سلوك العراق تجاه الكويت وانحر ثلاثة عقود من الزمان، جعل العراق يتعامل مع الكويت كدولة



المصدر : الشرق الاوسط (البيدنة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ يونيو ١٩٩٢

مستقلة من ناحية وكبولة عضو في الجامعة العربية من ناحية أخرى وتمثل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لقد رفض مجلس الأمن المذكورة العراقية التي ترفض ترسيم الحدود وتعتز على اللجنة وتعتبرها تميل الى الكويت، والتي ان يتم ايجاد الحل النهائي تبقى الحدود تحت مراقبة قوات تابعة للأمم المتحدة ويبلغ عددها ٢٠٠ جندي، مهمتهم مراقبة خور عبيد الذي يبلغ طوله حوالي ٤٠ كيلومتراً، والردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودهم في المنطقة المنزوعة السلاح، ومراقبتهم لها، وكذلك مراقبة أي أعمال عنصرية تنفذ من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى، مع العلم أنه ليس ليخنة المراقبة أي صلاحية بالنسبة لاتخاذ اجراءات لمنع حدوث الانتهاكات.

وقد عمدت بعض الأمم للتحقق من أجل تسهيل وتنظيم العمليات الى تقسيم المنطقة الحدودية للمنزوعة السلاح الى ثلاثة قطاعات: القطاع الشمالي ويشمل خور عبيد الله، والقطاع الأوسط والقطاع الجنوبي الذي يمتد حتى الحدود بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.

ولم تواجه هذه البعثة أية حوادث مسلحة بين الطرفين، سوى في القطاع الجنوبي حيث سوق الغنم لأن البعثة هناك مسلحون بالبنادق والمدافع الرشاشة ومسداف الآر بي جي، وهناك وقعت حوادث، ويتصرف بعض المسؤولين الكويتيين كما يمكن أن تصيب هذه السوق، من تهريب قد يتراوح بين السلاح والمخدرات، ولهذا ترغب الكويت في إزالة هذه السوق نهائياً، لكنها تنتظر حتى الانتهاء من ترسيم الحدود لأن هذه السوق تتغير باستمرار، فتارة تكون داخل الأراضي العراقية وتارة داخل الكويت، وفي أحيان كثيرة تكون ممتدة داخل أراضي البلدين معاً.

كثيرون قالوا في ان العودة الى حدود عام ١٩٦٣ يمكن ان تعرض

الكويت بعد عشر سنوات الى ما تعرضت له عام ١٩٩٠، حتى لو تغير الرئيس العراقي صدام حسين، عبد الله النيباري رئيس حركة الديمقراطية المعارضة استبعد هذا الأمر وقال: «ان التقسيم لا يشمل أحد مساحاته كبقية من أي طرف، وحتى الاختلافات ما بين الدعي فيه والمحقق بسيطة جداً، اصصاً كما يقال ٦٠٠ متر وموضوع العراق والمنفذ البحري، ليس سوى كلام، فميناء أم قصر باقى كله للعراق، ثم في هذه الأيام يمكن غير التكنولوجيا الحديثة إقامة الميناء في أي مكان على البحر

لذلك لا اعتقد ان ترسيم الحدود يشكله العديد ممكن ان يثير مشكلة، لأن المشكلة سياسية، عفا، عدم الترسيم يعني مشارف من ادعاءات الطرف الآخر، وحتى لو حاء خط الحدود يشكل لم يرض العراقيين، أو لم يرض الكويتيين، فلا اعتقد انه سيثير مشاكل كما يقول العراقيون، لأنه لا يمس مصادر، ولا يمس سكاناً، ولا يمس مناطق حيوية، فمهما كان الأمر، سواء وضع في موقع لصالح العراق أو لصالح الكويت فإنه مسادة حدودية لا تذكر، لذلك لا اعتقد انه سيؤثر على المصالح أو المواقف الاستراتيجية أو على السيادة وبالتالي يبقى الموضوع نفسياً ومعنوياً وسياسياً، وبالتالي اعتقد انه إذا وضع معقول في العراق، قادر على ان يعيد علاقاته مع دول الجوار، فإن يسمت ترسيم الحدود أية مشكلة، لأن العراق في الاصل يستخدم دائماً أراضي الدول المجاورة ويستخدم موانئها ومد خطوط نفطه عبر السعودية وسورية وتركيا، ولم تعترض هذه الدول بل، تعاونت معه.



ماذا بعد ترسيم الحدود العراقية - الكويتية؟

■ تناقلت وكالات الانباء والصحف العربية والعالمية في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ قرار اللجنة الدولية، التابعة للأمم المتحدة، المخططة ترسيم الحدود ما بين الكويت والعراق. وبموجب هذا القرار، الذي يجب ان يسابق عليه مجلس الأمن في نحو (يوليو) القادم حتى يأخذ صفة الالتزام، سيدفع بخط الحدود بين البلدين مسافة ٦٠٠ متر على طول ٢٠٠ كيلومتر شمال الخط السابق. وبناء على ذلك ستحصل الكويت (على حد تعبير العراقيين) أو شطره (على قول الكويتيين) ما يعادل ١٢٠ كيلومتراً مربعاً، تشمل أجزاء من مدينة «أم قصر» الحدودية، وحوالي خمسة أيار نط من حق «الرميلة».

وقد خضارت رموه العمل في الوقت الذي اعتبرت حكومة الكويت ذبوع الخبر إكتساراً لها، واسترجاعاً لحقوق سريقتها الحكومات العراقية - تحت سياسة الأمر الواقع - منذ عقود عدة، رفقت حكومة بغداد قرار اللجنة رفضاً قطعياً، واعتبرته مؤامرة جديدة تحاك على العراق يراد بها تدميرها وحرماته من بعض موارده الطبيعية مما يسبب تعطيل إعادة اعمارها.

الغريب انه ما كان الخبر ان يناف حتى تلقته الأطراف المتنازعة ومربوها بالبحث والتحقيق، في حين انه منذ تشكيل اللجنة لم يتقدم احد من هؤلاء - الذين ثارت قريحتهم الآن بالأسباب والأعتراس وأصدرت البيانات - بأي خطوة عملية تساعد على وضوح الصورة، وتساهم في حل المشكلة، كيحت علمي مبروس مشكلة الحدود، أو تقديم أية اقتراحات بمادة (وان كان ذلك لم يمنح أطرافاً مجاهدة، كاللحال الذي نشرته «الحياة» في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٢، من الخديج من قضية ترسيم الحدود بين البلدين وأنه لا بد من الحيطة في ذلك المسألة).

لكن الأمر لم يلقَ عند هذا الحد - مجرد قرار لجنة دولية وضلاف بين حكومتي الكويت والعراق على قبوله بل انتقلت دعوى الاختلاف على القرار الى الشاعين والمفكرين. ونحن في مقالنا هذا لا يسبقنا مؤلف الحكومتين، كما لا يسبق مؤلف العامة اهتمامنا كثيراً، لقلّة المعلومة، ولتاثير الاعلام عليهم. ان ما يهمنا هو موقف المفكرين، إذ يمكن لتكسيم فترات المفكرين في المجتمعات العربية الى اصناف ثلاثة: الأول، شراف همها جوبها ومتعها، نصارت للتظهير والتحليل تحسب على المفكرين والمصلحين وحقيقتها انها ابواق للنول توجعها حثماً تريد، الثاني، هم من طغت عليهم الوطنية والالتمية والمصلحية فاضطربت افكارهم واختلطت أرائهم، فاضحوا كمن يسميخ خيرة بشره، والثالث، هم من الآسة شموليو النظرة، كل الأوطان لوطانهم، وكل الشعوب شعبيهم، وكل الأمم ااسهم، وكل الجسورح في جسمهم، هم من لا يسأل الناس اجرا ولا شكراً، ولليل ما هم هذا النوع من المفكرين هم الذين يطالهم للناس بأن ينهضوا بانوارهم في بناء المجتمعات.

كاريف (بريطانيا) - فيصل المصلح



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يوم ١٩٩٢

ريتشارد مورفي لـ «صوت الكويت»

العقوبات وحدها لا تكفي لاسقاط صدام حدود الكويت كانت موجودة قبل استقلالها

□ سياسة فرض العقوبات والحظر على العراق لا تزال مستمرة، وصدام حسين لا يزال في السلطة، فإلى متى تستمر هذه السياسة وهل تعتقد أنها ستكون فاعلة في الاطاحة به؟ لا اعتقد أن سياسة الحظر والعقوبات ضد العراق فاعلة لوحدها، ولكنني أظن أن هذه السياسة لن تغير طالما أن صدام موجود في السلطة. والعديد من السياسيين يتوقع أن ينتفض الشعب العراقي ضد حاكمه بسبب الانزواء الكبير الذي تسبب به ضد هذا الشعب. ولكن يبدو أن صدام كان حذراً في هذا الشأن وعمل على تصفية كل خصومه الذين كان يهتبه بإمكانية انقضائهم عليه، إضافة إلى أحكام سيطرته ضد شعبه لمنع حصول أي انتفاضة يمكن

لندن - «صوت الكويت»: قال مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي إن قرار الحظر الدولي وفرض عقوبات على العراق ليس كافياً وحده للإطاحة برئيس النظام العراقي صدام حسين مؤكداً أن هذا القرار لن يغير طالما بقي صدام على رأس السلطة في العراق. وتحدث مورفي الذي يعمل حالياً مستشاراً في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط لـ «صوت الكويت» عن مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط وتأثير وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة على المفاوضات. وشرح أسباب تخلي الولايات المتحدة عن السموال في محنته الأخيرة، وذلك خلال توقيفه في لندن وهو في طريقه إلى تركيا، وفيما يلي نص الحديث:



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٤ رجب ١٩٩٢

للنشء والخدمات الصحفية والمعلومات

فاننا لا نستطيع اجبارهم على ذلك، فنحن لم نجبر المصريين والاسرائيليين على توقيع اتفاقات السلام في كمب ديفيد ولكن كنا نمارس الضغط على الجانبين لتقريب وجهات النظر، وهذا ما فعله حالياً.

ويبدو ان المفاوضات الشنتائية الاسرائيلية - الفلسطينية قطعت شوطاً مهماً في الشفاهم، واصبح واضحاً ان هناك مرحلتين تنص الأولى على حكم ذاتي للفلسطينيين لغترة خمس سنوات تتواصل للمفاوضات بعدها في شأن الأمور الاخرى ونأمل الآن ان تتسعر المفاوضات المتعددة وتلك بين اللبنانيين والاسرائيليين في الاتجاه نفسه، خصوصاً ان هذه المفاوضات كان يجب ان تكون اسهل من المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية. □ هل تعتقد ان وصول اسحق رابين الى رئاسة الحكومة الاسرائيلية سيغيكس ايجابياً على سير المفاوضات؟

أجل، ذلك، فالاسرائيليون كانوا دائماً يختلفون فيما بينهم في نظرتهم ازاء موضوع السلام في الشرق الأوسط، وهذا الأمر يعرفه المصريون أكثر من غيرهم من العرب، وملاحظة مهمة في متابعة المواقف السياسية داخل اسرائيل، وهي ان الاسرائيليين عموماً بدأوا منذ العام ١٩٦٧ يميلون نحو فكرة اعطاء الأرض في مقابل السلام أكثر من معارضتهم لها، لذلك يجب عدم اعتبار موقف تكتل «الليكود» هو الموقف الابدئي للشعب الاسرائيلي وفي المقابل فإن لدى رابين طروحات جديدة ستخدم فعلاً التقدم في مفاوضات السلام.

ان تطيحه. وان صدام حسين عرض شعبه الى المناس، ويقاؤه في الحكم سيزيد من تلك المناس.

□ العراق يصر على رفض تحكيم الأمم المتحدة في موضوع ترسيم الحدود مع الكويت. هل تعتقد ان هناك امكانية لاحادية النظر في هذا الموضوع؟

لا أظن ان هناك حيدواً جديدة تم رسمها في تحكيم الأمم المتحدة، لكن المساحين وشراء الحدود اعادوا رسم الحدود القديمة التي كانت موجودة منذ ١٩٦١ تان الاستقلال وحتى قبل الاستقلال. وفي كل الأحوال اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء قلبيلاً نرى ان العراق كان راضي باستقلال الكويت رفقاً عنه، ولم يعترف بهذا الاستقلال الا بعد عامين من حصوله. وفي العام ١٩٩٠ حاول بطروء الكويت ان يضمها لكن محاولاته فشلت ازاء موقف الشرعية الدولية التي ساهمت بتحرير الكويت.

□ هل تشعر فعلاً ان مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط ستتحقق تقدماً نحو انتهاء الصراع العربي - الاسرائيلي؟

نعم اننا متفائلين جداً بحصول تقدم، وطبعاً، فإن انتهاء الصراع العربي - الاسرائيلي لن يحصل بسهولة، لكني اظن ان طرقي الصراع تمحيا من حالة اللاهرب الاسلام، ويرغبان فعلاً في التوصل الى حل عادل، وما يدل على ذلك مؤتمر مدريد.

فهناك قضايا اساسية في المفاوضات تتعلق باسمن ووجود اسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغيرها. وإذا كانوا لا يريدون التفاهم على هذه القضايا،



المصدر :

التاريخ : ٢٠١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تنفي وجود تعاون مع المصارضة العراقية لاستطاد نظام صدام حسين

العراق يرفض اتفاقية ترسيم الحدود بالسيف من الاستناد الى الوثائق التاريخية

القطاع أي أراضي من العراق لأن الكويت لا تملك في أراض دولة عربية شقيقة .
وردا على سؤال من الوفد حول مدى تأثير الانفصالات الامنية بين الكويت والدول الغربية على مصر اعلان دمشق ؟ قال الشاهين ان اعلان دمشق ليس مشابها للانفصالات الامنية مع الدول الصديقة . واشار الشاهين الى ان اعلان دمشق يعتبر صيغة متقدمة

في سيطرته ملود للشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتي وجود أي تمسيق بين المصارضة العراقية وحكومة الكويت لاستطاد نظام صدام حسين . واكد الشاهين خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد حضور الاجتماع الوزاري الطردي لهيئة الدول العربية ان تغيير النظام الحكم في العراق مسألة تخص الشعب العراقي وحده وان عليهم الكويت هو الحفظ على

للعلاقات العربية حتى عن ميلاق الجامعة العربية نفسه . حيث يحتوي الاعلان على جوانب متعددة لايشغل الجانب الامني سوى جزء بسيط منها واضط الى ان الدول المشاركة في الاعلان ستسعى الى الاتفاق على صيغة موحدة لتنفيذ الجوانب المختلفة للاعلان خلال اجتماع وزراء خارجيتها في الموحة خلال سبتمبر القادم . وفي الوقت نفسه فلم ان يكون الناصر في تنفيذ بنود

وجودها وحدودها وذكر الشاهين ان العراق يرفض اتفاقية اعادة ترسيم الحدود التي قامت بها الامم المتحدة بالرغم من مشروعية هذه الاتفاقية واستندها الى الوثائق والخرائط التاريخية . ووضح وكيل وزارة الخارجية الكويتي ان حدود الكويت قائمة بشكها الحال منذ عام ١٧٨٦ حتى قبل ان يظهر العراقي بشكها المعروف كدولة حاليا . وتلى الشاهين

الاعلان نوعا من التجميد غير المعلن . ولهاما يتعلق بقضية الاسرى الكويتيين لدى النظام العراقي ان هذه المسألة تعتبر قضية انسانية وبالدرجة الاولى الا ان النظام العراقي يستغلها قضية سياسية ويتعامل معها عارقام ووضح ان هناك ٨٥٠ اسيرا كويتي في سجون النظام العراقي وان الصليب الاحمر الدولي يبذل جهودا مكثفة للافراج عنهم .



في محاولة للتفرقة بين الشعب والنظام

وفد من المعارضة العراقية يزور الكويت

د. فاضل الأنصاري: التوقيت غير مناسب لترسيم الحدود

□ تقرير كتبه من دمشق: مجدي الدقاق

محاولة المعارضة العراقية إرسال وفد للكويت بهدف إنهاء التراضيء الإعلامي والذي ترى المعارضة أنه لا مبرر له، حيث أن موقف صدام حسين لا يمثل موقف الشعب العراقي، والخلط بين الاثنين خطأ سياسي.

هذا ما علمت من دوائر المعارضة العراقية في دمشق، وعلمت أن زيارة محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية للكويت جاءت في هذا الإطار وتقول مصادر المعارضة العراقية: إن الشعب العراقي يابل من شعب الكويت الشقيق فهم الظروف التي يمر بها شعب العراق تحت حكم صدام حسين، وأنها حريصة على استمرار العلاقات الأخرى بين الشعبين، ولكن لابد من التفرقة بين دكتاتورية الحاكم وشعبه المظلوم.

وقد عبرت صحيفة بصوت الممانعة التي يصدرها جناح حزب البعث المعارض عن هذه القضية قائله: «إننا نستحيين استصدار بعض اللقائف والأعلاميين للكويتيين لتحليل كل ما هو عراقي جرمية ضد الكويت وإلقاء تسمية ما ارتكب من جرائم وممارسات على عاتق العراقيين، تعميم حريب مرسوخ لهذا المصطلح، وكأنهم ساوون بين الجلاء وخسمايه بل وتداول البعض في المعارضة العراقية وأتومها بالتسول».

وقالت الصحيفة نحن نذكر مشروعية ردود الفعل العنيفة، أو غير المتوازنة التي فرضتها طبيعة الأذى البائع الذي تعرض له أحرارنا في الكويت، على أيدي شرائع متبوعة مزاويل هي نفسها تؤدي شعب العراق.

من جانب آخر، دعا رئيس تحرير جريدة دناءة الرافدين، عامل رؤوف إلى إنهاء الحاجز النفسي الذي أوجده غزو صدام حسين للكويت، مشيراً إلى أن المعارضة العراقية ابدت الغزو وتمتد أن تكون الكويت حليفاً لها لاسقاط البعثيات.

ترسيم الحدود

وقد تحدث د. فاضل الأنصاري أحد أبرز قادة التيار القومي في المعارضة العراقية لـ «العالم اليوم» موضحاً رؤيته،

ما أثير أخيراً عن قضية الحدود حيث صدر قرار من لجنة الأمن وترسيم الحدود البرية، ويجري بحث الحدود البحرية يوم ١٤ يوليو، قال الأنصاري: في الأحوال العادية، تعتبر عملية ترسيم الحدود بين طرفين شقيقتين جارين أمراً طبيعياً لا يحتمل التأجيل، لكن عندما تقوم حرب وترسم الحدود بين طرفين عبر نتائج هذه الحرب فلا بد أن يتولد شعور بأن ظروف الحرب هي التي فرضت هذه الحدود، من هنا تأتي إشكالية الترسيم الراعي، وهناك شجة حول القطاع هذا الترسيم للواجهة البحرية التي يبل منها العراق على الخليج، وألقي كسات باستمرار مصادر المشكلات بين العراق وجزيرة في السابق.

وكان هناك قضية المصوّل على ١٠ أبار نقط جديدة في حال الرملة الحدودي، وأضفاء الأنصاري أنه على الرغم من أن النظام العراقي مستعد للتنازل عن أراضي حاسمة إذا كان ذلك مصلحة أمنية له، فإن مساهمة وسائل إعلامه بتعمير زريعة مدنها لشعار العراقيين بالنظم لكي توظف هذا الشعور في استقطاب المواقف لصالح نظام صدام.

وأكد الأنصاري أن المعارضة العراقية تأسف أن يتجزأ أحرارنا في الكويت الشقيق إلى ردود فعل تقدم النظام في بغداد على غرار ما جرى من تصريحات ومقالات في بعض الصحف ووسائل الإعلام الكويتي، إلى درجة تحميل الشعب العراقي بأسره مسؤولية جريمة الغزو والبعثات التي ارتكبت من خلاله، في حين أن الجرم واحد وحق كل من الشعب العراقي والكويتي.

وأوضح الأنصاري أن هناك تصورا مغايراً أنه أمام النظام العراقي أن يكون نظاماً غير شرعي مهزوم فلا يمكن أن يمثل الشعب، لأن أمان الترسيم لكي يكون حقيقة أمنية ثابتة بين البلدين الشقيقتين يجب إنجازها مع نظام آخر، بمعنى أنه يتجلى التأجيل إلى مرحلة لاحقة بعد سقوط النظام ويمكن في هذه الحالة ترسيم الحدود في فترة المصوّل التي كانت قائمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وينتهي الدكتور فاضل الأنصاري حديثه بقوله: «إن أردنا استقرارا للمنطقة وسلاماً مع الأشقاء فاعتدنا أن هذا لن يتحقق إلا بوجود نظام

وطني ديمقراطي وعربي في العراق كبديل لنظام صدام ويستطيع هذا النظام الجديد إنهاء كافة الخلافات بين الأشقاء من مطلق الأحوة والجمرة في شكل معاهدات تدوم لأن الذي أبرمها نظام يرعى عنه الشعب العراقي كل.

من جهة أخرى أصدر مكتب أمانة لجنة العمل المشترك للوي المعارضة العراقية بياناً أكدت فيه أن الشعب العراقي يعيش هاجساً جديداً يثير لديه القلق من الأخطار المحتملة بسبب ما توصلت إليه لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت من قرارات وتوصيات تجعل المنطقة مرة أخرى بؤرة للتوتر.

وأعلنت الأمانة رفضها لأي إجراءات من شأنها تمكين صدام العلاقات الأخرى بين الشعبين العراقي والكويتي، ولكنها أكدت على أن أي تجاوز على أرض العراق وشروطه هو مجلس مباشر بسيادته، وحقوقه، وأضافت أن فتح أي مشكلة تستلزم الشعب العراقي وفوات المعارض من كفافهمو العدل لإسقاط نظام صدام، واختتمت الأمانة العامة للجنة العمل المشترك التي تضم ١٧ حزباً عراقياً، معارضا بيانها مؤكداً على أن الحدود العراقية - الكويتية الفاصلة غير قابلة للتغيير في ظروف استثنائية أو للتنازل الشخصي من قبل صدام حسين، وأن الأمر كله متروك لحكومة منتخبة تمثل الشعب العراقي.

إنهاء الأزمة

وقد وصلت ٣٠ شخصية عراقية وفدت على بيان واحد اتفقت عليه ترسيم الحدود بأنها تحلّق مكاسب كبيرة، وتلحق الأضرار بالعلاقات والتأنيب بين الشقيقتين. وقال البيان إن الأجواء غير مناسبة لترسيم الحدود، فاصماد حسين لا يمثل العراق ولذا مجلس الأمن الدولي إلى تحقيق الاتفاقيات والأوضاع من المصادقة على توصيات اللجنة.

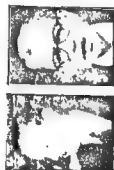
في حين دعا التجمع القومي الديمقراطي في القاهرة إلى حل مشكلة الحدود من خلال حكومة عراقية شرعية منتخبة، وناشدت شخصيات عراقية معارضة بارزة تقع في عدة عواصم عالية الكويت إعادة النظر في الترسيم.



المواجهة الدبلوماسية الأخيرة بين العراق والأمم المتحدة مبعوث دولي يصل بغداد، لتحذير الحكومة العراقية من عواقب تعدد مجلس الأمن بشواطين بين «بيكو» و«مجلس» .. وانعدام الخيار العسكري في حلة نخل مطية البوئيات

بغداد - وكالات الأنباء
مخلت الأمانة بين العراق والأمم المتحدة
مخاطبة الحاشية أمس وحصل إلى
مجلسه ذلك في مجلس الأمن
التي اتخذتها للتحقق من صحة
العمل المشترك في العراق - لجزء
معدلات عملية مع المسؤولين العراقيين
حول الأزمة .. وأجرى مجلس بيكو ذلك
الخارجية الأمريكية الصلابة كليونيا مع
المتعلق بمجلس على الأمين العام للأمم
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
بالوكالة الأخيرة بين العراق والأمم
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل

التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل
التي اتخذتها للتحقق من صحة العمل



علاء

للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط



بيكو

للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط

للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط
للمجلس المشترك للشرق الأوسط

مع مجلس الأمن .. بينما جاز للمجلس
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من

الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من
الأمم المتحدة العراقية من



الوسط

المصدر :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يجب تجاوز آثار حرب الخليج الثانية على أساس أن
 يصدر الظالم من المظلوم ويسامح الكبير الصغير
 وقضية الحدود العراقية - الكويتية لا تعالج بالاحتلال
 «متمسكون بالاستفتاء في الصحراء... وليبيا جزء
 من المغرب العربي شاءت أو أبت»

الرباط - رضا الأعرجي





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

المصدر : الوسط

ولكن يبقى من حق كل ولد أن يعبر عن فكره ويدفع عنه، وذلك هي الديمقراطية، حوار ومناقشة وقبول رأي الغير، وعندى، أن الأحزاب السياسية، سواء منها ما هو في الحكومة أو المعارضة، تفقر المسؤولية في تجاوز ما هو ثانوي، والوصول، عن طريق الحوار، إلى اتفاق يرضي الجميع

● **تجري الانتخابات هذه المرة في الاقاليم الصحراوية، على رغم وجود بعثة الأمم المتحدة فيها والكلفة باسكتفاء تقرير المصير. هل يعني أن المغرب لم يعد مكثرنا بالاستفتاء؟**

- ليست هذه المرة الأولى التي تجري الانتخابات البرلمانية منها أو البلدية، في كل الاقاليم للتربية بما فيها الاقاليم الصحراوية والفرق كان مدد عمر البرلمان لسنتين بانتظار تنظيم الاستفتاء، لكنه لم يجد أماكنه الانتظار أكثر من هنا الآن، وإجراء الانتخابات في الصحراء لا يتأخر ولنظار ما سيكون في المستقبل، لأن سكان الصحراء شاركوا في الانتخابات السابقة.

الاستفتاء والعقبات

● **لو افترضنا أن الاستفتاء لن يتم ما دامت العقبات التي تعترضه باقية من دون تسوية، فكيف سيتمصرف المغرب في ضوء هذا الافتراض القائم؟**

- ليست مخولاً أقول كيف سيكون عليه الموقف المغربي، ولكن ماكني القول أن المغرب يطالب بأن تكون القوائم الانتخابية، وهي ما زالت موضع الخلاف الرئيسي، شاملة لكل المواطنين الصحراويين فمن غير الممكن أن يعطى هذا الحق اليوايساساريو ويحرم منه المواطنون الذين اضطرتهم انتفاضات الصحراء للفرار إلى لشمال تاركين أهلهم وأراضيهم وممتلكاتهم. لقد ثار سكان الصحراء عند نفي محمد الخامس في ١٩٥٢، وسجن من سجن منهم، وأعدم من أعدم، وفر البعض إلى الاقاليم الشمالية. كما انتفضوا في ١٩٥٦ للمطالبة باستقلال الصحراء عن إسبانيا وعودتها إلى المغرب ولقوا المصير نفسه وعام

دعا السيد احمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثاني، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، إلى تجاوز آثار حرب الخليج الثانية الناتجة عن احتلال العراق للكويت على أساس «أن يعتذر الظالم من المظلوم وأن يسامح الكبير الصغير». وأوضح رداً على سؤال حول قضية الحدود بين العراق والكويت أن هذه القضية «لا تتعالج من طريق الاحتلال أو الفوضى». وأكد أن ليبيا جزء من المغرب العربي «شاعت أم أيت» وأوضح حقيقة الموقف المغربي مما يروج حول إمكانية حل مشكلة الصحراء الغربية في إطار ثنائي، جزائري - مغربي، واعتبر بن سودة، الذي كان أول حاكم للصحراء بعد استرجاعها من إسبانيا، أن الخلاف على قوائم الناخبين ما زال يمثل العقبة الرئيسية أمام الأمم المتحدة التي تتصرف على تنظيم الاستفتاء، وأن المغرب متمسك بأن تضم هذه القوائم سكان الصحراء الذين اضطرتهم أحداث الخصومات إلى الفرار من مناطقهم، والتعبير عن حقهم في تقرير المصير. وفي ما يأتي نص المقابلة الخاصة التي جرت وسط أجواء الانتخابات التي تهيمن بقوة على الساحة السياسية المغربية، وتضمنت تقييماً شاملاً لملاقات المغرب العربية والأوروبية والأفريقية.

● **مع عسود الحكم المتكررة بأن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة في المغرب حرة ونزيهة، لم يتم، حتى الآن، التراضي الكامل بين الحكومة والمعارضة. كيف تنظرون إلى اعتراضات المعارضة على الكثير من التفاصيل الإجرائية،**

- من المؤكد، أننا مقبلون على انتخابات حاسمة، وفي ظروف مهمة، ومن الطبيعي أن يعبر كل اتجاه عن رأيه، ويحتاط كل واحد للحصول على أكثر الضمانات، من أجل أن تجري الانتخابات في أجواء من الثقة والشفافية. وقد أعان الملك الحسن الثاني غير مرة أنه سيحرص على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ومعمرة عن المرحلة الجديدة التي يعيشها المغرب، وهي ما ستؤهله لخوض غمار معركة القرن المقبل. وعندما طلبت المعارضة تحكيم الملك في خلافاتها مع الحكومة، أصدر تحكيمه وأعطى توجيهاته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

١٩٥٨ عندما اشتدت المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين. وكان جيش التحرير الفرنسي في الصحراء سبباً وظهيراً للثورة الجزائرية، تسابق الاسبان والفرنسيون للتكبل بسكان الصحراء حتى اجبروهم على الانسحاب في المدن المغربية الاخرى - وترتب على ذلك نزوح عشرات الآلاف من الصحراويين، ولكن بمودة الصحراء، اصبح من حق هؤلاء الاعلان عن موقفهم في تقرير مصيرهم. وان المغرب متمسك بهذا الحق وبطابعه بادر اجسم في قوائم الناضحين لان احداث تلك السنوات حالات دون تسجيلهم في الاحصاء لتلي اجرة السلطات الاسبانية عام ١٩٧٢.

● والى اي مدى يمكن ان يؤثر الخلاف على مشروع الاستفتاء؟

- لا يتعلق السؤال بجهة من دون غيرها. وكل مسا مثاله، ان المغرب الذي تأسى بفكرة الاستفتاء في قمة نهروبي الافريقية (١٩٨١) سيظل مخلصا لها في اي وقت يقع فيه الاتفاق على تنفيذها

● كثيراً ما اعتبرت مشكلة الصحراء نتيجة سوء تفاهم مغربي - جزائري، فهل ان التضييق السياسي في الجزائر سمح باحتواء سوء التفاهم هذا، وحل المشكلة في اطار ثنائي؟

- المغرب موجود في صحرائه بالطريقة التي استرجع بها جميع الاقاليم التي كانت تحت الحكم الاسباني. فلا يخفى عليكم ان الجزائر فرانكو كان يريد تنظيم استفتاء في الصحراء من اجل ان يقول سكانها، هل يريدون الاستقلال والانفصال مع اسبانيا او البقاء معها. وانشأ لهذا الغرض «الجمعية الاسبانية» لتكون بمثابة من يقول نعم او لا لاسبانيا. وعندما اشترطنا اسبانيا بمطالعها رد الملك الحسن الثاني قائلا: «ان الاستفتاء يكون في الاراضي التي لا يحرف اصحابها. اما الصحراء فهي مغربية. واسبانيا هي التي تحرف من قاموها منذ قرن عندما ارادت ان تستعمر الصحراء». والواقع، ان المغرب منذ استقلاله في ١٩٥٦ وهو يطالب اسبانيا باعادة الاراضي الجنوبية، وفعلا، استعينا بالاتفاق والمفاوضات معها كل الاراضي الجنوبية. وكان آخرها اقليم سيدي بلاني في ١٩٦١. لحذا هذه

المرحلة؟ لان الله كان يقدر الجور، فالمعاقبة مع الدولة المجاورة يجب ان تكون ودية. وان تحل المشاكل معها بالحوار. ولأن موقف اسبانيا ايام نقي محمد الخامس كان موقفا ايجابيا، حيث كان لشمال المغربي الفاضل لها انكك ملجأ المقاومين وكانت اسبانيا تسهل لنا الدخول والخروج، الامر الذي كان يسهل عبور السلاح والمقاومين ضد الحكومة الفرنسية. فرأى الله، اعترافا بجميل اسبانيا ان تسير الامور معها بالمفاوضات، لكن عندما ظهر الفوسفات في الساقية الحمراء والميون انفتحت شهية اسبانيا، وارتدت البقاء في الصحراء، اما يضمها اليها لو ان تكون هناك دولة تسير في ركابها، وكان على المغرب رفع القضية الى محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح المغرب. ويمجد ما اعترفت محكمة لاهاي بالروابط، القانونية وروابط الية بين الصحراء والمغرب امر الله بالمسيرة الخضراء والدخول الى الصحراء بطريقة سلمية. وعندما اختارت المسيرة الحدود التي وضعتها اسبانيا جاءت هذه المفاوضات التي تمخضت عنها اتفاقية ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. لكنها نصت على ان هذه الاتفاقية لا تكون نافذة للمفعول حتى يجري عليها الاستفتاء، اي حتى تصوت عليها الجمعية التي نشأتها اسبانيا.

كنت اول حاكم للصحراء، وقيل ان ابنا مهمي، ثليت الاتفاقية بالمربية والاسبانية وباللهجة الصانانية، على اعضاء الجمعية فاعلوا جميعا انهم مغاربة. وعندها شرعت تسلم السلطة. ولو قالت الجمعية نحن نريد الانفصال او البقاء مع اسبانيا لا ياتي معنى لوجودي هناك. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٧٦ انزلت العلم الاسباني ورفعت العلم المغربي.

● لكنكم لم تروا على السؤال، فهل هناك فعلا امكانية لحل مشكلة الصحراء في اطار مغربي - جزائري؟

- للخبريد، ومنذ ذلك التاريخ، وهو في صحرائه. ونحن نرحب بأي اتفاق يكون من نتاجه ان تطوي هذا الملف نهائيا، وننصرف الى ما نطمح اليه. اي بناء المغرب العربي. والمغرب لا يخط بين الحافة اللتان والحقبة داخل المغرب العربي وبين قضية الصحراء. نحن لا نريد ان



٢٠٠٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والإعلانية

الصحة والنظرة المستقبلية يمكن - تقابل على كل الصواب

● **ما الهدف من زيارة نائب رئيس**

الوزراء العراقي طارق عزيز الى «مغرب» هل يقوم المغرب بوساطة بين العراق ودول أخرى

- طارق عزيز لم يزر المغرب وحده، زار دول عدة وبطبيعة الحال فإن العراق يوجد في وضع يريد ان يحرف به، ولا شك ان زيارته التي يقوم بها تدخل في هذا الوضع. فالدول التي زارها لها مواقف في الامم المتحدة وفي مجلس الامن. ولا يعرف شيئاً عن أية وساطة.

● **ما هو موقف المغرب من اجراءات الامم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين العراق والكويت؟**

- قضية الحدود هي قضية الغام وضعتها المستعمر عندما أراد مخادعة مناطق نفوذها، سواء في اسيا او افريقيا. ولن ننظر في للمستعمر ان زيارته، علينا نحن، ان كنا نسي

حقيقة الى وحدة عربية، ان نعرف كيف نعالجها وللأسف لا تتم الا بالحوار والتفاهم وليس بالاحتلال او الفرض.

اسرائيل لم تعد حاملة طائرات اميركية

● **أيد المغرب مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، وشارك في المباحثات المستعدة الأطراف، فكيف يرى المغرب المستقبل بعد التغيير في التركيبة الاسرائيلية الحاكمة؟**

- ليس مهما ان نقول كم سيجول الطريق بيننا وبين الدولة الفلسطينية، المهم كيف سنقطعه. فلههدف واضح لانه لم يعد مطلباً عربياً او فلسطينياً. فالسلام لم يعد يقبل فطرسة اسرائيل، واميركا لم تعد تنظر فيها كحاملة طائرات يابسة لواجهة الاتحاد السوفياتي السابق. ومهما طالت المفاوضات فلا بد ان نصل الى الفتح. ان الامم المتحدة لا يمكن ان تستمر في الكيل بمكيالين، ونحن نرى الولايات المتحدة المتفردة بالسلطة العالمية تؤكد في كل مناسبة ضرورة حل القضية الفلسطينية في اطار القرارات الدولية، والتحيز السياسي في اسرائيل لا يعني سوى انتصار لوجهة النظر الداعية الى

جعل من القضية عائناً لتعاوننا والوقوف المتخافة التي تظهر كل يوم في الجزائر، المؤيدة منها للمغرب او المعارضة له لا تحيرها اهتماماً كبيراً، لأن لنا مواقف ثابتة لن نحيد عنها. نحن في صحراننا، ونحن مستعدون لأي حل ينهي المشكلة، مع تمسكنا بالاستفتاء.

الظالم والمظلوم

● **ما هو تقييمكم لاداء الاتحاد المغربي والآخر، مستقبل الاتحاد، مع وجود العديد من المشاكل داخل بلدانه، وبين بعضها البعض؟**

- أعجب لهذا السؤال الذي يطرحه كل اصحابين العرب عندما التقي بهم. يجب ان نلحظ في ما حولنا وتأخذ منه درساً. فبحرينا اوروبا مغربية التي تعمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في دون ان تحقق الاعداد من مشروعها الوحدوي. ولكن ما اكثر الاضطرابات التي قطعتها؟ فهل بإمكاننا نحن في المغرب العربي ان نصل في ظرف ثلاث سنوات، هي عمر الاتحاد، الى ما نريد ان نصل اليه. لا بد ان ندرستنا مشاكل، وتحول بيننا عقبات، ولا بد من سحب ناشئة هنا وهناك، ولكن لا يمكن بوجهه من الوجود ان تؤثر على مسيرتنا. ويكفي اننا هيئنا الظروف اللازمة لتحقيق تعاوننا الذي كان هدفنا قبل الاستقلال، ولا يزال.

● **هل يمكن تصور اتحاد مغاربي من دون ليبيا، في حال اقدامها على الانسحاب منه؟**

- قد تسحب ليبيا، ولكننا ان نعتزق بهذا الانسحاب، وسنمتد به طرفة من الاحتجاج او العضب او من الدلع. الشعوب لا تخرج بقرارات. وعندما توقف نشاط مصر في الجامعة العربية لم يخرج الشعب المصري من عربيته. وليبيا هي تشأ

● **وما هو تقييمكم للعلاقات العربية - العربية بعد أكثر من عام على نهاية حرب الخليج؟**

- لا ينبغي العلاقات بين الشعوب ان تغرق عند المواطن او الجراحات. صحيح ان حرب الخليج اصابت المجموعة العربية بشرخ بالغ، ولكن علينا ان نتجاوز آثارها وأن نعود الى سابق تضامننا وعملنا المشترك، وعلى الكبير ان يسامح الصغير، وأن يحترق الظالم من المظلوم. ومهما كبرت الجراح فيمقدور الشعوب الاصلية تجاوزها لتبني المستقبل العظيم. اننا بحاجة الى فتح صفحة جديدة، وتجاوز ما فات، وبالجد والنية



المصدر :

المصدر :

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكن الشيء الذي يجب تأكيده هو ان العلاقات الثنائية مع جميع الدول الافريقية ازدهرت في جميع الميادين نحن علقنا حضورنا داخل المنظمة الافريقية، لكننا لم نعلقها داخل افريقيا.

● وهل تمت علاقات المغرب بجنوب افريقيا في هذا الاطار؟

- كانت مقاطعتنا لجنوب افريقيا من اجل التمييز المنصري ولما خرج مانديلا من السجن وتعاون مع النظام، لم يعد المبرر لماندا، فلا ينبغي ان نكون مانديليين اكثر من مانديلا ■

حل القضية. وانا متفائل، لانني عشت الخلاف بيننا وبين فرنسا، والمفاوضات معها، بكل ما عرفته من تمتع الجانب الفرنسي، ولكننا انتصرنا في النهاية.

● تعرف العلاقات المغربية - الأوروبية توتراً ملحوظاً، خصوصاً بعد رفض البرلمان الأوروبي التصويت على البروتوكول المالي الرابع مع المغرب، فهل انتم مقتنعون بامكانية استمرار التعاون بين الطرفين؟

- أوروبا المغربية في حاجة اليها، في موارينا واسواقنا وموانئنا الأولية، ليس مغربياً، ولما مغاربياً ايضاً. ونحن بحاجة الى التقنية الغربية والصناعات الغربية. وهذه القناعة المشتركة يمزجها الواقع الجغرافي فكلانا امتداد للأخر على البحر الابيض المتوسط. وانا حدث بيننا مشاكل او قاسمت خلافات، فليس معنى هذا نهاية العلاقات. لذلك، فإن لتعاون مستمر، وهو مستمر بالفعل، ما دام القادة السياسيون على الطرفين يقرون بضرورة هذا التعاون

● من الواضح ان قرار رفض البروتوكول المالي كان سياسياً. يتعلق بموضوع حقوق الانسان في المغرب، فكيف تفسرون وجود الزعيم النقابي توبير الاموي في السجن ومعتقلين سياسيين آخرين؟

- وقع الاموي تحت طائلة القانون، وقد حوكم محاكمة عامة، واوبده في الدفاع لث محام. وصدر في حقه حكم بالسجن سنة كاملة. واستأنف، وله حق الاستئناف، ولكن ليس عجيباً امر هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق الانسان! فهل حقوق الانسان هي الفوضى.

● وما سر الحملة الاعلامية الأوروبية على سجل حقوق الانسان في المغرب؟

- ان اجيبك على هذا السؤال، لرجوك ان ترى الى ما حوكم من الانظمة، وما يجري فيها، ثم ضع الجواب بنفسك.

● فاجتاز ان نتوقف عند البعد الافريقي للمغرب، فما هي احتمالات عودة المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية؟

- المغرب من المؤسسين للمنظمة، ول انها استست على ارضه ايام محمد الخامس، وانا كان حرج منها فان عودته مرهونة بزوال الاسباب،



المصدر : **الجريدة (الاندلسية)**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١/ يوليو ١٩٩٢

انتقادات إيرانية لتصريحات طالباني عن حماية تركية لكردستان

مطالبة عراقية جديدة بالكويت ورفض ترسيم الحدود البرية

اساس تغيير التحالفات والسياسات وليس الخريطة، وحشد تركيا وسوريا وايران كدول يمكن ان تصبح حامية لكردستان العراقية، معتبراً ان تركيا هي المرشح الاول لهذه الدور لانها ستصبح جزءاً من أوروبا وتشهد تطوراً ديموقراطياً وتخلت عن سياسة انكار وجود الكرد، وعن محاولة دمجه.

واكدت الصحيفة انه يجب التحذير، طالباني والزعماء الكرد الآخرين من مثل هذه التصريحات ودعوة المعارضة الكردية الى الانضمام الى الآخرين الشيعة والسنة بهدف تشكيل حكومة ائتلافية في كل العراق.

المتشددون في ايران ان تصريحات طالباني الكردي العراقي السيد جلال طالباني عن مستقبل كردستان العراقية وممايتها تشكل «تهديداً لامن المنطقة».

وكشفت الصحيفة امس ان مثل هذه الآراء يمكن ان يعتبر بمثابة تهديد للشعب الكردي المسلم وسلامة اراضي العراق ولامن المنطقة خصوصاً.

وكان طالباني اكد في حديث الى «الحياة» قبيل توجهه من انقرة الى واشنطن ان مستقبل شمال العراق شامض ويواجه خيارين، اما ان يصبح جزءاً من العراق او من دولة أخرى في الشرق الاوسط (-) على

■ بغداد، طهران - رويتر، اف ب - ركزت وسائل الاعلام العراقية امس على كتاب جديد نشره جامعة البصرة، يحدد مطالبية العراقي بالكويت ويعتبرها جزءاً واستداداً جغرافياً طبيعياً للأراضي العراقية، في الوقت الذي دخلت الموصلة بين بغداد وواسطتين مرحلة حاسمة ولوححت للولايات المتحدة بفسرية عسكرية لارغام العراق على الامتنثال للقرارات الدولية.

ونقلت وكالة الانباء العراقية وصحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق مقتطفات من الكتاب، وكانت بغداد اعلنت ان الكويت هي «المحافظة العراقية التابعة لاسمعة عشرة، بعد غزو الأراضي الكويتية في آب (التمسيز) ١٩٩٠». ويتضمن الكتاب الجديد وعنوانه «ترسيم الحدود بين الضغط الدولي والحق العراقي»، وثائق يعتبر لها تكتل ان الكويت جزء من محافظة البصرة، ويلوم البريطانيين «لتقسيم المحافظة بعد الحرب العالمية الثانية». ويصف ترسيم الحدود البرية الكويتية - العراقية الذي اقرته لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة بأنه «مؤامرة غربية» على العراق.

«تهديد»

الى ذلك اعطيت صحيفة «الجمهورية الاسلامية» القريبة من



المصدر : **الفرافرة**

التاريخ : **٣١ - يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تقيم حائطاً بشرياً لمواجهة الجيش العراقي وعصابات المهربين

الكويت - رويتر - قامت الكويت بطول حدودها مع العراق حائطاً بشرياً لمواجهة عصابات المهربين المسلحة والجيش العراقي الذي يضم مئات الآلاف من الجنود . وتربط فرقة الحدود أو الحائط البشري بقيادة المدم فاضل الهزاع في ظل ظروف معيشية بالغة الصعوبة . حيث يعيشون في خيام بسيطة غير مكيفة ، رغم أن درجة الحرارة تصل إلى ٥٣ درجة مئوية مهلاً والمهطقة خاوية جرداء إلا من بضعة جمال شاردة وشجيرات قليلة وفياكل دبابات عراقية . حولتها صواريخ قوات التحالف التي تقاتل من المعس المحترق . كما تستعمر في الصحراء الكويتية أعداد أخرى من الدبابات التي تركها الجنود هرباً من جميع القتل في الساعات الأخيرة من الحرب

ويقع على عاتق فرقة الحدود مهمة عصابات التهريب وقد تفتتت بالفعل محاولات التهريب منذ قيام دوريات مدعرة للفرقة بمراقبة الحدود بطول ٤٠٠ كيلومتر . واستطاع عدد المهربين الذين اعتقلتهم الفرقة في الشهر الأول ١١ مهرياً ، مقابل حوالي ٨٠ مهرياً في يوليو من العام الماضي . إلا أن بعض المهربين مزويين بمعدات حديثة للفيشة وقد كشف البوليس الكويتي في الشهر الماضي شبكة تستخدم معدات تعمل بالإشعة تحت الحمراء واجهزة اتصال محمولة . وتحاول هذه المجموعات تهريب الذخائر إلى الكويت التي تحرمها

والتهريب إلى الكويت يساعد العراقيين على زيادة دخولهم للحصول على عملة صعبة يحتكجون إليها بشدة ، خاصة بعد العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

ويعترف الضباط الكويتيون بأن جيش بلادهم - وقوامه ١٥ ألف جندي - ما زال ضعيفاً أمام جفاف الجيش العراقي الذي يضم مئات الآلاف من الجنود على الجانب الآخر من الحدود . ويؤكد قائد الفرقة المدم هزاع أن العراق ما زال فورياً جداً . ويشفي قوله . أن الكويتيين ليسوا وحدهم . مشيراً إلى التحالف العربي الذي ناصر الكويت .

وطرد منها العراقيين . وإذا حدث المستحيل وقام العراقي بغزو الكويت مرة أخرى . سيحتشد الجيش الكويتي للفرقة حتى تصل قوات الحلفاء . وفي الوقت نفسه تؤكد مصادر عسكرية أمريكية أن الطائرات الحربية الأمريكية الرابطة فوق حملات في الخليج يمكنها ضرب أهداف عراقية خلال بضعة دقائق من انطلاقها .



المصدر: صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠/٧/٢١

النص الكامل لتقرير اللجنة الدولية الترسيم لا يضع حدوداً جديدة... ولا انحيازاً لأحد

منعها، تعين على اللجنة أن تخلص الدعاوى التي قدمها البلدان والتي تتراوح بين ألف متر إلى الجنوب من مركز الجمارك القديمة وسط صفوان حسب ما قدمته الكويت والف ومائتين وخمسين متراً، كما وضعت مذكرة دبلوماسية عراقية عام ١٩٤٠، وتخطيط عام طوله ميل على امتداد نقاط مختلفة في صفوان حسب ما ورد في سجلات تاريخية، وقد قررت اللجنة بعد دراسات تفصيلية تحديد مسافة ألف وأربعمائة وثلاثين متراً إلى الجنوب من مركز الجمارك، أي مائة وثمانين متراً أبعد نحو الجنوب مما حددته المذكرة العراقية.

هذا ويجب ملاحظة أن أيار النقط بالمعنى الواقعة بين صفوان والبطين والتي استغلها العراق في الماضي هي ضمن الأراضي الكويتية وفقاً للحدود التي تضمنتها الخارطة البريطانية التي أشار إليها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وقد ترك ترسيم اللجنة ضمن الأراضي العراقية جميع ميناء أم قصر بما في ذلك جميع المخازن ومنشآت الرفع ومرسى المياه العميقة وقرية أم قصر بالكامل ومستشفى البحرية، ويوجد لبناء وخود زير في العراق فإن قرارات اللجنة بترسيم الحدود البرية في هذا القطاع تؤكد المنفذ العراقي على البحر. أن لجنة ترسيم الحدود لا تديد رسم حدود الأراضي بين الكويت والعراق، وإنما تقتصر عملها بمساعدة على المهمة الفنية الضرورية لترسيم الحدود الدولية المحسومة بين البلدين للمرة الأولى، وبالتالي فإن اللجنة ترفض رفضاً قاطعاً أي مزاعم بشأن الانحياز.

إن ترسيم الحدود البرية بعلامات يتم بشكل حديث وسينتهي بحلول آخر العام الحالي ١٩٩٢.

وتوافق اللجنة على أن تقوم بفحص آخر لقطاع خور عبد الله ومناقشة هذا الأمر خلال اجتماع يحدد لهذا الغرض في شهر أكتوبر (نشرين الأول) المقبل

نيويورك. صوت الكويت. كذبت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق مزاعم القطاع العراقي بأن قرارات اللجنة قد حرمت العراق من منفذ على البحر. وأوصحت اللجنة في تقريرها الجديد الذي أعلن رسمياً قبل يومين ونشرت صوت الكويت ملخصاً له القواعد والأسس الفنية التي اعتمدت عليها اللجنة في قراراتها.

وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه القرارات لم وإن تتأخر باعتبارها سياسية. كما أكدت مرة أخرى أنها لا تعيد رسم الحدود بين البلدين وإنما تقوم بترسيم الحدود الشرعية والرسمية الأصلية.

وفي ما يلي النص الكامل للتقرير:

عقدت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق دورتها السادسة في نيويورك خلال الفترة من الخامس عشر إلى الرابع والعشرين من الشهر الحالي، واستمكلت فيها تقريراً أساسياً يغطي الحدود البرية ووافقت على ترتيبات وضع العلامات الحدودية عليها. وأعلنت اللجنة أن ترسيم الحدود البرية قد تم بعد تحليل مفصل على مدى عام كامل، وكان أمام الكويت والعراق كل الفرص لتزويد اللجنة بجميع المواد والشواهد المرتبطة بهذه المسألة. ولترسيم القطاع الشمالي من الحدود، تحققت اللجنة في العلامة الحدودية التي قبلها البلدان كنقطة فاصلة إلى الجنوب من صفوان خلال الفترة بين عا ١٩٢٣ و ١٩٣٩. وقد حددت هذه العلامة خط العرض بين الحدود الغربية في البطين و صفوان وكذلك النقطة الفاصلة عدد صفوان. وهذه النقطة بالذات تعتبر جوهرية بالنسبة لترسيم خط الحدود الشمالية، والتي لم تتضمنها أية خريطة على وجه الدقة قبل الخرائط التي عرضت على اللجنة.

ولتحديد النقطة التي يتم ترسيم الحدود الشمالية



المصدر : الزمان المسمى

التاريخ : ٣ - أغسطس ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
□ وفي عهد الكويت

خطة طوارئ لمواجهة نتائج التعنت العراقي

الكويت - وكالات الأنباء - أعلن في العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد لله السالم الصباح أن الحكومة الكويتية وضعت خطة للطوارئ لمواجهة كافة الاحتمالات والتطورات التي قد تجم عن استمرار رفض العراق الاستجابة لقرارات مجلس الأمن .

وقال في العهد الكويتي في تصريحات له أمس إن القوات المسلحة الكويتية على أهبة الاستعداد لمواجهة أي احتمالات من أجل الدفاع عن أرض الكويت مشيراً إلى وجود اتصالات مستمرة مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل التخفيف عن قلبها ما قد يستجد من تطورات تشكل خطراً مائلاً على أمن الكويت والمنطقة .

ولكن في العهد الكويتي إن التطورات الصحفية في المنطقة نتيجة لتعنت ورفض العراق الاستجابة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي وشروط وقف إطلاق النار . وأكد الشيخ سعد العبد لله أن الكويت حكومة وشعباً لن تسي موافق الدول والأنظمة العربية التي سادت النظام العراقي في أحلكه للكويت .

ونفي أن تكون هناك أية نية لدى الحكومة الكويتية لتأجيل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر المقبل .

وفيما يتعلق بمسألة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية قال الشيخ سعد أنه من المتوقع أن يبدأ العمل في وضع العلامات الحدودية البرية في سبتمبر المقبل ولادة أربعة أشهر فيما ستمتلك اللجنة الوطنية المكلفة بترسيم الحدود اجتماعاتها في أكتوبر المقبل لبحث مسألة ترسيم الحدود البحرية .

وقال الشيخ سعد رداً على سؤال عن الاتصالات والتطورات بين الكويت وقبيلتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن المواقف المشرفة والسليمة إلا محدودة التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال محنة الاحتلال العراقي مزالت راسخة وصليمة . وإن العنوان لم يكن موجها ضد الكويت لحسب . ولكنه استهدف دول مجلس التعاون الخليجي والتضامن العربي والإسلامي .

وأضاف أن الاتصالات مع المنظمات في دول مجلس التعاون الخليجي قائمة ومستمرة على أربع المستويات للتشاور والتنسيق وتبادل الرأي ما فيه الخير ومصلحة المنطقة .



المصدر : صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

«أغسطس» .. إعادة فحص الأوراق

فكرة الكيان الكويتي سابقة على الاستقلال وتمتد نحو مئتي عام للواء وتزايدت أهميته بالقاموس العراقي بعد اكتشاف النفط فقط

براونج ويرفيس ترسيم الحدود.. ومازال يفاخر برولش قرار جديد من قرارات الأمم المتحدة ، بل ويشتر في سياساته وأبنياته السياسية ما يشير زصاره على اللقولة السابقة إن الكويت «عراقية».

وقد كسبت الكويت ، على نطاق قضية الحدود ، قراراً مولياً .. وسوف تكون للقرار قوته التنفيذية على أي حال ، وأظن أن قرار بناء ، حائط بين الكويت والعراق يأتي في ذلك السياق أكثر مما يأتي في سياق «محطوط الدفاع» .

لقد عرف العالم القديم فكرة الأسوار ، فكان هناك سور القاهرة ، وكان هناك سور الصين العظيم ، وشهدت دول أوروبا أسواراً وحصوناً مهتمة : صد الأعداء ولكن ، ومع تطور وسائل الحرب باتت الأسوار أقل من أن تلعب الوظيفة الدفاعية المطلوبة . صحيح أنها تستطيع أن تصد هجوماً برياً أو أن تكون بمثابة خط مراقبة وإتذار مبكر ، بل وحائط دفاع أول . ولكن لأن الطائرات قد أصبحت أسرع من الصوت ، ولأن الصواريخ قد باتت تعطي إمكان الحرب .. عن بعد ، لأن ذلك قد حدث لقد تراجعت الأهمية التنسيقية للحصون

تقل في الاتهام بسحب يتروى من منطقة عراقية مع اتباع سياسات في السوق العالمية من شأنها تخفيض الأسعار والإضرار بالعراق .. أما البعد الثاني فكان ينصرف لقضية الأرض ، والحدود التي يمكن على أساسها أن تحكم بوجود هذه البئر أو تلك في أرض عراقية أو كويتية . وبطبيعة الحال كانت جوانب كثيرة من الأزمة يمكن أن نلتمس لو تم اتفاق على ترسيم الحدود .

لكن الترسيم لم يحدث .. واجتاحه جيوش صدام الأرض . كل الأرض .. وتبدلت الخطوط من خطة مساندة لحركة ترمد تطلب المون . وهي للقولة العراقية الأولى : إلى خطة سافرة لصم الكويت كلها . وبطبيعة الحال ، وفي ظل الاحتلال تراجعت قضية ترسيم الحدود ، حتى تم التحرير ، وشكلت لجنة الأمم المتحدة وأصدرت قرارها المستند للوثائق التاريخية .

هنا نلاحظ تطور الموقف العراقي من : التحفظ ، إلى الرفض ، وإعلان مقاطعة حضور لجنة الأمم المتحدة بل وانهاية بالتحرير . وهنا نلاحظ : ومع مرور عامين على الغزو ، أو القضية ، الجانب العراقي لم تظهر النظرة لها .. فإزال العراق

ما كاد شهر أغسطس يقرب حتى تلبد الجو بالغموم ، وراحت سحب الأزمة العراقية تظل من جديد . الغرب أن عناصر الأزمة التي أطلقت قبيل عدوان أغسطس ١٩٩٠ ، وهي قضية الحدود ، والبنترول ، والمشاكل الاقتصادية للعراق .. هذه العناصر التي مثلت جذور الصيف الساخن منذ عامين تظل أربض من جديد .. فهل انحصرت آثار العامين وتفاعلاتها عند الغزو والانسحاب .. بما صاحبهما من تمهيد للقطرين : الكويت والعراق ؟ .. هل باتت الدروس الدالة والمشاكل محلل سر ؟ الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل .. بل : إجابة فحص للملف .

ورقة الحدود لا مجال لأن نعيد رواية قصة ورقة الحدود منذ الستينات ، حين حصلت الكويت على استقلالها . وحتى التسعينات حين وقع الغزو العراقي عليها . لكن المهم أن نقف أمام الدلالة التي تجعلها تطورات هذه السنوات

لقد ظل الجانب العراقي براونج في قضية ترسيم الحدود ، وظل الجانب الكويتي يحتفظ بالقضية تحت السطح حتى لا يدخل الرأي العام كطرف في صياغة صلو العلاقات بين البلدين .

وطفاً لصداق قريبة من آخر لقاء ، قمة «كويتي» عراقي ، فقد اتخذ الرئيس صدام حسين موقفاً سلبياً من هذه القضية ، وحين تحركت الأزمة في يوليو (تموز) ١٩٩٠ كان لها بعدان في وقت واحد .. بعد تعطي



في تصريح أخير لمصدر عراقي أنهم
دولاً خليجية بأنها تعمل على إغراق
الأسواق الدولية بالبترول، وتشنق
الأسواق بما يضر بالصالح العراقية .
إنها المقولة نفسها التي قدمتها
بغداد كمسبر لعدوانها قبيل ٢
أغسطس (أب).

وقد رد مصدر سعودي بتعني
المقولة السعودية . ومن خلال
التصريح نستطيع أن نلمس
طبيعة المشكلة التي باتت مستمرة
وهي اختلاف السياسات العربية في
سوق النفط .

وبطبيعة الحال فإنه في ظل
انخفاض الأسعار، وحاجة الكثير من
الدول لموارد فإن تجاوزات قد
تحدث لكسر سقف الاحتياض، ربما
يزيد من أزمة الفائض وأزمة
انخفاض سعر الخام . ولكن لا حل
لهذه المشكلة ، بغیر تسويق شامل
بين دول الأوبك و .. من هنا يبدو
المنهج العراقي ممحلاً حين يصدر
التهائم في الدول العربية وحدها،
وحيث يظن أن العاجية . وليس

التعجيب له . أما طبيعة الأراضي
وهويتها النفطية فليست هي الشاغل
الأول . ومثل ذلك في فترات أخرى
كثيرة .. وكما يقول أساتذة القانون
الدولي والجغرافيا السياسية
والعلاقات الدولية فإننا لم نفتحنا باب
التاريخ لكنا كمن يفتح باب جهنم .
لأن التاريخ لن يطف عند حد
والتقسيم السياسي تغير عشرات
المرات في منطقتنا وغير منطقتنا .
ثانياً . وفي حالة الكويت . العراق
فإن فكرة الكيان الكويتي سابقة على
الاستقلال وتصد نحو مائتي عام
للموارد . أما فكرة الكيان المتدمج في
العراق فإنها كانت تنشط في بغداد
وتخمد بقدر ما يحيطها من إثارة
سياسية .. وبطبيعة الحال فقد زادت
أهمية الكويت في «الأمم» العراقي
عندما زادت ثروة النفط، وباتت
الكويت مقنا وجائرة يلوح بها حكام
العراق للفساد من الشعب
وقطاعات واسعة من الرأي العام .
وعندما تتأمل مسيرة الغزو فإننا -
وفي الأيام الأولى . لا نكاد نلمس اثر

والأسوار .. وإن لم تنته نضاما .
فلاحتلال شرطه : التقدم برأ .
القيمة البارزة : لا أقول الأهم . في
حالة الكويت هي أن الحائط الجديد
سوف يمثل علامة مادية تقول : هنا .
توجد الحدود .. التلاعب بعد ذلك
يصبح سهلاً .. وتحريك الحدود أمر
شائع .

هناك إذن القرار الدولي
وهناك سوء فهم .
ولكن تبقى المخاوف العراقية
معللة . ويبقى جزء من تسوية
شاملة للعلاقات، وهو ما لن يتم في
ظل النظام العراقي الراهن
ترتبط بذلك ورقة ثانية تبرز أمامنا
ونحن نستعرض الأزمة بعد عامين
من الانفجار . تلك هي ورقة :

التاريخ .
وفي هذا المجال أيضاً فإنه لا مبرر
أن نعيد ما هو معلوم عن تاريخ
البلدين . وما يثبت أنهما كيانان
مستقلان . لا مبرر للعودة للنصوص
والوقائع التاريخية لكننا لابد أن
نرصد ونقر :

أولاً . إن فكرة الحدود السياسية
في الوطن العربي، بل وفي أجزاء
أخرى كثيرة من العالم، فكرة
مستحددة .. وأن التاريخ المشترك
للكثير من بقاع العالم أمر معروف ..
ولي مستطعشاً حيث قامت
إمبراطوريات ودول ضمت العديد من
الأقطار كان الاندماج وأراد لاعتراض
طويلة . ففي ظل الدولة العثمانية لم
يشغل بال الباب العالي شيء غير

لهذا الهاجس . هاجس الضم والدولة
الواحدة . كانت المقولة . كما أشرت
وكما هو معلوم . أن بحركة قمر
كويتية تطالب بالمساندة، أي أن القرار
الأول للغزو لم يكن الضم .. لكن كان
بمقايه خلق نوع من التبعية في ظل
دولتين مستقلتين، فلما انكشف ذلك،
ورغم الكويتيين المتعاون مع
الاحتلال .. خرجت من عباءة صدام
مقولة موطن واحد .. ومحافظة
كويتية تابعة إلى بغداد .

ما طرحه الغزو في أيامه الأولى
إن يحمل اعترافاً بأن الكويت كيان
مستقل .

الآن . يمر عامان على العدوان
تستعيد خلالها دولة الكويت الأرض
والسلطة والسيادة . ولكن تبقى
أحلام صدام قائمة تعززها رغبة في
رد الاعتبار .

أي أن الحلم التاريخي القديم
باتت تحرسه عدة الهزيمة

وأن يزول الحلم . وتحل العقدة ..
إلا عندما يزول النظام أيضاً، فمن
تركب الجريمة عاجز عن التوبة .

ومع مرور عامين، نلاحظ أيضاً أن
بغداد بدأت تلوح من جديد بورقة
البترول، ذلك رغم أنها محتجبة عن
السوق العالمية حتى لا تشغذ قرار
سداد التعويضات من العوائد النفطية

التعاون . هي سبيل حل للمشاكل،
المشكلة حقيقية وتعلق بالتنسيق
بين المنتجين في السوق العالمية
للبترول . ولكن العراق . كما كان منذ
عامين . يقف خارج سوق التعاون
والفهم الدولي .. ويريد الحصول
على نتائج .
على أي حال . وكما قلت، فهذه
ورقة ثالثة من أوراق الأزمة بحاجة
إلى فحص بعد أن مدت وكأنها -
أيضاً - محلك سر .. الورقة الرابعة
للأزمة، والتي مازالت تطرح نفسها
رغم مرور عامين هي ورقة الأمن ..
وقد شهدت هذه الورقة انقلاباً في
الفهم خلال العامين .

قبل أغسطس ١٩٩٠ كان العدو
هو الصديق .. وكان العدو هو الدرع
الذي تستند عليه دول الجوار
العربية . ولكن، وسين جاء العدوان
مفريها، حدثت التغيرات التي



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعلماها هاجزت الدولة الكويتية بعض الوقت ومارست الحكم من دولة شقيقة وتكون، وبشكل غير مسبوق، تحالف بلغ عدد الدول التي شاركت فيه - طبعا لتقارير وزارة الدفاع الأميركية - ٢٨ دولة.. بعضها شاركت بقوات مسلحة كبيرة وبعضها بقوات رمزية وبعضها بالمساعدة السياسية ووصلت من المستشفيات أو الخدمات. وخلال الأزمة كان لا بد من إعادة طرح قضية الأمن القومي للدول الصغرى والتي لا تملك قوة بشرية تتيح فرصة امتلاك قوات مسلحة ضخمة.. كذلك كان لا بد من طرح المفولة القديمة من جديد.. مفولة الأمن العربي، وإلى أي حد يكون قومية، وإلى أي حد يكون فطريا.. واتساعا مع ما جرى في عاصفة الصحراء، كان لا بد من طرح قضية الأمن ودور القوى الدولية صاحبة المصلحة في ذلك الحال.

إن أمن الخليج، أو أمن المتوسط، أو أمن الشرق الأوسط لم تعد قضايا فئوية أو إقليمية.. ولم تعد مجرد قضية تسليح وقوات مسلحة.. بل إنها - وفي حالة الكويت - امتدت من السياسة والجيش.. إلى التركيبة السكانية كجزء رئيسي في قضية الأمن.

الآن وبعد عامين: تعيد الكويت بناء قواتها المسلحة ونظم التجنيد فيها.. وتعيد دول المنطقة النظر في تحالفاتها الخارجية.. وبينما تصمم الكويت - أو تكاد - قضية السكان - تظل المشكلة السكانية قائمة في العديد من بلدان الخليج.

أيضا، وبينما تجري إبرام اتفاقات دولية توفر قدرًا من الدفاع عن المنطقة.. يظل السؤال حائرا.. إلى أي حد أمكن - تطويع نظم الدفاع الخليجي المشترك.. أو نظم الدفاع العربي المشترك؟

السؤال حائر، لكنه على النطاق العربي، يظل معلقا بقضية العلاقات العربية في مجملها.. وتلك ورقة تحتاج لفحص خاص.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٠٤١ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل الخارجية الكويتي سليمان ماجد الشاهين لـ «الحوادث»:

**لن ننازل عن شبر واحد من اراضي
ولسنا بحاجة لأراضٍ عراقية**



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

العدد ١٩٩٢

الحوادث



علمان على الغزو العراقي للكويت، ولم تستقر المنطقة. ما زالت قضية رسم الحدود بين البلدين تمثل إحدى القضايا الخلافية، الوضع في العراق ومستقبل النظام غير واضحين، نمو قوى المعارضة العراقية ومدى قدرتها على الإطاحة بالنظام، صياغة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدوائر العربية والأقليمية والدولية لم تكن، إعلان دمشق يبدأ تنفيذه في سبتمبر/أيارل (سبتمبر) العلاقات مع إيران في طريقها للتحسن. زار الائتلاف مؤخراً سليمان مجيد الشاهين وكيل الخارجية الكويتي وحاولته، والحوادث، حول كل هذه القضايا.

«الحوادث»: ما هي آخر تطورات قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت وخسومها الحدود البحرية، بعد انتهاء قضية ترسيم الحدود البرية؟

سليمان مجيد الشاهين: بالتأكيد هناك خط في قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ومن المؤكد أن حدود الكويت قائمة بلا تغيير من عام ١٧٥٠. حكم الكويت الآن هو الحكم الثالث على نحن في الكويت أقدم نظام موجود في المنطقة أما العراق يشكك الحالي فوجود منذ الثلاثينات في القرن الحالي ولكن قضية ترسيم الحدود للأحلاف غلت تحكم العلاقة بيننا وبين العراق بعد الحمة والإحتلال والتحرير، انبثقت لجنة دولية من مجلس الأمن، برئاسة انثونيبيسا وضم في عضويتها السويد ونيوزيلندا، وعمل عن العراق وعن الكويت. واجتمعت وفق القواعد المعروفة، ولقد لها كل الخرائط والوثائق التاريخية لهذه الموضوعات، وعقدت عشرات الاجتماعات، واستعملت بكل الوسائل التاريخية والجوية في رسم وتثبيت المواقف، وتم تحصيلها بشكل دقيق جدا على الحدود البرية.

«الحوادث»: وماذا من الحدود البحرية؟

سليمان مجيد الشاهين: بالنسبة للحدود البحرية التي تبدأ من أم قصر عبر منقبي الخورين، خور الزبير وخور عبيدالله، فقد بدأ بحثها في جولة جديدة منذ ١٥ تموز (يوليو) الحالي، في نيويورك، وعندما ينتهي عمل اللجنة وتحدد الحدود البحرية يشككها النهائي، سترفع لمجلس الأمن لأمرها في صورتها النهائية، وسيفتحها الأخيرة.

«الحوادث»: حتى إذا أضحى النظام العراقي أن هناك أجزاء انقضت منه، ولم يعترف بالقرار؟ سليمان مجيد الشاهين: ليس هناك انقطاع للمعنى الصحيح خلافاً ما يدعي النظام العراقي الترسيم الحالي ثم وفق الخرائط التي وضعت، والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين في الثلاثينات أو الستينات، وما تم هو أن الوضع اعيد وفق القواعد الثابتة عبر التاريخ وليس هناك انقطاع. الكويت ليست بحاجة إلى أراض جديدة، ولا ترضى أن تأخذ شيئاً مما ليس لها حق فيه، وكذلك لن ترضى أن تتنازل عن أي شيء، لأن قضية الأرض والتراب الوطني مقدسة.

«الحوادث»: هل هذا يعني أن الحدود التي اقترحتها اللجنة أخيراً، هي حدود الأول من آب (أغسطس) ١٩٦٠ نفسها؟ سليمان مجيد الشاهين: حقيقة الأمر أن العراق في نقاظ معينة قام بجناز خط الحدود، مثلما حدث في عدوان «الصامدة»، ١٩٧٢، لقد عبر خط الحدود وأقام نقاطاً فيها في منطقة البرقة، التي يسمنونها جنوب حال الرميعة

ومنها أم قصر الذي أقاموا عليها محطات، وتلاحظ أن خط الحدود البرية وملقني خط الحدود البرية، باخذ مصيلاً أو رصيفين من ميناء أم قصر. هي جزء كويتي، وجزء عراقي، ولكن يبقى للميناءان التجاري والعسكري العراقي كما هما.

«الحوادث»: هل تمتد أن المعارضة العراقية غير موقفها من قضية ترسيم الحدود، بعد زيارة محمد باقر الحكيم للكويت؟

سليمان مجيد الشاهين: المعارضة العراقية وما صدر عنها يؤخذ في إطار اعلامي بحث، وبالتالي لم تأخذ الأمور على أسس أن هناك رفضاً. وفي الوقت الذي يشير إلى أن هناك رفضاً أو أن هناك تحفظاً، نجد في جانب آخر تأكيداً أن الغزو العراقي عُدّ القضية، وأن الحق سواء كان للكويت أو للعراق مكفول، كما أكدت لنا كل المصادر التي لنا اتصال معها.

«الحوادث»: هل تتدبر زيارة باقر الحكيم لأن فيما يمكن أن نقول أنه نشاط كويتي بالتعامل مع دول أخرى لقب نظام الحكم في العراق؟

سليمان مجيد الشاهين: لا نتعامل إطلاقاً ضمن إطار قلب نظام الحكم، نحن لنا قضية معينة مع هذا النظام العدواني الفرس لهذا متروك للشعب العراقي، قضيتنا هي المحافظة على الوجود، المحافظة على الحدود، ولا يهمني في الواقع بشكل أو بآخر، ما يجري بين النظام والفئات المعارضة والمؤاتفة. وفي الوقت نفسه كل النظام وكل عراقي منصف ينتمي في الواقع أن يكون في العراق نظام ديمقراطي يحترم أرادة الشعب، ويبيع لكل فئاته النظام عبر بحرية وأن تلتب ذاتها بعيداً عن كل توجهات ذات صفة فردية ديكتاتورية ادخلتهم في حروب مستمرة، ١٠ سنوات مع العراق في الشمال، ٨ سنوات مع إيران، بالإضافة إلى العدوان على الكويت.

«الحوادث»: تحديداً بعد كل الذي جرى، هل ترى في النظام العراقي ما يمل خطر على الكويت والجزيرة العربية؟ سليمان مجيد الشاهين: شعور بكل الثقة في وقوف العالم والشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد معنا، هذا يبعث الأطمئنان. ولكن النظام العراقي نظام شرس ومزعج بوجوده في المنطقة، كما أنه مزعج لشعبه وسكانه سبواً، كما سيكون العراقيون أكثر سعادة عندما يتحول هذا النظام، ويعود للعراق وجهه الصحيح، المتعاضد مع جيرانه.

«الحوادث»: هل تتطرق الاتفاقيات الأمنية التي معتها الكويت مع أمريكا وبريطانيا عن إعلان دمشق؟ سليمان مجيد الشاهين: بكل تأكيد هناك اختلاف بين اتفاقيات الأمن مع الدول الصديقة، مع إعلان دمشق، فهو ليس إعلاناً أمنياً، له أبعاد مختلفة ومتعددة، أمنية، وتبادل ثقافي واجتماعي، والثالث الاقتصادي ومالي، له أوجه متعددة، هو صيغة متقدمة حتى عن ميثاق جامعة الدول العربية، ولكننا أمل بأن الاجتماع المقبل الذي سيعقد في أيلول (سبتمبر) في الساحة برئاسة قطر سيضع هذه الاتفاقيات موضع التأكيد، عبر بروتوكولات متعددة، وهذا ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في تركيا.

«الحوادث»: ألا تمتد بأن تأجيل الاجتماع أكثر من مرة، هو نوع من تجميد العمل؟ سليمان مجيد الشاهين: أبعاد العلاقات الثنائية قسمة،



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شهر ١٩٩٢

ومستمرة. سواء لدول مجلس التعاون الخليجي، وكل دولة على حدة، ام بين دول المجلس وسوريا ومصر. وتأخر الاجتماع لا يعني ان هناك اختلافا في منظور الجهتين لهذا الاطار. خصوصا انه ليس مطروحا للدول الثماني، انما هو مفتوح لأي دولة عربية تؤمن بفلسفته وتتفق معه في الرؤية. ونحن نعد عددا من الدراسات التي تشكل بروتوكولات مصددة، تشمل الجانب المالي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، والامن وليس هناك توقف في عملية التعاون الثلاثي، لان عددا من الاتفاقيات الثنائية او الجماعية التي تحدد العلاقات بين هذه الدول موجودة.

ومن ناحية اخرى فان العلاقات الصحيحة القائمة على الاخاء والاحترام والوفاء بيننا وبين مصر، وبيننا وبين سوريا تسبق كل اعلان او اطار او ميثاق عندما بادرت مصر وسوريا للتدخل والمساهمة في تحرير الكويت. لم يكن هناك اعلان ديمقراطي، او غير. ولم تتحرك من وحي اتفاقية للدفاع المشتركة، انما تحركها جاء من دورها الريادي ومسؤولياتها القومية، واحترامها للقواعد والقوانين الدولية.

«المواد»: هل تعتقد ان هناك اشكالا في التعامل مع ايران ودول الخليج، التي تربط في علاقاتها مع طهران، ولكنها تتخيف من تلامي قزنها العسكرية؟ سليمان ماجد الشامي: نحن لا نعتبر نمو اي دولة على انه تهديد، نحن نأمل ان يكون النمو في مصادر القوة هو لصالح الشعب والمنطقة ككل، نحن نتعامل مع ايران تحت قيادة الرئيس راسنجاني، وله توجهات مقبولة ضمن اطار الخليج. واعتقد انه في المرحلة القريبة المقبلة ستتم زيارات متبادلة بين القيادات على الجانب الشرقي والغربي من الخليج.

«المواد»: هل تعتقد ان الامر في حاجة الى تحرك جديد من اجل قضية الاسرى؟

سليمان ماجد الشامي: نحن في الكويت نتعامل مع هذه القضية على لسبب انها انسانية قبل ان تكون اي شيء اخر. بينما النظام العراقي يستخدمها كوسيلة سياسية. ان استمرار اسر ٨٥٠ كويتي لهم عائلاتهم، وزوجاتهم، وابنائهم وكل من لهم صلة بهم يعيشون كل يوم على اعصابهم. واعتقد ان الصليب الاحمر والدول الخيرة تسعى جاهدة ليزيل جهودها لانهاء هذا الملف، وتتمنى ان تسفر هذه الجهود عن نتيجة.

«المواد»: بعد مرور عامين على الفرض، هل نستطيع ان نقول باكتشاف خلايا تخريب وانجارات وان الوضع غير مستقر؟

سليمان ماجد الشامي: الكويت لا تعزل ضمن اطار ستر حديدي، هي مفتوحة للاعلام، فيها ٧٠ سفارة، وممثلون عن وكالات الانباء، وكل المنظمات الخاصة بمتابعة حقوق الانسان. نحن نتعامل مع نظام خرس ولا شك لسنا وحدنا الذين نخشع حساسياتنا، ولا ننسى ان الكويت خرجت من محنة قاسية، هناك شعوب اخرى قد تكون مرت بتجارب اعنف، ولكن يكفي ان نعرف ان الكويت كان فيها حوالي ٢٥٠ الف جندي محتجز. وبعد ان اجبر على ترك الكويت، احرق الابار، وخرّب البيوت المتخفية، ولهذا لدينا مهام صعبة منها استعادة المرفقات، واعادة البناء، وعودة الاسرى، وغيرها.

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : الأمم المتحدة - ريم

أ. أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرقبة يبحث في موسكو

مشكلة الحدود بين الكويت والعراق

موسكو - من ميدانك خليل - أعلن
حمود الرقبة وزير النفط الكويتي انه
سيبحث مع المسؤولين في روسيا خلال
زيارته المقبلة لموسكو عددا من القضايا
التي تتعلق بالتطورات الراهنة في منطقة
الخليج ، وفي مقدمتها رفض النظام
العراقي تطبيق قرارات مجلس الأمن
بالامتناع عن قضية إعادة ترسيم
الحدود بين الكويت والعراق ورفض
العراق الاشتراك في اللجنة الدولية
المكلفة بانهاء هذه القضية .



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٥ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



○ ○ الكويت - غفر الكويت اس
متوجها الى دمشق وفد المجلس
الوطني الكويتي برئاسة السيد
مهدالكريم الجميدل رئيس لجنة
السلام الداخلي والنفط في زيارة
لسوريا تستغرق يومين وذلك في اطار
جولته التي سيزور خلالها كلا من
مصر ولبنان والمغرب بالاضافة الى
سوريا وسيعلم خلال تلك الجولة
التشويق والتشاور مع رؤساء
واعضاء البرلمان العربية في هذه
الدول بشأن الممارسات العراقية ضد
الكويت والقضية الخاصة بترسيم
الحدود بين البلدين وقضية الاسرى
والمحتجزين الكويتيين في السجون
العراقية .



المصدر :

المصدر :

٢٢ - شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستعدادات العسكرية اتخذت بانتظار الساعة صفو النظام العراقي أمام خيارين الانحياض أو الانهيار النهائي



تواصلت على مدى أيام الأسبوع الماضي، اجواء التوتر التي تنبئ بزيادة احتمالات توجيه ضربة عسكرية لمواقع محددة داخل العراق من قبل قوات التحالف بسبب استمرار رفض النظام العراقي تنفيذ سائر بنود قرار وقف إطلاق النار في حرب تحرير الكويت، وسواء من القرارات الدولية، خصوصاً الجزء المتعلق بإطلاق سراح الأسرى

والمرتفقين، وذلك المتعلق برسم الحدود مع الكويت إضافة إلى العراق التي يفضيها النظام أمام مقتضى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تجاه عمليات التمتع الوحشية ضد المواطنين العراقيين خصوصاً في جنوب العراق.

وحتى منتصف الأسبوع الماضي كانت الاجراءات، مسبوقة، والاستعدادات العسكرية تتم على قدم وساق تمهيداً لتوجيه ضربة جوية ضد أهداف منتخبة في العراق، حيث حشدت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا مجموعة من دوربها الجوية، وحاصلات الطائرات في المنطقة لاضعاف النظام العراقي بجبهة لتوقف الدرب الساعي لتطبيق قرارات مجلس الأمن.

في هذا الوقت كشفت مصادر استخبارات اميركية، عن مطوعات تفيد بأن النظام العراقي حشد عددا كبيرا من الطائرات والمروحيات في جنوب العراق، إضافة إلى وجود أكثر من ١٠٠ صاروخ سكود لم تزل مخبأة في أماكن مخفية من العراق.

على الصعيد السياسي، جدد الرئيس الأميركي جورج بوش تهديده للرئيس العراقي قائلا: عليه ان يدرك بأن العالم لن يتجاهل تمردا بمطالبات الأمم المتحدة ويجب ان لا يسمع ان يطيح ماينكن وما لا يمكن التخليش عليه وجدد بوش تصميم الولايات المتحدة على انصاع العراق الكامل لبنود القرار ٦٨٧ القاضي بتدمير اسلحة الدمار الشامل في العراق.

اما في لندن، فقد قطع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور اجازته وعاد إلى بلاده حيث عقد اجتماعا للجنة الدفاع البريطانية يشارك فيه وزير الخارجية والدفاع، حيث تقرر توجيه انذار العراق بالالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والا تعرض للصف من جانب الحلفاء.

في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتفي في الكويت سالت حالة من الترقب والحذر، ومتابعة للتطورات على المستويات الرسمية والشعبية، وقد اتخذت الاجراءات لمواجهة كافة الاحتمالات في الوقت التي تابتت فيه وحدات من الجيش الكويتي مناورات مشتركة مع وحدات اميركية وبريطانية. بانتظار ماتمهل الأيام القليلة من تطورات، تكشف إما الانصاع للامم للنظام العراقي لإرادة المجتمع الدولي، وإما هروب عاصفة جديدة تقع حدا ليس فقط لطرسة هذا النظام... بل للنظام نفسه، ولم يبق الا تحديد الساعة صفو.



المصدر : الأمم المتحدة

٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يقر فتاوى

لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية

نيويورك - وكالات الأنباء - أقر مجلس الأمن أمس النتائج التي توصلت إليها لجنة رسم الحدود بين العراق والكويت .
و قد حصل القرار الذي أصدره المجلس بهذا الخصوص برقم ٦٧٧ على ١٤ صوتاً دون أية معارضة في حين امتنعت لكوالور .
ويقر مجلس الأمن عن ارتياحه لنية الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إعادة تمديد المسطة منزوعة السلاح في أقرب وقت ممكن حتى توافق الحدود الدولية التي حدتها اللجنة .
وستبدأ اللجنة في شهر أكتوبر القادم ترسيم الخط الحدودي الفاصل بين البلدين داخل مياه الخليج .



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يوافق على ترسيم الحدود العراقية - الكويتية

نيويورك - وكالات الأنباء ربح مجلس الأمن أمس بقرار لجنة الأمم المتحدة المكلفة برسم الحدود العراقية - الكويتية . وأكد ضمها لهذه الحدود التي يجري رسمها لأول مرة . بقضي القرار برد ٦ أمار فقط استخدمها العراق في حال الرميثة للجانب الكويت . وكذلك قاعدة بحرية تقع عند رأس الخليج تمهد . القرار بضمان عدم انتهاك الحدود .

والتخذ كافة الإجراءات الضرورية لردع المعدي لم يشمل القرار الحدود البحرية بين العراق والكويت . كما ربح المجلس بخطة بطرس غال الأمين العام للأمم المتحدة بإعادة تحديد المنطقة منزوعة السلاح التي تراها الأمم المتحدة بين الجانبين . جاء القرار الدول بتأييد ١٤ صوتاً وامتناع الإكوادور عن التصويت

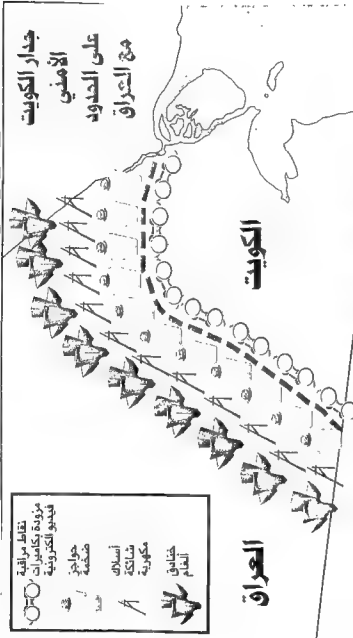


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

1991-2004 21

المصدر: الوسط



1997

مليار دولار لإنشاء سور دفاعي يحمي الكويتيين من العراق ويتألف من نقاط مراقبة وخوارج ضخمة وأسلاك الشائكة الالكترونية وخنادق الغمام



الوسط

المصدر :

٢١ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق من الكويت

بقلم عمر ادريس

لا يزال الكويتيون، يذكرون جيداً حادث الحدود الكويتية - العراقية عام ١٩٧٢ عندما تعرض مخفر «الصامخة» لهجوم من قوات الجيش العراقي وعقب الحادث طلبت الحكومة الكويتية من عضو مجلس الأمة الدكتور أحمد الخطيب السفر الى بغداد لاستطلاع اسباب الحادث بحكم علاقته الدرامية مع صدام حسين في مصر عندما كان الأول يقدم للثاني المساعدات المالية. وحسب مصادر مطلعة في الكويت فان قيادة حزب البعث برزت الحادث على اعتبار انه تصرف غير مسؤول لأحد قادة الجيش نتيجة معرفته المسبقة بقرار حالته للتقاعد وأراد بهذه العملية الحدودية الاساءة للعلاقات الكويتية - العراقية. ولم يقتنع الكويتيون فعلاً بهذا «التفسير» العراقي

للحادث، لكنهم «يتنوه» حرصاً منهم على عدم تصعيد الأمور مع «الجارة الكبرى». بين حادث «الصامخة» واليوم وقع الغزو العراقي للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠. والكويتيون حالياً، كمسؤولين ومفكرين ومواطنين عاديين، لا يبرءون الجيش على الاوهم، بل ينوون اتخاذ اجراءات لا سابق لها لحماية بلدهم من أي عدوان عراقي محتمل في المستقبل القريب أو البعيد.

وعلى هذا الأساس برزت فكرة انشاء «جدار امي» أو «سور دفاعي» متطور للغاية لحماية الكويت.

وقد وضع المسؤولون الكويتيون المعنيون بهذا الموضوع دراسات وتصورات أولية تقضي بإنشاء سور دفاعي على طول الحدود الكويتية العراقية البالغة ٢٠٧ كيلومترات والتي تبدأ من ميناء ام قصر على الخليج العربي وتنتهي في وادي العوجة عند مثلث الحدود الكويتية - السعودية - العراقية.

وقد اطلقت «الوسط» على هذه الدراسات والتصورات التي تظهر أن حجم التسلل من العراق الى الكويت وكثر من منطقة ام قصر بسبب وجود المزارع والبناني السكنية، بينما يسهل كشف التسلل بواسطة السيارات في المناطق الصحراوية الاخرى. وتحدد الدراسة الرئيسية للمشروع ان متطلبات هذا السور

تحتاج الى مساحات شاسعة لإقامة الخنادق الالكترونية الزودة بالألغام «تبلغ مساحة الواحدة منها ألف متر مربع وتدار وفق أحدث التكنولوجيات»

وتقدر الدراسة ان التكاليف الاجمالية للمشروع قد تصل الى اكثر من مليار (بليون) دولار اميركي.

«الوسط» التقى السيد سمود العصيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية سابقاً وعضو اللجنة الوطنية للسور الدفاعي والتي تضم في عضويتها ١٢ شخصاً آخرين. وشرح العصيمي تفاصيل المشروع لـ «الوسط» فقال، «فكرة اللجنة تنبع من منطلق البحث عن قنوات المشاركة الشعبية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير، وان كانت الفكرة هي امتداد تاريخي للأسوار الثلاثة التي بنيت في بداية نشأة الكويت. وتهدف الى قيادة حملة داخلية للتذكير الشعب الكويتي، باستمرار، بأهمية بناء الكويت في مرحلة ما بعد التحرير». وأوضح ان السور الجديد لن يكون مجرد بناء كالأسوار السابقة بل سيكون مزوداً بأحدث المعدات التكنولوجية وسيكون بمثابة مصيدة للممرعات والمهاجمات، انذا فكر العراقيون بغزو الكويت ثانية.

ويبدو واضحاً من كلام العصيمي ومن الدراسات المعدة لهذا المشروع ان السور الجديد أو «جدار الكويت» يتألف من ٤ خطوط دفاعية ١ - الخط الأول يتألف من نقاط مراقبة مزودة بالآلات تصوير فيديو الكترونية لمراقبة أية تحركات أو عمليات تسلل على الحدود.

٢ - خط الدفاع الثاني هو عبارة عن حواجز خرسانية ضخمة ذات قواعد صلبة توازي في قوتها ناطحات السحاب وستقام هذه الحواجز على ارتفاع ١٢٠ متراً بمساحة اجمالية للحاجز الواحد تبلغ ٣٠٠ متر مربع. وستكون هذه الحواجز على شكل اشخاص متشابكي الايدي.

٣ - خط الدفاع الثالث يتألف من اسلاك شائكة متحركة تقام على قواعد خرسانية ثابتة وتكون مكهربة الكترونياً بطلاقة ذات تردد عال جداً تصعق من يقرب منها عن بعد ٥٠ متراً ويبلغ الارتفاع المتوقع لهذه الاسلاك الشائكة نحو ١٠٠ متر.

٤ - خط الدفاع الرابع هو عبارة عن خنادق



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العام طويلة وعريضة وذات عمق يبلغ المئة متر مربطة بنظام الكتروني متطور يحول دون تقدم الآليات أو الدبابات أو القوات المعادية وأوضح العصيمي لـ «الوسط» ان حملة جمع التبرعات لإنشاء هذا السور ستقازمن مع بدء لجان الأمم المتحدة بوضع علامات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وذلك سنبدا في ايلول (سبتمبر) المقبل وتستمر حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢. وسيتم تسليم مساهمة الشعب الكويتي الى السلطة التنفيذية، واللجنة الوطنية لن تتدخل في تفاصيل التنفيذ وأشار العصيمي الى ان بعض الترتيبات المقترحة تتضمن وجود مشاركة شعبية مباشرة في عملية بناء السور سواء بالجهد او بالدراسات والأبحاث الفنية، وهناك اقتراح بفتح مجال المشاركة لطلبة المدارس والثقاتين والصيادين والجمعيات العامة والاندية الرياضية. وشدد على أهمية التركيز على ان فكرة السور ليست حكومية بقدر ما هي مبادرة شعبية، وإن تكون تمسيدا للقضية بين الدول العربية، كما تقول بعض الانظمة العربية، على اعتبار ان حلول الانغام موجودة في الوقت الراهن على الحدود بين بعض الدول العربية.

أوضاع العراقيين والفلسطينيين الآخرين

ما هي اوضاع الفلسطينيين والاردنيين والسودانيين والعراقيين انفسهم في الكويت حاليا؟ ثارت «الوسط» هذا الموضوع مع المقدم محمد الفهد مدير مكتب ارتباط المنظمات الدولية في وزارة الداخلية الكويتية. وقال للفهد

لـ «الوسط» ان هناك عدداً من المواطنين العراقيين صدر بحقهم قرار يقضي بإبعادهم عن الكويت، لكن هؤلاء «لا يزالون في ارضنا يتنقلون بحرية وليسوا معتقلين في السجون»، موضحاً ان القضية العامة لشؤون اللاجئين ابرمت اتفاقاً مع وزارة الداخلية الكويتية لتزويد هؤلاء العراقيين وغيرهم بشهادات عدم تعرض يطلب نصها مساعداً حاملاً على التنقل داخل الكويت، على اعتبار انهم لاجئون الى حين موافقة إحدى الدول على منحهم حق اللجوء السياسي.

وذكر ان وكالة غوث اللاجئين الدولية بحثت اخيراً مع وزارة الداخلية الكويتية مشاكل الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية لإيجاد حلول لن لم يحصل منهم على اذن الإقامة داخل

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢١ أغسطس ١٩٩٢

الكويت، وتم حصر ١٢٠٠ عائلة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع ان يصل عددهم الاجمالي الى عشرة آلاف شخص، خصوصاً ان بعضهم لم يعلن عن وجوده حتى الآن بانتظار ان يتم اتفاله مع الكفاء للحصول على اقامات جديدة. وقال المقدم الفهد انه ليست هناك قيود مفروضة على تأشيرات العمل للفلسطينيين والسودانيين والاردنيين للدخول الى الكويت، وأضاف ان مشكلة الاشخاص الذين يحملون جنسية «بدون» انصرفت بعد ان اثبتوا، بغالبيتهم، مواظتهم الاصلية وعادوا لزاولة اعمالهم بوثائقهم الاصلية. وكشف عن موافقة وزير الداخلية الكويتي أحمد الحمود الصباح على قبول باقي شخص من هذه الفئة في قطاعات وزارة الداخلية.

عمليات التسلل

وأوضح المقدم الفهد ان منطقة الحدود الكويتية - العراقية شهدت عمليات تسلل كثيرة إلا انها انخفضت بسبب وجود شريط الانغام والدخائر غير المتفجرة على طول الحدود مع العراق، وقال ان «التحقيق مع التسلليين، وعادة ما يكونون هاربين من تدني مستوى المعيشة في جنوب العراق، يتم بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقرر إمكانية ترحيلهم الى دول اوروبية كالجائين أو الى معسكر رفحاء في السعودية، ان كانوا من العسكريين، وإعادة من لا خطر عليهم الى العراق». وأوضح ان قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة في المنطقة المتزوعة السلاح، بواقع خمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية وعشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية، حددت برنامج عملها لمنع وجود أي جنود في هذه المنطقة سوى ٢٠ مركزاً للشرطة الكويتية ومئاتها عراقية تدعم عملها وترافقه ثلاثة مراكز مراقبية رئيسية للقوة الدولية تسجل مشاهداتها لاية انتهاكات يمكن حدوثها.



المصدر : الوسط

٢٠١٢ ٢٠١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتعقد اجتماعات دورية مستمرة مرة كل اسبوع مع كبير العسكريين من القوة الدولية. وطلب القدم العهد عدم استعمال الاجابة على تقارير منظمة العفو الدولية التي سجلتها بعد التحرير مباشرة عن الممارسات الخاطئة، وقال ان الاجابة على هذه التقارير «تحتاج الى وقت كاف حيث لا يمكن تحديد المسؤولية في بعض القضايا بشكل سريع من دون التأكد من وقائعها التفصيلية، فاجاباً نكتشف ان شخصاً ورد اسمه في قائمة المطلوب الاستفسار عنهم من اللجنة الدولية للصليب الاحمر قتل على يد شخص آخر تصفية لحسابات شخصية بينهما، وما زالت الجثث التي دفن فيها الموتى أثناء الاحتلال العراقي للكويت بحاجة الى لجنة من الخبراء في علم الوراثة والأبلة الجنائية لحصر الموتى الموجودين فيها ومعاينتها بموجب فتوى شرعية». وقال ان «سجون الكويت مفتوحة لأي مراقب وليس لدينا ما نخفيه» وكشف ان نظام أمن الدولة الذي يفترض ان يكون سرياً، تطلع لجنة الصليب الاحمر الدولية على اعماله اسبوعياً، بينما يبقى ما يثار من قضايا الخدمات «غير واقعي» على اعتبار انها مشكلة طبيعية تمت دراسة حلولها منذ عام ١٩٨٨. واعتبر ان طلب رئيس لجنة للصليب الاحمر الدولية في الكويت تزويد المساجين بالمصحف والشاي هو «دليل واضح على توفير المظلمات الأساسية للمظالم على كرامة الانسان داخل هذه السجون».

وأشار القدم العهد الى الانجاز السريع الذي حققته الكويت في اسبوع واحد للقلب على مشكلة مخيم اللاجئين العراقيين في منطقة العبدلي الذي كان يضم ١١٠ لاجئاً حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر الكويتي بالبحث عن القارب لهؤلاء اللاجئين داخل الكويت، وبالمثل تم استيعاب اعداد كبيرة منهم واسكانهم في منازل حكومية، وساهمت الخوضعية العليا لشؤون اللاجئين بدفع بعض الاعانات المالية مع ما قدمته الحكومة الكويتية من بطاقات تأمين لهم والخدمات الصحية والفدائية، علماً ان ٢٦ شخصاً منهم تم توطينهم كلاجئين في السويد والفروج بسبب الخطار التي تهددهم في حال عودتهم الى العراق ■



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

يختمونه مجالس الامن بوش : ترسيم الحدود أكد ان نظام بغداد لا يتعاون في اطلاق الاسرى



المصدر : **صوت الكويت**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

١٨ شهر ١٤٩٢

التاريخ :

والضباط - محصور شام :
طهران - محصور علي :

أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش أمس ان
الحلفاء ، حازوا مستعدين لاستخدام جميع
الوسائل المتوفرة لجعل النظام العراقي
يؤمن لهجات التفتيش التي تقوم بها الأمم
المتحدة على برامجهم العسكرية وتفتيد
القرارات الدولية . واتهم بوش نظام بغداد
بامتصاص رغبة التعاون مع المجتمع الدولي
لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين في مسجونه
وسد لهم أكثر من ٨٠٠٠ السجن .

وأكد ان الترسيم النهائي للحدود سيكتمل
نهاية السنة وان مجلس الأمن ضمن ذلك
الترسيم وسيتم التفتيش مجددا في الحدود
الساخلية . على هذا الصعيد وصل وزير
الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني أمس إلى
لندن ، حيث التقى وزير الدفاع البريطاني
مالكولم دوكينز وبصحة معه المراسم العراقي
وفي طهران التقى في الاخذ بنظام
جميعها مشاكلها التفتت على الاخذ بنظام
فيبرالي يصنف مركزية السلطة ويعزوها على

القويات والطوائف وفق قواعد وأسس سيتم
الفرص التي لها في الاجتماع الذي عقد بعد غد
في أربيل في كردستان العراق ، وأكد اطراف
المعارضة جميعا استعدادهم لحضور اجتماع
أربيل ، وبدأوا بالترافع في المنطقة فعلا . وعلى
صعيد القوات العسكرية التي تقوم بها قوات
المعارضة المسلحة في الجنوب أكدت مصادرهما
امس انها بدأت بعطيات خلف لوجيست النظام
في الاطوار وكبار موظفي المخابرات والخبرية
في جانب الاسرى الذين اعتقلتهم قوات
المعارضة وكلمهم من القوات المسلحة للأنوم
وتنشر صورة الكويت اسما ، بعضهم البوم .
(راجع صفحة ٧)

في واشنطن قال الرئيس الأمريكي بوش ان
الولايات المتحدة والكويت ودول التحالف
تواصل مشطها من خلال اللجنة الدولية
للتحصيل الاخير على حكومة بغداد للاستثال
وفقا لتعهداتها حسب قرارات مجلس الأمن
الدولي في اعلاء حوالي ٨٠٠٠ محتجز كويتي
ومعتجزين من بلاد اخرى في العراق .
وقال الرئيس بوش في رسالته الفصلي
للأمم المتحدة حول الوضع في العراق ، ان
الولايات المتحدة وحلفائها تواصل مشطها في

الوقت نفسه على النظام العراقي من اجل
ارجاع كافة الممتلكات والاعدات التي اخذها من
الكويت ، واضاف بوش ان العراق واصل
امتناعه عن تقديم التعاريف اللازمة في هذه
القضايا وفي مطالبة تقديم التسهيلات اللازمة
للتحصيل الاخير الدولي للوصول الى مشاتل
الاحتجاز .

وقال الرئيس بوش ان لجنة المقاطعة قد
استلمت مذكرة تفيد بان ما يقرب ٣٠١
مليون طن من الاغذية قد شحنت الى العراق
خلال عام ١٩٩٢ . كما تواصل اللجنة السماح
بوصول الامدادات الحيوية الى العراق ، وفي
الاجبات للتقليل استمر العراق في حظر
الكامل ضد الاتاليم المالية من العراق . كما
رفض النظام استخدام الرخصة المتاحه وفقا
للقوانين ٧٠٦ و ٧١٢ بسبع ما يقرب ١٠٠ مليار
لادمن النفط ، والتي كان يمكن استخدامها
في شراء المواد الغذائية والادوية والامدادات
الجوهرية للاحتياجات المدنية للسكان .

وسجل الرئيس بوش نظام بغداد السؤلية
الكامنة في معاناة في العراق تنتج عن رغبة
تطبيق القوانين ٧٠٦ و ٧١٢ .
(التمتد في الصفحة ٨)



بوش : ترسيم

وقال الرئيس بوش ان اواسره بمشاركة الولايات المتحدة في فرض المنطقة المحرم منها الطيران على العراقيين جنوب خط (٢٢) ولي توسيع الاستطلاع الجوي في جنوب العراق قد تم وفقا للتفويض الدستوري الذي يملكه كفافد اعلى، وفي اتساق مع التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق وفقا للامان العام (١٠٢).

وقد الرئيس بوش تفصيلات واسعة في خطابيه عن الوضع المتعلق بنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، وتحدث عن برنامج العراق النووي، وعن حادثة وزارة الزراعة والري، وقال ان مجلس الامن واعضاؤه التحالف قد ردوا على كل تدخل عراقي بوسائل دبلوماسية. ووضح الرئيس بوش عزمه على الاستعداد لاستخدام اجراءات قوية. وقال بوش «اننا سنبقي على استعداد لاستخدام كل الوسائل المتاحة، وفقا لقرارات مجلس الامن، في مساعدة الامم المتحدة في ازالة التهديد الشاخص بواسطة قدرات التسليح الكيماوي، والبيولوجي، والنووي للعراق». واشاد الرئيس بوش بنتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية، الكويتية، وتعرض لمقاطعة العراق اعمال اللجنة، فقال، ان ذلك لم يؤثر في اعمالها. واذن ان مجلس الامن في قراره ٧٧٢ قد رجب قرارات اللجنة، وقدم ضماناته لتلك الحدود. وقال بوش ان الترسيم للمادي لحدود ارضية يتوقع له ان يستكمل في نهاية هذه السنة. اضاف الى ذلك فان اللجنة تخطط خلال اكتوبر (تشرين الاول) للنظر مجددا في الحدود الساحلية. وقال الرئيس بوش بان الجلسة المقبلة لمجلس المفوضين للجنة التفويضات التابعة للامم المتحدة ستعقد في جنيف في الفترة ما بين ٢١ و ٢٥ سبتمبر (ايلول) الجاري، كما

ستعقد اللجنة جلسة اخرى في ديسمبر (كانون الاول) المقبل واذن بوش ان مجلس المفوضين قد ناقش في اجتماع غير رسمي عقده في ٧ اغسطس (اب) الماضي استمرار الصعوبات المالية الجدية التي تواجه اللجنة. هذه الصعوبات التي استمرت على الرغم من القرض الذي قدمته الحكومة الكويتية الذي بلغ مليوني دولار في يونيو (حزيران) والمليون دولار التي قدمتها الولايات المتحدة، وعلى اللجنة ان تطور الان برنامجها (الكومبيوتر) لاستيعاب المطالبات، واذا لم يتوفر الدعم على الفور فان الصعوبات المالية التي تواجهها اللجنة تهدد بتأخير او ايقاف عمليات التفويض بالكامل. وعلى صعيد تحركات اللجنة العراقية لانجاح مؤتمر اربيل والخروج بصيغة موحدة لتلبية العمل لاسقاط نظام بغداد، اكدت المصادر المطلعة في طهران ولندن ان فصائل المعارضة توافقت على اكثر من موضوع يؤكد وحدتها وخاصة حول اتخاذ بالفيدرالية لضعاف السلطة المركزية لبغداد. ونقل عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤول لجنة العلاقات في البرلمان الكردي فلك الدين كاكائي عن زعيمه مسعود البارزاني قوله ان العواصم الثلاث واشتطن ولندن ويراسي لا تتراح حاليا الا لفكرة الفيدرالية التي تضعف من السلطة المركزية وتمنعها من ممارسة صلاحيات كبرى ازرعها الامن الوطني والاقليمي وحتى الدولي. وقال «وفي هذا الاطار تعتقد ان على اجتماع اربيل الخروج بصيغة للمقاطعات التي تعتمد النسب القومية والطائفية في العراق». واكد عضو الهيئة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الدكتور محمد بحر العلوم في اتصال له مع صوت الكويت، ان المؤتمر الوطني يتسع حتى للاخوة العاملين في حركة الجهاد وغيرهم من الذين يرغبون في التحجيل باسقاط صدام واتخاذ

الشعب العراقي. كذلك اعتبر زعيم منظمة العمل الاسلامي اية الله محمد تقي المدرسي الولايات المتحدة مسؤولة بالدرجة الاولى عن تفكيك المؤسسة العراقية لصدام. وقال في تصريح له صوت الكويت انه يعرف نتائج التنسيق مع الغرب والولايات المتحدة لاسقاط النظام العراقي، واكد تليده للمؤتمر اربيل. الى ذلك، علم من مصادر مقررة من رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية العراقية آية الله الامام محمد باقر الحكيم بان المجلس سيؤيد عقد اي اجتماع يتمخض عنه اصطفا المعارضة العراقية خلف مشروع موحد يعجل بسقوط الطاغية. اما حزب الدعوة الاسلامية فانه سيحضر الاجتماع رغم وجود تيار كبير يعارضه في داخل قياداته وقواعده الحزبية. وعلى صعيد العمليات، فقد اكدت اشيا، طهران ان النظام العراقي مستمر في صفه المدفعي لناطق الاطوار الجنوبية، فقد قامت مدفعية الهواء (٨٢) المتمركزة في قضاء سوق الشيوخ القريبة من الناصرية بقصف مناطق الرصلة، الشويخية، الشاطي، ابو عجاج الواقعة ما بين الطريق السريع واهوار الناصرية. وادى القصف الى حرق وهدم الكثير من المنازل، وجرح عشرات من المواطنين. كما واصلت مدفعية النظام قصف مناطق الموصل والمب والمب والابيض وام الفتح وابو الصلابخ التابعة للبصرة طوال امس واثنين من امسالي ذلك، تستخدم المعارضة العراقية اسلوا جديدا لمواجهة قمع النظام، وذلك عن طريق قيامها باختطاف واقتال رموزه وموظفي مخابراته. وقد تم بالفعل اغتيال اثنين من رجال مخابرات الفيلق الثالث هم وليد خالد وحسن قادر، كما تم اختطاف رجل المخابرات قاسم داخل وقاسم جابر من الموصل (٤٧) التابع للفرقة (١١)، وهما من عناصر جهاز المخابرات الخاص الذي يشرف عليه صدام كامل، شقيق حسين كامل عضو مجلس



المصدر : صوت الكويت

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

الوصاية، وصهر صدام. ويتم
حاليا التحقيق مع المخطوفين من
تيل عناصر المعارضة العراقية
داخل مناطق الأهواز نفسها.



مجلس الأمن يضع يده على أموال العراق ويواصل مصادرة وترسيم حدوده وتجريده من السلاح

٢٠ ألف صاروخ وقنبلة
وقنبلة عراقية معينة
بالمواد الكيميائية داخل
جميع المدن العراقي .
ومن جهة اخرى
تدمير تركيا الان الدول
الفريقية الى انشاء سلطة
من « الاجرامات »
لحماية ٢٠٥ مليون
مواطن عراقي
تركلمستاني ه يمتون
من طريق صعبة أسوة
بما قامت به قوات
التمتلك الغربي مع
الاكرا والشيعة !

لم يصدر حتى الآن
اي قرار من الجمعية
العربية يطالب برفع
الحصار الاقتصادي
الشامل للعراق
العراق رغم مضي أكثر
من عامين على فرضه
وتزايد عدد ضحايا هذا
الحصار .. ورغم ان
العراق انسحب من
الكويت منذ أكثر من
عامين وتم تدمير كل
البنية الأساسية
العراقية على ايدي قوات
التمتلك كما لم يرتفع
صوت من الجمعية
العربية يطالب بان يكون
تدمير أسلحة الدمار
الشامل جزءا من
نظام جديد للامن
المنطقة

العراق بسبب الحصار
ولنفس الوقت بدأت
لجنة ترسيم الحدود
العراقية - الكويتية
عملها منذ ايام رقم
اعلان حكومة بغداد هم
اعترافها بهذه اللجنة .
وكانت اللجنة قد
قررت في شهر ابريل
الماضي رسم الحدود
بطريقة تجعل العراق
يفقد جزءا من اراضيها
يحتوي على طاقة ابار
بنترول وساعدة بصرية
جنوبي ميناء أم قصر .
وسيم وضع الملامات
الجديدة
يعمل اواخر ديسمبر
القادم على طول ٢١٠
كيلو مترات من وادي
البيطين (حقل نفطى
حدود الكويت والعراق)
والسمودية) حتى « أم
قصر » على الخليج ..
وهي اول ملامات
عربية منذ خطط
البريطانيون الحدود في
المنطقة عام ١٩٢٧ .
وتريد الكويت ودول
الغرب فرض هذه
الحدود الجديدة على
العراق . وبدأ فريق
المفتشين الدوليين في
مجال الأسلحة الكيميائية
وضع خطة تدمير نحو

الولايات المتحدة
الامريكية وبريطانيا
ونمسا وروسيا والمغرب
ولجيك والنمسا
والكويت و « الرأس
الأخضر » وزيمبابوي
والهند والصومال واليابان
ولبنان .. والات على
وضع اليد على السواتح
البترولية العراقية في
الخارج لتحويل نشاطات
الامم المتحدة في مجال
تدمير أسلحة العراق على
الأرض العراقية ..
وبدع تشويشات
الحرب . دولة واحدة
امتنعت من التصويت
في الصين ، التي اعلن
مندوبيها ان حكومتها
تعتقد ان القرار لا يهدده
ويتهك سيادة العراق .
هذه هي نتيجة
التصويت على مشروع
قرار لم يسبق له مثيل في
الامم المتحدة ، على حد
تدمير ركالات الأنباء
الفريقية . وقد سبق
لمجلس الأمن ان قرر
استمرار التشويشات
المطروحة على العراق
منذ أغسطس عام
١٩٩٠ رغم الاصنامات
الدولية لمنظمات
انسانية التي اكدت موت
مئات الآلاف من لطفال



المصدر : الأهرام - ٢٠١٢

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١٢ ٢٥١ ١٩٩٢

لجنة الحدود بين الكويت والعراق تجتمع الاثنين القادم

الكويت- ومحلات الانباء: ذكرت
مصادر مطلعة في الكويت ان اللجنة
التي شكلها مجلس الأمن لرسم الحدود
بين الكويت والعراق ستعقد اجتماعا في
نيويورك يوم الاثنين القادم لرسم
الحدود البحرية بين البلدين.
واضافت ان الكويت انتهت بالتعاون
مع مجلس الأمن من وضع الملاحظات
الارضية للحدود البرية مع العراق.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ تموز ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت ١٠ ش. ١:
بدأت اللجنة الدولية
التابعة للأمم المتحدة،
المختصة برسم
الحدود بين الكويت
والعراق، بالتعاون مع
مراقبي اليونسكو
وضع العلامات
الحدودية بصفة
نهائية بين البلدين
امس ابتداء من مثلث
الموجة الذي يضم
الحدود الكويتية
السعودية العراقية،
وحتى منطقة إم قصر.
ويبلغ طول المنطقة
الحدودية التي سيتم
لحياها وضع العلامات
نحو ٢٦٠ كيلو مترا،
وقد تم تصنيع هذه
العلامات وصنيتها في
البحرين ويبلغ طول
الواحدة منها ٥ أمتار.



المصدر : الزمان

النشر والتذات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٦ ١٩٩٢

« التور » تفتح ملف نزاع الحدود بين العراق والكويت

« أم قصر » ... لها نذر بعاصفة صحراء أخرى بين العراق والكويت !!!

قررت لجنة ترسيم الحدود العراقية - الكويتية ضم جزء من ميناء « أم قصر » العراقي الاستراتيجي آل الكويت بالإضافة إلى ضم عدد من الأراضي المتنازعة التابعة لحقل الرميلة العراقي إلى الكويت أيضاً .
وتضمن التحديد في الحدود الذي اقترحه اللجنة التي وافق عليها العراق في اطار قبوله شروط وقف إطلاق النار تحريك الحدود مسافة ٦٠ كم على طول ٢٠٠ كم من الحدود البرية لصالح الكويت (احتجاج عراقي)
وقد وافق بالإغلبية خبراء اللجنة على هذا القرار ماعدا خبراء العراق الذين رفضوا حضور جلسة التصويت على القرار وهو ما وصفه على أنه احتجاج عراقي على أخطاء اللجنة لاتخاذ القرار السابق والمعروف ان اللجنة تضم خبراء آخرين من الكويت والسويد وفيزيولندا ... وفي الوقت الذي رفض فيه عبدالامير الاتنباري مندوب العراق في الأمم المتحدة التعليق على القرار بحجة أنه لم يدرسه ذكر العراقيون ان القرار يقدر غضب العراقيين واستند العراقيون في ذلك إلى ان العراق كان قد نذر بحل الخلاف على الحدود مع الكويت لتبرير غزوه لها في أغسطس عام ١٩٩٠ .

أعد الملف

امير مجاهد

« الميناء الوحيد »

ويعد ميناء « أم قصر » الميناء البحري العراقي الوحيد الذي يعمل حالياً وينتج عنه العراق من النفط الذي يزره وبخاصة ان ميناء البصرة متوقف عن العمل بسبب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ ووجود السفن المحطمة والتي تعوق سير الملاحة فيه .

« ترسيم الحدود »

وكان قرار وقف إطلاق النار بين قوات العراق وقوات دول التحالف الدولي تضمن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليتم الترسيم على اساس الرسائل المتبادلة بين سلطات البلدين في عام ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ وعلى اساس اتفاقية عام ١٩٦٣ ...

« مؤتمر سان ريمو »

بعد ان توصلت بريطانيا إلى توقيع معاهدة الصلح على الكويت التي كان يحكمها حينئذ مبارك الصباح فضلت بريطانيا على الكويت لكي تطلب بجزيرتي وربة وبويبين وأم ترفاف السواحل الشمالية على ملكية الكويت الجزيرتين ... وفي ذلك الوقت جرى تحديد المساحة الاقليمية لمشيخته مبارك بشكل فضفاض حيث نص الاتفاق الانجليزي - التركي على وجود خط أخضر يشكل الحدود العراقية السابق نجد الذي كان يحكمه عبدالعزيز آل سعود الذي كان يحترف بسيادة العلمانية

« أصماً لفظ » ... وبعد انتهاء

الحرب العالمية الأولى وانتهت بريطانيا وحلفائها حصلت في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ على انتداب على العراق وسعت إلى رسم حدود المناطق التي أتت اليها وفي ابريل ١٩٣٣ نظرت الحدود بين الكويت والعراق في تفصيل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت [اليجور مود] وبين [السير بيرسي كوكي] المندوب السياسي البريطاني في العراق وقد رسمت الحدود طبقاً للاتساق التالي :

أولاً : يبدأ الحد من نقطة العوجة وهي نقطة التقاء وادي العوجة بوادي البلمان الواقعة في الراس الفارسي للمنطقة الحدية بين العراق والسعودية

ثانياً : يتبع خط الحدود بعد نقطة بداية لويج وادي البلمان بمعنى ان يمين خط الحدود مع أصغر مجرى لوادي البلمان إلى اتجاه الشمال الغربي

ثالثاً : يمين الحد يخط مستقيم شرقاً من البلمان إلى جنوب آخر نقطة تقع إلى أقصى جنوب صفاون

يميل واحد وقد أطلق على تلك

المنطقة (X)

أولاً : يكون امتداد الحد من المنطقة الواقعة جنوب صفاون وجبل ستم وأمس حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله بخور الزبير ...

« تحصيلات عراقية »

إلا ان العراقي عد والثار بعض القضايا بخصوص الانساختارة جنوب لخر شقة نوا : ان عبارة رسم الحد وهي : نوا : ان عبارة جنوب لخر شقة نوا : ان عبارة جنوب صفاون يميل واحد لا يمكن الاعتماد بها والفضل ان يستعاض عنها بعد اقتسامها على الأرض بدرجة خط العرض الذي يمر من المنطقة الجديدة

ثانياً : عما ان الخط المستقيم من هذه المنطقة والتقاه خور عبدالله بخور الزبير في نقطة اللويج لا يمكن تتبعه بسهولة لأنه سوف يقطع المنطقة اليمنية لخور عبدالله قبل ان يصل إلى اللويج ومعنى ذلك حرفان العراق من منفذ على البحر وإلى العراق ان يتبع هذا الخط الصر مسافة بين القطنتين حتى يصل إلى شقة خور الزبير اليمنية الذي يقع عليه ميناء أم قصر الذي يلتقي فيها خور الزبير بخور سيحطته وإذا ما قرأه يتقبل مع كلتي لويج خور الزبير وخور عبدالله



المصدر :

للتنشر والخدمة العامة والصحف والمعلومات

التاريخ :

١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م

* (تفكيك في الرسائل)

وإن كانت ملكية الكويت لوربه وبيبين واعيد تأكيد رسم الحدود في المراسلات التي اجريت في يوليو - سبتمبر ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والشيخ احمد الجابر الصباح حكم الكويت وخلال ربيع القرن الثاني حاولت بريطانيا عبثا التوصل الى اتفاق بين العراق والكويت على اساس تقسيم الرسائل الذي جرى في عام ١٩٣٢ وكان الغرض في التوصل الى ذلك يرجع الى عدم وضوح الملاحق الطبيعية التي تشكل الحدود.

وإن زاد تفكيك العراق منذ اواخر الثلاثينات في فعالية تفكيك الرسائل الذي تم في عامي ١٩٣٢، ١٩٣٢ وأشار الى حدودها مع الكويت فقد ذهب العراق الى ان خطاب نوري السعيد الذي كتب في يوليو ١٩٣٢ وأعد تأكيد رسم الحدود الذي تقرر في عام ١٩٣٢ قد صيغ قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمه الى عصبة الأمم وشهدت الدعوات العراقية بالشيخ احمد الجابر ومالكيت صراحة بضم الكويت باعتبارها

جزء لا يتجزأ من المملكة الهاشمية في العراق فقد طلبت العراق بضم الكويت على اعتبار أنه جرى تحريرها في الاتفاق الانجليزي الفرنسي الموقع في عام ١٩١٣ بأنها مقاطعة تتمتع بالاستقلال الذاتي في نطاق الدولة العثمانية وبرت بريطانيا على ذلك بأن مساعدة سيارين الواقعة في عام ١٩٢٠ ومعاودة لوزان للموقف عام ١٩٢٢ قد نصت على تقسيم تركيا عن كل ادعائها في الكويت.

* (تقديم تذليل)

ونتيجة لرغبة العراق في انشاء معقل آخر على الخليج ابدى العراق في عام ١٩٣٨ اهتماما بتشجيع هذا البنية البديل في خليج الكويت ولكنه قرى في النهاية الاستجابة الى اقتراح بريطانيا باختيار موقع في ام قصر الواقعة على غور الزبير وكانت المشكلة الرئيسية بالنسبة للموقع ان على الكويت ان تقدم نوايا من التخلي عن جزيرتي وربة وبيبين الا ان الكويت لم تبت أي استعداد للتخلي عن الجزيرتين الذي ثبت فيه ان الموضع الحالي للميناء المقترح في ام قصر محفوظ بلغالب...

وفي اواسط الخمسينيات بدأ امكن توصيل العراق والكويت الى شوية نهائية لمسالة الحدود مع اعداد الكويت ميماء عنبة من سط العرب فقد اقترح بأن توجر الكويت للعراق الاطراف الشمالية من اراضيها مع جزيرة وربة لمدة ٩٩ عاما بما يسمح بتطوير ميناء ام قصر في مقابل ان توصل العراق الى

الكويت لياه العلية مدة مملأة ولكن الضوية لم تتم وذلك لخشية الكويت ان يضطرب عليها العراق باستعمال المياه كأداة سياسية.

* (أزمة أغسطس ٩٠)

وفي عام ١٩٦١ طلب عبد الكريم قاسم بضم الكويت على اعتبار أنها كانت في العصر العثماني تشكل قضاء لها لواء البصرة ولكن بريطانيا تدخلت وانزلت قواتها معلما عن الكويت وامكن التغلب على الأزمة حينما أرسلت الجامعة العربية قوات الى الكويت.... وبعد انتهاء الأزمة تم الاعتراف بالكويت دولة مستقلة مقبلة ان انضمت الى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وبعد انسحاب بريطانيا من الكويت طور العراق ميناء ام قصر نهائيا رغم الاعتراضات الكويتية القوية لهذا التطوير..

وفي عهد صدام حسين زادت المطمح العراقية في الكويت حتى حدثت أزمة أغسطس ٩٠ باحتياج جيش صدام حسين للكويت واحتلالها لم قيام التحالف الدولي بطرده منها وتضمين لواءه العسكرية وتجميع نشاطه وتقسيم ارضه الامم الذي يهدد المنطقة من جديد بالتمثل فتيل الحرب في حالة استعادة النظام العراقي لقوته ومحاولة استرجاع مالم استلابه منه وخاصة ميناء ام قصر الذي قررت لجنة ترسيم الحدود الدولية ضم جزء منه الى الكويت وكذلك مع فرض حائل جوي على المنطقة الجنوبية للعراق وحرمانه من الوصول الى الخليج العربي.



المصدر: الجانب (الاندنية)

لنشر والخذ مات الصحفية والعلو مات

التاريخ :

٢٢ ٤٤٩ ١٩٩٢

الأمم المتحدة : بدأنا وضع علامات الحدود الكويتية - العراقية

■ الكويت - ا ف ب - قال مصدر في الأمم المتحدة في الكويت: إن عملية وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق بدأت الاثنين الماضي تحت إشراف المنظمة الدولية.

وأوضح المصدر أول من أمس الأربعاء أن عملية تركيز العلامات بدأت في الطرف الغربي للأراضي الكويتية للحدودية للعراق وأنها يعتري أن تنتهي في نهاية كانون الأول (ديسمبر) المقبل في مدينة أم قصر الساحلية الحدودية.

وأشار المصدر إلى أن هناك ثلاثة فرق تابعة لشركة إيجيبتية لم يعلن اسمها متعاقدت مع الأمم المتحدة تم تكليفها بوضع أعمدة ثقيلة من الأسمنت كل ألفي متر على طول الحدود البالغة ٢٤٠ كيلومتراً.

ويتم وضع العلامات وسط المنطقة المزروعة بالسلاح التي أقيمت بعد حرب الخليج والتي يشرف عليها ٢٠٠ مراقب من الأمم المتحدة يقعون دعماً لوجستياً العراق العاملة على الأرض. وكانت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة رسمت الحدود وأعلنت نتائج عملها في نيسان (أبريل) الماضي.

وأعطى ترسيم الحدود الكويت شريطاً عرضه ٦٠٠ متر على طول الحدود التي سبق أن حددت عام ١٩٦٢ من دون أن تتخذ على الأرض. وعارضت بغداد هذا الترسيم وقاطعت منذ تموز (يوليه) الماضي أعمال اللجنة الدولية للتحقق.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والند مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ - ٤ - ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت - ر. صرح مصدر معام
بالأمم المتحدة أمس بأن اللجنة للكلية
برسم الحدود بين الكويت والعراق
بدأت في وضع علامات الحدود بين
البلدين، منذ يوم الاثنين الماضي.
ورفض المصدر التعليق على ما ذكره
وكالة الأنباء الكويتية بأن يحدد طاليت
يفسردة حصول موظفي اللجنة
للكتلين برسم الحدود على تصاريح
من العراق للسماح لهم بمزاولة
نشاطهم ويذكر أن الأمم المتحدة كانت
قد طالبت لجنة رسم الحدود بين
الكويت والعراق بالانتهاء من عملها
قبل نهاية العام الجاري.



طارق عزيز إلى نيويورك قريباً لاقناع مجلس الأمن برفع العقوبات استقالة رئيس اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية-الكويتية

□ نيويورك - من رابعة مغرام:

■ أعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة استقالة رئيس اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وزير خارجية انثونيبيسا السابق مختار كوسوما. وأكد الناطق أن الاستقالة تليها الأمين العام في رسالة تسلمها في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، وستصبح نافذة في ٢٠ الشهر الجاري، في حين يلتفت بغداد لمجلس الأمن رغبةً بها في إرسال وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز «لمواصلة الحوار الجدي» مع المجلس في شأن الخطوات الجوهرية التي اتخذها العراق تنفيذاً لالتزاماته الدولية. وتأتي بغداد أن تجدد محاولاتها لاقناع المجلس برفع العقوبات المفروضة عنها منذ غزو الكويت.

ورفض الناطق باسم الأمين العام التعليق على أسباب استقالة رئيس اللجنة، في الوقت الذي قالت مصادر عراقية أن الاستقالة جاءت احتجاجاً على صلاحيات اللجنة، مشيرة إلى أن كوسوما يعتذر ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت خارج اختصاصات اللجنة. لكن وكالة فرانس برس، نقلت عن مصادر دبلوماسية أن كوسوما لم يوافق على نتائج أعمال اللجنة التي انتهت ترسيم الحدود البرية بين البلدين.

في ذلك أبلغ وزير الخارجية العراقي السيد محمد سعيد الصباح مجلس الأمن رغبة حكومته في إرسال وفد إلى نيويورك برئاسة طارق عزيز لخاصية مراجعة الليرة للحدود التي يجرها المجلس كل ٦٠ يوماً.

وأكد الصحافي في رسالة بعث بها إلى رئيس المجلس ليل الإيضاح أن الحكومة العراقية ستقدم «تقريراً ولقياً» يشرح كل الخطوات والإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً للقرار ٦٨٧. وقال: «إن حكومة العراق ملتزمة بأنها تلقت في شكل كامل الالتزامات الجوهرية التي طلبها بها القرار ٦٨٧، مما يعني أن على المجلس البدء برفع العقوبات والعقوبات على الإجراءات الاستثنائية المفروضة على العراق».

ويتوقع وصول طارق عزيز إلى نيويورك في ٢١ الشهر الجاري. وكان تحدث أمام مجلس الأمن في آذار (مارس) الماضي في جلسة علنية معاكسة لذلك التي طلب الصحافي عقدها.

وباتى فرار الحكومة العراقية متناقضة للعقوبات في جلسة رسمية

علنية مجلس الأمن بعدما بذل السفير رالف كينوس، رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار اضعاف للعراقية، جهوداً وراء التكاليف لاقناع أعضاء المجلس بالزام تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ التي رعت تنفيذ بغداد كل التزاماتها في ما يتعلق بموضوع الأسلحة برفع الحظر الناطق عن العراق.

وقالت مصادر في اللجنة الخاصة إن مبادرة كينوس ستصبح مهمة لتسوية نفي الجهود من خيانة للديمقراطية الهائلة في الجلسات العلنية.

خبر التفويض

في بغداد (أ ب ف) أعلن يومئذ بييركوس الذي يرأس فريق تفويض نوويًا أن خبراء فريقه توجهوا إلى من أمس إلى المصرة جنوب العراق للاعتراف على تصوير نوع من التسلل يستخدم في تخريب البورانيوم.

وصرح بييركوس إلى الصحافيين مساء الأربعاء بأن هذا النوع من الحديد اشتراه العراقيون لاستخدامه في برنامج أجهزة الفصل بطريقة الطرد المركزي، في تخصيص البورانيوم الذي يستخدم في البرامج النووية. وأضاف أن عملية التدمير التي تشمل عدة طن من التسلل يجري في البصرة.

وزاد أن العراقيين «صهروا هذا النوع من الصلب لفة ما زال يحتوي عناصر أساسية لصنع أجهزة تعمل بقوة طاردة، ولذلك ستقوم بصهره مجدداً بخلطه بالصلب لتختفي هذه العناصر» وتابع أن العراقيين أعلنوا وجود عدة طن من التسلل، ولكن لا يعتقد أن تتأكد من عدم بقاء شيء من هذا النوع من الصلب، وإحساب أن مجموعة أخرى من الخبراء توجهت برأ إلى منطقة البصرة وأخذت ميثاقاً من المياه للتحقق مما إذا كانت مشعة، في حين تلقت مجموعتان أخريان مؤلفاً نوويًا تم تشويره في جنوب شرقي بغداد.

وأعلن أن إحدى هاتين المجموعتين فشلت ٢٠٠٠ برسيل من المواد التي تحتوي البورانيوم، ووضع الخبراء يدعهم على التلقاء الماضي، وأشار إلى أن المجموعة الثانية أصبحت درس إمكان نقل الوقود لتشع لخارجية من العراق. وشهد على الأسماء كشف العراقيين تفاصيل تفويض باغوين الجانب لحداد البرنامج النووي العراقي. وقال: «تعريف الكثير من التفويضات النووية للعراقيين ولكن تتعمد معلومات. نحن مستعدون في البحث ونريد الحصول على كل الخطوات اللازمة لضمان برنامج جيد



للمراقبة في المدى البعيد، لقد دمرت
الانشآت النووية (العراقية) المعروفة
ولكن ربما تكون هناك تسهيلات لا
نعرف عنها شيئاً.
الى ذلك كتبت امس صحيفة
«الشوهر» الناطقة باسم حزب البعث
الحاكم في العراق «أن الكويت ابعدت
٣٦٥ عراقياً واربعة فلسطينياً
ومصرياً. وانسارت الى ان هؤلاء
وصلوا الى بلدة صفوان على الحدود
العراقية - الكويتية مساء الاربعة».



الأمم المتحدة تعين رئيساً جديداً للجنة ترسيم الحدود الكويتية-العراقية

العمل للصواريخ مجهزة بالصديق ظاهرياً، لكنه يشك في «مزايع العراق بأنه لم يقدم تدمير أي صاروخ أو منصات إطلاق صواريخ خلال العمليات العسكرية في حرب الخليج». وجاء في التقرير أن «هذه القضية ستظل موضع تحري اللجنة الخاصة استناداً إلى معلومات توافرت لديها من مصادر أخرى». وشدد التقرير على أن حل هذه المسألة مهم جداً وحاسم نظراً لأنها ترتبط مباشرة بصقلية المعلومات الأخرى التي لديها العراق في شأن استخدام صواريخه وارتباطها بموضوع عدم الصواريخ التي يملكها العراق.

وفي لندن أعلن حزب العمال المعارض أول من أمس أنه حصل على البرلمانية كانت تعلم أن الآلات التي صدرت إلى العراق في العام ١٩٨٩ قد تستخدم لأغراض عسكرية في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء جون ميجور وزيراً للخارجية. وأكد الناطق باسم الحزب لشؤون الدفاع أن هذه الوثائق لم تعرض في محكمة مدراء شركة ماثريكس لتدمير شتل الذين برأوا من تهمة تصدير هذه المواد إلى العراق بطريقة غير مشروعة.

■ نيويورك، لندن - «الحياة» ف به رويترز - أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن قانوناً يونانياً كبيراً خلف وزير الخارجية اليوناني السابق مختار كوسومو امتهاداً على رئاسة اللجنة الخاصة المكلفة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية التابعة للمنظمة الدولية. وأوضح الناطق أن رئيس اللجنة الجديد نيكولاس فالتيكوس عمل قاضياً في محكمة العدل الدولية وأنه حالياً عضو في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وثالث رئيس معهد القانون الدولي.

وقالت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة إن امتهاداً بداية الأسبوع الجاري بعد أن عبر عن تحفظات في شأن عمل اللجنة المعلق برسم الحدود البحرية.

ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة في بداية كانون الأول (ديسمبر) المقبل من أجل متابعة دراسة الحدود البحرية بين البلدين من جهة أخرى. وأضاف فريق المختصين الدوليين الذي زار العراق في الفترة من ١٦ إلى ٣٠ من الشهر الماضي في تقرير وضعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وحصلت «الحياة» على نسخة منه أن المعلومات التي حصل عليها من العراق «صحت لقرات عدة» في معلومات اللجنة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية في

شأن الصواريخ الباليستية. وأضاف التقرير أن «تحليلات إضافية للمعلومات الكثيرة التي حصل عليها الفريق قد تؤدي إلى سد ما تبقى من ثغرات أيضاً إذا لم تفلح المعلومات التي ولّرها العراق بأمانة من مصادر أخرى». وزاد أنه «في هذه الحالة ستكون اللجنة الخاصة استكملت عملياً صورة البرامج العراقية للصواريخ الباليستية». واعتبر الفريق أن المعلومات التي تلقاها من العراق في شأن الاستخدام



الأمم

المصدر :

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلانية

رئيس جديد للجنة رسم الحدود بين الكويت والعراق

جنيف - وكالات الأنباء - ذكر بيان صادر عن الأمم المتحدة أنه تم تعيين القاضي اليوناني نيكولاس فالديس رئيساً للجنة الدولية للحدود بين العراق والكويت خلفاً لمستشار لسانيا ، الذي كان وزيراً للمعدل والخارجية في لندونيسيا . وذكر البيان أن فالديس كان قاضياً بمحكمة العدل الدولية ، وهو حالياً عضو في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ونائب رئيس معهد القانون الدولي .



٢٠ فبراير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تسلم معدات اعادها العراق

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ تسلمت الكويت امس الدفعة الاولى من المعدات الحربية التي بدأ العراق بإعادتها عبر مركز الميناء الحدودي في شمال البلاد، فيما عبر مجلس الوزراء الكويتي امس عن ارتياحه لانتهاء من وضع العلامات الحدودية بين البلدين.

وقال ناطق باسم اللجنة الكويتية لاعادة الممتلكات، انه تم تسليم كمية من المعدات الأرضية التي استولى عليها العراق من سلاح الطيران الكويتي خلال غزوه للكويت. وأشار الى ان معظمها كان في حال سيئة وان حجم ما تم تسليمه بلغ خمسة وستين شاحنة.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الدولة السيد ضاري العثمان صرح امس ان مجلس الوزراء عبر عن ارتياحه لانتهاء بعض العمليات العسكرية التي تم تنفيذها من وضع الاشارة على الحدود الدولية البحرية التي تفصل بين الكويت والعراق تنفيذا لقرار مجلس الأمن، وعن قلقة بان اللجنة ستواصل فريقا الى ترسيم الحدود البحرية.

Biblioteca Alexanderina



0491030